شريل باير

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

فخ القروض الخارجية
صندوق النقد الدولي والعالم الثالث

ترجمة:
بيار عقل



دار الطليعة - بيروت

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة
بيروت - ص.ب ١١١٨١٣

شريـل بايـر

فخّ القروض الخارجيّة

صندوق النقد الدولي والعالم الثالث

ترجمة:
بيـار عقـل

دار الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

هذه ترجمة كتاب

The Debt Trap :
The IMF and The Third world.
by : Cheryl Payer
(Penguin Books, 1974)

مقدمة المؤلفة

ينتزع العسكريون السلطة من حكومات منتخبة او من حكام ذوي شعبية في اندونيسيا والبرازيل وكمبوديا والارجنتين . وبعد اسابيع قليلة من الانقـــلاب العسكـــــري تصل الى كل من هذه البلدان بعثة من صندوق النقد الدولـــي (International Monetary Fund) لتقدم النصح للحكـــام الجدد بخصوص اعادة تنظيم اقتصاد بلادهم .

وفي الفيليبين وكولومبيا وسيلان يتنافس الطامحون لرئاسة الدولة او رئاسة الحكومة في الانتخابات العامة على اساس برنامج معارضة لصندوق النقد الدولي. وما تكاد تمضي اشهر ، او حتى اسابيع ، على الفوز في الانتخابات حتى ينسى القادة انفسهم وعود الحملة الانتخابية ويبرمون الاتفاقات مع الصندوق ـ بعد ان يقنعوا بأن العيش بدونه مستحيل ، تماما كالتعايش معه .

ولا مفر من وجود الصندوق في يوغوسلافيا الشيوعيـــــة كلما استحدثت اصلاحات اقتصادية تجعل البلاد اكثر انفتاحا للتجارة والتوظيفات الاجنبية . وذلك ، مع ان صندوق النقد الدولي يوظف نفوذه وخبرتـــه في كل من لاوس وكمبوديا من اجل اسناد الحكومات المعادية للشيوعية ولضمان استمرار الهيمنة الغربية في الهند الصينية .

ما هي تلك المؤسسة البالغة الجبروت والخجولة من الاضواء ؟ وكيف أتيح لها ان تمارس مثل هذا النفوذ العميق في الحياة السياسية وفي سياسات هذا العدد الكبير من البلدان ؟

ان صندوق النقد الدولي هو اقوى حكومة فوق قوميـــة في عالم اليوم . وتمنحه الموارد التي يتحكم بها وقدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للامم التي تقترض منه سلطة لا يسع أنصار الامم المتحدة سوى ان يحلموا بمثلها .

ولا تجد السلطة الهائلة للصندوق أصولها في فرق الاقتصاديين الذين يتولون

ادارة الصندوق ، او حتى في هيئة الحكام التي تعينها الامم الاعضاء في الصندوق . فلا مفر من النظر الى الصندوق كمرتكز لنظام شامل . ولا تتأتى سلطته من الموارد الضخمة التي يهيمن عليها (حوالي ٢٩ بليون دولار من حصص الاشتراكات القومية ، اضافة الى السلطة التي احرزها مؤخرا لصنع نقد دولي في صورة «حقوق خاصة») فحسب ، وانما بالاحرى كنتيجة للوظيفة التي يقوم بها كوكالة تسليف دولية . ان كل مصادر التسليف الرئيسية في العالم الرأسمالي المتقدم ، سواء اصحاب القروض الخاصة او الحكومات او المؤسسات المتعددة الاطراف على غرار جماعة البنك الدولي ، ترفض تسليف بلد يثابر على تجاهل «نصيحة» صندوق النقد الدولي . وهكذا تكمن الاهمية الحقيقية لصندوق النقد الدولي في السلطة التي خولته اياها الحكومات والاسواق الراسمالية في العالم الراسمالي بأسره .

منذ تأسيسه في ختام الحرب العالمية الثانية شكل صندوق النقد الدولي الاداة المفضلة من اجل فرض انضباط مالي امبريالي على البلدان الفقيرة ، وذلك تحت غطاء التعددية او الكفاءة الفنية . وقد باتت وضعية اي بلد بالنسبة لصندوق النقد الدولي تمثل في عهدنا الدليل الاكثر دقة على ما ستؤول اليه طموحاته للتطور المستقل .

يتطرق هذا الكتاب الى جهود الامم الفقيرة لاحراز بعض السيطرة على اقتصادياتها ، والدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي لاحباط تلك الجهود . وانا اهدف من معالجة هذا الموضوع ان اوسع نطاق التحليل النقدي لصندوق النقد الدولي ، بوصفه عقبة امام التطور القومي المستقل ، الذي كان رواده ماغدوف وهايتر وفرانك .

ان هذا الكتاب ليس دراسة مؤسسية لصندوق النقد الدولي . فهو لا يعير سوى انتباه محدود للخلافات ضمن الصندوق ، او للمفاوضات التي تتعلق بأية قرارات معينة . فما يهمنا هو العوامل القانونية والبنيوية التي تضع حدودا صارمة للسياسات البيروقراطية او للاستنساب في اتخاذ القرارات ، وتضمن ان سياسات صندوق النقد الدولي تتطابق باستمرار معمصالح اسياده الراسماليين. ان هذا الكتاب عبارة عن دراسة لنظام ، وليس للتقلبات العرضية او الطارئة لذلك النظام . ويستفيد الكتاب في الغالب من المصادر العامة المتاحة لأي باحث .

لقد اقام الاقتصاديون المتخصصون في نظرية النقد ، بمن فيهم مسؤولو الصندوق واداريوه ، نوعا من الطقس الغامض حول موضوعهم ، الامر الذي يثبط همة الاقتصاديين الآخرين انفسهم . وهم يصورون انفسهم كفنيين ذوي تدريب رفيع يستطيعون تحديد معدل التبادل «الصحيح» وكمية النقد «المناسبة» التي ينبغي وضعها في التبادل ، وذلك بالاستناد الى صيغ معقدة . وينكر هؤلاء وجود اي مغزى سياسي لوظيفتهم — او انهم ، ربما ، تكيفوا مع النظام الى درجة الايمان بعدم وجود بدائل حقيقية للصيغ التي يستخدمونها . ان قلة فحسب من هؤلاء الاقتصاديين توصلت للاقرار بالاهمية السياسية للقضايا النقدية ، او

حاولت أن تفسر هذه القضايا للجمهور . ولذا فان مهمة التوضيح التي حاولت القيام بها هنا لم تكن بالامر اليسير ، غير انها كانت بالغة الفائدة .

ان الطريقة المثلى لفهم صندوق النقد الدولي تتمثل في دراسة آثاره في البلدان التي ارغمت على قبول نصيحته . ولذا فان لب الكتاب هو مجموعة من الدراسات الميدانية التي تكشف لنا التاريخ الحديث لبضعة بلدان من زاوية حاجات وموارد تبادلها الخارجي ، وأزمات ميزان مدفوعاتها ، والطريقة التي تم بواسطتها حل تلك الازمات .

ان الفصلين التمهيديين يرسمان نموذجا لأزمات المدفوعات ، وللخيارات بالنسبة لاساليب حلها ، وللآثار السياسية والاجتماعية لـ «الحل» الذي يفضله صندوق النقد الدولي . ولما كان هذان الفصلان هما المدخل لفهم الدراسات الميدانية التي تلي فإنني أحث القراء على عدم القفز فوقهما . ولقد بذلت كل جهد ممكن لازالة الغموض عن الاصطلاحات الفنية ولتوفير توضيحات جلية لتلك المفاهيم ذات الاهمية البالغة .

يوفر تتبع مصير العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان التي تشكل مادة دراساتنا امكانية توضيح عدد من الاحداث التي يبدو للوهلة الاولى انها من مسائل السياسة الداخلية : عمليات استيلاء العسكريين على الحكم التي أوردناها سابقا ، او تزايد التفاوت بين الاقاليم في كل من البرازيل ويوغوسلافيا . ومن الطبيعي ان مثل هذه الطريقة لا تستطيع الادعاء بأنها توفر صورة شاملة لسياسات الامم المعنية . فلا مفر من تجاهل العوامل الداخلية ، او التقليل من شأنها ، في مثل هذا المسح الموجز . ومع ذلك فانه ينبغي التشديد على ان التطور السياسي الداخلي لاية امة يرتبط على نحو وثيق وبنيوي بوضعها الاقتصادي الخارجي . أن الجماعات والطبقات المختلفة في اي بلد ترتبط بحلفاء او بفئات متعاطفة معها من خارج البلد ، ومن المرجح ان الاستراتيجية الاقتصادية التي ستتبناها هذه الجماعات او الطبقات سوف تخدمها هي نفسها كما ستخدم حلفاءها الاجانب . وعلى النقيض من ذلك فان اية حكومة ثورية لا بد ان تتوصل الى ضرورة تقليص صلاتها بالعالم الخارجي ، بل انها ستضطر كذلك الى قمع او سحق تلك الطبقات المتحالفة مع اعدائها الخارجيين . ان الاساس الطبقي الذي ترتكز اليه اية حكومة هو الذي يحدد اختيارها لاية استراتيجية اقتصادية خارجية ، وكذلك قوة ارادتها بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجية التي تختارها .

يحدد الوضع الاقتصادي لبلد ما بنيته السياسية تماما كما ان الهيكل العظمي يحدد بنية الجسم البشري . ان بنية العظام لن تحدد لون الجلد او لون الشعر، او مظهر اللحم ، وبالتأكيد فانها لن تحدد الصفات الخلقية والفكرية التي تجعل كل شخص انسانا فريدا . ولكن ، لا سبيل لان ينمو الجسم على نحو متعارض مع حجم وشكل الهيكل العظمي .

وبالمثل فان هنالك قوانين اقتصادية تقتضي الضرورة اطاعتها . واذا كان المؤولون المتعاطفون مع الرأسمالية لتلك القوانين قد اعتادوا ان يقدموا لنا

الاكاذيب ، وأن ينكروا البدائل الموجودة فعليا ، فان ذلك انما يضاعف من الحاح ضرورة فهم ماهية المشاكل الحقيقية ، والحلول الممكنة لها . واذا كانت بنيــة العظام قد تعرضت للتشويه والمسخ بفعل الضغوط الخارجية ، فليس ثمة مــا يدعو للدهشة في ان يمتد المرض الى اللحم والروح كذلك . لكن سرير بروكست (Procustean bed) ★ ليس الحل الناجع للمجتمعات كما انه ليس حــلا للاجساد . ان الاستعانة بفهم شامل لما هو ملائم ماديا وسياسيا هي السبيــل الوحيد الذي يتيح لصانعي السياسات ان يبدأوا بعلاج التشويهات وذلك من غير ان يقتلوا المريض .

تتضمن الفصول الاخيرة من الكتاب محاولة لعرض بدائل لحلقة الدين والتبعية المفرغة التي تصفها الدراسات الميدانية الرئيسية . ولما كان عسيرا اعطاء الحلول بصورة مجردة ، فقد قدمت دراسات ميدانية اضافية تتناول الامم التي حاولت بطرق مختلفة ان تحطم تلك الحلقة . وقد كانت معظم تلك المحاولات بعيدة عــن النجاح . فلا ينبغي للمرء ان يقلل من حجم الصعوبات التي تعترض السبيل .

ابان الخمسينات كان مأمولا ان تتولى بلــدان مثل الهند ويوغوسلافيــا واندونيسيا قيادة «عالم ثالث» أصيل تتجنب عملية تطوره كلا من شرورِ الاستغلال الراسمالي والكدح الشاق والنواقص الحادة التي امتازت بها الانظمة الاشتراكية. لكن ذلك الحلم غدا منسيا في يومنا ، وغدت كل تلك البلدان اكثر تبعية مما كانت حينما احرزت استقلالها السياسي . وسوف نسرد في الصفحات التالية وقائع اغتيال ذلك الحلم .

ان صندوق النقد الدولي ليس الوغد الحقيقي في الرواية ، مع انه عميــل الاوغاد . وهؤلاء الاوغاد هم الشركات المتعددة القوميات والحكومات الراسمالية التي تشكل الاعداء الطبيعيين لاستقلال العالم الثالث والتي تملك عادة القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لسحقه . لكن هذه الرواية تتضمن كذلك قصة الاخطــاء ونقاط الضعفوحالات الفساد البشرية التيتوفر لاعداء الاستقلال «طابورا خامسا» ضمن الجسم السياسي لضحاياهم . فقد حذر ماوتسي تونغ كوادر الثورة حينما استولوا على السلطة في الصين في سنة ١٩٤٩ من أن «رصاصات البرجوازيــة المغمسة بالسكر» قد تكون اكثر خطرا على الثورة من الرصاصات الحقيقية .

★ اللص الاغريقي الخرافي الذي كان يمد أرجل ضحاياه او يقطعها لكي يجعل طولهم منسجما مع سريره .

الفصل الاول

ازمة النقد الاجنبي

تحتاج كل امم الارض للاتجار مع الامم الاخرى . وهي قد تكون بحاجة لاستيراد الطعام ، وذلك اما لسد النقص في محاصيلها وتجنب حدوث مجاعة او لتعويض العجز الناجم عن تكريس مواردها لانتاج سلع اخرى عدا الاطعمة . وقد ترغب هذه الامم في منتجات زراعية لا تنتجها تربتها ، او في معادن غير موجودة في ارضها . ان بلدان العالم الثالث ــ التي تشكل موضوع هذا الكتاب ــ ترغب في استيراد البضائع الرأسمالية والتكنولوجيات المعقدة من اجل رفع مستوى الانتاج فيها ، ولكي تشعر بأنها جزء من العالم الحديث . ويرغب المواطنون الاثرياء في هذه البلدان في استيراد وسائل الترف التي تنتجها الامم الاخرى .

تلبي بعض البنود التي تشملها لائحة المستوردات هذه حاجات حقيقية . بالمقابل فان بعض البنود الاخرى ، كوسائل الترف مثلا ، تمثل هدرا صريحا لموارد نادرة . وقد يبدو ان البضائع الرأسمالية والتكنولوجيات المعقدة هي مستوردات ضرورية لبلد راغب في التصنيع . لكن هذه السلع نفسها قد تغدو غير ضرورية اذا ما اعاد البلد المعني ترتيب أولوياته واذا ما قام بتعبئة موارده على نحو اكثر كفاءة . ان من المهم ان لا يحدث خلط بين الرغبة في الحصول على بضائع اجنبية ، او حتى بين الطلب الاقتصادي على هذه البضائع ، والحاجة الحقيقية لها . ولكن ، وبغض النظر عن نوعية مستوردات اية امة ، سواء أكانت من الضروريات ام من وسائل الترف (وذلك الا اذا تم الاستيراد على اساس

«المقايضة» او وفق اتفاقية «ثنائية» مع امة اخرى) فلا بد من ان يتم الدفع بعملة مقبولة دوليا او ، حسب التسمية الدارجة ، بالعملات الاجنبية .

في الاقتصاد الراسمالي يقوم الافراد والشركات بشراء النقد الاجنبي بعملاتهم المحلية وذلك من اجل المعاملات التي يرغبون في القيام بها مع الاجانب . ويدعى السعر الذي ينبغي لهم دفعه للحصول على ذلك النقد سعر التبادل (exchange rate) وتبعا لما يسمى «نظام بريتون وودز» (Bretton Woods System) ★ يفترض بالحكومات ان تحدد سعر التبادل لعملاتها القومية عبر تثبيت قيمتها بالنسبة للذهب ، ولكن درجت العادة على تحديد سعر التبادل بالدولارات . ويتوقع من اية حكومة ان «تدافع» عن سعر التبادل عبر تعويض الفرق بين الطلب والعرض من النقد الاجنبي الذي ينجم عن سعر التبادل هذا . ان العرض من النقد الاجنبي يتحدد بما يجنيه البلد من صادراته او ربما بما يتلقاه في صورة قروض وهبات واستثمارات . ويتحدد الطلب بما يكون الشعب مستعدا لدفعه مقابل الواردات او لاخراجه من البلد في صورة دخل ناتج عن الاستثمار او هروب للرساميل . وفي العادة فان العرض والطلب لا يكونان في حالة توازن تام عند سعر التبادل المعين . وفي هذه الحالة يتوجب على الحكومة المعنية ان تعوض الفرق بنفسها عبر شراء او بيع عملتها المحلية مقابل النقد الاجنبي وذلك للمحافظة على قيمتها .

واذا كان العرض والطلب على النقد الاجنبي وفقا لسعر التبادل الرسمي غير متوازن بصورة مستمرة ، فان عمليات البيع والشراء التي تقوم بها الحكومات سوف تواجه صعوبات جدية . وفي حالة وجود وضعية **عجز** (deficit) مستمرة في ميزان المدفوعات ، وتلك هي المشكلة التي نعني بها في هذا الكتاب ، فان حيازات الحكومة من النقد الاجنبي (اي احتياطها منه) سوف تستنفد بحكم الضرورة الدائمة لسد الثغرة الناجمة عن تفوق الطلب على النقد الاجنبي على العرض . وذلك هو الوضع الذي يؤدي الى ازمة في ميزان المدفوعات .

ان حالات العجز المزمن في النقد الاجنبي وأزمات ميزان المدفوعات المستمرة هي احدى سمات تلك البلدان في العالم الثالث التي تحاول ان تتطور في ظل الرعاية الراسمالية . (ان بلدان الشرق الاوسط الغنية نفطيا هي استثناء واضح .) والعوامل التي تساهم في خلق مثل هذا الضعف بالنسبة للنقد الاجنبي معقدة ، ولكن ربما يمكن ايجازها بالضعف السياسي والاقتصادي لهذه البلدان، اذا اخذ كل منها على حدة، تجاه الامم الراسمالية المتقدمة وشركاتها «المتعددة القوميات» Multinational corporations . بالتأكيد فان امما راسمالية بالغة التطور،

★ كان هذا النظام قد انهار في زمن وضع هذا الكتاب ، وذلك بسبب عدم قدرة الامم الراسمالية الرئيسية على المحافظة على ثبات عملاتها تجاه بعضها البعض . انظر الفصل الاخير الذي يتطرق الى عواقب هذا الوضع بالنسبة للعالم الثالث .

والحالتان الابرز هنا هما الولايات المتحدة وبريطانيا ، قد تتعرض كذلك لحالات عجز مزمنة في ميزان المدفوعات وقد تواجه ازمات نقد متقطعة ، في حين ان بعض البلدان غير المتطورة ، على غرار البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، قد تملك فوائض كبيرة من النقد الاجنبي . ومع ذلك فان القاعدة العامة هي ان البلدان الفقيرة تتسم بالنقص في العملات الاجنبية .

لقد تطور هذا الوضع ، من الوجهة التاريخية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وابان تلك الحرب قامت الاطراف المتقاتلة الرئيسية ، التي كانت في الوقت نفسه البلدان الراسمالية الاكثر تطورا على الاطلاق ، باستهلاك ما يزيد على ما انتجته . فقد كان لديها قلة من الصادرات التي يمكن بيعها لاسواقها التقليدية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ؛ غير ان حاجتها للاستيراد من تلك الاسواق كانت حاجة ماسة . وهكذا انتهت الحال الى ان هذه البلدان (وكانت ، بأغلبها، ما تزال في وضعية المستعمرات) اصبحت تحوز احتياطات ضخمة : اي مستحقات على الانتاج المستقبلي للدول الصناعية التي خاضت الحرب .

وسرعان ما تبددت تلك الاحتياطات . وفي حالات عديدة كانت الدولة الاستعمارية السابقة تفرض القيود على استخدام تلك الاحتياطات . وكان ذلك في العادة جزءا من الثمن المدفوع للحصول على الاستقلال السياسي . ورغم هذا الاكراه الخارجي فان معظم المستعمرات السابقة الحديثة الاستقلال ، اضافة الى أمم اميركا اللاتينية ، كانت تواقة لانفاق احتياطاتها لشراء فيض من الواردات. وامتازت معظم هذه البلدان ، رغم ادعائها اللفظي الرغبة في التطور الاقتصادي ، بالاهمال المجرم او بعدم الاكتراث لاهمية النقد الاجنبي للتطور . وهكذا تبددت احتياطاتها خلال سنتين او ثلاث .

بالمقابل أولت بعض البلدان الاخرى ــ الهند ويوغوسلافيا ، مثلا ، من بين البلدان المذكورة في هذا الكتاب ــ اهتماما اكثر جدية بكثير للتنمية الاقتصادية منذ البداية ، ولم ترتكب خطأ فورات الانفاق الاستهلاكي التي انغمست فيها بلدان مثل البرازيل والفيليبين . غير ان تلك البلدان كانت على قناعة بأن فوائض الاستيراد الضخمة ــ اي مقادير الواردات التي لا يمكن دفع ثمنها عبر مداخيل التصدير ــ كانت ضرورية لجهودها للتنمية . وانتهى الامر الى انها ، على غرار الامم المبذّرة ، انفقت احتياطاتها اولا ثم عادت فوقعت تحت عبء الديون الخارجية . وبالنسبة لمعظم تلك البلدان فان الخمسينات شهدت استهلاك احتياطها من النقد الاجنبي بكامله اضافة الى بدء استحقاق الفوائد والاقساط الاساسية الناجمة عن عمليات الاستدانة التي كانت قد بدأت في العقد السابق.

كيف تقرأ بيانا لميزان المدفوعات

في الصفحة التالية بيان عن ميزان مدفوعات البرازيل في ١٩٦٩ مأخوذ ، مع

بعض التعديلات ، عن الكتاب السنوي لميزان المدفوعات (Balance of Payments yearbook) الذي يصدره صندوق النقد الدولي . ومن المهم ان نفهم المبدأ الذي يكمن خلف تقديم الجدول الذي يعرض أرقام ميزان المدفوعات . وليس ذلك لان هذا التفسير الموجز سوف يسمح للمرء بأن يفسر البيانات الفعلية . فلا سبيل الى تأويل الارقام على نحو دقيق الا بواسطة اختصاصيين يستخدمون تصنيفات اكثر تفصيلا بكثير مما يتواجد في الكتب السنوية لصندوق النقد الدولي . غير ان تفهّم كيفية قراءة بيان لميزان المدفوعات قد يعطينا فكرة حسنة عن البنود التي تساهم في قدرة الامة على جني النقد الاجنبي او اجتذابه ، وتلك التي تمثل انفاقا او استنزافا لمداخيلها واحتياطاتها من النقد .

بالاضافة ، ان فهم طريقة القيد المزدوج (double entry) في مسك الدفاتر التي تستخدم في بيانات ميزان المدفوعات يؤهل المرء لادراك مبدأ المحاسبة الذي هو في الوقت نفسه احدى الوقائع الاقتصادية للحياة : ان اية امة لا تستطيع ان تنفق سوى ما يعادل مجمل ما يأتيها كدخل او اعارة او هبات او ما اقتصدته (بصورة احتياطات) من المداخيل الماضية . ولأن الهبات («تحويلات بدون مقابل» بتعابير ميزان المدفوعات) تشكل نسبة ضئيلة جدا من دخل معظم البلدان ، فان ثمن كل واردات اي بلد ، تقريبا ، ينبغي ان يدفع بواسطة تصدير السلع والخدمات الحقيقية ، اما في الوقت نفسه ، اي عبر مداخيل «الحسابات الجارية» ، واما في المستقبل ، لتسديد القروض من «حساب الرساميل» .

ان النموذج الذي نطالعه هنا يتضمن كلا من نظام العمود المزدوج (المدين والدائن) والعمود المنفرد (الاجمالي الصافي) جنبا الى جنب، رغم ان معظم البيانات الحقيقية لا تستخدم سوى نظام من الاثنين . وهنالك ميزات لكل من النظامين : فنظام العمود المزدوج يتيح للمرء ان يعرف الحجم المطلق للمعاملات الاقتصادية والمالية التي يجري ادخالها في ميزان المدفوعات . ذلك في حين يوفر نظام العمود المنفرد خلاصة سريعة تبين اي البنود في حالة فائض وأيها يعاني من العجز . وفي العرض التالي (وذلك مع اننا سوف نستبق نقاشنا للبنود كل بمفردها) فان العمود المفرد الواقع على يسار الصفحة يفيدنا ان البرازيل تعرضت لعجز في السلع والخدمات في سنة ١٩٦٩ مقداره ٣٦٧ مليون دولار ، وذلك رغم وجود فائض في تجارة البضائع مقداره ٣١٨ مليون دولار . وقد كان كل بند في خانة «الخدمات» (الارقام ٣ ــ ٨) في وضعية عجز ، وكانت النسبة الاكبر من خروج الرساميل ناتجة عن «دخل الاستثمارات» . وتلقت البرازيل ما قيمته ٣١ مليون دولار من التحويلات غير المتوجبة السداد ــ اي أقل من ١/١٠ من العجز الذي ينبغي ان تغطيه البضائع والخدمات . ولكن بند الرساميل يشير الى تدفق استثمارات كبيرة من الخارج ، وبما يكفي لتغطية مجمل عجز البضائع والخدمات ويسمح بتراكم احتياطات تصل الى ٤٦٦ مليون دولار .

ميزان المدفوعات للبرازيل عام ١٩٦٩

بملايين الدولارات

	العمود المزدوج		العمود المفرد
	الدائن	المدين	
سلع وخدمات	٢٦٠١	٢٩٦٨	٣٦٧-
١ ـ بضائع	٢٣١١	١٩٩٣	٣١٨
٢ ـ ذهب في غير صورة النقد	ـ	ـ	ـ
٣ ـ شحن وتأمين للبضائع	٦٦	١١٩	٥٣ ـ
٤ ـ مصاريف نقل اخرى	٦٥	١٥١	٨٦ ـ
٥ ـ سفريات	٢٨	٧٧	٤٩ ـ
٦ ـ مدخول استثمار	٢٢	٣٦٦	٣٤٤-
٧ ـ اخرى ، حكومية	٢٨	٩٢	٦٤ ـ
٨ ـ اخرى ، خاصة	٨١	١٧٠	٨٩ ـ
تحويلات بدون مقابل	٨٣	٥٢	٣١
٩ ـ خاصة	٦١	٤٧	١٤
١٠ـ حكومية	٢٢	٥	١٧
رساميل (باستثناء الاحتياطات والبنود المتعلقة بها)	١٥١٩	٦٩٧	٨٢٢
القطاعات غير النقدية	١٣٢١	٤٧٣	٨٤٨
١١ـ استثمار مباشر	٢١٨	١١	٢٠٧
١٢ـ اخرى خاصة طويلة الاجل	٥٢٦	٢٠٠	٣٢٦
١٣ـ اخرى خاصة قصيرة الاجل	١٣٤	٣	١٣١
١٤ـ الحكومة المحلية	٢٤	ـ	٢٤
١٥ـ الحكومة المركزية	٤١٩	٢٥٩	١٦٠
القطاعات النقدية	١٩٨	٢٢٤	٢٦ ـ
١٦ـ مؤسسات خاصة	١٩٢	٩	١٨٣
١٧ـ البنك المركزي	٦	٢١٥	٢٠٩
احتياطات وبنود مرتبطة بها	١٥	٤٨١	٤٦٦
صافي الاخطاء والمحذوفات		٢٠	٢٠ ـ
	٤٢١٨	٤٢١٨	٠

ان هذه الارقام الاجمالية مفيدة ، غير انها في احيان كثيرة تخفي اكثر مما تكشف . ان نظرة اكثر تأنيا الى البنود المكونة المختلفة ، وبعض التوضيح لما

تشمله وما تستبعده ، سوف يكون مفيدا . ولكن ، وقبل ذلك ، فقد حان الوقت لاعطاء تعريف رسمي لـ «ميزان المدفوعات» وفقا لاحد منشورات صندوق النقد الدولي :

«ميزان المدفوعات هو نظام حسابات يشمل فترة معينة ويقصد به ان يسجل بصورة منهجية (أ) حركات الموارد الحقيقية ، بما فيها خدمات العناصر الاصلية في الانتاج ، فيما بين اقتصاد البلد المحلي وبقية العالم ، (ب) التغييرات في موجودات البلد وديونه الخارجية التي تنشأ عن المعاملات الاقتصادية و(ج) التحويلات من غير مقابل ، التي تشكل مقابل الموارد الحقيقية او المستحقات المالية التي يوفرها البلد المعني للعالم ، او يتلقاها منه ، بدون مقابل» .

ويسجل ميزان المدفوعات المعاملات فيما بين المقيمين في بلد ما وبقية العالم ، ولذا فمن الاهمية بمكان فهم معنى «المقيم» . ان الفرع البرازيلي لشركة متعددة القوميات تتخذ الولايات المتحدة مركزا رئيسيا لها يعتبر مقيما في البرازيل من زاوية ميزان المدفوعات . وهكذا ، فان البضائع التي يستوردها الفرع من الشركة الأم ، والمدفوعات مقابل هذه البضائع ، تدخل في ميزان المدفوعات ، ولكن الاموال التي يستدينها الفرع من احد البنوك البرازيلية لا تدخل في الميزان . بالمقابل فان السفارات والقنصليات والمؤسسات العسكرية الاجنبية لا تعتبر «مقيمة» في البلاد التي توجد فيها ، ولذا فان المعاملات بينها وبين الاقتصاد المحلي تدخل في ميزان المدفوعات (السطر ٧ ، في النموذج) .

يمثل البند الكبير الاول ، «بضائع وخدمات» ، انتقال الموارد الحقيقية فيما بين المقيمين في البرازيل وبقية العالم ابان الفترة التي يشملها الجدول . ويسجل هذا البند عمليات الانتقال بالاسعار التي جرى تقاضيها فعلا ، الامر الذي لا يتطرق الى مسألة ما اذا كانت تلك الاسعار عادلة ومنصفة . وتشكل تجارة صادرات وواردات السلع (الدائنة والمدينة بالتوالي) اهم بنود ميزان المدفوعات بالنسبة لمعظم البلدان . واستنادا الى الجدول فاننا نستطيع ان نحتسب ان البرازيل صدرت في ١٩٦٩ ما تزيد قيمته بنسبة ١٥ بالمئة عن السلع التي استوردتها .

اما السطر الثاني، الذهب غير النقدي ، فانه مخصص للذهب الذي يستخرج من مناجم البلاد من اجل التصدير او لزيادة الاحتياطات الذهبية . وهو لا ينطبق على وضع البرازيل . وتشكل البنود ٣ ـ ٨ فئة «الخدمات» ، حيث تعاني البرازيل من عجز باهظ . ويرتبط السطر الثالث ـ أكلاف الشحن والتأمين ـ وعلى نحو وثيق بتجارة السلع . وقد اثار هذا البند العديد من الجدالات المريرة بين البلدان الغنية والفقيرة ، لان البلدان الفقيرة تتهم البلدان الغنية باحتكار تلك الخدمات الضرورية بأسعار مرتفعة بصورة مصطنعة ، وخاصة بالنسبة للنقل البحري . ويشير السطر ٤ ـ نقليات اخرى ـ الى المدفوعات مقابل استخدام تسهيلات المرافىء والملاحة بين بلد وآخر . ويشمل السطر الخامس ـ السفر ـ السياحة التي تشكل في بعض البلدان ، كيوغوسلافيا مثلا ، مصدر فائض مهم .

ولكن مداخيل السياحة في معظم بلدان العالم الثالث لا توازي نفقات العمل والسياحة التي يدفعها مواطنها في الخارج . ويشمل السطر السابع ـ حكومية اخرى ـ كما ذكرنا سابقا نفقات السفارات والقنصليات ، وكذلك بالاخص نفقات الاحتفاظ بالبعثات والقواعد العسكرية الكبيرة في الخارج . وبالنسبة للبرازيل يشكل هذا البند مصدر عجز ، مما يشير الى غياب اي تواجد عسكري اجنبي واسع . بالمقابل فان هذا البند يمثل مصدر فائض ضخم لفيتنام والفيليبين . ويمثل السطر الثامن ـ خدمات خاصة اخرى ـ فئة متفرقات . ان مداخيل العمال المهاجرين الى الخارج ، التي تشكل مصدر فائض مهم ليوغوسلافيا ، ينبغي ان تدخل هنا .

ويستحق السطر السادس ـ دخل الاستثمار ـ نقاشا أعمق لسببين على الاقل . اولا ، طالما ان الاستثمار نفسه يدرج في مكان آخر ، اي في حساب الرساميل ، فقد يبدو منطقيا ان يدرج دخل الاستثمار (الارباح الناجمة عن الاستثمار المباشر والفوائد من القروض الدولية) في حساب الرساميل ايضا . ولكن صندوق النقد الدولي قد قرر ان تزويد بلد ما بالرساميل يعتبر خدمة ، وان مدفوعات الارباح والفوائد ينبغي ان تعتبر أكلافا شرعية لهذه الخدمة . ويكتسب ذلك مغزى عمليا : فحين يوافق بلد ما على الشروط التي يضعها الصندوق لجهة ابقاء عملته قابلة للتحويل ، فانه يوافق على ان لا يضع اية قيود على مدفوعات الحساب الجاري . ويضمن ادراج دخل الاستثمار في قطاع «البضائع والخدمات» بصورة حازمة ان لا يعود من مجال شرعي لفرض اية قيود على المدفوعات لصالح المستثمرين في ظل قواعد صندوق النقد الدولي ، وذلك في حين ان ادراجها ضمن حساب الرساميل يتيح ذلك * . والنقطة الاخرى التي ينبغي ان نتذكرها بالنسبة لهذه الفئة هي ان الكمية المدرجة كدخل استثمار تشمل كل الدخل

---

* مع ان ذلك قد يثير دهشة العديد من الاقتصاديين ، فالواضح انه المقصود في هذا المقطع المأخوذ عن نشرة صندوق النقد الدولي :

«ان مسألة المعاملة التي ينبغي ان يلقاها دخل الاستثمارات ، او استهلاك الاستثمارات ، قد اثارت عمليا الموضوع الذي قد يفسر لماذا اختار واضعو اتفاقية الصندوق ان يعتبروا الفائدة والدخل الصافي ، تحديدا ، مدفوعات لمعاملات جارية . فلما كان البلد العضو حرا في تنظيم تنقلات الرساميل وكان باستطاعته ان يضع شروطا على دخول الرساميل اليه ، فانه يُفترض احيانا ان باستطاعته ايضا ، وكاجراء لضبط الرساميل ، ان يتطلب من المستثمر ان يتخلى عن اخراج الدخل من البلاد وعن استهلاكه كشرط للسماح بدخول الرساميل . ولكن الامر ليس كذلك كما توضح المادة السادسة من القسم الثالث . فمثل هذا الطلب سيشكل ، بوضوح ، قيدا على مدفوعات المعاملات الجارية ، وبالتالي فانه محرم وفق اتفاقية الصندوق» . المصدر :
James, G. 'Evans, «Current and Capital Transactions: How the Fund Defines Them», Finance and Development, September 1968, p. 34.)

الناجم عن الاستثمار المباشر ، سواء جرى ارساله الى بلد المصدر او أعيد توظيفه في البلد المضيف . ان الدخل الذي يعاد توظيفه يُجمل مع الاستثمار الجديد في قطاع حساب الرساميل من ميزان المدفوعات .

والسبب الآخر الذي يدفع لابداء اهتمام خاص بدخل الاستثمار هو حجم هذا القطاع في ميزان مدفوعات معظم بلدان العالم الثالث ، حيث ينبغي ان تسمى ، بصورة اكثر دقة ، مدفوعات الاستثمارات ، لان هذا الدخل يذهب الى بلدان اخرى . كان هذا القطاع ، بالنسبة للبرازيل ، مسؤولا عن خروج ٣٤٤ مليون دولار ، اي ما يزيد على الفائض الذي تحققه البلاد من تجارة السلع . ويبرز الاستنزاف الذي تمثله مدفوعات الاستثمارات بالنسبة للاحتياطات الدولية للبلدان الفقيرة بصورة اقوى حينما يتم اعداد ميزان مدفوعات «اجمالي» لكل بلدان العالم الثالث . وقد وجد انغوس مادسون ، الذي أعد ميزانا مختصرا لكل بلدان العالم الثالث في ١٩٦٣ ان مدفوعات الاستثمارات تمثل اكبر مصدر للعجز ، اذ يبلغ ما مجموعه ٤ر٥ بليون * دولار لتلك السنة وحدها .

وتسجل معاملات الحساب الجاري انتقال الموارد الحقيقية — «البضائع والخدمات» — الذي جرى ابان الفترة التي يغطيها الميزان ويشمل حساب الرساميل كل البنود التي سوف تسبب انتقال الموارد الحقيقية في المستقبل ، **وبعد** الفترة التي يغطيها الجدول نفسه . وبكلام آخر فان هذه الفئة تشير الى التغييرات في الوضع الدائن او المدين للبلاد . ويشير دخول رساميل صافية بقيمة ٨٢٢ مليون دولار ضمن حساب الرساميل انه ترتب على البرازيل ديون للاجانب بالقيمة نفسها ابان ١٩٦٩ .

ان معظم بلدان العالم الثالث غارقة في الدين ، وتتفاقم حدة وضعها المدين سنة بعد اخرى . ويتوقف ما اذا كان ذلك امرا حسنا ام لا على عوامل لا يستطيع المرء ان يقرأها في ميزان المدفوعات — وخاصة اذا كانت الاموال التي تستدينها للبلاد توظف في مشروعات تتيح لها ان تسدد الدين حين يحل أجله . ولا تفيد العناوين الفرعية ضمن حساب الرساميل في ميزان المدفوعات الكثير بخصوص أجل الاستحقاقات .

ويشير السطر الحادي عشر — الاستثمار المباشر — الى استملاك الاجانب لمصانع ومشروعات في البرازيل ، او الى بنائهم مثل هذه المصانع والمشروعات ، على اساس توقع جني الارباح في السنوات المقبلة . ويشير السطر الثاني عشر — قروض خاصة طويلة الاجل — الى القروض التي ينبغي ايفاؤها بعد سنة او اكثر ، في حين يستحق رأس المال القصير الاجل بعد أقل من سنة ، على غرار الاعتمادات التجارية . واذا كانت نسبة كبيرة من الديون في صورة مطلوبات

---

* البليون = الف مليون .

قصيرة الاجل فان ذلك يجعل البلاد عرضة لانقلاب مفاجيء في وجهة الرساميل، الامر الذي يسبب ازمة ميزان مدفوعات (ظاهرة «المال الحار») . في ١٩٦٩ كانت استدانة البرازيل القصيرة الاجل متواضعة بالمقارنة مع تدفق الاستثمارات المباشرة والطويلة الاجل . ولكن الاقتراض القصير الاجل ازداد بشكل حاد في السنوات التالية ، في حين تضاءلت الفئتان الاخريان ـ الامر الذي يشير الى خطر محتمل على ازدهار البرازيل الراهن (انظر الفصل السابع) . ويمثل السطر الرابع عشر ـ استدانة الحكومات المحلية من الخارج ـ بندا صغيرا نسبيا . ويمثل السطر الخامس عشر المجال الذي ينبغي ان تدخل ضمنه القروض الرسمية ، التي تسمى عادة «العون الخارجي» .

وتفيد فئة «القطاعات النقدية» عن التغييرات في وضع الاستثمارات بالنسبة للبنوك الخاصة والبنك المركزي بالتوالي . ويتم الفصل بين هذه المعاملات وتلك المدرجة ضمن القطاع «غير النقدي» لان كل معاملات البنك المركزي تقريبا ، وبعض معاملات البنوك الخاصة احيانا ، تكون من اجل تمويل بنود ميزان المدفوعات التي سبق أن تعرضنا لها . وبكلمات اخرى ، فان هذه المعاملات تشكل تنقلات رساميل «توفيقية» او «تعويضية» لا تتم سوى لملء الثغرة بين العرض والطلب التي تتركها المعاملات الاخرى . وبالطريقة نفسها فان التغييرات في الاحتياطات القومية تحول بدورها الثغرة فيما بين العرض والطلب بالنسبة للنقد الاجنبي . وفي ميزان المدفوعات يجري تسجيل الزيادة في الاحتياطات بوصفها مدينة debit ، اي مع اشارة ناقص ، في حين يدخل النقصان كمدين credit . ان ذلك يسبب التشوش الا اذا تصور المرء الاحتياطات كشيء خارج عن ميزان المدفوعات نفسه يضاف اليه كل فائض بطريقة مماثلة لقرض يعطى لاجنبي ، ويمكن ان تسحب منه الاموال لتحويل العجز (لا يعطي ميزان المدفوعات**حجم** الاحتياطات، وانما **التغيير** الصافي في الفترة المعنية) . واذا كانت معظم بلدان العالم الثالث تحتفظ باحتياطاتها في لندن او نيويورك فان ذلك ينبغي ان يجعل تصور هذه النقطة اقرب منالا . ومن الجدول الذي عرضناه يمكننا رؤية ان تدفق الرساميل الواسع الى القطاعات غير النقدية والى البنوك الخاصة استطاع ، في ١٩٦٩ ، ان يمول (أ) العجز في البضائع والخدمات و(ب) وبند مدين debit كبير لمعاملات الرساميل في البنك المركزي (السطر ١٧) التي ربما كانت تمثل مدفوعات عن ديون قديمة ، و(ج) زيادة في الاحتياطات بقيمة ٤٦٦ مليون دولار .

ويمثل بند «صافي الاخطاء والمحذوفات» وسيلة نموذجية في مسك الدفاتر يتطلبها مبدأ ان المطلوبات ينبغي ان تكون مساوية للموجودات في مجمل ميزان المدفوعات . ومن الناحية العملية فان السجلات والاحصاءات التي ينبغي استخدامها عند وضع الجدول ليست في حالات كثيرة سوى تقديرات ومن الممكن ان لا يستطيع الاحصائي ان يضبط الكثير من المعاملات . ويمثل جزء من بند «اخطاء ومحذوفات» عادة خروج الرساميل ـ اي التنقلات غير المسجلة ، وغير

الشرعية ربما ، للرساميل الخاصة القصيرة الاجل ــ وخاصة في حالة بلــدان العالم الثالث على غرار البرازيل .

هل كانت البرازيل تتمتع بفائض ، ام كانت تعاني من عجز ، في ١٩٦٩ ؟ كما رأينا ، فان ميزان المدفوعات ينبغي ان يساوي صفرا بالضرورة : فالموجودات تساوي المطلوبات تعريفا . وما الفائض والعجز سوى مفاهيم تشير الى بعض بنود الجدول ، في حين يعتبر ان بقية البنود انما «تمول» الفائض او العجز . ولكن ، ومن الناحية العملية ، ليس هنالك اتفاق اجماعي حول الفئات الاحصائية التي تمثل معاملات يتم القيام بها لاهميتها بحد ذاتها (تحركات «مستقلة») ، والفئات التي تمثل تحركات «تمويل» او «توفيق» . وعلى سبيل المثال : مع ان عمليات البنك المركزي والتغييرات في الاحتياطات تمثل ــ باجماع اغلب الآراء ــ عمليات «تمويلية» ، فان المراكمة الضخمة لاحتياطات البرازيل في ١٩٦٩ قد تشكل هدفا مقصودا من اهداف السلطات النقدية تم وضعه لتجنب اجراءات تحرير الاستيراد مثلا . او ان الدافع الى عمليات الرأسمالي الخاص والقروض ، التي تمت بقصد الربح او الفائدة ، ربما كان اجراءات الحكومة الهادفة الى تمويل العجز التجاري. وكما يقر احد مسؤولي صندوق النقد الدولــي المتخصصين في مسائل ميزان المدفوعات :

«الواقع ان تحديد الفائض او العجز في ميزان المدفوعات بعيد عن ان يكون تمريننا موضوعيا كليا . ان لهذا التحديــد سمة قيميـــة (normative) لكونه دليلا للسياسة الاقتصادية ... وليس مثار دهشة ، اذا ، أن يكون تحديد الفائض او العجز المسألة الاكثر اثارة للجدل في منهجية ميزان المدفوعات . وكان ذلك جليا في اجتماعات خبراء ميزان المدفوعات التي عقدها الصندوق . فحينما كانت تلك الاجتماعات تتطرق الى مفهوم الفائض او العجز ، فان النقاش كـــان يصبح اكثر حيوية بل وعاطفيا . وفي الوقت نفسه فان النقاش لم يكن ينتهي الى نتيجة قاطعة ، لانه انما يتناول قضية يمكن للبشر ان يحملوا بصددها ، على الدوام ، آراء مختلفة» .

انطلاقا من ذلك ، دعونا ننظر الى بعض التفسيرات الممكنة للجدول الـــذي استخدمناه للدلالة . بالنسبة لمن يحملون وجهة نظر مؤلفة هذا الكتاب ، التــي تتخذ موقف الارتياب من الآثار البعيدة المـــدى للاستثمارات المباشرة والقروض (سواء أكانت طويلة الاجل ام قصيرة الاجل) بالنسبة لمستقبل ميزان المدفوعات ، فان المقياس الاكثر اهمية قد يكون العجز البالغ ٣٣٦ مليون دولار في الحساب الجاري (صعودا حتى السطر ١٠) . وتبعا لهذا المنظور فان الفائض الكبير فـــي حساب الرساميل ينذر بالشؤم لانه يعني التزامات تسديد ديون باهظة فـــي المستقبل .

وتضع العديد من البلدان السطر تحت استثمارات الرساميل المباشرة والطويلة الاجل للتوصل الى ما يسمى «التوازن الاساسي» ، في حين تضع تحركـــات الرساميل القصيرة الاجل وسريعة الحركة التي تعتبر تدفق رساميل «تمويلي»

تحت السطر . وفي النموذج الذي نراه امامنا فان السطرين ١٤ و١٥ لا يميزان بين القروض الطويلة الاجل والقروض القصيرة الاجل . ولكن اذا ما قمنا بالفصل بين السطرين ١٢ و١٣ فقد كانت البرازيل تملك، وفق تعريف «الميزان الاساسي»، فائضا بقيمة ٢٦٦ مليون دولار .

ويوصي صندوق النقد الدولي باستخدام ميزان «التسويات الرسمية» الذي لا يضع سوى عمليات البنك المركزي وتغييرات الاحتياط «تحت السطر» بوصفها عمليات تمويلية ، في حين تكون كل الرساميل القصيرة الاجل ، ومعها الاخطاء والمحذوفات (التي ربما تمثل ، كما اشرنا من قبل ، رساميل قصيرة الاجل) فوق السطر . ووفق هذا المقياس كانت البرازيل تملك فائضا اكبر كثيرا بقيمة ٦٧٥ مليون دولار !

ازمات ميزان المدفوعات ، والحلول الممكنة

ان العجز في ميزان المدفوعات يختلف عن الازمة في ميزان المدفوعات ، وذلك مع ان تعاقب حالات العجز لفترة طويلة يؤدي غالبا الى ازمة . ويوفر ميزان التسويات الرسمية («official Settlements» balance) المدخل الاكثر مباشرة بالنسبة لامكانية حدوث الازمات بصورة وشيكة ، غير ان ميزان المعاملات الجارية سوف يظهر ، في حال دراسته عبر عدة سنوات ، ما اذا كانت البلاد تستهلك بصورة مزمنة اكثر مما تنتج ، وبالتالي اذا كانت تراكم عليها دينا ثقيلا . وفيما يتعلق بالبلدان التي تهمنا هنا فان عبء ايفاء الديون هو الذي يتسبب بأزمات المدفوعات في العادة .

تنشأ ازمة ميزان المدفوعات ، او ازمة النقد الاجنبي ، التقليدية في بلدان العالم الثالث حينما تفرض الالتزامات الثابتة في «موازنة النقد الاجنبي» (وتلك عبارة عن ميزان نظري للمدفوعات يتم وضعه من اجل توجيه السياسة الحكومية) تخصيص كميات كبيرة من النقد الاجنبي الى درجة ان اجزاء الموازنة الاخرى ــ الاستيراد ، في العادة ــ تتعرض لتخفيض قسري الى مستوى غير مقبول . ان الالتزام الثابت الاكثر اهمية في معظم بلدان العالم الثالث هو دفع دخل الاستثمارات (السطر السادس) . وعلى هذا النحو فان حالات العجز المزمنة في الحساب الجاري للسنوات السابقة قد تؤدي الى ازمة نقد في الظرف الراهن .

تكمن اهمية احتياطات النقد الاجنبي في انه بمقدار ما تكون تلك الاحتياطات كبيرة ، بمقدار ما يمكن للبلاد ان تتجنب ضرورة اتخاذ خطوات تستهدف معالجة العجز في المدفوعات . وطالما ظلت اية امة قادرة على الاستعانة باحتياطها ، فانها لن تواجه حالة الازمة . ولهذا السبب فان احد المقاييس المفيدة لمعرفة مدى كفاية الاحتياطات ، او احتمال قرب حدوث أزمة مدفوعات ، يتمثل في العلاقة بين الموجودات الاحتياطية والمستوى الراهن للواردات . ان البلد الذي تكفي

احتياطاته لدفع ثمن ما يستورده خلال ستة اشهر يملك «وسادة» احتياطية مريحة الى حد معقول لمواجهة اي نقص في مداخيله ، في حين يكون البلد الذي تكفيه احتياطاته لفترة شهرين فحسب في وضع اكثر تعرضا للاهتزاز . وتشكل الاحتياطات التي تغطي بضعة اسابيع فحسب نذيرا بقرب حدوث ازمة . وحينما تكون الاحتياطات الصافية في وضع سلبي ، فان ذلك يعني ان ديون البلاد المستحقة الدفع باتت تفوق المقدار الاحتياطي المتوفر لايفائها .

تم تأسيس صندوق النقد الدولي من اجل تكملة احتياطات الامم الاعضاء فيه ، بحيث يتاح للبلد الذي يستفيد من حصته في الصندوق مجال اطول لترقب التقلبات الفصلية او الدورية (cyclical) ، او لاتخاذ اجراءات تصحيحية قد لا تظهر آثارها مباشرة . وكان غرض الصندوق منع البلدان التي تتعرض لأزمات مدفوعات وقتية من تقليص وارداتها حينما تفتقر الى السيولة (النقد او الموجودات التي يمكن استخدامها للدفع) ، وبالاخص لمنعها من فرض قيود على التجارة من اجل معالجة ازمات المدفوعات . ولكن ، لما كان الصندوق لا يقصد تمويل حالات العجز الكبيرة والمتواصلة فقد وضع ترتيب يفرض اعادة دفع قروض الصندوق (وبتعبير فني : «ما يعاد شراؤه» من عملات الدولة المقترضة نفسها) خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . وقد طوّر الصندوق اسلوبا يقتضي فرض شروط تتزايد صرامتها بمقدار ما تزداد نسبة استعارة البلد من حصته . وتدفع الدولة العضو في الصندوق ثلث حصتها ذهبا ، والباقي بعملتها الخاصة . واذا ما ارادت هذه الدولة ان تشتري من الصندوق نقدا اجنبيا فانها تحصل على موافقة شبه آلية طالما ظلت قيمة المشتريات في حدود اشتراكها من الذهب ـ اي «تغطيتها الذهبية» . اما السحوبات التي تتم من ضمن الـ ٢٥ بالمئة التالية من الحصة ، وهي تسمى «مستوى التسليف الاول» فانها مشروطة بقيام الدولة العضو «بمحاولات معقولة [استنادا الى رأي الصندوق] لحل مشاكلها» . وتفترض اية طلبات سحوبات تفوق النسبة السابقة تبريرا وافيا . و«يرجح ان تلقى ردا ايجابيا حينما تستهدف السحوبات المعنية التوصل الى استقرار نقدي لعملة الدولة العضو ، او المحافظة على هذا الاستقرار ، بالاستناد الى معدل تبادل واقعي ...» ★

ان ذلك معقول جدا ، من حيث المبدأ . فلا ينبغي للدول ان تغير معدل التبادل او نظام المدفوعات اذا كانت تعاني من نقص مؤقت في النقد الاجنبي يتوقع ان يعالج نفسه ذاتيا خلال ما لا يزيد على السنة او السنتين . بالمقابل فانه لا ينبغي السماح لها بالاقتراض من غير حدود اذا كانت حالات العجز متواصلة واذا

★ — J. Marcus Fleming, **The International Monetary Fund, Its Form and Function** (Washington, DC, International Monetary Fund, 1964), p. 13 .

كان لا بد من اجراء تغييرات . والواقع ان المشكلة تنشأ بسبب تحيز الصندوق ــ هذا التحيز الذي يعكس رغبات اقوى اعضائه ــ لصالح اجراءات معالجة معينة **لا تؤدي ، في الواقع ، الى ميزان مدفوعات سليم ومستقر** . ان ثمة طرقا عدة للتعامل معازمات النقد الاجنبي . ومن الضروري دراسة كل الامكانيات وعواقبها من اجل فهم مغزى وصفات الصندوق .

من الناحية النظرية فان البلد الذي يتعرض لمشكلة بالنسبة لميزان المدفوعات قد يحاول ان يحلها عبر تغيير اي بند في ميزان المدفوعات ، اي عبر زيادة اي من بنود الموجودات او انقاص اي من بنود المطلوبات . لكن هنالك العديد من البنود التي لا تملك الحكومات التحكم بها من الناحية العملية . او ان امكانية التحكم بتلك البنود تكون اضأل كثيرا من ان تحل المشكلة . ان مداخيل التصدير غير قابلة للزيادة بلمح البصر . وتشكل مدفوعات الشحن والتأمين عبئا صغيرا نسبيا في مجمل الموازنة ، ولا سبيل الى تخفيضها ــ بأي حال ــ من غير اجراء تخفيض مماثل ، او حتى اكبر حجما بكثير في تجارة البضائع للبلد المعني ، والتي تمثل غالبا البند الاكبر في لائحة المدفوعات .

ولكن بند «دخل الاستثمار» هو ، كما رأينا ، بند مدين كبير جدا بالنسبة لمعظم بلدان العالم الثالث . وحينما تستهلك المدفوعات لفوائد واقساط الدين الاجنبي نسبة كبيرة من مداخيل التصدير، بحيث يصبح مستحيلا تمويل مستوى الواردات المعتاد ، فان هذه المدفوعات تصبح السبب الرئيسي لأزمة المدفوعات وبالتالي احد المحاور الممكنة للتغيير . وابان القرن التاسع عشر ، وفي القرن الحالي حتى الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة والعديد من بلدان اوروبا (والبلدان الفقيرة كذلك) تختار غالبا انكار الديون كسبيل لكسر قيد المدفوعات . ولكن العقوبات التي تفرض في عالمنا المعاصر على المفلسين عقوبات قاسية . وهي تشمل غالبا جدا قطع الصلات التجارية التي تستند اليها الامة المعنية عادة ، وايقاف كل الاعتمادات المالية التي تشكل عصب التجارة، الى جانب المقاطعة التجارية التي تفرضها الحكومات في الحالات القصوى (الصين بعد ١٩٤٩ ، وكوبا بعد ١٩٦٠) . ورغم هذه العقوبات فان الدراسات الميدانية التي يتضمنها هذا الكتاب تبين ان العديد من البلدان كانت تفكر في وقت ما بإنكار الديون من جانب واحد كمخرج وحيد من ميزان المدفوعات ، وان بلدان قليلة قامت بالمحاولة جديا .

ثمة بدائل اخرى تتمثل في «اعادة تقسيط» الديون او «اعادة تمويلها» بالتعاون مع البلدان الدائنة ــ وتلك طريقة اكثر شيوعا لانها تتيح للامة المدينة ان تتجنب العقوبات التجارية التي يرتبها انكار الديون . وقد اثبتت الامم الدائنة انها راغبة في التعاون على اساس انه افضل لها ان تقبض متأخرة من ان لا تقبض ابدا ، وذلك الى جانب ضرورة الحفاظ على مبدأ المسؤولية المالية في كل الاحوال، وحتى لو تطلب ذلك منح تسليفات جديدة .

والبديل الآخر ، وبالاحرى فانه غالبا ما يتم مع البدائل السابقة ، الذي يمكن ان تلجأ اليه الامة التي تواجه المتاعب هو محاولة الحصول على عون خارجي جديد او على المزيد من اموال الاستثمارات الخارجية من اجل حل مشكلتها . ولكن ليس ثمة مفر من بروز ازمة حينما لا تتوفر مصادر جديدة للتمويل بالمقادير المطلوبة : حينما تكون الاحتياطات قد استنفذت ولم يعد ممكنا الحصول على مزيد من التسليفات الا اذا تم القيام بتغييرات اساسية في سياسات البلد . وقد يكفي ان تغير الحكومة اتجاهاتها بعيدا عن السياسات الاقتصادية القومية ونحو الاجراءات التي تعزز الاستثمارات الاجنبية ، لكي تحصل بعض البلدان على قروض جديدة. ولكن الشرط المسبق للسياسات الجديدة كان في بعض البلدان ـ كمبوديا ، والبرازيل ، واندونيسيا ـ حدوث انقلاب ضد الحكومة القائمة .

ان البلد الذي يرغب في ضبط عملية خروج دخل الاستثمارات قد يرغم الشركات الاجنبية على اعادة استثمار كل أرباحها ، او معظمها ، ضمن حدوده. وقد يمنع ذلك ، مؤقتا على الاقل ، نزف الاحتياطات الاجنبية الذي يسببه تحويل الارباح بصورة غير مقيدة . ولكن هذا الاجراء قد يحول دون حصول استثمارات جديدة . والاهم ، فانه قد يقف عقبة في وجه القروض الرسمية والضمانات الحكومية للتسليفات التي توازي بالنسبة لمعظم البلدان ما يزيد على الاستثمارات المباشرة التي تأمل في اجتذابها . ويرجح ان يؤدي تأميم الشركات الاجنبية الى العقوبات نفسها على صعيد التجارة الدولية التي يثيرها انكار الديون الخارجية . وتفتقر معظم الحكومات الى التصميم والتأييد الشعبي الكافيين لتحمل هذا الضغط الاقتصادي بصورة ناجحة . من ناحية اخرى ، ان السياسات الموضوعية بقصد اجتذاب استثمارات اجنبية ـ حتى لو افلحت في هدفها هذا، الامر الذي لا يصح دائما ـ تزيد عبء تحويل الارباح الى الخارج في المستقبل.

تقوم كل السياسات التي بحثناها حتى الان على وسائل تمويل مختلفة لمساعدة الحكومات على اجتياز ازمات المدفوعات . ولكن غالبا ما تضطر الحكومة التي تتعرض لأزمة الى اجراء تعديلات في حجم ونمط انتاجها واستهلاكها من اجل تقليص قيمة استيراداتها او من اجل زيادة مداخيلها من الصادرات . وهناك عدة طرق مختلفة يمكن للحكومات استخدامها لتحقيق هذه الاهداف . ولكل من هذه الطرق «آثار جانبية» مختلفة وحسنات وسلبيات متنوعة .

تشكل القيود على التحويل الخارجي الطريقة الاكثر مباشرة وفعالية لتقييد الاستيرادات او للجم المدفوعات عن غير المنظورات وتنقلات الرساميل . وحينما يجري العمل بهذه القيود لا يعود بوسع الافراد او الشركات ان يحصلوا على النقد الاجنبي سوى عبر الترخيصات التي يصدرها البنك المركزي او اية سلطة معنية اخرى ، والتي توزع النقد الاجنبي المتوفر وفق ما ترى الادارة ان البلاد تحتاجه من الخارج . ان فوائد مثل هذا النظام جلية للعيان : حين تكون امة ما في حاجة ماسة الى النقد الاجنبي ، فمن المنطقي ان تضبط انفاق ما يتوفر من هذا النقد لكي تتأكد من ان تعطى الاولوية للاستيرادات الضرورية . ويشكل هذا

النظام وجها من أوجه الشبه بأنظمة تجارة الدولة في المجتمعات ذات التخطيط المركزي (الدول الشيوعية) حيث تحدد خطة الدولة الصادرات والواردات دون ان تأخذ بعين الاعتبار اسعار التبادل والاسعار الداخلية . ولكن هذا النظام نفسه يشكل في مجتمعات العالم الثالث الرأسمالية نوعا من سد يحجز الطلب الخاص الزائد ، على الاستيراد ، في النقطة التي يتوفر عندها النقد الاجنبي اللازم لدفع ثمن الاستيرادات .

ان لنظام القيود على التحويل سيئات عملية عديدة في الاقتصاد الرأسمالي . فطالما يزيد الطلب على النقد الاجنبي عن العرض في نقطة سعر التبادل المحدد ، فان الحكومة تقوم باعانة الاستيرادات التي تسمح بها عبر بيع النقد للمستوردين المحظوظين بالسعر الرسمي الذي يقل عن سعر السوق الحرة (او السوداء) . وقد يجد ذلك تبريره في انه يشكل «اعانة للصناعة الوطنية» اذا كانت البضائع الرأسمالية والمواد الخام تستورد بالسعر المخفض . ولكن هذا النظام عرضة للفساد : الرشاوى التي يتلقاها مسؤولو الرخص مقابل السماح باستيراد مواد ذات قيمة مشكوك فيها ، والتي يرحب المستوردون بدفعها لانهم يستطيعون ان يجنوا أرباحا طائلة من بيع بضائعهم في السوق الداخلي المتلهف للبضائع المستوردة .

ويشكل **تخفيض قيمة العملة** حلا بديلا ، حيث يجري تغيير سعر التبادل المبالغ فيه الى سعر اقرب لما يقرره العرض والطلب على النقد الاجنبي في السوق الحرة . ويشكل **سعر التبادل العائم** في البلدان الفقيرة تخفيضا فعليا لقيمةالنقد. وفي هذه الحالة لا يتم تحديد اي سعر جديد وانما يترك لقوى السوق وحدها ، من حيث المبدأ ، ان تحدد السعر. ويقصد من تخفيض قيمة العملة لجم الاستيراد عبر زيادة سعر جميع الاستيرادات ، بالعملة المحلية ، وهو ينعش الصادرات (نظريا) لانه يسمح لمنتجي الصادرات ان يخفضوا سعر المبيع بالنقد الاجنبي من غير ان يخسروا اية نسبة من دخلهم بالعملة المحلية . ويضع سعر التبادل الذي تحدده السوق الحرة حدا للفساد في توزيع رخص الاستيراد ، لانه يلغي الاعانات المقدمة للمستوردين والتي كانت تبرر تقديم رشاوى مقابل الرخص . والواقع ان الرخص تلغى كليا في هذه الحالة . ويمكن للمرء القول ان هذا الاجراء يلغي الجريمة بإباحته كل شيء .

بالاضافة ، لا يؤدي تخفيض قيمة العملة ، عمليا ، الى النتائج نفسها التي تفترضها النظرية . فالاستيرادات التي يشتد الطلب عليها سوف تستورد حتى بسعر التبادل الجديد . وقد لا يكون المستهلكون راغبين ، او قادرين ، على شراء المنتجات المحلية على حساب المنتجات الاجنبية . وقد لا يتمكن المنتجون المحليون من صناعة منتجات تنافس الواردات قبل مدة طويلة ، الى جانب انهم قد لا يستطيعون انتاج بعض الاشياء على الاطلاق . وبالمثل ، فمن المعروف واقعيا ان معظم المصدرين يبتزون أرباحا اكبر بفضل سعر التبادل الجديد من غير ان يقوموا

بتخفيض اسعار صادراتهم استجابة لقرار التخفيض . وغالبا ما يكون المصدّر شركة اجنبية ، مما يعني ان الارباح الاضافية تحوّل للخارج . بالاضافة ، فقد اكتشفت العديد من البلدان التي تصدر منتجات أولية انه اذا ما اقدم المصدرون على تخفيض اسعار صادراتهم بالدولار فعلا ، فان هذه البلدان ستخسر قسما من مدخولها اذا كان المشترون الدوليون مستعدين لشراء كل ما تنتجه هذه البلدان بالسعر الاعلى !

ان هذه الاسباب مجتمعة هي المسؤولة جزئيا عن رواج **نظام اسعار التبادل المتعددة** في هذه البلدان . فعبر تحديد اسعار تبادل مختلفة لمختلف فئات الاستيراد والتصدير ، يتم تفادي الآثار الاجمالية للتخفيض المباشر لقيمة العملة. وبالامكان هنا اعانة الاستيرادات التي تتألف من سلع مهمة على صعيد أكلاف المعيشة ، وذلك في مقابل فرض ضرائب على الكماليات . وبوسع الدولة ان تفرض ضريبة على الصادرات التقليدية ، من نوع البن البرازيلي مثلا ، وأن تقدم اعانات لفروع التصدير الجديدة ، وكل ذلك عبر تغيير السعر الذي يدفعه البنك المركزي للنقد الاجنبي . ويمكن لنظام اسعار التبادل المتعددة ان يكون بسيطا جدا ، عبر تحديد سعرين فقط ومع الابقاء على معظم المعاملات رهن سعر «السوق الحرة» . او ان بالامكان ان يتشعب هذا النظام الى نظم معقدة للغاية ، فتوضع نصف دزينة من الاسعار لانماط الاستيرادات المختلفة ومثلها لانواع الصادرات . ووفق نظام «مزادات النقد» الذي اتبعته البرازيل في الخمسينات، لم تكن الحكومة تحدد اسعار التبادل المختلفة ، بل كان الامر متروكا للعروض التي يقدمها المستوردون ثمنا لمقادير النقد الاجنبي المحدودة التي تخصصها الحكومة لكل فئة من الاستيرادات . ومن الممكن ان تلعب الاعانات والحسومات من الضرائب دور اسعار تبادل متعددة **واقعية** .

تتيح الاسعار المتعددة للحكومة بعض الاشراف على تشكيل التجارة الخارجية للبلاد وذلك من غير ان تؤدي الى حالات فساد صارخة على غرار تلك التي ترافق القيود على التحويل . بالاضافة ، فحيث تفرض الاسعار من اجل تحقيق بعض المدخول ، فان ذلك يمكن ان يشكل مصدرا مهما للمدخول المحلي للحكومة . وقد حصلت البرازيل في بعض السنوات على حوالي ثلث مدخولها الفيدرالي الاجمالي من مزادات النقد الاجنبي ، ولكن هذا النظام ليس محصنا في وجه الفساد الى الدرجة التي تتراءى للوهلة الاولى : ان فعالية اسعار التبادل في توجيه الاقتصاد تتوقف على المهارة التي تتبدى في ابتكارها وعلى نزاهة وكفاءة الذين يتولون تطبيقها .

وتشكل القيود المفروضة على الاستيراد عقبات تجعل استيراد البضائع اكثر صعوبة رغم ان النقد الاجنبي قد يكون متوفرا . ان الرسوم الجمركية هي الشكل الاكثر شيوعا لهذه القيود . لكن تحريم استيراد بضائع معينة ووضع نظام حصص ورخص استيراد قد يحقق الغرض نفسه. وحينما يفرض على المستوردين ان يضعوا عربونا ماليا من اجل السماح لهم بشراء النقد الاجنبي فان ذلك يشكل

في الواقع نوعا من القرض الاجباري ، بدون فوائد ، الذي يرفع اكلاف الاستيراد ويحد من الطلب الاجمالي . ويؤدي فرض ضريبة على مبيع النقد الاجنبي الى جعله اعلى كلفة ، وبذلك فان هذه الضريبة تعادل من حيث نتائجها آثار تخفيض قيمة العملة على الطلب .

واخيرا ، يمكن لاحدى الحكومات ان تتبع **سياسات نقدية ومالية انكماشية** من اجل تضييق الطلب على النقد الاجنبي بصورة غير مباشرة . فاذا كان مسموحا للمقيمين في بلد ما ان يشتروا النقد الاجنبي دون قيود وبسعر محدد ، فان مستوى العرض ضمن البلاد ينبغي ان يتوسع دون قيد . واذا لم تفرض ضوابط على الطلب المحلي ، فان فاتورة الاستيراد قد تفوق النقد الاجنبي المتوفر لدفع ثمنها ، الامر الذي يعرّض قدرة الحكومة على دعم سعر التبادل لضغوط قوية . ولما كانت الحكومات تخلق الاموال عبر العجز في الموازنة ، اي عبر انفاق اكثر مما تجبى من الضرائب ، وإصدار عملات جديدة لدفع ثمن الباقي ، فان **السياسة المالية الانكماشية** تعني تخفيض العجز عبر زيادة الضرائب او عبر تقليص انفاقات الحكومة واعاناتها ، أو بالاجراءين معا . ولما كان الانفاق الحكومي يعتبر اداة مهمة للتنمية الاقتصادية وللعدالة الاجتماعية او لاعادة توزيع الدخل في بلدان العالم الثالث ، فان وضع القيود على هذه الوظائف يثير ردة فعل سلبية متطرفة من جانب الوطنيين . ومن المحتمل ايضا ان يثير ذلك مشكلات سياسية في وجه الحكومة التي ستضطر الى رفض طلبات الطبقات الاجتماعية المختلفة للحصول على حصة من انفاقات الخزينة .

اما المصدر الآخر لزيادة الطلب على النقد الاجنبي فهو قدرة البنوك على خلق اعتمادات اضافية عبر الإقراض . وتعني السياسة المالية الانكماشية ان الحكومة تقوم بفرض القيود على التسليفات عبر رفع سعر الفائدة الذي ينبغي للبنوك ان تتقاضاه ، او زيادة حجم الاحتياطات التي ينبغي لهم الاحتفاظ بها من اصل الودائع . ولما كانت المشروعات تعتمد على التسليف لتمويل العمليات الجارية ، فان السياسة النقدية الانكماشية سيئة دائما من زاوية المشروعات المحلية التي تعتمد على مصادر التسليف المحلية . وقد تسبب هذه السياسة قدرا من البطالة او حتى ــ اذا كانت قاسية جدا ــ افلاس بعض المشروعات . ان عواقب السياسات المالية والنقدية الانكماشية قد تكون مضرة بالاقتصاد المحلي الى درجة ان الوطنيين يعتبرون الثمن باهظا جدا كمقابل للآثار الهامشية لمثل تلك السياسات على طلب النقد الاجنبي .

في الحياة الواقعية يندر ان تتبع واحدة من هذه السياسات دون سواها في ازمات النقد الاجنبي . فلو اوكلت مهمة التعديل الى اجراء واحد دون سواه ، لوجب ان يطبق هذا الاجراء بصورة قصوى الى حد ان آثاره الجانبية ستصبح غير مقبولة . والوصفة النموذجية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لأزمة المدفوعات هي مزيج من تخفيض قيمة العملة والسياسات النقدية والمالية الانكماشية . بالاضافة ، فاذا ما اتبع البلد المعني الوصفة فانه يكافأ بتوسيع نطاق التسليفات

الجديدة وبإعادة تقسيط الديون القديمة حيث تبرز الحاجة لذلك . وهكـــذا تتضمن صفقة صندوق النقد الدولي اجراءات معينة لتعديل عم التوازن النقدي ومعها امكانيات جديدة لتمويل العجز .

من جهة اخرى ، يتم استخدام القيود على التحويل الخارجي في العادة كبديل لتخفيض قيمة العملة والانكماش . وتعمل تلك القيود ، اذ تؤدي لتجميد عمـل السوق الحرة للنقد ، على تخفيف الضغوط التي تستهدف تعديل سعر التبادل وضبط الاتجاهات التضخمية . ولا تزال هذه القيود في الاحوال العاديـــة الا حينما تصطدم رغبة البلاد بمزيد من التسليف الخارجي بتذمر الدائنين منها ، وذلك رغم انها قد تتعرض لهجمات سياسية من جانب المستوردين الذين يظلون خارج النظام او من جانب المصدرين الذين تؤذيهم ضريبة سعر التبادل المفروضة على مداخيلهم . وحينما تزال قيود النقد يصبح ضروريا تعزيز وسائل ضبـــط الاستيراد الاخرى : تخفيض قيمة العملة ، والانكماش ، والقيود على الاستيراد ، من اجل كبح تأثيرات قوى السوق التي استعادت كل نشاطها .

ان الدراسات الميدانية التي يتضمنها هذا الكتاب هي اساسا تاريخ ازمـات النقد الاجنبي منظورا اليها كنقاط انعطاف للبلد المعني . ولا يسعنا ان نشـدد اكثر من ذلك على أهمية اختيار طريقة ، او طرائق ، مواجهة تلك الازمات .

الفصل الثاني

صندوق النقد الدولي والنمط الجديد من تقديم العون

تم التخطيط لانشاء صندوق النقد الدولي والمؤسسة «التوأم» ، البنك الدولي ، في مؤتمر انعقد في بريتون وودز ، في جبال نيو هامبشير ، في ١٩٤٤ . ولما كانت الولايات المتحدة في ذلك الحين تتجه لان تصبح اغنى واقوى امة في مرحلة ما بعد الحرب ، فقد كان لها الصوت الحاسم في تصميم تلك المؤسسة . وقد عبر ج.م. كينز البريطاني بقوة عن مصالح الامم الاوروبية التي كان محتما أن تصبح مدينة للصندوق في الاجل القصير . بالمقابل ، فان مؤتمر بريتون وودز لم يتطرق الا نادرا الى المعضلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العالم الثالث . فقد كان معظم العالم الثالث ، باستثناء أمم اميركا اللاتينية ، ما يزال تحت الحكم الاستعماري في ذلك الحين ، ومع ذلك فلا سبيل الى فهم الدور الحالي لصندوق النقد الدولي في العالم الثالث دون النظر الى أصوله ودستوره .

في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت جميع الامم التجارية الرئيسية في العالم قد ربطت عملاتها بقيمة الذهب . وهكذا كانت جميع تلك العملات ثابتة الواحدة بالنسبة للاخرى . وكانت حالات العجز في ميزان المدفوعات تصحح نفسها بصورة آلية ، لان المال الضروري لسد العجز كان يخرج من البلد ، فيؤدي تقلص الاموال الى تخفيض اسعار السلع والعمل الامر الذي يجعلها ارخص وبالتالي اقدر على المنافسة في السوق العالمية ، مما يتسبب

في اجتذاب الرساميل وطلبات التصدير . ولكن السماح لتقلبات التجارة الدولية بالسيطرة على التمويل النقدي المحلي سرعان ما اصبح غير مقبـــول من جانب الحكومات القومية ــ وخاصة الحكومات الديمقراطية التي كان ضغط الناخبين يضطرها للمحافظة على حد ادنى للاجور . فقد اصبحت حالات الكساد التي تنجم عن آلية التكيف تلك غير مقبولة سياسيا واقتصاديا .

شهد الكساد الكبير في الثلاثينات التخلي النهائي عن قاعدة الذهب الدولية . وفي محاولة لانقاذ ما يمكن انقاذه من التجارة الدولية ، قامت الامم التجاريـــة بتخفيض قيمة عملتها (اي انها حددت تسعيرتها لها ، بغض النظر عن القيمـــة الذهبية) كجهد لاستعادة اسواق التصدير عبر تخفيض السعر الدولي لمنتجاتها . بالمقابل ، فان الامم والمستعمرات الفقيرة ، التي لم تعد قادرة على دفع ثمـــن وارداتها عبر التصدير ، توقفت عن الاستيراد لافتقادها الى الاموال وبدأت بانتاج بدائل الاستيراد محليا ، او انها دخلت في اتفاقيات تجارية ثنائية تتيح دفع ثمن الواردات من الشريك التجاري بالتصدير اليه ، من غير انفاق الذهب النـــادر (باعتبار انَ عملاتها لم تعد صالحة مثل الذهب) .

أصيبت حكومة الولايات المتحدة ، نتيجة تلك الاوضاع ، بذعر لا يعادله ذعر اية حكومة اخرى . فقد كانت لتوها قد اصبحت قوية بما فيه الكفاية لكي تتحدى الهيمنة البريطانية على التجارة الدولية . وقد تعرضت الصادرات الاميركيـــة لمنافسة قوية نتيجة عمليات تخفيض قيمة العملة التي قام بها المنافسون التجاريون ــ او انها اخرجت كليا من بعض الاسواق بفعل قيود النقد والاستيراد . وكـان استخدام المانيا العدواني لقيود النقد وللاتفاقيات التجارية الثنائية سببا رئيسيا للاحتكاكات التي أدت الى الحرب .

وجهت الحرب العالمية الثانية رصاصة الرحمة ليس لمزاعم المانيا الامبراطورية فحسب ، بل ولتفوق بريطانيا في عالم التجارة والمال . ومع اقتراب الحرب من نهايتها حاول الزعماء الاميركيون ، الذين اعتبروا ان المصلحة القومية تتحقق في اقتصاد عالمي مفتوح لتجارتهم واستثماراتهم ، ان يبتكروا نظاما يوفق بين ثبات سعر التبادل في «العصر الذهبي» للتجارة الدولية والحاح الدول ــ الامم على ادارة شؤون اقتصادها بحيث تقلل امكانيات الكساد والبطالة . وقد اطلق على النظام الذي صمم في بريتون وودز ، على ان يقوم صندوق النقد الدولـــي بتنفيذه ، اسم نظام **القيمة الاسمية** (par value) لاسعار التبادل «الثابتة ولكن القابلة للتعديل» .

وعبر القانون الاساسي للصندوق ، اي بنود الاتفاق ، عن عدائه للممارسات التجارية والنقدية لحقبة الكساد . وثمة بندان مهمان في هذا المجال . فالبنــد السابع ينص على :

---

* انظر الملحق «أ» بالنسبة للعلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

«لا يجوز لأي عضو ان يعمد ، من غير الحصول على موافقة الصندوق ، الى فرض قيود على المدفوعات والتحويلات التي تتعلق بالمعاملات الدولية الجارية ، او ان ينخرط في ترتيبات عملة تمييزية او ممارسات عملة جماعية ...» .

وقد ادرك الصندوق ان العديد من البلدان لم تكن في وضع يسمح لها بإلغاء القيود النقدية وبجعل عملتها قابلة للتحويل فورا ، ولذا نص البند الرابع عشر على فترة انتقالية يكون فيها الاعضاء الذين لم يستطيعوا التقيد بقواعد البند الثامن مضطرين لبذل ما بوسعهم لجعل عملتهم قابلة للتحويل .

وتقرر الحؤول دون عمليات تخفيض قيمة العملة التنافسية عبر جعل صندوق النقد الدولي الحكم بالنسبة للمعدل السليم لاسعار النقد . وكان على كل عضو ان يضع «قيمة اسمية» لعملته ، يعبر عنها بالذهب ، بالتشاور مع الصندوق . وكان على جميع التغييرات في القيمة الاسمية (بعد نسبة ١٠ بالمئة أولية) ان تأتي عبر اقتراح من العضو يخضع لموافقة الصندوق .

ان صندوق النقد الدولي ، اذا ، متحيز انطلاقا من دستوره ضد القيود المفروضة على النقد وضد اعتماد اسعار التبادل غير الثابتة كوسيلة لتصحيح عدم التوازن في المدفوعات . ولدعم توصياته فان الصندوق يحوز ما قيمته ٢٩ بليون دولار من عملات اعضائهالتي يستطيع ان«يبيعها» للاعضاء فيالفترات التيتعترضها ابانها متاعب بمدفوعات . وكان قصد المؤسسين ان يوسعوا احتياطات البلدان الاعضاء بحيث يصير اللجوء الى وسائل مثل تخفيض قيمة العملة او ضوابط النقد اقل ضرورة . والواقع ان خزينة الصندوق من العملات شكلت نوعا من الرشوة لصالح التجارة الدولية المتعددة ، وضد الحلول القومية او الثنائية لصعوبات الدفع .

لم يحدث ان لعب صندوق النقد الدولي دورا حاسما في تكييف اسعار التبادل والممارسات التجارية بين الامم الغنية المتقدمة ، وذلك رغم المبالغ الطائلة التي وفرها لها للدفاع عن عملاتها . وقد اظهرت ازمات المضاربات الضخمة في السنوات الاخيرة ان الصندوق قد يلعب ، في افضل الاحوال ، دور منبر للمفاوضات ، فليس باستطاعته ان يملي سياسات معينة حينما يكون هنالك عدم تفاهم عميق بين عمالقة المال في العالم . بالاحرى ، ان الدول الضعيفة وحدها معرضة لكل سطوه مبادىء الصندوق ، لان الامم الغنية (الولايات المتحدة ، اليابان ، والبلدان الاوروبية الاساسية) تستطيع التفاهم على تشكيل جبهة موحدة في الصندوق ضد البلدان الفقيرة التي تتطلع اليها والى الصندوق للحصول على تسليفات مالية * .

بدأت بلدان العالم الفقيرة والمصدرة للمواد الخام ، في اميركا اللاتينية اولا ثم

* للاطلاع على كيفية اتخاذ القرارات في الصندوق انظر الملحق «ب» .

المستعمرات السابقة التي استقلت حديثا في آسيا وأفريقيا ، بطلب السحوبات من صندوق النقد الدولي بعد ان تبددت احتياطاتها ، وانتهى الانتعاش الـذي احدثته الحرب الكورية في اسعار المواد الخام ، ووجدت نفسها تفتقد الى الاموال اللازمة لشراء الواردات التي اعتادتها . واستفاد الصندوق ، الذي لاحظ ان هذه البلدان كانت تسعى لتنمية نفسها بالاستناد الى قيود النقـد واسعار التبادل المتعددة وسواها من القيود التي يدينها دستور الصندوق ، من هذه الطلبـات كمدخل للضغط على تلك البلدان باتجاه تحرير تجارتها ومدفوعاتها . وابان عقد الخمسينات بأسره جرى تطوير اسلوب «اتفاقية الدعم» بالنسبة للقروض * التي قدمت الى عدة بلدان في اميركا اللاتينية . وكانت اتفاقية الدعم نوعا من القروض التي يوفرها الصندوق لاحد اعضائه بشرط ان يراعي هذا العضو اهدافا اقتصادية ومالية محددة ابان فترة الدعم .

وابان العقد نفسه طوّر الصندوق ايديولوجية تنمية تتفق تماما مع الليبرالية الاقتصادية ، وقد عكست وجهة نظر «الاقتصاد الحر» هذه الايديولوجية التجارية لاقوى اعضاء الصندوق ، الولايات المتحدة ، التي كانت تعتقد في ذلك الحين انها ستكون المستفيدة الاولى فيما لو رفعت الحواجز التي تعوق انتقال البضائع والرساميل الى البلدان الاخرى . ودعت فلسفة الصندوق الى اعطاء قوى السوق اوسع مجال ممكن للحركة ، وكانت تندد بأي نوع من التدخل الحكومي من نوع اعانات الاسعار ، والتقنين ، وحماية الصناعات المحلية بوصفها «تشويهـات» لعلاقات السوق الحرة . لكن تعبير «التشويه» تعبير غير بريء وليس له معنى بمعزل عن النموذج الذي يختار المرء ان يستخدمه ، وفي اي حال فان علاقات عدم المساواة بين الدول تعني ان الصندوق لم يستطع ان يفعل شيئا بالنسبـة «لتشويهات» السوق (من نوع الحماية التجارية) التي تمارسها البلدان الغنية .

وبما ان صندوق النقد الدولي سرعان ما تعرض لهجمات الاقتصاديين الوطنيين (وخاصة المدرسة الاقتصادية الاميركية اللاتينية المعروفة بـ «البنيوية») ، فقـد اضطر الى الاقرار بأن «الاستقرار النقدي ليس سياسة جذابة كثيرة اذا ما عرضت كبديل للتنمية الاقتصادية . ولكن ربما جرى القبول بها كسياسة مقبولة لو امكن تبيان انها سوف تساهم في تحقيق ذلك الهدف بصورة اكثر فعالية» . وفي مجموعة من المقالات التي نشرت في «International Monetary Fund Staff Papers» بسط اقتصاديو الصندوق فكرة انه النصر الحقيقي للتنمية في البلدان الفقيرة ، ليس بسبب الاموال التي يوفرها فحسب بل ونظرا للشروط التي يعطي القروض بموجبها . وقد استمر هذا المنحى المفعم بالمدح الذاتي رغم الشكوك العميقـة والعالمية التي عبرت عنها البلدان التي يزعم انها استفادت من هذه السياسة ــ تلك

---

* من الناحية الشكلية فان هذه الاموال ليست قروضا وانما هي «مشتروات» من العملـة الاجنبية بعملة العضو المعني . ومن حيث وظيفتها فانها في الواقع تشكل قروضا .

البلدان التي لم تقبل «المساعدة الفنية» التي يقدمها الصندوق الا لانها كانت شرطا للحصول على مقادير وافرة من العون .

«العون الخارجي» ـ تغير التوكيد

يتعذر بحث برامج صندوق النقد الدولي في العالم الثالث دون فهم الدور الذي يلعبه العون الخارجي . ان «العون الخارجي» تعبير مبتذل وغير دقيق لن نستخدمه هنا سوى لان اي تعبير آخر سيكون ثقيلا ومصدر ارتباك . ومن المهم اذا ان نحدد ما الذي نعنيه بالعون الاجنبي في هذا البحث . اننا سوف نستخدم هذا التعبير للاشارة الى معاملات التمويل **التي تقوم بها او تضمنها** احدى الحكومات (الحكومة الدائنة) لصالح حكومة اخرى (المدينة) . وقد تتخذ هذه المعاملات المالية شكل الهبات (وهذا يشكل نسبة صغيرة من المجموع) ، أو قد تتخذ شكل قروض من حكومة لاخرى على درجة متفاوتة من «الصلابة» ، ولكن من غير ان تشمل شروطا تجارية . وقد تشمل ضمانات حكومية لتغطية مدفوعات مستحقة لمصدرين من أفراد او شركات . ولا تشمل هذه المعاملات تحركات الرساميل الخاصة ، سواء كانت قروضا ام توظيفات مباشرة ، التي لا تضمنها حكومة البلد الدائن . ويمكن للمرء ان يقول ان العون الخارجي يشمل كل معاملات التمويل التي ما كانت لتحدث في غياب النشاط الحكومي ، ربما مع استثناء ضمانات اعتمادات التصدير التي يرجح ان يأخذها المصدرون على مسؤوليتهم اذا لم يلزموا حكوماتهم بتحملها .

طوال ما يزيد على عشر سنوات تلت الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة المصدر الاساسي للعون الخارجي . وبوصفها البلد الدائن الوحيد في ذلك العهد ، فقد وجدت الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسيلتين مناسبتين لاعادة توزيع مواردها الهائلة ، الامر الذي كان يشكل شرطا من شروط اعادة تأهيل التجارة الدولية . ولذا فقد انشأت برامج عون ثنائية كانت تتيح اعادة توزيع الدولارات التي تسمح للبلدان الاخرى بشراء صادرات الولايات المتحدة ، اضافة الى انها كانت تشتري للولايات المتحدة مصالح عسكرية وسياسية واقتصادية في أرجاء العالم . وفي البداية كان هذا العون « غير مقيد» ـ اولا : لان الطلب على منتجات الولايات المتحدة كان قويا الى درجة تكفل بيعها في كل الاحوال ، وثانيا : لان تلك الاموال كانت ستفيد ، حتى لو أنفقت في بلد ثالث ، في اعادة توزيع الاحتياطات الاميركية الضخمة الى حد مربك .

وفي تلك السنوات كانت البلدان الاوروبية تحصل غالبا على دعم لميزان مدفوعاتها . وأما العون الذي قدم للبلدان الفقيرة من اجل التنمية الاقتصادية فقد انفق لانجاز مشروعات ملموسة : سد مائي ، مصنع ، مدرسة ، الخ .

وكانت البرامج عشوائية وتجريبية ، وغير منسقة جيدا . وقد مرّ برنامج العون الاميركي خلال سلسلة من اعادة التنظيم والتسميات : ادارة التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation Administration) وكالة الامن المشترك (Mutual Security Agency) ووكالة التعاون الدولية (International Cooperation Agency) وادارة العمليات الخارجية (Foreign Operations Administration) .

وحوالي اواخر الخمسينات ساهمت عدد من الظروف في احداث تغيير اساسي في نقاط التوكيد وفي نمط عمليات تقديم العون — تغيير مهم الى درجة ان نتائجه يمكن ان تسمى النمط الجديد من تقديم العون . والمكونات الاساسية لهذا النمط الجديد هي :

(أ) نمو ممارسة «العون المقيد» .

(ب) انتقال التوكيد من عون «المشروعات» الى عون «البرامج» .

(ج) تطوير أسلوب «الكونسورتيوم» من اجل تنسيق سياسات مختلف الاطراف التي تقدم العون ، ولتشجيع مزيد من البلدان على «المشاركة في تحمل عبء العون» مع الولايات المتحدة .

(د) قرار الاعتماد على اتفاقيات الدعم التي يوفرها صندوق النقد الدولي كـ«دليل» لبرامج العون الاخرى .

(هـ) زيادة حصص صندوق النقد الدولي بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة ، وبالتالي زيادة القدرة على الاقراض .

(و) تأسيس هيئة التنمية الدولية (International Development Association) كفرع للبنك الدولي يستطيع تقديم قروض «سهلة» (قروض ذات شروط أسهل من شروط القروض التجارية) .

كان مهندس النمط الجديد س. دوغلاس ديلون ، نائب وزير الدولة للشؤون الاقتصادية . وكان حافز التغيير ان الوضع الدولي تغير على نحو جذري منذ اولى سنوات ما بعد الحرب .

وكان معنى انبعاث الاقتصادات الاوروبية ، بما فيها دول المحور المهزومة ، انها اصبحت قادرة على منافسة الولايات المتحدة بصورة ناجحة في اسواق التصدير . وأما أسلوب الكونسورتيوم فقد اكتشف بالصدفة . فقد كانت الهند تقترب من نقطة التوقف عن دفع ثمن طلبات من بلدان عدة ، وبدا ان الطريقة الوحيدة لاعادة تقسيط الديون (لان كل دائن كان سيرفض تقديم قروض اغاثة لو ان الدائن الآخر لم يفعل مثله) هي في عقد مؤتمر دولي للبلدان الدائنة .

وفي الوقت نفسه اكتشفت الولايات المتحدة ، ببعض الكدر ، ان فائضها الطاغي في التجارة الدولية كان يتجه لان يصبح عجزا متزايدا ، وذلك في حين لم تكن مستعدة اطلاقا للتخلي عن القواعد العسكرية والنفوذ الاقتصادي والسياسي الذي كانت سياسة الانفاق فيما وراء البحار قد اشترته لها خلال ما يزيد على العقد . وقد تمسكت الولايات المتحدة بأسلوب الكونسورتيوم كطريقة

لممارسة الضغط على دول اوروبا واليابان ، التي تحولت حديثا الى دول غنية ، لكي تمول بنفسها صادراتها الى البلدان «النامية» ، الامر الذي دعته «المشاركة في تحمل عبء الديون» .

قد تبدو كلمة «عبء» غريبة في زمننا ، حيث ان كل أموال العون تقريبا اصبحت «مقيدة» بالمشتروات من البلد الدائن . غير انها كانت تبدو حقيقية في نظر الولايات المتحدة في أواخر الخمسينات . ففي السنة المالية ١٩٦٠ انفق ما لا يزيد على ٤١ بالمئة من العون الاميركي (مع استثناء فائض المنتجات الزراعية الذي يقدم وفق [P.L. 480] والتحويل الذي يتولاه بنك التصدير والاستيراد الاميركي والمقيد حتما بصادرات الولايات المتحدة) لشراء بضائع اميركية . ومع بدء ممارسة الحكومة الاميركية لسياسة العون المقيد فقد ارتفعت هذه النسبة الى ٧٩ بالمئة في ١٩٦٣ ، والى ٩٤ بالمئة في مطلع ١٩٦٥ . ويكفي نموذج واحد لشرح الوضع الذي كانت الولايات المتحدة ترغب في اخراج نفسها منه :

« [في الخمسينات] استطاعت الحكومة التركية ان تنتزع مقادير كبيرة من العون السهل من الولايات المتحدة . واتاح لها توفر هذا العون ان تمضي قدما لقبول اعتمادات المصدرين التي وجدت البلدان الاوروبية نفسها مضطرة لتقديمها بكميات متزايدة من اجل المحافظة على الطلب على صادراتها .... وفي الفترة ١٩٥٦ ــ ٥٨ كانت هبات الولايات المتحدة تذهب ، في الواقع ، لتمويل عمليات تسديد الديون من جانب تركيا» .

ليس مدهشا اذا ان احد اول الكونسورتيومات التي تأسست كان من اجل تركيا . وقد استخدم هذا الاسلوب على نطاق واسع في الستينات ، ولو ان التعبير استبدل بتعبير «المجموعة الاستشارية» . وقد تولى البنك الدولي تنظيم معظم هذه المجموعات .

أدى لجوء الولايات المتحدة الى تقييد معوناتها الى دفع الاوروبيين واليابانيين لتبني الممارسة ذاتها دفاعا عن النفس . والنتيجة ان العون يبدو اليوم ، واكثر من أي يوم آخر ، على انه مجرد تسمية اخرى لقيام احدى الدول بتمويل صادراتها . وتختلف شروط العون الذي يقدمه اي بلد وفق القدرة التجارية لصادراته على المنافسة . فالولايات المتحدة تجعل صادراتها ذات الاسعار المرتفعة نسبيا اكثر جاذبية عبر تقديم شروط تسليف اكثر ليونة ، في حين لا يرجح ان تقدم اليابان ، التي ربما استطاعت صادراتها ان تحوز على اي عون غير مقيد (انظر الفصل المتعلق بالهند الصينية) شروطا تتضمن تنازلات .

كانت الزيادة الكبيرة في حصص صندوق النقد الدولي ، وكذلك تشكيل فرع البنك الدولي للقروض السهلة ــ هيئة التنمية الدولية IDA ــ نتيجة اقتراح قدمه الرئيس الاميركي ايزنهاور في آب ١٩٥٨ . وكان نائب وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ، س. دوغلاس ديلون ، مصمما على توسيع عمليات الاقراض لبلدان العالم الثالث لاسباب عبرت عنها «الفايننشال تايمز» اللندنية :

«.... ان السبب المباشر الرئيسي للضغوطات التي تتعرض لها المدفوعات

الدولية حاليا [وبالتالي للحاجة الى مزيد من السهولة عبر صندوق النقد الدولي والمصادر الاخرى] هو نزوع التي تنتج موادا أولية لحصر مشترواتها سواء من البضائع الاستهلاكية او الرأسمالية لان مداخيل صادراتها تعرضت لانخفاض كبير بسبب هبوط اسعار السلع العالمية ...» .

من المحتمل ان هذا النزوع أثار الكثير من الذعر سواء بين مصدري البضائع او بين زبائنهم المفلسين . فقد كان شبح الثلاثينات ـ شبح الامم التي تبتعد عن التجارة الدولية وتتبنى سياسات حماية متوجهة الى الداخل ـ يطل برأسه مرة اخرى . وأدرك صانعو السياسات الغربيون ان توسيع العون ينبغي ان يكمل التجارة الآخذة في التقلص كوسيلة لتمويل صادراتهم .

وكان انتقال التوكيد من عون «المشروعات» الى عون «البرامج» ، المعروف كذلك بعون الموازنة او الدعم الذي يقدم لميزان المدفوعات ، انتقالا تدريجيا . وما زال هناك الكثير من عون «المشروعات» في زمننا . ولكن هذا الانتقال كان يتلاءم عضويا مع نمط تقديم العون الجديد والعقلاني الذي كانت الولايات المتحدة تروج له . فقد كانت مشكلة عون «المشروعات» ، من وجهة نظر الولايات المتحدة ، انها لا يعطى البلد الذي يقدم العون سوى نفوذ محدود جدا بالنسبة للتأثير على السياسات الاقتصادية للبلد الذي يتلقى العون . وكانت هذه السمة السلبية تبدو على اكثر ما يكون من الوضوح حينما يكون المشروع نفسه اهم بالنسبة لمن يقدم العون منه بالنسبة لمن يتلقاه . وكان البلد الذي يتلقى العون يقبل المشروع ثم ينفق بقية موازنته على بنود قد لا تبدو «عقلانية» في نظر البلد الذي قدم العون . وكان الانتقال الى عون «البرامج» ، الذي لم يعد مقيدا باستيراد المعدات من اجل مشروع معين (رغم استمرار القيد المتعلق بالشراء من البلد الذي وفر العون) يعطي البلد الذي قدم العون نفوذا في مجمل السياسة الاقتصادية للبلد الذي تلقى العون . والواقع ان هذا النمط من العون كان مشابها لاتفاقيات الدعم التي يعقدها صندوق النقد الدولي ، حيث ان الانفاقات يمكن ان تربط بمعايير انجاز محددة تكون احيانا مطابقة لمعايير صندوق النقد الدولي . بالاضافة ، يستطيع هذا العون اذا بلغ حجما كافيا ان يعين حكومة لم تكن قادرة على أعالة نفسها عبر الضرائب . وعلى غرار اتفاقات الدعم ، **كان هذا العون وسيلة لدعم حكومة ما ولضمان ان يكون سلوكها مطيعا في الوقت نفسه .**

أعطي صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا في هذه الاستراتيجية الكبرى . فقد جرى ضمه الى عضوية كل الكونسورتيومات او المجموعات الاستشارية منذ تأسيسها ، وأوكلت اليه مسؤولية تقرير ما اذا كان البلد المعني يستحق التسليف ، وبالتالي ما اذا كان ينبغي للبلدان الاخرى (وأهمها ، بالطبع ، الولايات المتحدة) ان تمد يد العون لحكومته . ويتولى الكونسورتيوم تنسيق ، وبالاحرى احتكار ، سيل العون الذي يقدمه العالم الرأسمالي بأسره . وكان ختم صندوق النقد الدولي الذي يؤكد «حسن تدبير شؤون المنزل» شرطا مسبقا لهذا العون . وهكذا أصبح الصندوق هيئة عليا للتسليف .

اوضح دوغلاس ديلون ، المهندس الرئيسي لهذه الاستراتيجية ، في بيان ادلى به امام لجنة المصارف والنقد التابعة لمجلس الشيوخ ، التي كانت تدرس مسألة توسيع حصص صندوق النقد الدولي ، في ٤ آذار ١٩٥٩ ما يلي :

«في بلد بعد آخر قام صندوق النقد بالمساعدة (كذا) في تنفيذ سياسات مالية سليمة بروح من التعاون مع اعضاء زملاء . وبوصفه مؤسسة دولية فانه اكثر قدرة على تقديم النصائح للحكومات المستقلة بالنسبة لمسائل حساسة تتعلق بالسياسة المالية ، او على الاصرار على اتخاذ اجراءات تصحيحية مناسبة مقابل القروض ، من الحكومات المستقلة الاخرى . ويستحق ذلك ، فيما أعتقد ، حقه من الاهتمام . ففي مجال السياسة المالية والنقدية الحساس تجد الحكومات انه أيسر عليها ان تقبل نصائح منظمة دولية موضوعية ومحايدة وذات كفاءة رفيعة من ان تقبل نصائح الحكومات الاخرى ، بغض النظر عما فيها من صواب او حسن نية » .

بالطبع ، فان الولايات المتحدة لم تتخل عن هيمنتها لصالح هيئة اخرى طالما انها كانت قادرة على التحكم بكل القرارات المهمة الصادرة عن الصندوق عبر قوتها الاقتراعية الطاغية ونفوذها غير الرسمي (انظر الملحق «ب») . ولكن وهم التعددية كان مفيدا ليس بالنسبة لاهداف «النصائح» فحسب ، بل كذلك مع الامم الاوروبية التي اصبحت غنية مؤخرا والتي كانت الولايات المتحدة تأمل في اجتذابها الى مجال العون كشريكة وليس كخصم .

وقد عبرت احدى الافتتاحيات التي نشرت في الـ «مانشستر غارديان» عن الاستراتيجية الجديدة بوضوح :

«ثمة امل خافت في ان يفلح الصندوق والبنك ، اكثر من اية هيئة حكومية اميركية ، في فرض قدر من الحذر المالي على الاميركيين اللاتينيين . ومن العمليات الرائدة في هذا الخط العرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي مؤخرا للبرازيل . واذا نجح ذلك ، فقد يتزايد استخدام البنك كأداة لخلق شروط اقراض «آمنة» . وبعدئذ فان بنك التصدير والاستيراد وصندوق قروض التنمية سوف يقدمان مبالغ كبيرة ولكن ضمن الشروط التي جعلتها العملية الرائدة آمنة» .

ومع ان تلك العملية الخاصة التي جرت في عهد كوبيتشيك كانت احد أبرز حالات فشل صندوق النقد الدولي في ممارسة سلطة الضبط (انظر الفصل السابع) فان الولايات المتحدة تبنت مبدأ اللحاق بخطى صندوق النقد الدولي . وحتى يومنا ، فان صندوق النقد الدولي ما يزال يلعب دور «كراز» برامج العون الغربية .

اتفاقية الدعم وبرنامج الاستقرار : نموذج

يتولى المفاوضات من اجل عقد اتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولي

المسؤولون الماليون الكبار في البلد المعني (وزير المالية وحاكم البنك المركزي ، في العادة) وفريق من اعضاء ادارة الصندوق يقوم بزيارة ذلك البلد . وتكون تلك المفاوضات غالبا عبارة عن عراك قاسٍ ومرير - عراك بعيد جدا عن الصورة التي يرغب البنك في اعطائها عن اداريه ذوي الكفاءة الرفيعة الذين يقدمون نصائح مجربة محايدة لمسؤولي احد البلدان الذين يشعرون تجاههم بالامتنان . ويقوم اعضاء بعثة الصندوق باستشارة كل المدراء التنفيذيين المعنيين اكثر من سواهم بذلك البلد ، ويشمل هذا دائما المدير الاميركي ، قبل مغادرتهم واشنطن . والواقع ان البعثة تخول صلاحية التفاوض باسم الصندوق ، ونادرا ما تتعرض قراراتها للنقض في واشنطن . وما ان تنتهي المفاوضات حتى يقوم اعضاء البعثة بمساعدة مسؤولي البلد الراغب في الاستدانة لصياغة «رسالة مقاصد» تشرح الوعود التي قدمت لتأهيل البلد للحصول على مساعدة الصندوق . وتشمل البنود التي تتطرق اليها رسالة المقاصد ، الممارسات المتعلقة بأسعار التبادل ، وأنظمة الاستيراد ، والرقابة على عجز الخزينة المحلية ، والضوابط بالنسبة لتسليفات البنوك ، والسياسات التي سوف تتبع بالنسبة للاستثمارات الاجنبية . وغالبا ما تتضمن تعهدات كمية محددة بالنسبة للعديد من هذه البنود . ويكون مفهوما ان إخلاف الحكومة في العمل بموجب تعهداتها هذه يؤدي الى تعليق حقها في الاستعارة بالاستناد الى اتفاقية الدعم .

ومع ان تفاصيل كل برنامج قد تتفاوت ، فان معيار صندوق النقد الدولي للسياسة الاقتصادية المرغوبة ثابت وقابل للتوقع الى درجة تكفي لرسم مخطط لنموذج . ان المكونات الاساسية لأي برنامج من هذا النوع هي ما يلي :

١ - الغاء الضوابط المفروضة على النقد الاجنبي والاستيراد ، او تخفيفها .

٢ - تخفيض قيمة سعر التبادل .

٣ - برامج محلية لمكافحة التضخم ، تشمل :

(أ) ضبط عمليات التسليف المصرفية ؛ ومعدلات فائدة اعلى ، وربما متطلبات احتياطات اعلى .

(ب) ضبط العجز الحكومي : وضع قيود على الانفاق ؛ وزيادة الضرائب والاسعار التي تجبيها المشروعات الحكومية ؛ والغاء الاعانات التي تقدم للمستهلكين .

(ج) ضبط زيادات الاسعار ، بقدر ما تستطيع الحكومة ذلك .

(د) تفكيك الضوابط المفروضة على الاسعار .

٤ - انفتاح اعظم على الاستثمار الاجنبي . ١س

لقد تركز معظم النقد الاكاديمي لبرامج صندوق النقد الدولي على السياسات المضادة للتضخم الواردة في البند الثالث . وفي حين ان تلك السياسات تترك ، بالتأكيد ، آثارا غير مرغوبة في النشاطات العامة وبرامج الانعاش ، فان القضايا المثارة تصبح أقل فنية وأكثر شمولا فيما لو بدانا ببحث البند الاول . ان تخفيف

ضوابط النقد والاستيراد يعني ، ببساطة تامة ، الغاء الضوابط التي كانت قد وضعت من اجل توفير النقد الاجنبي . ويشكل ذلك مطلبا غريبا يفرض على بلد يعاني من نقص في النقد الاجنبي ، لانه سيؤدي منطقيا الى زيادة هذا النقص حدة . ولكن ذلك ــ كما رأينا سابقا ــ احد الاهداف الاساسية للصندوق المذكورة في بنود الاتفاق . انه هدف اساسي بصورة مطلقة ، وهو ــ رغم التبريرات الملتوية التي تتضمنها ايديولوجية صندوق النقد الدولي حول فوائد تخفيف القيود من زاوية التنمية ــ اجراء يستفيد منه شركاء البلد التجاريون اكثر مما يفيد منه هو نفسه . وينبغي ان نتذكر ان الصندوق ينبغي ان يعزز تدفق التجارة والاستثمارات الدولية ، وليس انماط التنمية التي تعوقه .

واما البند الثاني ، الذي ينص على وضع سعر تبادل «واقعي» ، فينبغي فهمه كلازمة لتخفيف القيود . فاذا كانت القيود المفروضة على النقد والاستيراد ستلغى او تخفف فلا بد من اجل تعويض تزايد الطلب على النقد الاجنبي من رفع اسعاره (تخفيض قيمة العملة) . والواقع ان السياسات المثالية التي يتمنى الصندوق ان تطبق تكون غالبا أبعد من متناول الحكومات ، اقتصاديا وسياسيا . ولذا فان الصندوق يكون مستعدا، واقعيا ، للقبول باحراز تقدم **في اتجاه الهدف النهائي**. وللايضاح ، فان تكملة افضليات الصندوق بالنسبة للنقد الاجنبي تبدو ، مع وضع المثل الاعلى للصندوق في البداية وموضوع تحريمه ، تجارة الدولة ، في الاسفل ، كما يلي :

١ ــ سعر تبادل مستقر ، وموحد ؛ تخفيض قيمة العملة حينما تدعو الضرورة ولكن ليس مرارا عديدة ؛

٢ ــ اسعار تبادل «عائمة» او من نوع «الوتد الزاحف» (ويسمح بها حينما لا يكون ممكن الحفاظ على سعر ثابت دون زيادة الضوابط) ؛

٣ ــ اسعار تبادل متعددة بسيطة : ربما سعرين فقط ، وعلى ان تجري اغلبية المعاملات وفق سعر «السوق الحرة» ؛

٤ ــ انظمة اسعار تبادل متعددة معقدة ؛

٥ ــ ضوابط نقدية .

٦ ــ تجارة الدولة ، كما في الاقتصادات ذات التخطيط المركزي حيث ليس لسعر التبادل من اثر في القرارات التجارية .

ان مفهوم التدرج نحو اجراءات لاحقة هو الذي يفسر لماذا شعر الصندوق بالغبطة حينما تبنت يوغوسلافيا اسعار تبادل متعددة في الخمسينات (تتراوح بين ٦ و٤) في حين انه اظهر الغضب تجاه البرازيل واندونيسيا في الحقبة نفسها . ولقد تغير جدول افضليات الصندوق عبر السنوات ؛ فقد كان في الماضي يبدي استعدادا لقبول انظمة اسعار تبادل متعددة بوصفها الاجراء الضروري «الاقل سوءا» يفوق استعداده الحالي . وذلك في حين اصبح ينظر بمزيد من العطف الى اسعار التبادل «العائمة» لادراكه ان البديل لها قد يكون

فرض ضوابط ادارية اشد صرامة . ومع ان صندوق النقد الدولي يتهم غالبا بالجمود ، فانه في الواقع اكثر براغماتية مما يعتقد الكثيرون .

رأينا ان احد الاغراض التي انشيء الصندوق من اجلهـا كان الحؤول دون التخفيضات في قيمة العملة التي تعطي صادرات البلد الذي يقوم بهـذا الاجراء فائدة غير عادلة (من وجهة نظر خصومه التجاريين) من حيث الاسعار . ويثير الاستغراب ان الصندوق اضطر في ظروف ما بعد الحرب لان يفرض التخفيض غالبا ، بدل ان يعارضه . وعلى غرار التوضيح الذي ادلى به مسؤول في الصندوق فان الصندوق لا يملك سلطة فرض تخفيض قيمة عملة متضخمة ، او حتى اقتراح ذلك رسميا . ومع ذلك فان الوسائل التي يستخدمها لفـرض التخفيض تستحق التسجيل مطولا :

«ان اعطاء العملة قيمة مبالغا فيها ضار بالبلد الذي يمارسه اكثر من ضرره بالنسبـة للبلدان الاخـرى . **والضرار من زاوية البلدان الاخرى هو انقاص الواردات ، وربما التضييق على خروج الرساميل ، الذي يضطر البلد الذي يملك عملة متضخمة القيمة الى إحداثه من اجل تجنب عجز مزمن في ميزان المدفوعات قد يستنزف احتياطاته** . اما فيما يتعلق بفرض قيود صريحة على المدفوعـات الجارية والواردات ، فان الصندوق و«الغات» يملكان فيما بينهما سلطة الاعتراض عليها وكذلك ، في ظروف معينة ، سلطة منع تطبيقها . بالاضافة ، فغالبا مـا يعبر الصندوق عن آراء تعكس رغبته ، حيثما يكون ذلك ملائما ، في تعديل سعر التبادل لعملة بلد ما الى مستوى اكثر واقعية كخطوة ضرورية باتجاه ازالة القيود القابلة للاعتراض ...» .

ان الصندوق ليس معنيا بصورة رسمية سوى بأسعار التبادل والقيـود المفروضة على النقد . ولكن السياسات التجارية تتصل بسياسات اسعار التبادل على نحو وثيق الى درجة ان الصندوق وسع نطاق صلاحياته لتشمل ، اضافة الى القيود المفروضة على النقد ، تلك «القيود المفروضة لاسباب تتعلـق بميزان المدفوعات» والتي قد تشمل قيودا على الاستيراد وحتى تعرفات حماية جمركية . ولذا ، فمن الممكن ان تشمل اتفاقية الدعم بنودا تتعلق بتحرير التجارة .

من الناحيتين القانونية والرسمية ، لا يملك البنك حق املاء تغييرات فـي السياسات الداخلية لبلد ما . غير انه يفعل ذلك في الواقع في حالة معظـم السحوبات التي تتجاوز مستوى التسليف الاول . وتمس سياسات مكافحـة التضخم التي يصر عليها صلب السيادة القومية لانها تؤثر في سياسات الحكومة بالنسبة للانفاق والضرائب والتسليفات . والواقع ان برنامج صندوق النقـد يسمى «برنامج ثبيت الاوضاع» بسبب توكيده على مكافحة التضخم .

غير ان نقاد برامج تثبيت الاوضاع يخطئون الهدف عادة لانهم يتجاهلـون واقعتين . الاولى ، هي ان سياسة مكافحة التضخم تشكل اللازمة الضروريـة لتحرير النقد ولثبات اسعاره — اي لما يشكل سبب وجود الصندوق . وتماما كما ان غياب ضوابط النقد يعني بالضرورة وضع سعر للتبادل يتوسط العرض

والطلب من غير حاجة الى مساعدة الضوابط ، كذلك فاذا كان مطلوبا ابقاء سعر التبادل هذا ، بعد التوصل اليه عبر تخفيض القيمة ، على حاله ودون اللجوء الى تخفيضات غير محدودة لقيمة العملة ، فلا بد حينئذ من ان تفرض الحكومة ان يكون الطلب المحلي مستقرا نسبيا حتى يظل سعر التبادل مستقرا بدوره .

«مع ان الصندوق ليس مخولا الاعتراض على تخفيض ما مقترح لقيمة العملة على اساس انه ضروري ، مثلا ، من زاوية سياسة محلية تضخمية جدا ، فان ذلك لا يعني ان النظام الدولي الذي تصرح به بنود الصندوق هو نظام تملك فيه البلدان المختلفة حرية اتباع السياسة الداخلية المالية التي تحلو لها طالما انها تمتنع عن فرض القيود وتبقي حساباتها الخارجية في حالة توازن عبر اعادة تخفيض اسعار تبادلها باستمرار . وعلى النقيض من ذلك ، وكما اشرت سابقا، فان الهدف الصريح للصندوق ليس الغاء القيود المفروضة على النقد فحسب ، بل وتعزيز الاستقرار النقدي . ولكن لا سبيل الى تحقيق هذين الهدفين في وقت واحد الا اذا وضعت البلدان المعنية سياسات مالية ونقدية ينجم عنها الحفاظ على قدر معقول من الاستقرار المالي الداخلي» .

بالاضافة ، ضل النقد الموجه الى سياسات تثبيت الاوضاع هدفه نوعا ما بسبب الخلط بين طريقتين للنظر الى التضخم : الطريقة «الجمعية» (macro) والطريقة «الوحدية» (micro) . فمن الزاوية «الوحدية» ، اي من زاوية المواطن العادي كمستهلك وكعامل مأجور، فان سياسات النقد تجعل الامور اكثر سوءا بالتأكيد . فحين تجمد الاجور في مقابل رفع اسعار البضائع والخدمات الحكومية والضرائب ، فان ذلك يبدو بمثابة هجوم غريب على التضخم ، لان كل هذه الاجراءات تقلص المدخول الحقيقي للمواطن العادي . وقد اطلق اسحاق دوربي على هذا الوضع تعبير «الانكماش التضخمي» .

لكن النظرية النقدية «الجمعية» لصندوق النقد الدولي تعرّف التضخم بأنه نوع من عدم التوازن بين الموارد النقدية وحجم البضائع والخدمات في بلد ما . ولما كانت الموارد النقدية تتجه للاتساع بسبب انفاق الحكومة لسد العجز وبسبب التسليفات المصرفية ، فانه ينبغي تقييد هذا الاتساع عبر مكافحة التضخم . ولا يقتصر الامر على ان وجهة النظر هذه تتخذ موقفا لا مباليا من رضاء رجل الشارع. بالاحرى ، فانها تعتبر الزيادات في الضرائب والاسعار التي ستنتزع المال من ايدي المواطنين لتضع تحت تصرف الحكومات ضرورة ايجابية . وتعتبر هذه الفلسفة، التي وصمت بأنها «ارثوذكسية» و«نقدية» ، والتي تعرضت لانتقادات شاملة من اقتصاديي المدارس المختلفة ، منطقية وسليمة من زاوية نقاط ارتكازها . وكما رأينا ، لا بد من تثبيت الوضع اذا ما قبل المرء بمعياري حرية النقد والاستقرار اللذين يعمل الصندوق ضمن نطاقهما . لكن وجهة النظر المذكورة تتخذ موقفا لامباليا ازاء الحاجات الانسانية (رغم جهود ايديولوجيي البنك لتصوير اهدافه وكأنها تجسد العداء الشعبي للتضخم) ! الى جانب ان مثل هذه البرامج تبدو في الغالب مستحيلة سياسيا .

ان آثار التضخم في الاستثمارات الاجنبية تشكل احد الاسباب الرئيسية لموقف العداء الذي يتخذه الصندوق منه . وقد عبر عن ذلك صراحة رئيس القسم المالي في صندوق النقد الدولي، وذلك في مجلة Finance and development التي تشكل وسيلة شرح نشاطات الصندوق والبنك لعامة الجمهور :

«تتمثل احدى الفروقات فيما بين الاوضاع الاقتصادية المستقرة والتضخمية في ان المستثمرين يستطيعون ، في البلدان المستقرة ، اجراء تقديرات معقولة للاكلاف النقدية وللمداخيل النقدية ، في حين يستحيل ذلك مع انتشار التضخم. واكثر ، فان عدم اليقين هذا يؤثر بالدرجة الاولى على المستثمرين الاجانب . فكل الاحتمالات تلعب ضدهم ، الى جانب ان الاستثمار الدولي يعتبر في كل الاحوال اكثر عرضة للمخاطر من الاستثمار المحلي . ومع التضخم فان المخاطر التي ترافق تحركات راس المال الدولي تتزايد بسبب صعوبة التنبؤ بأسعار التبادل . ولا يقتصر الموضوع على ان العائدات الصافية من الاستثمار بعملة البلد النامي تصبح مجهولة ، بل ان العائدات بعملة المستثمر تصبح اكثر عرضة للمضاربة . ولذا ، ليس مستغربا ان المستثمرين الاجانب يبتعدون عن البلدان التي تعاني من تضخم كبير ، وان مثل هذه البلدان تقطع على نفس سبيل الحصول على موارد من الخارج » .

وهكذا ، في حين ان التضخم القوي قد يكون كافيا بحد ذاته لابعاد الرساميل عن بلد نام ما ، فان السياسات التي تتبعها الحكومات في اغلب الاحيان من اجل تخفيف عبء ارتفاع الاسعار قد يكون لها اثر اكبر في اعاقة التقدم القومي . وكما ألمحنا سابقا ، فالتضخم القوي يؤدي عادة الى تبني قيود على المدفوعات . وبين اول المرشحين للتعرض لهذه القيود تأتي المدفوعات للرساميل الاجنبية . وحتى لو اعطيت تأكيدات مفادها ان المستثمرين الاجانب سوف يلقون معاملة طيبة ، فان التجربة علّمت هؤلاء المستثمرين ان يحذروا الانظمة الحصرية التي تتضمن عادة مجالا واسعا للتعسف الاداري . وهكذا ، فان القيود شبه الحتمية التي تفرض على النقد بسبب التضخم القوي تؤول الى ما يتجاوز مجرد ابعاد الرساميل عن تعزيز التنمية . انها تهرّب الرساميل ، بل وتشجع على اخراج الاموال من البلاد الى حد ان الاجراءات نفسها الموضوعة من اجل الحفاظ على النقد الاجنبي قد تسبب في الواقع استنفاذ موارد البلاد وتبديد احتياطاتها» .

ويؤدي بنا ذلك الى العنصر الاخير لبرنامج تثبيت الاوضاع النموذجي : انفتاح اكبر على الاستثمارات الاجنبية . ان هذا البند هو نوع من الحشو ، لاننا رأينا كيف ان مجمل سياسات تثبيت الوضع مصممة لضمان ان تستطيع البلاد تدبير سياساتها للنقد الاجنبي باللجوء الى حد ادنى من القيود على المدفوعات ـ تلك القيود التي ستؤذي بالدرجة الاولى المستثمرين الاجانب وأصحاب البضائع التي تستوردها البلاد .

مع ذلك ، فان الشروط التي تتعلق صراحة بالاستثمار الاجنبي يمكن ان تكون

ضمن رسالة المقاصد التي ترافق اتفاقية الدعم . فحين نشرت حكومة السيدة سيريمافو باندرانيكه التي تولت السلطة في ١٩٧٠ رسالة المقاصد التي قدمتها الحكومة السابقة الى صندوق النقد الدولي ، فقد تبين ان الرسالة الصادرة في تموز ١٩٦٥ تضمنت بندا ينص على «اعادة النظر في الحجز الموضوع على اخراج الاموال من البلاد وعلى اتخاذ خطوات تهدف الى جعل الاجواء اكثر ملاءمة لتدفق الرساميل الاجنبية ، الخاصة والحكومية ، الى سيلان» .

ان حماس الصندوق للرأسمال الخاص كمساعد لميزان المدفوعات ينبع بداهة من موقعه كمدافع عن التجارة والمدفوعات الدولية ، ومن خضوعه للبلدان التي تقوم باستثمار رساميلها . وليس ممكنا الموافقة على وضعية الصندوق المزعومة كمستشار للبلدان النامية بالنسبة لمشكلات ميزان المدفوعات ، لان الاستثمارات الحالية سوف تشكل أعباء على ميزان المدفوعات — في صورة ارباح ستغادر البلاد — في المستقبل .

دور العون في صفقة تثبيت الوضع

يتخذ الصندوق موقفا مشابها من العون الخارجي ، رغم ان القروض التي تفيد ميزان المدفوعات في سنة ما سوف تزيد عبء تسديد الديون في السنوات القادمة . ان الدين الخارجي هو الجانب الآخر ، والمظلم ، للعون الخارجي . وتظل الهبات وحدها ، وهي لا تشكل سوى جزءا صغيرا من المجموع ، متحررة كليا من التزامات تسديد الديون . ولكن الصندوق ، ورغم تنديده بعبء الديون الضخم الذي يرهق ميزان مدفوعات معظم بلدان العالم الثالث ، يستمر في الوقت نفسه في النظر الى العون الخارجي كطريقة طبيعية ومرغوبة لسد النواقص في المدفوعات وذلك الى درجة اعتبار العون احد مداخيل البلد .

«وذلك لان العون الذي تتلقاه البلدان النامية يشكل ، على نقيض العون الاقتصادي الذي تلقته البلدان الاوروبية بعد الحرب ، مصدرا مستمرا للتمويل . ولذلك ، وعلى العموم ، فلا يتوقع ان تكيف البلدان التي تتلقى العون ميزان مدفوعاتها بصورة تتيح لها الاستغناء عن العون كما فعلت البلدان الاوروبية في الفترة التي تلت الحرب مباشرة» .

ان العون ، في الواقع ، جزء اساسي من صفقة تثبيت الاوضاع — سواء كـ «مقابل» من اجل تشجيع البلد المستدين على الالتزام بالشروط المتفق عليها ، وكشرط ضروري لنجاح الصفقة نفسها . ويعود السبب ، مرة اخرى ، الى تحرير النقد والتجارة اللذين يشكلان جوهر البرنامج . وكما رأينا فان الغاء الضوابط التي وضعت لتوفير النقد الاجنبي في اثناء فترة ازمة مدفوعات يبدو بالاحرى «حلا» يؤدي الى نقيضه . والواقع ان معظم البلدان لم تستطع أن

تحتمل هذا الحل ، حتى مع التغطية التي وفرها تخفيض قيمة العملة وسياسات تثبيت الاوضاع الهادفة الى ضبط الطلب بصورة غير مباشرة . من الوجهة النموذجية فان العون يقدم بغرض تمويل تلك الواردات «المحررة» . وعلى النقيض فان «التحرير» هو ثمن العون. والمقامرة التي يدخلها البلد المستدين هي ان العون الذي يتم الحصول عليه سوف يفوق اكلافه في صورة واردات اضافية ، غير اساسية ربما . وقد اعتقدت العديد من الحكومات ان الامر كان يستأهل . لكن الدراسات الميدانية التي يعرضها هذا الكتاب تشير الى ان تلك الحكومات اخطأت التقدير . ولا بد من اعادة تسديد الديون في اي حال .

الى جانب ذلك ، فان العون يعزز الموازنة المحلية للحكومة التي تقوم بالاستدانة ، لان المستوردين غير الحكوميين ينبغي ان يدفعوا للحكومة وبالعملة المحلية ثمن امتياز بيع السلع التي يمولها العون . ومن هذه الناحية يكون للعون نفس اثر البرنامج الضريبي الذي يؤمن مقدارا من المال ، سوى انه يسمح للحكومة بتجنب خلق اعداء جدد عبر إحداث ضرائب جديدة . وهكذا يقوم العون بتمويل الإنفاق الحكومي عبر توفير بضائع اضافية لامتصاص العملة الفائضة في البلد وتحويل العائدات الى الحكومة التي يتيح لها ذلك ان تنفق اكثر مما تجبي بواسطة الضرائب . ولولا العون لكان الانفاق الحكومي ينبغي ان ينخفض بنسبة حجم العون ، او لحدثت زيادة تضخمية في السيولة المتوفرة . وهكذا ، ومع انه يبشر بالتقشف حينما يقدم برامجه لتثبيت الاوضاع ، فان الصندوق في الواقع يقود نظاما يتم ضمنه تشجيع الحكومات التي تتبع سياسات التجارة وتشجيع الاستثمارات التي تحدد لها ، وبصورة منهجية ، على استهلاك اكثر مما تنتج — وذلك على ان تأتي الفاتورة بعد بضع سنوات .

وعلى سبيل التلخيص : ان تحرير النقد وضوابط الاستيراد يشكل جوهر كل برنامج لتثبيت الاوضاع يقترحه صندوق النقد الدولي ، وذلك وفقا لما تتطلبه بنود اتفاقية الصندوق . واما مكونات الصفقة الاخرى : تعديل سعر التبادل ، واجراءات تثبيت الوضع ، وتمويل العجز عبر العون الخارجي ، فانها بمثابة اجراءات ضرورية لمواجهة النتائج السلبية المتوقعة في ميزان المدفوعات بسبب « التحرير » Liberalization . وتعتبر هذه الاجراءات جميعا ضرورية ، بمعنى ان غياب اي منها يحتم تطبيق الاخرى بصورة اكثر قساوة : فاذا لم تطبق اجراءات مكافحة التضخم المحلية ، فان تخفيض قيمة العملة لا بد ان يكون اكثر حدة ، او انه سيكون لا بد من كمية عون اكبر كثيرا لتغطية العجز ، ويصح ذلك بالنسبة للبنود الاخرى جميعا على حد سواء . ان النظام الذي نتحدث عنه مترابط منطقيا ومتساوق مع الاهداف الاساسية للصندوق ، وينبغي للنقد الفعال لهذا النظام ان يأخذ بعين الاعتبار ليس عواقبه السياسية والاجتماعية وآثاره على التنمية فحسب ، بل وذتلك الاهداف الاساسية لذلك .

حتى الان قمنا ببحث مكونات برنامج تثبيت الاوضاع النموذجي ككل متناسق ينبثق منطقيا عن التزام الصندوق وفق دستوره بتعزيز حرية التجارة والنقد والاستثمار . ولكن ما يصلح للشركات الدولية قد لا يكون مناسبا كثيرا لمواطني البلد المعني بالبرنامج . ولذا فقد حان الوقت لكي نرسم بإيجاز الآثار السياسية والاجتماعية لتلك البرامج . وسوف توفر الدراسات الميدانية التي تلي هذا الفصل أمثلة كافية .

تؤدي البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي ، في العادة ، الى استيلاء الشركات الاجنبية على المشروعات المحلية المنافسة. وتعرّض البرامج الراسماليين المحليين للضغوط بطرق عديدة . فالانكماش الذي تحدثه يقلص مبيعاتهم بدرجة كبيرة ، ويزيد تخفيض قيمة العملة من اكلاف كل الواردات الضرورية لمشروعاتهم وكل الديون غير المدفوعة الناتجة عن الواردات الماضية ــ وجميع هذه الاكلاف بالعملة المحلية . ويزداد الامر تعقيدا ، مع ان النتائج التي ذكرناها تشكل بحد ذاتها ضربة قاسية ، لان تقلص التسليفات المصرفية يزيد من صعوبة الحصول على القروض التي يحتاجها الراسماليون المحليون لمواصلة عملياتهم . وأخيرا ، فان تحرير الواردات يسلبهم الاسواق المحمية التي كانت وقفا عليهم في السابق .

وتستفيد من تحرير الواردات الشركات التي يملكها اجانب ، والتي تعتمد على العناصر المستوردة ــ مواد خام ، وآلات ، وقطع غيار ــ من فرع آخر للشركة المتعددة القوميات نفسها . وغالبا ما لا يمثل السعر المدفوع لهذه العناصر الكلفة الحقيقية للبضاعة ، وانما قد يكون اعلى كثيرا من الكلفة من اجل نقل الارباح من البلاد (خاصة حيثما توجد ضوابط على عمليات اخراج الارباح) تحت غطاء مدفوعات لواردات «ضرورية» . ولو حدث ان خضع استخدام النقد الاجنبي من اجل الاستيراد للتقنين والترخيص ، فان طريقة «نقل الارباح عبر التلاعب بالاسعار» هذه سوف تتأثر ، وقد تضطر المصانع التي يملكها اجانب الى تخفيض انتاجها بسبب النقص في العناصر المعتادة .

ان الشركات التي يملكها رأسماليون محليون ، والتي تعاني من الانكماش الذي احدثه صندوق النقد الدولي ، قد تشهر افلاسها ، او قد تضطر الى كبح عملياتها وصرف مستخدميها . وبذلك فانها تصبح لقمة سائغة في متناول الشركات الاجنبية . وتستطيع الشركة الاجنبية ، التي يحتمل ان تحرز نجاحا اكبر في الحصول على التسليفات النادرة لانها مدعومة بموارد الشركة الأم ، ان تستولي على الشركة المحلية ، في بعض الاحيان ، من غير ان تكون بحاجة لاموال من الخارج . ويتم ذلك عبر الاستدانة من النظام المصرفي المحلي . وحتى لو جرت الاستعانة بأموال من الخارج فلا بد من ملاحظة ان هذا النمط من الاستثمار لا يمثل عملية خلق لطاقة منتجة جديدة ، او نقلا للموارد من بلدان غنية الى اخرى فقيرة. بالاحرى، انه يمثل نقلا للموارد ضمن البلاد الفقيرة من الملكية المحلية الى ملكية

الاجانب . وفي حين انه قد يوفر ، على غرار العون الخارجي ، نجدة موقتة لميزان المدفوعات فانه يضيف في المدى البعيد الى العبء لان الارباح ترسل الى بلد المستثمرين الاجانب ، ولان القروض سوف تدفع مع الفائدة .

لكن صاحب المشروع المحلي الذي يضطر لبيع شركته الى شركة اجنبية ليس الضحية الاسوأ حظا لبرنامج تثبيت الاوضاع . فالارجح انه سيحصل على مركز تنفيذي واجر دسم في المشروع الذي كان يملكه . اما الخاسرون الحقيقيون فهم المستهلكون والعمال الفقراء . فإفلاس المشروعات يدفع بالكثيرين من هؤلاء الى البطالة . وتؤدي القيود على الاجور التي تشكل جزءا رئيسيا من برنامج الصندوق الى انقاص الاجور الحقيقية لاولئك الذين يظلون في اعمالهم . وتعني ازالة اسعار التبادل المتعددة ، حيثما تكون موجودة ، ان تخفيض قيمة العملة سوف يرفع السعر المحلي للسلع المستوردة الضرورية ، الى جانب الكماليات . واذا افلح تخفيض قيمة العملة في هدف زيادة الصادرات ، فان اسعار المنتجات المحلية ، وخاصة الطعام ، التي يمكن تصديرها سوف تزيد في السوق المحلية لان مقادير اقل منها سوف تكون معروضة للاستهلاك المحلي . **ان بين الاهداف الصريحة والاساسية لبرامج صندوق النقد الدولي تخفيف الاستهلاك المحلي من اجل افساح المجال لتصدير المزيد من الموارد المحلية .**

وتصيب برامج تثبيت الاوضاع ، عبر «الانكماش التضخمي» ، المستهلكين بطريقة اخرى : عبر الغاء الاعانات للمستهلكين ورفع القيود عن الاسعار . ولا بد من ان ترتفع اسعار المنافع العامة اذا كانت سابقا تحت المستوى الذي يعتبره الصندوق «اقتصاديا» . وفي العادة يصبح النقل العام اكثر كلفة . وفي سيلان كانت وجبة الارز المجانية التي توفرها الحكومة لكل مواطن احد الاهداف الرئيسية لعملية تخفيض العجز التي صممها الصندوق . وقد تقلصت هذه الوجبة ، غير انها لم تلغ كليا .

ولان هذه الاعانات ، بل وأي تدخل في قوى السوق (بالطبع ، مع استثناء الحوافز الخاصة التي تقدم للمستثمرين الاجانب !) يعتبر «تشويهات» غير مرغوبة ، فان اثر ذلك يتمثل في احباط اية محاولة للقيام بثورة اجتماعية معتدلة عبر نقض اية اجراءات يكون الهدف منها تحسين معيشة اغلبية الناس ــ فتصبح الثورة الاجتماعية الحقيقية الخيار الوحيد الممكن . ولكن ينبغي الانتباه الى ان صندوق النقد الدولي يبدي مع حكومات ، دون اخرى ، تساهلا ملحوظا . ولا سبيل الى تفسير ذلك بالاستناد الى الفوارق في نظرة مختلف دوائر المناطق في الصندوق الى الامور ، حيث ان هنالك فوارق في النظرة حتى ضمن الدائرة الواحدة . لكن ثمة فرضية سياسية مقنعة : حينما تكون المعارضة الاقوى للحكم القائم يمينية وموالية للولايات المتحدة (كما في البرازيل والارجنتين واندونيسيا قبل الانقلابات المتعاقبة التي شهدتها) فانه يرجح ان تكون معاملة الصندوق لها ، حينما تحاول تعزيز اجراءات الاصلاح الاجتماعي ، اكثر عنفا من معاملته للبلدان التي تكون فيها المعارضة ذات نزعة قومية يسارية ، وتفسر هذه الفرضية كيف ان

الصندوق بدا اكثر تعاطفا مع حكومات من نوع حكومة ادواردو فراي في التشيلي (التي لم تفلح رغم ذلك في الحؤول دون اقتراع الناخبين الى جانب اليندي الماركسي ، في ١٩٧٠) ، ومع الحكومة السيلانية المتعاقبة ـ حيث يمثل الجيش قوة ضعيفة للغاية ، وحيث تكون الضغوط الاساسية التي تتعرض لها الحكومة من جانب اليسار .

الطابور الخامس للصندوق : الحلفاء الداخليون

مع أن اغلبية مواطني بلد ما قد يعانون من آثار برنامج الصندوق ، فان للصندوق حلفاء مهمين في معظم البلدان . والحلفاء الاكثر حماسا هم المصدرون الذين سترتفع أرباحهم اذا ما خفضت قيمة العملة . ومع ان التصدير يتم غالبا عبر شركات يملكها اجانب ، فحيثما تكون هنالك طبقة مصدرين محلية قوية (بارونات السكر في الفيليبين ، على سبيل المثال) فان هذه الطبقة سوف تشكل طابورا خامسا ضمن البلد يعمل خلف الكواليس لصالح الاصلاحات التي يرعاها الصندوق .

ويملك المسؤولون الحكوميون مصالح متضاربة ، وغالبا ما ينقسمون فيما بينهم حول قبول او رفض الشروط التي ترافق قروض صندوق النقد الدولي . ان التذمر الشعبي من شروط القروض يجعل مهمتهم في مكافحة المعارضة اكثر صعوبة بكثير ـ وتلك مشكلة ذات وزن خاص في الانظمة الديمقراطية ، الى جانب ان الانظمة السلطوية نفسها لا تستطيع تجاهلها . وعلى العموم فان اغراء الاموال التي يشكل الصندوق مفتاحها يكون العامل الحاسم عادة ، لان طريقة تقديم العون تدعم الموازنة الحكومية وتريحها من اللجوء الى الضرائب الجديدة . ويفسر تضارب المصالح هذا لماذا يفاوض المسؤولون الحكوميون بعنف حول شروط اتفاقية الدعم، من غير ان يصلوا في اية مرة الى حد قطع المفاوضات .

يضم الجهاز الحكومي شريحة خاصة من الاقتصاديين الذين تلقوا علومهم في الغرب والذين يسمون «التكنوقراط» . ويعود هؤلاء الى بلادهم ، بعد الدراسة ، لكي يشغلوا مناصب مهمة في مجالات المال والتجارة ، وفي اللجان الخاصة بالتخطيط الاقتصادي والتنمية . وقد تشرّب هؤلاء التكنوقراط ايديولوجية التنمية الليبرالية الغربية ، وهم ينزعون لدعم تشخيصات صندوق النقد الدولي ووصفاته . ويدير الصندوق مؤسسة لتدريب موظفي البنك المركزي ووزارة المالية ، ويقوم بتوزيع خريجيه ، الذين تشرّبوا ايديولوجيته ، في أرجاء العالم الثالث حيث يشكلون شبكة دعم لمبادىء الصندوق .

الديمقراطية ، والانقلابات العسكرية ، وصندوق النقد الدولي

تشكل العلاقة الحميمة بين برامج صندوق النقد الدولي والانقلابات العسكرية

احد ىالاطروحات الرئيسية لهذا الكتاب . وثمة الكثير من الاحاديث والكتابات السخيفة حول «عدم نضج» انظمة الحكم الديمقراطية وغياب طرائق السلوك الديمقراطية في العالم الثالث ، وذلك في مقابل تجاهل التناقض الجوهري فيما بين مسؤولية الحكومة ازاء المواطنين الذين انتخبوها ، وإطاعتها لطلبات اصحاب القروض الاجانب التي تجسدها برامج تثبيت الاوضاع التي يصممها صندوق النقد الدولي . ان برامج صندوق النقد الدولي غير محبوبة شعبيا لسبب ملموس ووجيه للغاية : انها تؤذي المشروعات المحلي وتخفض المدخول الفعلي لجمهور الناخبين . وهكذا يرجح ان تجد الحكومة التي تحاول ان تنفذ مضمون رسالة المقاصد التي قدمتها الى صندوقالنقد الدولي نفسها خارج السلطة بعد الانتخابات التالية . وأما الحكومة التي تأبى تنفيذ الشروط ، او التي لا تعقد اتفاقا مع الصندوق ، فيرجح ان تواجه بقطع التسليفات الدولية ، التي تتيح الاستيراد ، عنها الامر الذي يكسبها تأييد فئات مختلفة ويجعلها عرضة لانقلاب يميني .

وتوفر البرازيل نموذجا كلاسيكيا حول كيفية مساهمة برامج الصندوق ، ومعها الوعود بالعون الاجنبي ، في الاطاحة بحكومة ديمقراطية كان ذنبها انها تجاوبت اكثر مما ينبغي مع ارادة الناخبين . وتوفر انقلابات تركيا (١٩٦٠) ، والارجنتين (١٩٦٦) ، والفيليبين (١٩٧٢) امثلة اخرى . ولا شك في ان القراء قادرون على توسيع هذه اللائحة .

في سيلان (المعروفة الان بـ «سري لانكا») نقضت الحكومة الوعود التي كانت اعلنتها ابان حملتها الانتخابية ، حينما كسبت اغلبية الاصوات عبر مهاجمة اذعان الحكومة السابقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وما ان تولت الحكومة مقاليد الامور حتى اثبتت انها لا تستطيع الالتزام فعلا ببرنامج تقشف اساسه الاعتماد على النفس ، مما اضطرها للزحف باتجاه الصندوق لكي يدعم وضعها لجهة الحصول على تسليفات خارجية . وكانت ذروة خيبة الامل الشعبية تجاه الوعود المقطوعة اثناء الانتخابات الانتفاضة الراديكالية الفاشلة في نيسان ١٩٧١ وما أعقبها من زيادة في القمع وفي النزعة العسكرية . راقبوا جيدا الانتخابات القادمة في ١٩٧٥ ــ هذا اذا جرت .

ان الانقلاب العسكري الاخير ضد حكومة الييندي في التشيلي ، في ١٩٧٣ ، هو آخر نموذج معروف جيدا ضمن هذا النمط . ويعتبر ناخبو التشيلي ، على غرار الناخبين في سيلان ، بين الاكثر تسييسا وتعقيدا وعلما في العالم الثالث . ولم تكن تلك الامة «جمهورية موز» اخرى ، وانما كانت امة ديمقراطية تنظر الى دستورها وانتخاباتها بمنتهى الجدية . ان الفصل التاسع يشرح هذه التجربة التشيلية .

الدين والتبعية

ربما زعم صندوق النقد الدولي ان كل تلك الآثار الاجتماعية والسياسية

الضارة ليست «ضمن دائرة اختصاصه» ، باعتبار انه يدعي لنفسه صفة الهيئة الفنية الاستشارية ، المحايدة سياسيا ، بالنسبة لمشكلات ميزان المدفوعات . ولكن لا سبيل الى تجاهل عبء الديون المتزايد في معظم بلدان العالم الثالث ، والذي يشكل السبب المباشر لمعظم ازمات المدفوعات ، بالطريقة نفسها . ان الصندوق يتخذ موقف اللامبالاة البليدة ، المثيرة للدهشة لانها تصدر عن هيئة تزعم لنفسها صفة مستشار لشؤون ميزان المدفوعات ، تجاه واقعة ان عون السنة الحالية سوف يشكل عبء تسديد الدين في السنة التالية . بل ان الصندوق يفترض ، كما رأينا ، ان البلدان النامية يمكن ان تخطط للمستقبل على اساس انها سوف تواصل الحصول على مقادير كبيرة من العون الى أجل غير محدد . ولذا فان الصندوق لا يقدم لمختلف الامم نصائح تفيدها من اجل انقاص وارداتها والوقوف على قدميها اقتصاديا ، وانما هو يدربها لكي تؤهل نفسها للحصول على كميات متزايدة من التسليفات الجديدة .

ولا يقل اثر تخفيض قيمة العملة سواء لجهة الزيادة في دخل منتجي صادرات المواد الخام التقليدية ، سواء كانت معدنية ام من انتاج المزارع . ويؤدي ذلك الى اعادة البلدان المعنية الى النمط الاقتصادي نفسه الذي كانت تحاول الفرار منه . والواقع ان الصندوق ، والبنك الدولي ، والعالم الرأسمالي المتطور يعرّفون التنمية ضمنا على انها تكثيف وعقلنة ذلك النمط نفسه . وحينما يكون منتجو الصادرات من الاجانب ، فان ارباحهم المتزايدة لا بد ان تخرج من البلاد في النهاية . وأما اذا كانوا من المواطنين المحليين فان النتيجة ستكون التدعيم الاقتصادي والسياسي للطبقات الاجتماعية الاكثر رجعية ــ الطبقات التي تشكل حليفة طبيعية للتجار والمستثمرين الاجانب .

وهكذا تكافأ الحكومة التي تخضع لوصفات الصندوق ، سواء برضاها او مع بعض التحفظ ، ليس باقتصاد صحي ومنوع وبحياة افضل لمواطنيها ، وانما بإغاثة ظرفية في وجه مشكلات المدفوعات المباشرة . وحينما يواجه بلد ما ازمة ناجمة عن جدول مدفوعات تعجيزي للديون الخارجية ، فان الصندوق يأخذ موقفا متعاطفا ويعقد مؤتمرا لاعادة تقسيط الديون شرط ان يثبت البلد المعني انه تائب ومذعن عن موافقته على ان يتولى صندوق النقد الدولي املاء سياساته الاقتصادية في المستقبل . وبالنسبة للبلد المدين تعتبر اعادة تقسيط الديون «افضل من العون الجديد» بمعنى ان الاموال التي لن يدفعها في السنة الجارية يمكن ان تحول لاغراض اخرى ، في حين يكون العون الجديد مقيدا بالمشتروات من البلد الذي قدم العون ، الامر الذي يشكل حسما من قيمته الاسمية . ولكن الديون التي اعيد تقسيطها سوف تسدد في المستقبل ، ومعها الفائدة الاضافية الناتجة عن التأجيل . وهكذا تمتد امكانية أزمات المدفوعات المتكررة ومعها «عمليات الانقاذ» المتكررة الى مستقبل غير محدود ، وضمن دائرة مفرغة : ان برنامج الصندوق يشكل شرط تخفيف عبء الديون ، ولكن هذا البرنامج يبقي على

النمط الاقتصادي الاستعماري الذي لا يسمح بتسديد قيمة «العون» . وهكذا يتوجب على البلدان الفقيرة ان تركض اسرع فأسرع لكي تبقى في المكان ذاته .

لكن الصندوق والبنك الدولي يتخذان موقف العداء الصريح تجاه احد انواع الديون : الاعتمادات التي يقدمها المصدرون . ووفقا للتسمية فان هذه الاعتمادات تقدم من جانب المصدرين الراغبين في بيع بضائعها ، وغالبا ما تضمنها حكومة المصدر التي يهمها كذلك ان تعزز الصادرات القومية . وغالبا ما تسمى هذه الاعتمادات «اعتمادات مصدرين قصيرة الاجل» ، وان كانت قد لا تسدد قبل خمس او عشر سنوات احيانا ، بمعنى انها قصيرة الاجل ليس من زاوية ميزان المدفوعات وانما لجهة ان القرض ينبغي ان يسدد قبل ان يبدأ المشروع الذي يقوم الاعتماد بتمويله بالانتاج الفعلي . ويقول الصندوق والبنك الدولي انهما يعترضان على هذا النوع من السلفات بسبب العبء الذي تمثله الفوائد المرتفعة والاقساط الكبيرة على ميزان المدفوعات . والواقع ان معظم ازمات المدفوعات التي شهدتها أواخر الخمسينات والستينات كانت ناتجة اساسا عن اعادة تسديد اعتمادات المصدرين المستحقة . وتهدد المراكمة اللامسؤولة للديون الثقيلة من هذا النوع بتحطيم مجمل نظام العون ـ الدين ـ التبعية تحت وطأة ثقله نفسه ، الامر الذي يفسر ذعر الصندوق والبنك الدولي (انظر المقطع المتعلق بغانا في الفصل التاسع) .

ولكن ثمة اسباب للشك في ان هذا النمط من الاعتمادات يثير اعتراض المؤسستين الى هذا الحد لانه اتاح لبعض الحكومات ، في الماضي ، ان تتهرب من مطالب صندوق النقد الدولي . وعلى سبيل المثال ، فقد رفضت كل من البرازيل والفيليبين برامج صندوق النقد الدولي في ١٩٥٨ وتمكنتا من الحصول على قروض خاصة من البلدان الغربية وفي غانا .

كان العون الغربي الرسمي بعد انقلاب ١٩٦٦ يتجه للابتعاد عن الاستثمارات المنتجة مباشرة ، وخاصة مشروعات البنية التحتية . وكان معنى ذلك ان شكل التمويل الوحيد الممكن للعديد من الصناعات التي كانت حكومة غانا تريد القيام بها عبر شركات تملكها الدولة ، كان بالدرجة الاولى اما القروض الخاصة من البلدان الغربية وبشروط صعبة ، او القروض الرسمية من بلدان اوروبا الشرقية . وهكذا كان انشاء قطاع صناعي كبير يحدد ، في غياب وضعية نقد اجنبي مناسبة ، نمط التسليفات الاجنبية المتوفرة .

اقر احد مسؤولي صندوق النقد الدولي ، متذمرا ، بأن «بعض البلدان النامية تنزع الى اعتبار هذه التسليفات اكثر ملاءمة لتحويل المشروعات عبر القروض الطويلة الاجل من المؤسسات الحكومية والمتعددة . ويوفر التحويل البديل امكانية تجنب التحقيقات التي ترافق القروض الطويلة الاجل ، ولكن على حساب الزيادة السريعة في الفوائد ...» .

وهكذا تقع البلدان النامية ، حسب التعبير الرائج ، في مصيدة مزدوجة . فاذا سعت للحصول على عون حكومي بشروط افضل من شروط القروض التجارية ، فان عليها ان تقبل الرقابة الخارجية ، وأن تتخلى عن المشروعات التي تعتقد

باخلاص انها اساسية لرخائها القومي ، وان تقبل شروطا تحبط مجهوداتها للقيام بتنمية صناعية ومنوعة . واذا ما قبلت اعتمادات المصدرين بشروط تجارية لكي تتمكن من المضي قدما في المشروعات التي توليها اهمية قصوى ، فانها ستواجه المأزق حينما يحل موعد السداد قبل ان تصبح مؤهلة للدفع . ولا لزوم للتشديد على ان العون الرسمي الطويل الاجل ليس بالضرورة عونا «للتنمية» لمجرد انه يحمل هذه التسمية ، ولان شروطه اسهل الى حد ما . وبالمقابل فان اعتمادات المصدرين ليست بالضرورة شرا لمجرد انها لا تتضمن شروطا متساهلة . ان ايا من النوعين من القروض يمكن ان يستخدم في مجالات غير ضرورية ، وأن يذهب هدرا . وبالاضافة ، فان على البلد النامي ان يسدد كلا النوعين من القروض في النهاية .

لو كانت الحكومات الغربية مهتمة فعليا بآثار عبء الدين على التنمية ، لكانت اعلنت انها ستتخلى عن تحصيلها او على الاقل ، وحسب اقتراح لورنس هوايتهيد، لكانت امتنعت عن اتخاذ عقوبات زجرية حينما يعلن المدين الذي يعاني من اعبائه الباهظة انكاره لديونه . ان واقعة ان التسامح في تحصيل الديون امر غير مطروح في عالمنا المعاصر تفيد ان هذه الديون التي تلقى أشد التنديد تؤدي وظيفة مفيدة تتجاوز المال الذي ينبغي تسديده . انها تساعد على ابقاء المدين المؤهل للتمرد ضمن الحظيرة .

ان بالامكان مقارنة نظام الديون العالمي ، ونقطة نقطة ، بنظام عبودية الديـن Peonage على المستوى الفردي . فلا يستطيع العامل في النظام المذكور ان يترك العمل لدى رب عمله ، لان هذا الاخير يؤمن له السلفات (الضرورية لشراء بضائع باهظة الثمن من مخزن الشركة) التي لا بد منها لتكملة أجوره الزهيدة . وهدف رب العمل ــ الدائن ــ التاجر هنا ليس استرداد الدين مرة واحدة ، ولا تجويع العامل حتى الموت ، وانما ابقاء العامل مرتبطا به بصورة دائمة عبر ديونه . ولا يستطيع العامل ان يولي الادبار لان ارباب العمل الآخرين والدولة يعتبرون الديون المتوجبة عليه شرعية . من جهة اخرى ، فليس لديه امل في اعتاق نفسه يوما بأجوره المتدنية التي لا تكفي ما يستهلكه ، بغض النظر عن القيمة الحقيقية لما ينتجه لصالح سيده .

ان هذا النظام نفسه ، حرفيا ، يسود على المستوى الدولي . فالبلدان المستقلة إسميا تجد ان ديونها ، وعجزها الدائم عن تمويل حاجاتها الراهنة من الواردات ، تجعلها مقيدة برباط صارم الى الدائنين . والحقيقة ان صندوق النقد الدولي يأمرها بمواصلة العمل في المزرعة ، في حين انه يرفض تمويل جهودها لتأسيس مشروع مستقل . انها عبودية دين على المستوى الدولي . واذا ما ظلت هذه البلدان ضمن النظام ، فانها محكومة بالتخلف الدائم ، وبالاحرى بتنمية صادراتها لخدمة المشروعات المتعددة القوميات وعلى حساب التنمية لتأمين حاجات مواطنيها .

الفصل الثالث

القيود على النقد الاجنبي والرأسمالية الوطنية : تجربة الفيليبين

شهدت الفيليبين في نهاية الحرب العالمية الثانية ظرفين مستجدين كانا يتيحان لها فرصة مبدئية ثمينة لاعادة بناء اقتصادها وفق خطوط صناعية منوعة وبالتالي للانعتاق من دائرة الفقر والتبعية المفرغة المميزة لبلدان العالم الثالث .

كان اول هذين الظرفين ان الاحتلال الياباني كان قد قطع الحبل السري للتجارة الحرة الذي كان يربط الفيليبين بالولايات المتحدة منذ ١٩٠٩ والذي كان قد صمّم انتاج واستهلاك الاقتصاد الفيليبيني وفق حاجات الاسواق والامدادات الاميركية . وكانت خلاصة ثلاثين عاما من وضعية المستعمرة الاميركية خلق علاقة استعمارية كلاسيكية : كانت الفيليبين تصدر المواد الخام ، الزراعية بأغلبها ـ السكر ، منتجات جوز الهند ، القنب ، والحبال ـ وتستورد المنتجات الصناعية من البلد الأم . ولكن الاحتلال الياباني حطم تلك الصلة ودمر معظم البنية الاقتصادية الملازمة لها : وبالاخص ، فان مزارع السكر تحولت الى خرائب ابان سنوات الحرب . لقد كانت اعادة تأهيل الاقتصاد امرا ملحا ، غير ان الانطلاق من الدمار كان يتيح فرصة بناء ما يتجاوز الاقتصاد الذي كان قائما في ظل بنية التجارة الاستعمارية المفعمة بالتمييز .

وكان العامل الثاني الوضع القوي نسبيا للنقد الاجنبي الذي تمتعت به البلاد في فترة ما بعد الحرب مباشرة . فعلى نقيض معظم البلدان التي دمرتها الحرب في ذلك الزمن كانت للفيليبين عملة قوية ترتبط بالدولار الاميركي بمعدل ٢ : ١ .

وبالاضافة فانها لم تكن تعاني من اي نقص في الدولارات . وإبان أواخر الاربعينات تلقت البلاد كميات كبيرة من الدولارات تفوق ما تستطيع كسبه من خــــلال الصادرات ، وذلك في صورة مصروفات الجنود الاميركيين ، وإنفاقات الحكومة الاميركية لمعاشات الموظفين المحليين ، ومعاشات التقاعد للجنــود الفيليبينيين ، ومدفوعات أضرار الحرب ، الخ (١) .

ان مجمل حيازات النقد الاجنبي مضافا اليها ما كانت تتلقاه البلاد مــــن الدولارات كانت كافية ، اذا ما توفر التخطيط الذكي ، لتحويل اقتصاد الفيليبين واعادة تأهيله وفق أسس اكثر تنوعا واستقلالية . لكن تلك الفرصة السانحـــة ضاعت هباء . فقد انتهى معظم الدخل المفاجىء الى جيــــوب الافراد في حين استخدم النقد الاجنبي لتمويل واردات ضخمة من السلع الاستهلاكية التي لم تكن لها اية فائدة بالنسبة لتنمية الاقتصاد . وقد حدث ذلـــك ليس لان المسؤولين المحليين كانوا اكثر فسادا وأقل ادراكا مما ينبغي ، فحسب ، بل ولان الولايات المتحدة كانت حريصة ، حينما منحت البلد استقلاله السياسي في ١٩٤٦ ، على عدم منحه استقلاله الاقتصادي .

كانت اداة الهيمنة الاميركية على المستعمرة السابقة ، المستقلة اسميا ، هي «قانون التجارة الفيليبيني» للعام ١٩٤٦ ، المعروف بـ «قانون بل للتجارة» . وكان ذلك القانون ، الذي وضعت مسودته وجرى نقاشه في الكونغـــرس الاميركي ، مصمما على نحو يتطابق مع حاجات المصالح **الاميركية** ، ابان الاشهر الاخيرة التي سبقت حصول الفيليبين على الاستقلال المقترح . وقد جرى بحث بنود القانون ، ونقاشه ، ومن ثم قبوله في الكونغرس الفيليبيني كذلك . ولكن ذلك تم في اطار مختلف تماما حيث ان البلاد كانت مضطرة الى قبول المشروع او رفضه بكاملـــه حسب ما املت الولايات المتحدة عليها . ورغم قيام معارضة قوية لقانون بل في الفيليبين (كان لا بد من طرد ممثلي التحالف الديمقراطي الذي يدعمه «الهوك» من المقاعد التي احتلوها بطريق الانتخاب من اجل ضمان موافقة الكونغرس الفيليبيني على القانون) فقد تم اقراره في النهاية . وقد امكن تمرير القانون ليس بسبب الدعم الفعال من جانب المصالح التي كانت قائمة في فترة ما قبل الحرب ، والتي كانت ستفيد من عملية اعادة بناء الاقتصاد القديم فحسب ، بل ايضا بحكـــم الرشوة البالغة الاثر حيث كانت الولايات المتحدة قد اشترطت قبــول الفيليبين لقانون بل من اجل انفاق الاموال المقررة حسب قانون اعادة التأهيل الاميركـــي (U.S. Rehabilitation Act) . وهكذا اضطر عدد من النواب الذين لم يستسيغوا القانون للقيام بحملات دعائية لصالحه وللاقتراع له نتيجة ايمانهم ان البلاد كانت في حاجة ماسة للاموال التي سوف تتدفق عليها في ظل قانون اعادة التأهيل . لكن اية نظرة لاحقة للامور تفتح المجال للتساؤل عما اذا كان هؤلاء قد باعوا حقهم

---

1 — Miguel Cuaderno, Sr., Guideposts to Economic Stability and Progress, Manila, 1955, pp. 146 - 7.

في الاستقلال مقابل فورة قصيرة الاجل من انفاقات الدولارات غير المستحقة .

كانت اكثر بنود «قانون بل» اهمية تلك التي احيت من جديد الافضليات التجارية التي كان معمولا بها قبل الحرب ، والبنود التي فرضت قيودا على استقلال العملة الفيليبينية . وكان البند المتعلق بالتكافؤ ، والذي اعطى مواطني الولايات المتحدة حقوقا مساوية لحقوق الفيليبينيين بالنسبة للملكية واستثمار الموارد القومية ، أقل اهمية بكثير في الواقع رغم انه لقي انتباها عدائيا اكبر من جانب الوطنيين .

بعث قانون بل الافضليات التجارية السابقة للحرب فيما بين الولايات المتحدة والفيليبين ، وبالتالي فانه قضى على امكانية اعادة بناء الاقتصاد وفق اسس أقرب الى مفاهيم الحماية والاستقلالية . وقد أقر الجنرال كارلوس ب. رومولو، وكان احد مؤيدي القانون ، انه «ينزع ، والى درجة بعيدة للغاية ، لاعادة العمل بالامر الواقع الذي كان قائما قبل الحرب» (٢) . وأدلى اقتصادي ورجل اعمال فيليبيني بتعليق في ١٩٥٠ جاء فيه :

«لقد حطمت الحرب علاقاتنا التجارية مع اميركا ودمرت معظم الصناعات التي تعتمد على التجارة الحرة . ونتيجة ذلك فانني كنت بعد التحرير ، وقبل اعادة تأهيل الصناعات السابقة للحرب والمرتبطة بالتجارة الحرة» من أنصار الالغاء الكامل لترتيبات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وبناء اقتصاد جديد للفيليبين. لكننا خسرنا المعركة ضد قانون بل ، وها هو الاقتصاد الفيليبيني في سياق اعادة التأهيل وفق أسس ما قبل الحرب ، حيث يعتمد السكر وزيت جوز الهند والحبال والسيجار على حرية دخولهم الى السوق الاميركي ...

«لقد اثبتت تجربتنا خلال السنوات الثلاث الماضية ، فيما أعتقد ، ان التجارة الحرة تعني الحفاظ على الاوضاع القائمة ، والمضادة لخلق صناعات جديدة لا بد ان تحل مكان الصناعات التي سوف يقضى عليها مع التوقف التدريجي للتجارة الحرة» (٣) .

ونص قانون بل كذلك على استمرار الهيمنة الاميركية على سياسة الفيليبين فيما يتعلق بسعر التبادل ، الامر الذي شكل انتهاكا لسيادة البلاد يفوق في خطورته بند التكافؤ السيء السمعة (والذي استدعى تعديل دستور الفيليبين) . وقد جاء في البند المتعلق بهذه النقطة (الباب الثالث ، القسم ٣٤٢) :

«لن تتعرض قيمة العملة الفيليبينية بالنسبة للدولار الاميركي لأي تغيير ، ولن توضع اية قيود على نقل الاموال من الفيليبين الى الولايات المتحدة ، الا بالاتفاق مع رئيس الولايات المتحدة» .

---

2 — Shirley Jenkins, **American Economic Policy Toward the Philippines,** Institute of Pacific Relations, New York, 1954, p. 63.

3 — Salvador Araneta, quoted in Jenkins, op. cit., p. 159.

وعلى نقيض الوضع في السنوات الاخيرة حينما خفضت الفيليبين قيمة عملتها ، او اجرت تخفيضا «واقعيا» في صورة «معدل عائم» مفروض عليها ، فان البند الذي ينص على تعادل ثابت كان يمنع البلاد من تخفيض قيمة عملتها اذا لم تحصل على موافقة الرئيس الاميركي . وكان الغرض من هذه الفقرة ، وفقا للنائب الاميركي ويلبور د. ميلز :

«المحافظة على قيمة الراسمال الذي قد ينتقل من الولايات المتحدة الى الفيليبين ... بحيث يستطيع هذا الراسمال ان يعود الى الولايات المتحدة ، حينما يرغب ، من غير خسارة» (٤) .

وكان تحريم فرض اية قيود على تحويل ونقل الاموال يعني كذلك ان حكومة الفيليبين لا تستطيع ، واذا لم تحصل على اذن خاص من الولايات المتحدة ، ان تضع حدا لاهدار الموارد الذي اتخذ شكل استيراد هائل للسلع الاستهلاكية في فترة ما بعد الحرب .

وكان نمط اعادة التعمير الذي نص عليه قانون بل ، والقيود التي فرضها على استقلالية العملة ، يحولان ما جاء في تقرير «اللجنة المالية الفيليبينية ـ الاميركية المشتركة» بعد سنة من الاستقلال (في ١٩٤٧) الى نوع من السخرية :

«تعتبر اللجنة ان السنوات القليلة المقبلة هي بمثابة فترة طوارىء قومية ؛ وذلك ليس بمعنى ان خلاص البلاد مطروح على بساط البحث ، وانما بمعنى انه لا بد من اجراءات طوارىء ونفسية طوارىء قومية اذا ما ارادت البلاد ان تستفيد من امكانية التطور الاقتصادي السريع المتاحة لها » (٥) .

كانت الفرصة المشار اليها هي الدفق المفاجىء من النقد الاجنبي . ولم يكن بوسع اللجنة ، اذ حاولت ان تقوم بواجباتها من ضمن الالتزام «بنص وروح» قانون التجارة ، ان توصي بفرض قيود مباشرة على طريقة انفاق الاموال المتوفرة بالدولار ، والتي تنبأت عن حق بأنها سوف تتبدد من غير ان تترك اثرا يذكر في الاقتصاد . غير ان اللجنة اوصت بتخفيض الواردات غير الضرورية وباستحداث اجراءات ترخيص للاستيراد . ولكن اللجنة لم تكن تملك صلاحية فرض القبول بتوصيتها ، الامر الذي جعل الفرصة تضيع مرة اخرى . وحسب تعليق حاكم البنك المركزي حينئذ :

«لقد تم اتخاذ خطوات محدودة جدا لتركيز الاقتصاد على اسس اكثر سلامة ولتشجيع انشاء صناعات جديدة ، لان أرباح الدولارات المفاجئة لم تنفق على الاستثمارات المنتجة . وهكذا ، وما ان بدات هذه الارباح بالانخفاض حتى واجهت البلاد وضعا خطيرا بالنسبة للمدفوعات» (٦) .

---

4 — Jenkins, op. cit., p. 57.

5 — Ibid., p. 118.

6 — Cuaderno, op. cit., pp. 146-7.

توقفت الدولارات عن التدفق الى البلاد في سنة ١٩٤٩ ، لكن الطلب على الواردات الذي خلقته ظل مرتفعا . وكانت انفاقات الدولارات تفوق ما يدخل منها باستمرار ابان سنوات ما بعد الحرب . ولكن المداخيل انخفضت في سنة ١٩٤٩ الى درجة ان الفيليبين وجدت نفسها في ازمة نقدية . وكان رد فعل الحكومة فرض قيود صارمة على كل المعاملات التي تجري بالذهب او بالنقد الاجنبي . وتبعا للاجراءات الجديدة لم تعد المدفوعات الخارجية ممكنة الا بإذن من البنك المركزي . كذلك صارت الشركات الخاصة ممنوعة من قبول الاعتمادات المالية الاجنبية .

لقد امكن الحصول على موافقة رئيس الولايات المتحدة على هذه الضوابط النقدية على اساس انها اجراء طارىء لا بد منه للمحافظة على قيمة البيزو (٧) . وأقرت بعثة من صندوق النقد الدولي كانت تقوم حينئذ بدراسة مالية الفيليبين ان الضوابط النقدية كانت امرا «لا مفر منه» بسبب الظروف السائدة . وبالمثل ، اوصت بعثة (بل) للمسح الاقتصادي الاميركية التي قامت بزيارة البلاد في ١٩٥٠ «بالابقاء على الضوابط الحالية المفروضة على النقد والاستيراد ، كإجراء أمني ، على ان يتم تبسيطها وتسهيلها وبشرط ان يسمح باخراج المداخيل الجارية بصورة كاملة» .

وكان استحداث ضوابط النقد والاستيراد مؤشرا لحقبة من التطور استمرت طوال ١٢ سنة وانتهت بمجرد الغاء الضوابط في ١٩٦٢ . وتعتبر تلك الحقبة في نظر البعض العهد الذهبي سواء بالنسبة لتصنيع الاقتصاد الفيليبيني او لـ «فيلبنته» [على غرار تعبير «تعريبه» ـ المعرب] . بالمقابل يتذكرها البعض بوصفها كابوسا من الفساد ومن الارباح المفاجئة التي ذهبت لجيوب القلة من ذوي الامتيازات السياسية . ومن المهم النظر الى الموضوع من كلا الجانبين .

تقوم الضوابط النقدية بوظيفتين مهمتين . فهي توفر ، اذا ما طبقت على نحو سليم ، اداة لايقاف نزيف النقد الاجنبي الذي يخرج من البلاد عبر تحويل المداخيل ، والارباح والحصص ، واسترداد الرساميل الاجنبية ، ومدفوعات الاستيراد ، الخ . وبكلمات اخرى ، فانها تقدم حلا مباشرا وفوريا لأزمات النقد الاجنبي . لكن هذه الضوابط تضع في أيدي صانعي السياسات اداة قوية لتوجيه مسار التطور الاقتصادي ، حيث انه لا بد من تقنين النقد الاجنبي ومن اتخاذ قرارات واعية بالنسبة للتمييز بين الواردات الضرورية والواردات التي يمكن الاستغناء عنها ، وكذلك فيما يتعلق بتحديد الصناعات التي تعتبر حيوية الى حد السماح لها باستيراد المواد الخام ، الخ . ان مجرد وجود الضوابط لا يضمن،

7— Frank H. Golay, «The Philippines», in Frank Golay et al, **Underdevelopment and Economic Nationalism in Asia**, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1969.

بالطبع ، انها سوف تطبق بصورة سليمة او حتى بما يتوافق مع سياسة اقتصادية قومية وليس مع حوافز سياسية او خاصة . ومن غير شك فان ادارة الضوابط اصبحت مفسدة بسبب المصالح الخاصة ـ ان كل من يعرف النظام السياسي الفيليبيني عن كثب لا يشك في ذلك. ورغم ذلك كله فقد احرز تقدما ملموسا ومهما في قطاع صناعة السلع ، الذي عاد الى الحياة بعد أجيال من الاحباط الناجم عن منافسة الواردات الاميركية المعفاة من الرسوم .

شهد قطاع صناعة السلع توسعا قويا في الخمسينات ، في ظل نظـــام الضوابط ، ووصل معدل نموه الى ١٠ ـ ١٢ بالمئة في السنة . وارتفع الدخل الناتج عن صناعة السلع من ٨ بالمئة من الدخل القومي في ١٩٤٩ الى ١٨ بالمئة في ١٩٦٥ (٨) . ووفقا لاحدى النشرات الصادرة عن مصرف «فيرست ناشيونال سيتي بنك» في مانيلا :

«ساعد نظام الضوابط على اطلاق حركة تغيير جذري للبنية الاقتصاديـــة للبلاد . وبفعل التأثير الايجابي للحواجز الفعالة في وجه المنتجات الاجنبيـــة ولاعتماد الافضليات بالنسبة للنقد الاجنبي ... انبثقت الى الوجود مجموعـــة كاملة من الصناعات المحلية الجديدة او الآخذة في التوسع . وسرعان ما تعدلت نزعة القطاع غير الزراعي التقليدية للاتجار بالسلع الجاهـــزة باتجاه التوضيب والتجميع والصناعة الخفيفة .

وإبان فترة الضوابط ، كان الناتج القومي الخام يرتفع بنسبة ٦٫٥ بالمئة في السنة ـ الامر الذي شكل انجازا اعترف به البنك الدولي بوصفه «احد مآثـــر الكسب الاقتصادي الاكثر مدعاة للتقدير بين البلدان الاقل تطورا . وبلغ الناتج القومي الخام الفعلي ١١ بليون بيزو في ١٩٥٩ بالمقارنة مع ٦ بليون بيزو فـــي ١٩٥٠ . وقد عكس هذا التحسن ، الذي ناهز ٨٣ بالمئة ، الثبات المتواصل لقيمة العملة . وبالاضافة فان الزيادة التي طرأت على مؤشر اسعار سلع الاستهلاك في مانيلا لم تتجاوز ٢ بالمئة في الفترة ١٩٥٠ ـ ٥٩» (٩) .

لقد امكن تحقيق هذا «الاستقرار المدهش» في مؤشر الاسعار بفضل تزاوج السياسة الجمركية المحافظة مع التوسع السريع في الانتاج(١٠) . ومع ان استقرار الاسعار هذا يبدو لنا امرا مرغوبا ـ خاصة ان البلاد بدأت تعاني من التضخـــم الذي يتزايد بنسبة ٢٠ بالمئة سنويا منذ ١٩٧٠ ـ فان بعض الاقتصاديين يؤكدون

---

٨ ـ المرجع السابق .

9 — Fernando S. David, «The Philippine Economy: A Brief Pop-twar Perspective 1945-1968», First National City Bank, Manila, January 1970, p. 4.

10 — Golay, op. cit., p. 36.

ان معدل النمو القومي كان يمكن ان يبلغ مستويات اعلى ابان الخمسينات لـــولا اصرار البنك المركزي على تقييد الامدادات المالية والتسليفـــات بصورة بعيدة عن المرونة .

والى جانب التوسع السريع لقطاع صناعة السلع وما اسفر عنه من تنويـع للاقتصاد فقد حدثت زيادة ملموسة في مشاركة رأس المال المحلي في عمليـــة التوسع . ففي سنة ١٩٤٩ كان رأس المال الفيليبيني يوفر ما لا يزيد على ٥٥ بالمئة من التوظيفات في المشاريع الجديدة في البلاد . وارتفعت هذه النسبة الـــى ٨٨ بالمئة في ١٩٦١ . وبلغت توظيفات الفيليبينيين في المشروعات الجديدة ، في الفترة ١٩٤٩ ـ ٦١ ، ١٤٠٠ مليون بيزو مقابل ٤٣٥ مليونا للصينيين ، وما لا يتجاوز ٣١ مليونا فقط (رغم التكافؤ) للاميركيين (١١) .

كانت قطاعات التصدير التقليدية تجد نفسها في وضع غير ملائم نسبيا ابان هذه الفترة ، لان سياسة النقد كانت تميل لصالح التوسع في التصنيع . ومع ذلك فان مداخيل التصدير ارتفعت بنسبة ٥٩ بالمئة في الفترة ١٩٤٩ ـ ٥٣ (١٢). لكن القانون لم يكن يسمح للمصدرين ، من الافراد أو الشركـــات ، في فترة الضوابط هذه بالاحتفاظ بما يأتيهم من دولارات ، وانما كان عليهم ان يحولوهـا الى بيزوات في البنك المركزي وذلك بأسعار تبادل في غير صالحهم . وربما كان ذلك السبب في ان الفترة التي سبقت الغاء الضوابط شهدت انتقال معظم قطاعات التصدير الى أيدي الفيليبينيين ، حيث ان المالكين الاجانب فضلوا التخلي عـن تلك الحيازات التي باتت أقل ربحا . وعلى سبيل المثال كانت مراكز السكر التي يملكها اجانب تؤمن ما يقل عن ٨ بالمئـــة من متوسط الانتاج السنوي فـــي ١٩٦٢ (١٣) .

ان وضعية الاستثمارات الاميركية ابان تلك السنوات تستأهل بعض الدراسة التفصيلية ، وخاصة ان بند التكافؤ الذي يضمن للشركات الاميركية معاملة مساوية لمعاملة المشروعات التي يمتلكها مواطنو الفيليبين ، كان ساري المفعول ابان تلـك الفترة . فلم يكن من افضلية لصالح رأس المال المحلي وعلى حساب رأس المـــال الاجنبي . وبالاحرى ، فان آلية ضوابط النقد نفسها كانت ، حتى حينما تطبق بصورة غير متحيزة لأي من الجانبين ووفقا لصيغة تستهدف التنمية ، تفيـــد الشركات المحلية اكثر مما تفيد الشركات الاجنبية .

«يسعى الفيليبينيون والاجانب على السواء لتأمين اكلاف اقل ، ومزايـــا ضريبية ، وضمان حياتهم وممتلكاتهم ، وحماية جمركية ، وتحرر من منافســة

---

11 — Filemon Rodriguez, Our Struggle for Power, Manila, 1967, p. 312 .

12 — Golay, op. cit., pp. 87-8.

13 — ibid., pp. 33, 82.

الحكومة ومن المصادرة ، وسياسة حكومة منسجمة مع ذاتها . لكن راس المال الاجنبي يسعى ، بالاضافة ، للحصول على ضمانات لحقه في اخراج الارباح واسترداد المداخيل . وهنا لا بد ان تتعارض مصالحه مع مصالح اصحاب المشروعات من اهل البلاد الذين قد يكونون بحاجة للنقد الاجنبي ، في وقت يعانون من نقص في هذا النقد ، لشراء المواد الخام او الآلات» (١٤) .

ويورد حاكم البنك المركزي ، ميغويل كوادرنو ، في مذكراته احد الامثلة الصارخة على تدخل حكومة الولايات المتحدة بالنسبة لهذا الموضوع . ويروي كوادرنو ان يوجين كلاي ، مساعد السفير الاميركي ميرون كوين في مانيلا ، أنذره بأنه سوف يوصي بسحب موافقة الرئيس الاميركي ترومان على اقامة ضوابط النقد «اذا لم نوافق على تخفيف تطبيق الضوابط على بعض شركات الاعمال الاميركية في الفيليبين» (١٥) .

ماذا حدث للتوظيفات الاميركية ابان فترة الضوابط ؟ ان المصادر المختلفة تعطي تقديرات متفاوتة بالنسبة لمقادير التوظيفات المعنية ، غير انها تتفق عموما حول النمط .

اولا ، كانت الشركات الاميركية تلقى الترحاب في قطاع صناعة السلع ، وقد ساهمت في توسعه . «ثبت ان الاستثمارات الاميركية في قطاع صناعة السلع والتجارة مقبولة نسبيا من المجتمع الفيليبيني ، ومغرية للاميركيين ايضا لانها تساعد في ولوج السوق الداخلي الفيليبيني ذي الحماية القوية والمردود الحسن » (١٦) .

«كان القطاع الذي شهدت فيه التوظيفات الاميركية المباشرة اسرع حالات نموها قطاع صناعة السلع (بما فيه تكرير البترول) ، حيث ارتفعت من ٢٣ مليون دولار الى ما لا يقل عن ١٩٠ مليون دولار . ويأتي قطاع التجارة بعده مباشرة : من ٣٠ مليون دولار الى ١٥٠ مليون دولار ... ويعكس هذا النمط مباشرة النظام الذي يقدم حوافز قوية للاجانب للاستثمار في التصنيع للسوق المحلي وفي تسهيلات المعالجة والتوزيع النهائية من اجل الولوج الى ما بعد حائط الحماية الذي كان جزءا عضويا من النظام» (١٧) .

---

14 — Senator Jose W. Diokno, essay in The **Role of Nationalism in Economic Development and Social Justice,** Araneta University Institute of Economic Studies and Social Action, Report No. 20, Manila , 1968 .

15 — Miguel Cuaderno, Sr., **Problems of Economic Development (The Philippines - A Case Study)**, Manila, 1960, p. 32.

تاريخ الواقعة غير مذكور ، لكن اطارها يوحي انها جرت في ١٩٥٠ .

16 — Golay, op. cit., p. 107.

17 — ibid., pp. 92 - 3.

بالمقابل فان العديد من الشركات الاميركية باعت الحيازات التي كانت تملكها في مجالات الخدمات العامة وصناعات الموارد الطبيعية لمالكين فيليبينيين . وهكذا فرغت هذه المجالات من اية توظيفات اميركية .

والنقطة الاخرى التي يجدر ذكرها ان القسم الاكبر من التوظيفات الاميركية ابان هذه الفترة لم يدخل البلاد من الخارج وانما نتج عن اعادة توظيف المداخيل التي اعترضتها ضوابط النقد وحالت دون خروجها من البلاد . وإبان الفترة ١٩٥٠ ــ ٦١ افادت التقديرات ان التوظيفات الاجنبية التي دخلت البلاد كانت لا تزيد على ١٧ مليون دولار ، في حين وصلت اعادة التوظيفات الى ٥٠٠ مليون دولار .

وفي سنة ١٩٥٤ ارسلت حكومة الفيليبين بعثة برئاسة السناتور جوزيه ب. لوريل الى واشنطن للتفاوض بصدد اعادة النظر في قانون بل للتجارة . (كان يرأس الفريق الاميركي جايمس لانغلي . وتعرف حصيلة المفاوضات بـ «اتفاقية لوريل ــ لانغلي») . وكان حاكم البنك المركزي كوادرنو ، الذي سافر ضمن البعثة ، مصمما على ضمان الغاء المادة ٥ من الاتفاقية التي تتضمن البند الذي يحد من سيطرة حكومة الفيليبين على عملتها والذي يتطلب موافقة رئيس الولايات المتحدة لاحداث اية تغييرات . وتتضمن مذكرات كوادرنو وصفا لما دار اثناء المفاوضات :

«رغم المداخلة التي كنت اعددتها مسبقا والتي قراتها في الاجتماع الذي حضره جميع الاعضاء ، حيث اشرت الى عدم الانسجام الذي ينشأ عن خضوع عملة بلد حر لبلد آخر ، فان عضو الفريق الاميركي المنتدب عن وزارة الخارجية بذل محاولة اخيرة لحملنا على اعادة النظر بقرارنا الغاء المادة ٥ . وكان يريدنا ، بدلا من ذلك ، ان نوافق على ادخال بند يشترط التشاور المسبق... ووصلت الامور الى درجة انني هددت برفض توقيع الاتفاقية المعدلة ثم غادرت الغرفة قبل ان يوافق المستر لانغلي ، ورغم معارضة زميليه ، على الالتزام باتفاقنا السابق الذي يقضي بإلغاء المادة ٥» (١٨) .

وهكذا توصلت حكومة الفيليبين في النهاية الى السيطرة على عملتها وعلى السياسات المتعلقة بأسعار التبادل . ولكن هل توصلت الى ذلك فعلا ؟ بكلمات بعيدة النظر ومفعمة بالسخرية يضيف كوادرنو «ينبغي للولايات المتحدة ان تكتفي بأن اية سياسة نقد رئيسية ترغب الفيليبين في تبنيها لا بد ان تتم بمعرفة صندوق النقد الدولي المسبقة طالما اننا احد اعضائه» (١٩) .

لماذا ، اذآ ، جرى التخلي عن الضوابط في سنة ١٩٦٢ ، طالما انها ساهمت

---

18 — Cuaderno, **Problems of Economic Development (The Philippines - A Case Study)**, p. 144.

19 — ibid., p. 45.

في التنويع الصناعي وفي «فيلبنة» المشروعات وفي استقرار الاسعار ؟ ان الغاء القيود **لم يكن** هذه المرة نتيجة ازمة نقد ارغمت البلاد على الخضوع لمطالب صندوق النقد الدولي . لقد حدثت مثل هذه الازمـــة في ١٩٥٨ ، وحاول الصندوق استغلالها كأداة ضغط لصالح الغاء الضوابط وتخفيض قيمة العملة . ولكـــن المفاوضين الفيليبينيين رفضوا ذلك ، وكان بينهم كوادرنو الذي تتضمن مذكراته ما دار ابان هذه المفاوضات كذلك .

ان مقاومة كوادرنو لمطالب صندوق النقد الدولي تبدو مدعاة للدهشة نظرا لصلاته المديدة والودية بتلك المؤسسة ، التي بلغت ذروتها مع انتخابه في ١٩٥٦ رئيس لهيئة حكام (البنك الولي) و(صندوق النقد الدولي) و(مؤسسة التمويـل الدوليـــة IFC) ، وكذلك نظرا لايمانه الثابت بعقيدة صندوق النقـــد الدولي بالنسبة لاستقرار العملة .

وحينما سافر كوادرنو الى واشنطن لطلب قرض يتيـــح للفيليبين التغلب على ازمة النقد ومواصلة استيراد المواد التي تحتاجها صناعتها ، فانه كان يدرك ان الصندوق لن يقدم القرض الا اذا اقترحت الفيليبين خطة مقبولـــة لتأمين استقرار العملة . وقد نبذت خطة كوادرنو اقتراحات تخفيض قيمـــة البيزو واقترحت بدلا من ذلك وضع ضريبة بقيمة ٢٥ بالمئة على مبيعات النقد الاجنبي — اي ما يعادل تخفيض لقيمة العملة »من جانب واحد» . وكانت مثل هذه الضريبة سارية المفعول قبل ١٩٥٤ حينما ألغيت تحت الحاح الولايات المتحدة في اتفاقية لوريل — لانغلي .

واكتشف كوادرنو انه رغم تعاطف العديد من مسؤولي صندوق النقد الدولي مع اقتراحه فقد افلح ضغط حكومة الولايات المتحدة على مدير الصندوق في دفع الصندوق الى رفض مد الفيليبين بالقرض المطلوب .

«حينما بحثنا المسألة مع مدير الصندوق تبين ان هذا الموظف كان سيؤيـد الخطة لولا ان العضو الاميركي في الصندوق ابلغه ان حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد ان حكومة الفيليبين تستطيع اعادة فرض الضريبة على النقد الاجنبـــي بموجب اتفاقية لوريل — لانغلي . وقد احيلت لي نسخة عن وجهة نظر بهـــذا الشأن كان قد وضعها احد رجال القانون في وزارة الخارجية الاميركية .

وحينما علم مدير الصندوق بوجهات نظر وزارة الخارجية فانه رفض المضي في بحث المسألة معنا ... وشعرت بصورة جازمة جدا ان المدير بير جاكوبسون ابى السماح لمساعديه بنقاش برنامج الاستقرار مع بعثتنا حينما علـــم ان وزارة الخارجية الاميركية لا توافق عليه . وقد اعتقدت ان مؤسسة دولية من نـــوع صندوق النقد الدولي لا تتبع سياسة سليمة حينما تسمح لنفسها بأن تتأثر بنفوذ احد اعضائها (٢٠) .

---

20 — ibid., pp. 70, 72.

وبدلا من ضريبة النقد اقترح المدير بير جاكوبسون ان يصار الى تخفيض قيمة البيزو والغاء الضوابط على النقد . ويقول كوادرنو «خامرنا شعور بأن ذلك كان بالضبط ما يرغب المسؤولون الاميركيون في ان نقوم به» (٢١) . لكن كوادرنو ، الذي كان متيقنا ان مثل تلك الاجراءات لن تنجح في بلد فقير مثل الفيليبين ، ابى الانصياع للضغوط . وقد وقف الى جانبه ادوارد برنشتاين ، وكان حينئذ الباحث الاقتصادي الرئيسي في الصندوق ، الذي كتب بحثا مؤيدا لخطة كوادرنو .

ابى كوادرنو الموافقة على شروط الولايات المتحدة والصندوق لاعطائه القرض، وأفلح في استدانة الاموال القصيرة الاجل الضرورية للتغلب على الازمة من البنوك الخاصة في نيويورك حيث كان لديه أصدقاء عديدون . وحسب تقييمه فان النجاح الذي حققته معالجته للأزمة كان بمثابة تبرير لموقفه من تخفيض قيمة العملة والغاء الضوابط .

«اكتشفت بعثة صندوق النقد الدولي التي جاءت الى مانيلا [في ١٩٥٩] ان اوضاع الاقتصاد ، وخاصة احتياطات البلاد من النقد ، قد تحسنت وان التوقعات بالنسبة لتلك السنة كانت جيدة ... وهكذا امتنعت البعثة عن الاشارة الى موضوع تخفيض قيمة العملة بكلمة واحدة . ومن المؤكد ان مسؤولي الصندوق أصيبوا بالدهشة اذ رأوا نجاح خطتنا رغم اننا لم نحصل على قرض لصالح الاستقرار كما فعلت بلدان اخرى في الماضي ... وقد تحسنت وضعية المدفوعات في البلاد الى حد اننا استطعنا ان ندفع ما يترتب علينا لوفاء الديون القصيرة الاجل التي كنا حصلنا عليها من البنوك الاميركية الخاصة ، والتي تناهز ٣٥ مليون دولار ، الى جانب اعتمادات المصرفيين الاميركيين البالغة ١٧ مليون دولار ، والسلفات التي اخذناها من صندوق النقد الدولي في ١٩٥٥ و١٩٥٦ ، وحوالي ٩ ملايين دولار كاشتراك اضافي في رأس مال الصندوق والبنك الدولي ... وبلغ الاحتياطي الدولي للبلاد ، في ٣١ كانون الاول ١٩٥٩ ، ٩ر١٦٢ مليون دولار» (٢٢).

ان تحدي حكومة الفيليبين الناجح للصندوق في هذه المناسبة يحطم ادعاءه احتكار الحكمة بالنسبة للتعامل مع صعوبات النقد . وينبغي مقارنة تجربة البلاد في تخفيف حدةازمة اواخر الخمسينات بصعوباتها الاقتصادية التي اخذت تزداد عمقا بعد تحولها الى تلميذ مطيع لصندوق النقد الدولي في الستينات .

تبين الواقعة التي سردناها حدوث تحول عميق في موقف الولايات المتحدة من ضوابط النقد ومن استقرار معدل التبادل في الفترة الواقعة بين اقرار قانون (بل) التجاري في ١٩٤٦ ومفاوضات ١٩٥٨ . ويبدو ان سلطات الولايات المتحدة توصلت الى وجهة نظر مفادها ان ضوابط النقد اكثر ايذاء لمصالح شركات الاعمال

---

21 — ibid., p. 71.
22 — ibid., pp. 76, 77.

الاميركية من التخفيضات المتكررة والملموسة لقيمة العملة ـ وانه اكثر اهمية بالنسبة للمستثمرين الاجانب ان يتمكنوا من اخراج أرباحهم من البلاد من ان يعطوا ضمانات بالنسبة لثبات قيمة استثماراتهم . ومنذ حدوث ذلك التحول في الموقف فان كلا من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي اصبحا من دعاة تخفيض قيمة العملة ومن خصوم ضوابط النقد .

لماذا ، اذاً ، ارغمت الفيليبين على التخلي عن ضوابط النقد اذا لم تكن مرغمة على ذلك تحت ضغوط ازمة نقدية ؟ لقد افترض بعض الاقتصاديين ، في فترة لاحقة ، ان ازالة الضوابط كانت القرار العقلاني الوحيد في ١٩٦٢ لان ضوابط الاستيراد وبدائل الاستيراد افلحت في ازاحة السلع الاستهلاكية من لائحة الواردات بحيث ان «جميع الواردات باتت ضرورية حينئذ بمعنى ما . وهكذا يصبح مرجحا ان يؤدي اي تشديد اضافي لضوابط الاستيراد الى كبح الانتاج والعمالة بسبب الاعتماد ... على المنتجات المستوردة » (٢٣) . لكن مثل هذا التبرير لا يثير سوى السخرية ؛ فحين تكون كل الواردات ضرورية الى حد ما فان وضع اولويات يصبح اكثر الحاحا ولا يعود من معنى لالغاء الضوابط لان ذلك يتيح تحول بعض النقد لشراء واردات غير ضرورية مرة اخرى .

لكن اذا كانت ضرورة التطور الاقتصادي لا تستطيع تفسير القرار ، فان ثمة فرضية مستندة الى المصالح الطبقية تتطابق اكثر مع الحقائق المعروفة . لقد خلق برنامج الضوابط لنفسه اعداء اقوياء ضمن المجتمع والحكومة في الفيليبين ابان الاثني عشر عاما التي ظل ساري المفعول خلالها . ومن الصعب تحديد مدى العون الفعال الذي تلقته تلك القوى الداخلية من سفارة الولايات المتحدة في حملتها ضد الضوابط . ولكن العديد من الفيليبينيين يعتقدون ان الحملة كانت موجهة من الخارج . وبالتأكيد فان غرفة التجارة الاميركية في الفيليبين عبرت عن عدائها لضوابط النقد .

كان برنامج الضوابط عرضة لانتقادات الرأي العام بسبب المعضلات التي اعتورت تطبيقه ، تلك المعضلات التي ربما كانت محتمة بالنظر للتوجه الرأسمالي لحكومة الفيليبين . ان التطور الاقتصادي في الخمسينات لم يكن عبارة عن قصة نجاح خالص . فصناعات «بدائل الاستيراد» التي نبتت كالفطر تحت حماية الضوابط كانت بأغلبها صناعات توضيب وتجميع لم يجر بناؤها كجزء من خطة تصنيع شاملة وانما من اجل الاستفادة من السوق المتمتع بالحماية لتأمين أرباح مرتفعة . وكانت تلك الصناعات تعتمد على المواد الخام المستوردة وبالتالي فانها كانت تستهلك قسما ضخما من موارد البلاد من النقد الاجنبي . وهكذا لم تؤد «بدائل الاستيراد» الى اي تقليص للاعتماد على الاستيراد ، وانما الى مجرد

---

23 — John Power and Gerardo Sicat, The Philippines: Industrialization and Free Trade Policies, Oxford University Press, 1971, p. 38.

تعديل في تركيب الواردات .

كان الفساد والمحسوبية ، اذا اخذنا بعين الاعتبار البيئة السياسية في الفيليبين ، ظواهر ملازمة لعملية خلق اقتصاد مشمول بالحماية في الفيليبين ، وكان ممكنا ان تفيد من الفضائح التي رافقت منح رخص النقد والاستيراد تلك الجماعات الاقتصادية التي أضرت بها الضوابط ، وأن تستخدمها لكسب الرأي العام ضد البرنامج .

كان ثمة نوعان من المصالح المحلية المعارضة للضوابط . كانت الفئة الاولى تتكون من «المحرومين» ، اي من اصحاب المشروعات الذين آذتهم محسوبية الادارة لانهم لم يستفيدوا منها . وكان لحججهم ، رغم وضوح ذاتيتها ، ميزة الانصاف : فاذا ما ألغيت الضوابط فان المحاسيب السياسيين سوف يحرمون من أرباحهم غير المستحقة ، وسوف تحل المنافسة المفتوحة للجميع مكان الابتزاز.

وتكونت الجماعة القوية الثانية من المصدرين الذين شعروا ان نظام الضوابط يسيء الى مصالحهم بسبب انحيازه للصناعة . ولم يكن مسموحا لاولئك المصدرين بالاحتفاظ بالدولارات التي يجنونها من مبيعاتهم للخارج وانما كان عليها استبدالها بالبيزوات من البنك المركزي . وكان ذلك امرا معقولا من وجهة النظر القومية ، كما اوضح احد الصناعيين :

«وفقا لنظامنا النقدي فان احدا من المنتجين لا يجني دولارات . ان البلاد ككل هي التي تجني الدولارات . وان الحكومة هي المسؤولة عن توزيع هذه الدولارات وتخصيصها للمنتجين والمستوردين ، الخ .. حسبما تقتضي مصالح البلاد والشعب . ان اي اجراء آخر سيعني قيام تمييز مجحف ، لانه ليس من سبب لكي يعامل منتج الارز ، الذي يشكل الغذاء الرئيسي للبلاد ، بصورة تختلف عن معاملة منتج السكر او جوز الهند في حين ان الجميع مهمون من زاوية الاقتصاد القومي» (٢٤) .

لكن منتجي سلع التصدير لم يكونوا يتحلون بمثل تلك النظرة الرفيعة للامور، وانما كانوا يتحرقون غيظا لانه لم يسمح لهم بالاحتفاظ بمداخيلهم من الدولارات ، وقد أفلحوا في ١٩٥٥ في تمرير مشروع للاستيراد بالمقايضة في الكونغرس . ومع ان العديد من البلدان تسمح بمعاملات المقايضة كوسيلة لتوفير النقد الاجنبي النادر فان الغرض من القانون ، في تلك الحالة ، كان العكس تماما : السماح للمصدرين بالتهرب من ضوابط النقد والاستيراد من اجل تحقيق ارباح كبيرة . وقد اوضح كوادرنو آلية القانون في مذكرة رفعها الى الرئيس ماغسايساي وحثه فيها على وضع الفيتو على القانون :

«ان هذا البند المحدد من القانون المقترح سوف يسمح بمقايضة اي من منتجات التصدير (التي تحصل البلاد الان على دولارات مقابل بيعها) مع كل فئات

---

24 — Rodriguez, op. cit., p. 239.

البضائع حينما يصرح بذلك من جانب وزير التجارة والصناعة . وفي جميع حالات معاملات المقايضة التي قدمت حتى الان الى البنك المركـــزي ، كان المصدرون الفيليبينيون يفضلون مقايضة منتجات الفيليبين (التي يمكن بيعها بالدولار) ببضائع كمالية او ببضائع غير ضرورية . كذلك ، وبسبب الارباح المرتفعة التي تجنى من بيع البضائع الكمالية او غير الضرورية في الفيليبين فان المصدرين وفق معاملات المقايضة يبيعون منتجات البلاد بأسعار تقل كثيرا عن اسعارها الحالية» (٢٥) .

لكن الاقتراح اصبح قانونا ، واخذ يشكل منذ ذلك الحين مصدر اهدار للنقد الاجنبي لصالح المصدرين (خاصة مصدري السكر والاخشاب) بعد ان كان ذلك النقد يخدم التنمية القومية . وفتحت هذه الثغرة المجال للاتجار على نطاق واسع بصادرات «جديدة» خيالية مثل «نخالة الارز» (٢٦) .

وبعد ذلك الانتصار الجزئي استمرت الجماعات المعادية للضوابط في حملاتها الدعائية ، وأخذت تثير استياء الناس من الابتزاز والفساد السائديـــن في ادارة الضوابط . وتحول الموضوع الى قضية خطيرة ابان رئاسة كارلوس غارسيا (١٩٥٧ ـ ٦١) الذي لجأ ، اذ كان يفتقد الى جاذبية سلفه ، الى توزيع اذون النقد من غير تمييز من اجل تعزيز وضعه السياسي . ان الفساد معضلة صعبة بالتأكيـــد (ومزمنة) في الفيليبين ، ولكن محاولة حل المعضلة بإلغاء الضوابط بدا اشبـــه برمي الطفل مع ماء الغسيل . وحسب كلام احد صحفيي مانيلا ، وكان يسخر من ذرائع الفئة المعادية للضوابط :

«ان ما لم يكن بوسعنا فهمه هو لماذا يجب الغاء الضوابط لمجرد ان الابتزاز والفساد اصبحا ملازمين لها ... واذا كان لا بد من الغاء اي مركز او مؤسســة تصاب بالفساد والابتزاز ... فربما كان علينا ان نقضي على حكومتنا بأسرها... ولكن لم يخطر ببال احد حتى الان ان يلغي السلطة التنفيذية بأسرها او ان يطرح برنامجا لالغاء الضوابط السياسية من اجل الحؤول دون استمرار تلازم الابتزاز والفساد مع الادارة ، ومن اجل اعطاء شعبنا حرية حركة غير مقيدة فهي تتيح اكتشاف مستوى النظام الاجتماعي والسياسي الذي يرغب في اقامته بنفسه ومن غير اشراف او رقابة من جانب الحكومة» (٢٧) .

ومع ذلك ، وتحت راية مكافحة الفساد ، احرزت الكتلة المعارضة للضوابط في الكونغرس انتصارا رئيسيا في ١٩٥٩ حينما طلب الكونغرس الى الحكومة ،

---

25 — Cuaderno, **Problems of Ec. Development (The Philippines - A Case Study)**, pp. 179-80.

26 — Amado A. Castro, (Philippine Export Development 1950 - 1956), in **Economic Interdependence in Asia**, Theodor Morgan and Myle Spoelstra, eds., University of Wisconsin Press, Madison, 1969, p. 194.

27 — Emmanuel Q. Yap in The **Manila Bulletin**, 12 October 1963.

في اثناء اقراره قانونا ينص على فرض ضريبة على النقد الاجنبي ، بأن تضع برنامجا لالغاء ضوابط النقد . وتنفيذا لهذا القرار وضع حاكم البنك المركزي ، كوادرنو ، خطة لالغاء القيود بالتدريج في خلال اربع سنوات . ومع انه كان ، على الارجح ، غير مقتنع بصواب مثل هذه الخطوة ، فان نجاح سياساته ابان الخمسينات جعله يثق بأنه سوف يكون ممكنا ، اذا اتخذت الاجراءات المكملة الضرورية ، الغاء الضوابط بالتدريج . وقد كتب في مذكراته :

«كان عليّ أن اتأكد ايضا من ان كلفة معيشة الجماهير ونشاط الصناعات الوليدة التي تنتج سلعا ضرورية لن يتأثر سلبا ابان المراحل الاولى من الخطة . والى جانب ذلك كان لا بد من مراعاة سياسة اعطاء كل فيليبيني كل فرصة ممكنة لامتلاك حصة اكبر في نشاطات البلاد الاقتصادية »(٢٨) .

وكان ملحا ، في سبيل نجاح برنامج الغاء الضوابط بصورة تدريجية ، ان تقر الحكومة الاجراءات المكملة المشار اليها في البرنامج ، وأن تتخذ هيئة النقد موقفا حازما ضد اي طلب لتغيير او تعديل اية قرارات كانت الهيئة قد اتخذتها بالنسبة لتنفيذ برنامج الغاء الضوابط» (٢٩) .

من جهتها كانت طبقة الصناعيين الجديدة ، والتي تتمثل تنظيميا في غرفة الصناعات الفيليبينية ، تنظر الى برنامج الغاء الضوابط بقلق بالغ . وكان تعليقها الذي نشر في التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ :

«ان اعلان البنك المركزي بصورة مفاجئة عن تبنيه لبرنامج الاربع سنوات لالغاء ضوابط النقد بصورة تدريجية ، وعن سريان مفعول هذا البرنامج ، قد اصاب العديد من الصناعيين بالدهشة ... ورغم احتجاجات غرفة الصناعات فان البنك المركزي رأى من الحكمة ان يبدأ ببرنامج الغاء الضوابط على الفور ، وذلك على اساس ان قرار الكونغرس يلزمه بذلك ... وبالاجمال يمكن القول ان السنة المنصرمة شهدت مناخا اقتصاديا غير مشجع الى حد ما لنمو وتوسع الصناعة في الفيليبين . وفي حين كان الامل ان تلك التضحيات سوف تكون موقتة ، فان العديد من اعضاء الغرفة كانوا يستعدون لاحتمالات التعرض لتجارب اعظم» .

ولم يكن الصناعيون مخطئين لان برنامج البنك المركزي التدرجي لم يرض خصوم الضوابط الذين ثابروا على مهاجمة البرنامج والمطالبة بالالغاء الكامل . وقد حذر كوادرنو :

«ربما كان البديل الاكثر خطورة لالغاء القيود التدريجي ..... هو رفعها على الفور . واذا كنا وجدنا ان وضع خطة لالغاء الضوابط امر عسير للغاية ، فذلك لانه كان علينا ان نتيقن من ان كلفة معيشة الرجل العادي لن تتأثر بصورة بالغة

---

28 — Cuaderno, Problems of Ec. Development (The Philippines - A Case Study), Manila, 1960, pp. 80-81.

29 — ibid., p. 83.

السوء ابان فترة السنتين او الثلاث سنوات الانتقالية ؛ وان نشاطات الصناعات الوليدة الضرورية لن تتأثر سلبا ؛ وان استخدام نقد السوق الحرة لن يؤدي الى إبطال مفعول الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم كل عون ممكن للفيليبينيين من اجل احراز موقع مهيمن في الشؤون الاقتصادية للبلاد . وينبغي ان يكون واضحا لزعمائنا ان كل هذه الاعتبارات ستغدو مستحيلة التحقيق اذا ما رفعت ضوابط النقد والاستيراد بصورة مفاجئة » (٣٠) .

وصلت عادة منح أذونات للنقد لاسباب سياسية نقطة اللامعقول في سنة الانتخابات ، ١٩٦١ . ولزيادة البلاء اخذت حكومة غارسيا التي خسرت المعركة في اعطاء الاذونات لجميع اصدقائها من دون تمييز وبغض النظر عن توفر النقد فعليا . وهكذا صار البنك المركزي مدينا بـ ٢٨٠ مليون دولار اذا كان سيفي بالالتزامات التي ترتبها الاذونات الممنوحة . وكان يمكن معالجة المشكلة بإلغاء كل الاذونات غير المستعملة والبدء من جديد . لكن الرئيس الجديد ماكاباغال كان ملتزما من الناحية الايديولوجية بإزالة الضوابط ، فاختار ان يلغيها على الفور رغم تحذيرات كوادرنو .

احرز ذلك الاجراء مباركة غير متحفظة من جانب صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة التي قدمت للفيليبين قرضا فوريا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من اجل دعم عملية التحرير . ولولا تلك السلفة لكانت الفيليبين قد غطست فجأة في ازمة نقد اجنبي . فإلغاء الضوابط كان يعني انه بات بوسع الافراد والشركات الذين يكسبون دولارات اميركية ان ينفقوها في الخارج بأية طريقة يشاؤون ، وفي غياب اية رقابة من جانب الحكومة ، ومن غير الاهتمام بما اذا كانت انفاقاتهم تفيد الاقتصاد عموما . وهكذا كان القرض الاميركي بداية حلقة مفرغة من الاستدانة لدفع ثمن واردات غير ضرورية .

«لقد اعتبر نظام الغاء الضوابطق ، على صعيد الرأي العام ، بمثابة خروج تقدمي على ضوابط النقد الاجنبي التي كانت سارية قبل ذلك . ولكنه كان ، في الواقع ، يزيد على ذلك بكثير . **فقد كان هذا البرنامج يمثل انكارا تاما لكل أشكال الاشراف المباشر على استخدام موجوداتنا من النقد الاجنبي . وكان يمثل التزاما قاطعا من جانب حكومتنا بأنها لن تتدخل ، في ظل اية ظروف وبغض النظر عن الاكلاف الاجتماعية، في استخدام مورد قومي نادر وحيوي وضروري لتطورنا**(٣١)» .

«وأدت الواردات غير المحدودة التي اتاحها الغاء الضوابط ، ومعها خروج الرساميل على نطاق واسع جدا بصورة حسابات غير منظورة الى حالات عجز مزمنة في مدفوعاتنا الدولية . وكان يتم سد حالات العجز تلك عن طريق

---

30 — ibid., p. 83.

31 — Alejandro Lichauco, speech, 30 November 1969.

التشديد من المؤلفة .

الاستدانة من الخارج . وكان معنى ذلك في الواقع، وفي ظل نظام رفع الضوابط، ان حكومتنا الزمت نفسها بتوفير الدولارات لكل من يملك ان يدفع ثمنها ، ولأي غرض على الاطلاق ، **وذلك حتى لو كان معنى هذا الالتزام استدانة الدولارات من الخارج للوفاء به .**

«وهكذا تسبب بنكنا المركزي بالديون لنفسه لكي يستطيع ان يمول المعاملات التي تخرب اقتصادنا . وقد راكمنا الديون ليس من اجل بناء طاقات منتجة ، وانما لكي نضعف اقتصادنا ونلحق به الشلل» (٣٢) .

ترافق الغاء الضوابط مع اجراءات اخرى مكملة كانت تستهدف تسهيل الوضع الجديد وكذلك التخفيف من آثاره جزئيا . فقد تم تحرير سعر التبادل الذي صار مرهونا بالعرض والطلب ، كخطوة لا بد منها بعد الغاء التقنين . وكان المعنى الواقعي لذلك تخفيض قيمة العملة المحلية الامر الذي جعل الواردات اغلى ثمنا (صار التخفيض رسميا في ١٩٦٥ ، وتحدد سعر التبادل بـ ٩ر٣ بيزو للدولار الواحد) . كذلك ساعدت القيود الشديدة على التسليفات على تقليص الطلب على الواردات ، كما فرضت تعرفة جمركية جديدة . وكان الغرض من زيادة التعرفة الجمركية على معظم المنتجات تقليص الطلب وحماية الصناعة المحلية ؛ وبالمقابل جرى تخفيض الرسوم بالنسبة لبعض المنتجات الاساسية من اجل تخفيف الآثار التضخمية لمعدل التبادل العائم . وساعدت سلفة الـ ٣٠٠ مليون دولار التي قدمتها الولايات المتحدة في تمويل الطلب المتزايد على الواردات (٣٣) .

كان لتلك السياسة الشاملة عواقب بعيدة الاثر في الاقتصاد والمجتمع في الفيليبين . فقد بات على اصحاب الاجور والمستهلكين ان يدفعوا ثمن الارباح الجديدة والمفاجئة التي احرزتها طبقة ملاّك الاراضي وطبقة المصدرين ، في حين دفعت طبقة اصحاب المشروع الفتية الى الافلاس او الى أحضان المنافسين الاجانب . وتستحق تلك التغييرات دراسة متأنية .

كانت المصالح المستندة الى التصدير اكثر دعاة الغاء الضوابط حماسا ، ولاسباب جلية . فقد كان عليها في السابق ان تتخلى عن كل مداخيلها بالدولار مقابل بيزوات وبمعدل ٢ : ١ . وبعد الغاء الضوابط صار يفترض بها ان تعادل ٢٠ بالمئة فقط من دخلها حسب تلك النسبة ، في حين يتم صرف الباقي حسب اسعار السوق الحرة الاكثر ملاءمة . ان الف دولار من مداخيل التصدير كانت

---

٣٢ ـ المصدر السابق . التشديد من الكاتب .

33 — For on excellent summary of the policy package and prediction of its effects, see Benito Legarda y Fernandez [Benito Lagarda Jr.], (Foreign Exchange Decontrol and the Redirection of Income Flows), Philippine Economic Journal, Vol. 1, No. 1, First Semester 1962, pp. 18 - 27 .

تساوي ٢٠٠ بيزوس قبل الغاء الضوابط ، في حين صارت الكمية نفسها من الدولارات تعطي صاحبها ٣٥٢٠ بيزوس حسب صيغة ٣٫٩ بيزوس للدولار بالنسبة لـ ٨٠ بالمئة من المبلغ و ٢ : ١ بالنسبة للعشرين بالمئة المتبقية . وتفيد التقديرات ان هذا الوضع وفر للمصدرين أرباحا مفاجئة مقدارها ٨٠٠ مليون بيزوس ، اي ما يعادل ٢٠٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار بالسعر الجديد . ولما كانت طبقات المصدرين اغنى طبقات الامة تقليديا ــ ما يسمى الاوليغاركيون ــ فقد كانت تلك الآثار رجعية الى اقصى درجة من زاوية توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية .

لا تتوفر اية دلائل على ان قسما ، ولو ضئيلا ، من تلك الارباح المفاجئة كان من نصيب الطبقات الريفية المعدمة : مستأجري اراضي الاوليغاركيين ، والعمال المياومين . ولا يبدو ان آثار تخفيض العملة من زاوية انتاج ومداخيل الصادرات كانت متكافئة مع أكلافها الاجتماعية . فصادرات السكر ، التي تشكل ربع اجمالي الصادرات ، كانت تعتمد كليا على الاسعار المرتفعة بصورة مصطنعة التي تدفعها الولايات المتحدة ؛ وبالتالي فان التغيير في سعر التبادل لم يترك اثرا في تلك الاسعار او في كوتا الولايات المتحدة من سكر الفيليبين . وقد سمح احد مسؤولي البنك المركزي لنفسه بإبداء ملاحظة ساخرة علنية حينما انتابت اصحاب مزارع السكر المخاوف من ان يفقدوا تلك السوق التي تتوفر لها الحماية :

«انه لما يدعو للسخرية ان هذه الصناعة ، التي طالبت طوال سنوات عديدة وبصوت مرتفع للغاية بالعودة الى قوى السوق وأسعار السوق ، تجد نفسها مضطرة للكفاح ضد اعتماد اسعار السوق بالنسبة لها . فقد ندد الناطقون بإسمها طويلا بالتشويهات التي تحدثها القوى غير السوقية في توزيع الموارد . ويمكن للمرء ان يغفر للمتفرج ابتسامة التهكم التي تبدو على ملامحه وهو يلاحظ الجهود الحالية للحفاظ على هذا التشويه الاساسي القديم في الاقتصاد الفيليبيني » (٣٤) .

باستثناء حالة واحدة تتعلق بخام الحديد ، فان تحسن معدل التبادل لم يؤد الى اية تنمية للصادرات . وقد ساهمت الصادرات العشر الرئيسية ، وجميعها تقريبا من قطاعي الزراعة والمناجم ، بنسبة الـ ٨٦ بالمئة نفسها من مداخيل الصادرات في ١٩٦٨ كما في ١٩٦٢ (٣٥) . لكن الحجم الاجمالي للصادرات لم يرتفع الامر الذي كان يعني ، بوجود معدل تبادل اعلى ، ان دخل المصدّرين الحقيقي ارتفع الى ما يزيد على الضعف .

بدا بوضوح ان تخفيض قيمة العملة تسبب في تحول كبير في طريقة استخدام الارض الزراعية وذلك على حساب انتاج المواد الغذائية لصالح السوق المحلي

---

34 — ibid., p. 23.

35 — Power and Sicat, op. cit., pp. 46-7.

ولصالح انتاج محاصيل المزارع المعدة للتصدير (٣٦) . وكان ذلك بدوره عنصرا محدّدا رئيسيا لتضخم الاسعار الذي ساهم بإحداثه ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، قرار تخفيض قيمة العملة . فقد انخفض مؤشر الاجور الحقيقية بنسبة ١٠ بالمئة تقريبا بين ١٩٦٢ و١٩٦٤ بسبب التضخم (٣٧) . ورغم استحالة الحصول على أرقام دقيقة فانه يمكننا التأكيد ان العمالة تقلصت ايضا الامر الذي لا يدعو للدهشة في ضوء الصعوبات التي تعرض لها القطاع الصناعي .

خسر اصحاب مشروعات صناعات بدائل الاستيراد الجديدة المعركة نتيجة للوضع المستجد . فقد أدت السياسات النقدية الصارمة الى كبح الطلب على الاستيراد ، بل والى كبح الرساميل العاملة ورساميل الاستثمار في بقية قطاعات الاقتصاد كذلك . وقد فسر احد رجال الاعمال الفيليبينيين كيف ان النقص في التسليف يعمل لصالح الشركات الاجنبية وفي غير مصلحة الشركات المحلية :

«اذا كانت احدى الشركات الفيليبينية تقوم بتصنيع بعض البضائع وصدف ان كان ينافسها فرع محلي لشركة كبرى ، سواء كانت تلك الشركة المانية او ايطالية او اميركية او انكليزية ــ فان موارد الشركة الأم ــ وخاصة بعد الغاء الضوابط ــ كبيرة جدا الى درجة ان حظوظ الشركة المحلية تبدو هزيلة للغاية . وباستطاعة المنافس الاجنبي ان يواظب على تقديم شروط افضل وأفضل الى ان تصل الشركة المحلية الى درجة الانسحاق التام . وعلى النحو نفسه فان الموارد غير المحدودة للشركة الاجنبية الأم تتيح لهذا المنافس ان يخفض اسعاره متحملا الخسائر لبعض الوقت ، وذلك بهدف السيطرة على السوق كليا او اقتطاع قسم كبير منه في المستقبل . بالمقابل ، ان رجل الاعمال الفيليبيني لا يملك سوى موارد محدودة . فباستطاعته ان يتحمل سنة او سنتين او ثلاث وربما اربع سنوات من الخسائر . وبعد ذلك فانه يصبح ضعيفا الى درجة ان بامكانك ان تدفعه خارج الحلبة باعتبار انه لم يعد صالحا للمنافسة (٣٨) .

والمخرج الوحيد ، تبعا لوجهة نظر ذلك الرأسمالي ، ان توافق الشركة الفيليبينية على الدخول في مشروع مشترك ، تصبح بموجبه الشريك المحلي للشركة المنافسة .

تضررت الشركات المحلية من المنافسة المتزايدة للسلع المستوردة ، تماما كما

---

36 — M. Treadgold and R. Hooley, **(Decontrol and the Direction of Income Flows A Second Look)**, the Philippine Economic Journal, Second Semester 1967, pp. 117-20.

37 — Power and Sicat, op. cit., pp. 46, 47.

38 — Interview with Ramon del Rosario in David Zenoff, **Private Enterprise in the Developing Countries,** Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1969, pp. 106-7.

اضر بها التضييق على التسليف . ولم يكن للرسوم الجمركية المرتفعة اثر كبير حينما كان بوسع المستوردين ان يرشوا الموظفين من اجل ان يتجاهلوا شحناتهم، التي كانت تسجل بصورة كاذبة تماما كشحنات «نخالة الارز» في الخمسينات . وقد اصبح ذلك التكتيك ، المعروف ب «التهريب الفني» ، أيسر بسبب فقدان اية ضوابط للنقد الاجنبي ـ تلك الضوابط التي كانت تشكل كابحا مزدوجا للواردات غير القانونية . وأما الفساد الذي كان اعترى ادارة ضوابط النقد فلم يختف حينما الغيت ، وانما انتقل ببساطة الى ادارة الرسوم . وفي ١٩٦٥ افادت التقديرات ان ما يقارب ثلث كل المنتجات المستوردة التي تباع في الفيليبين ، اي ما قيمته اكثر من ٣٥٠ مليون دولار ، كان قد دخل البلاد بطريق التهريب (٣٩) .

تضافرت تلك العوامل جميعا لتغيير بنية الاقتصاد الفيليبيني وتغيير ملكيته على حد سواء . وعلى نقيض الاتجاه السائد في الخمسينات فان الصناعات تدهورت من حيث الاهمية في حين سجلت صناعات التصدير التقليدية وزراعات المزارع الكبرى والمناجم اكبر قدر من الارباح .

كانت اولى آثار الضوابط الارتفاع الحاد في نسبة الواردات ، وبالاخص منها البضائع الاستهلاكية كالسيارات وأجهزة التلفزيون والمعدات الكهربائية . وفي الفترة بين ١٩٦٣ و١٩٦٧ ارتفع حجم الواردات بمعدل ٦٨ بالمئة في حين لم ترتفع نسبة الصادرات سوى ٧ بالمئة (٤٠) . وحققت الانفاقات غير المنظورة ، بما فيها أقساط ايفاء الديون وخروج الرساميل ، ارتفاعا اكثر درامية . وكانت الفيليبين تصدر من الرساميل اكثر مما تستورد في الستينات حيث ان الغاء الضوابط اتاح لاصحاب الاستثمارات الاجانب ان يسترجعوا ٢٫٥ دولار لكل دولار وظفوه في البلاد .

كان تمويل عملية خروج الدولارات يتم بالاقتراض من الخارج ، سواء في صورة معونات او تسليفات خاصة . وكان الدين الخارجي للفيليبين ، قبل الغاء الضوابط لا يتجاوز ٢٧٥ مليون دولار . وبعد ثماني سنوات ، اي في نهاية ولاية الرئيس فرديناند ماركوس الاولى ، كان مجموع الديون الخارجية قد قفز الى ١٨٨٠ مليون دولار .

ترتبط ازمات ميزان المدفوعات بسنوات الانتخابات العامة في الفيليبين على نحو وثيق . ففي هذه السنوات يجري توزيع مقادير ضخمة من المال ، سواء بالبيزوس او بالنقد الاجنبي ، بغرض التحكم بعمليات الانتخاب . وكانت حملة ١٩٦٩ الانتخابية اسوأ من سابقاتها على هذا الصعيد ، حيث ان ماركوس كان

---

39 — Richard Butwell, The Philippines : Changing of the Guard , **Asian Survey,** Vol. 6, no. 1, 1966, pp. 46.

40 — **Southeast Asia Economy in the 1970,** Longman's for the Asian Development Bank, 1971, p. 652.

مصمما على ان يصبح اول رئيس فيليبيني يعاد انتخابه . وفور انتهاء الانتخابات كانت مقادير النقد الاجنبي المستحقة فورا على البلاد تعادل ٤٫٥ ضعفا المقادير المتوفرة لتسديدها في الاحتياط . ومع ذلك فان مصاريف الانتخابات كانت القشة الاخيرة التي فجرت الازمة ، ولم تكن سببها الاساسي . والحقيقة ان الفيليبين كانت تعاني من عجز متواصل في ميزان التجارة والمدفوعات منذ ان الغت الضوابط ، وان الاقساط التي يتوجب دفعها لايفاء القروض التي استخدمت لتمويل ذلك العجز كانت قد باتت مستحقة .

لقد كانت الامة مفلسة ، عمليا . وشاعت تنبؤات مفادها ان العملة سوف تتعرض لتخفيض جديد في قيمتها . ولكن ماركوس كان قد تعهد ، ابان حملته الانتخابية ، بأنه لن يلجأ الى هذا الاجراء . وعاد ماركوس ، بعد فوزه الى التأكيد بـ «اننا لا ننوي تخفيض قيمة البيزو لان ذلك سيلحق الضرر بفئات الدخل المنخفض ، وبخاصة المياومين والمستخدمين الشهريين» . اما حل الازمة فكان ، كما اعلن الرئيس بثقة ، تأليف كونسورتيومات مصرفية في اميركا وأوروبا واليابان ، برعاية البنك الدولي ، تتولى اقراض الفيليبين المزيد من الاموال في صورة اعتمادات تجارية . وأكد الرئيس ان ذلك سوف يتيح للفيليبين أن تستورد البضائع اللازمة دون حاجة الى دولارات !

لكن تبين ان على ماركوس ان يلحس تعهداته بعدم تخفيض قيمة العملة اذا كان مصمما على الاعتماد على الكونسوزتيومات التي يرعاها البنك الدولي . فقد حذر ناطق باسم البنك الدولي علنا من ان «قرار المضي قدما [في رعاية نادي اصحاب القروض] سوف يعتمد على نتائج المباحثات الجارية بين الفيليبين وصندوق النقد الدولي وبيننا» . وكانت مطالب الصندوق والبنك تخفيض قيمة العملة ، والغاء الضوابط النقدية الجديدة التي كانت استحدثت كوسيلة لتخفيف الضغط عن سعر التبادل . من جهتها كانت حكومة الفيليبين مرغمة على التفاوض مع صندوق النقد الدولي . وخلال المباحثات كان المسؤولون الفيليبينيون يلحون على رفض تخفيض قيمة عملتهم ، ويحذرون من الاخطار الاجتماعية والسياسية التي سوف تنجم عن اي ارتفاع جديد في الاسعار وأي تدهور اضافي لنمط توزيع المداخيل . في اي حال لم يكن امام الحكومة لو اختارت ان ترفض برنامج صندوق النقد الدولي سوى ان تتنكر لديونها . لكن الحكومة الفيليبينية لم تكن تملك الدعم الاجتماعي والشجاعة السياسية اللذين يتطلبهما قرار سوف ينجم عنه عواقب من نوع قطع المعونات والاعتمادات التجارية .

وفي شباط ١٩٧٠ صدر قرار حكومي بتحرير البيزو وتركه لـ «يعوم» ، الامر الذي يعادل قرارا بتخفيض قيمته . وكانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لـ «السعر العائم» في ١٩٧٠ مشابهة تماما لتلك التي نتجت عن قرار التعويم في ١٩٦٢ . فقد انهارت الصناعات ، او استولى عليها المنافسون الاجانب ، بعد ان ارتفعت أكلاف تسديد ديونها الخارجية بنسبة ٥٠ بالمئة . وأما العواقب

التضخمية التي كانت في ١٩٧٠ أعنف منها في ١٩٦٢ فكانت ملحوظة بسرعة الى درجة ان تعبير «السعر العائم» اصبح المرادف الشعبي للتضخم . وقد ارتفع مؤشر الاسعار بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة سنويا ابان السنوات الثلاث الماضية .

استنادا الى مسح شامل اجرته احدى منظمات الابحاث في الفيليبين ، فان تخفيض قيمة العملة في الفيليبين ألحق الضرر بـ ٨١ بالمئة من المواطنين ، وأصاب الفئات الفقيرة قبل الغنية . ومع ان الاسطورة الشعبية تزعم ان احدا لا يموت جوعا في الفيليبين ، حيث الارض معطاء وحيث يتوجب على العائلة ان تساعد أقاربها الفقراء ، فان خبراء الشؤون الغذائية أصيبوا بالهلع لان التقتير على الانفاق على الاطعمة كان سيؤول الى توسيع «هوة البروتيين» ، المتفاقمة اصلا ، في الوجبة المتوسطة للمواطن . ان معدل البطالة مرتفع في البلاد ، وهو قد ثابر على الارتفاع خلال السنوات العشر الماضية ، الامر الذي يتصل على نحو مباشر بسياسات النقد الصارمة التي تتبعها الحكومة وبالصعوبات التي تواجه المشروعات المحلية . وأصبحت الاضرابات كثيرة الحدوث واكثر كفاحية في القطاعات العمالية المنظمة ، وذلك حتى اعلان القانون العرفي في ايلول ١٩٧٢ .

ان تبني السعر العائم لم يفلح في حل ازمة النقد الاجنبي . وخلال السنوات الاربع التالية اضطرت البلاد لمجابهة التزامات ضخمة الى درجة ان الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي اصبحت التفاوض من اجل تحديد آجال الديون واعادة جدولتها . وخلال سنة ١٩٧٠ وحدها بلغت المستحقات ٧٧٠ مليون دولار ، اما ما يعادل ٧٥ بالمئة من مداخيل تصدير البضائع في تلك السنة . وتجاه هذا الوضع اضطر حاكم البنك المركزي ، ليكاروس ، للاعتراف بأن بلده قد لا يتمكن من الايفاء بذلك المبلغ وان على اصحاب الديون «الذين يهمهم ان يستمروا في التعامل معنا» ان لا يلحوا في المطالبة طالما انهم يعرفون ان الحكومة سوف تصبح قادرة على التسديد في المستقبل . ولكن ، وعلى غرار الملاحظة الساخرة لاحد اصحاب المصارف الاميركيين ، «الواقع انه لم يكن لدينا خيار فعلي . فليس باستطاعتنا ، رغم كل شيء ، ان ندفع الفيليبين الى نطاق الفصل ١١» (اشارة الى احد اجزاء قوانين الافلاس الاميركية) .

حافظ البنك الدولي على تعهده وشكّل جماعة «معونة الفيليبين» في أواخر ١٩٧٠ . ولكن التسليفات الجديدة التي تلقتها البلاد في السنة التالية ، والتي بلغت ٣١١٫٤ مليون دولار ، لم تكن كافية لتغطية اقساط الديون والفوائد المستحقة لتلك السنة نفسها والتي ناهزت ٣٨٨ مليون دولار . والنقطة التي ينبغي تأكيدها هي ان الامة باتت ، بفضل «الغاء الضوابط» ، والفرق في الديون الاجنبية (ومعظمها من عهد ماركوس) وتوجيهات صندوق النقد الدولي ، في ازمة يائسة تضطر معها الى الركض بسرعة متزايدة لكي تبعد عنها شبح الافلاس .

لا بد هنا من التشديد على العلاقة بين ازمة النقد الاجنبي وتعليق الانتخابات

الحقيقية (رغم ما كان يرافقها من فساد واسع) . ولهذه العلاقة ثلاثة أوجه ، على الاقل . اولا ، لم تكن بوسع الاقتصاد ، الذي يتعرض لضغوط قاسية ، ان يتحمل عمليات شراء الاصوات الواسعة التي ميزت الحملات السابقة . ولكن ماركوس كان ضعيفا جدا على الصعيد الشعبي في ١٩٧٢ الى درجة ان الرشوة كانت الوسيلة الوحيدة التي يأمل بواسطتها في التأثير على الناخبين . وكان يدرك جيدا استحالة تكرار النتائج الباهرة التي احرزها في ١٩٦٩ .

وثانيا ، كان قرار تخفيض قيمة العملة سيء السمعة لدى جمهور الناخبين. ولكن اللجوء الى قرارات جديدة مماثلة كان امرا محتما اذا ارادت البلاد ان تحتفظ برضى اصحاب الديون الاجانب . والواقع ان البيزو ما يزال «عائما» وهو يهبط باستمرار في سلسلة من عمليات تخفيض القيمة الصغيرة وغير المعلنة بحيث تتجنب نقمة الرأي العام .

وثالثا ، فان العناصر والمناطق غير المفسدة نسبيا ، وخاصة في العاصمة مانيلا ، كانت قد دأبت في السنوات الاخيرة على تسجيل اعتراضها على سياسات الحكومة عبر انتخاب مرشحين ذوي نزعة اقتصادية قومية للكونغرس ، ومن ثم للمؤتمر الدستوري المنعقد في ١٩٧١ . وقد أفلح اولئك الاشخاص في قيادة جماعات المعارضة الاخرى ، وفي عرقلة برامج الحكومة ، وكذلك في خلق جو من عدم اليقين بالنسبة لاتجاهات الحياة السياسية . وقد اضطر ماركوس في سنة ١٩٦٦ لاصدار امر اداري يتضمن ضمانات لاصحاب الاستثمارات الاجانب، بعد ان يئس من امكانية موافقة الكونغرس على قانون مماثل . وكان المؤتمر الدستوري منهمكا في ادخال العديد من البنود القومية في الدستور الجديد ، ولكن القانون العرفي اعلن في ايلول ١٩٧٢ ، وتولى مكتب الرئيس اعادة كتابة الدستور .

بالاضافة ، كانت السلطة القضائية المستقلة تثير مخاوف الحكومة ، ومعها اصحاب الاستثمارات الاجانب ، بسبب تساؤلاتها حول شرعية بعض النشاطات التجارية الاجنبية التي تدر أرباحا طائلة . وقبل شهر واحد من اعلان القانون العرفي خلقت المحكمة العليا ضجة عارمة في البلاد حين اصدرت حكما (يُعرف باسم «قرار كواشا») مفاده ان الملكيات الاميركية التي نجمت عن ممارسة حقوق «التكافؤ» تعتبر غير شرعية ، وانها تخضع بالتالي لامكانية المصادرة من غير تعويضات .

لقد اتاح القانون العرفي حل بعض هذه المعضلات عبر اعتقال أبرز قيادات المعارضة وإرهاب الباقين . وشملت موجة الاعتقالات الاولى ، التي تمت عشية اعلان القانون العرفي، معظم ذوي النزعة الاقتصادية القومية بين اعضاء الكونغرس ورجال القضاء ومندوبي المؤتمر الدستوري . ومع ان الحكومة عادت فأطلقت سراح العديد من المعتقلين ، فقد افلحت الاعتقالات في وضع حد للجدال حول القضايا الاقتصادية والشؤون الاخرى . بالاضافة ، اقدمت الحكومة على اعتقال

ابرز القيادات العمالية في محاولة صريحة لاحباط النضالات العمالية من اجل أجور افضـــل .

بعد تعليق الكونغرس وتجريد القضاء من سلطاته سارع ماركوس الى طمأنة الشركات الاجنبية الى انه بات بوسعه ان يؤمن لها مناخا مؤاتيا . وقد وعـــد بتقديم حوافز افضل لعمليات التنقيب عن النفط (انالفيليبين مجاورة لاندونيسيا، وهي تأمل في ان تحظى بحصة من ثروات المنطقة النفطية) ، واكد للاميركيين مجددا ان قرار كواشا الذي اصدرته المحكمة العليا ، وسواه من القرارات التي تفرض قيودا على سلطاتهم وأرباحهم في الفيليبين ، لن يجد طريقه الى حيز التنفيذ .

مع ان الاجراءات السلطوية الهادفة لمعالجة الازمة باتت ممكنة الان ، فان هذه الازمة سوف تستمر . وخلال السنوات الثلاث او الاربع التالية سوف تتطلب الديون الاجنبية المستحقة ٤٠٠ مليون دولار سنويا . وتلجأ حكومـــة ماركوس لمراكمة المزيد من المعونات والاستثمارات من اجل سد الهوة المتعاظمة ، ولكن تلك المعونات سوف تخلق التزامات اكبر في المستقبل .

الفصل الرابع

اندونيسيا : « قصة نجاح »

تشكل اندونيسيا ، رغم انها تتمتع بموارد طبيعية وبشرية تكفي لكي تجعل منها احد اغنى بلدان الارض، احدى الدول الاكثر فقرا في العالم من زاوية مستوى معيشة سكانها . وقد تضافرت البنية الاقتصادية التي فرضها الاستعمار الهولندي والطبيعة الاستغلالية للعلاقات الاقتصادية الدولية في عصر ما بعد الاستعمار لتجعل من اندونيسيا احدى أمم العالم الاقل تصنيعا ، والاكثر اعتمادا على تصدير المواد الخام لتأمين بعض المداخيل من السوق العالمي .

ان الفشل في تحقيق التنمية يعود في نظر غالبية الصحافة الغربية الى السياسات الاقتصادية المشؤومة النتائج التي كانت متبعة في عهد «الديمقراطية الموجهة» (١٩٥٩ - ٦٥) ، بزعامة الرئيس سوكارنو . ولا تخلو هذه التهمة من بعض الصحة ، ولكن علينا ان نضعها في منظورها الصحيح . فإبان الحقبة الاولى من الاستقلال كانت اندونيسيا تئن تحت وطأة ضرورة ايفاء الديون الباهظة المستحقة لهولندا - تلك الالتزامات التي اضطرت اندونيسيا للتسليم بها كثمن للاستقلال . وبالاضافة ، ظلت مشاريعها الرئيسية ، وأغلبها تنتج بقصد التصدير ، في أيدي مالكيها الهولنديين مما يعني انها كانت خارج نطاق السيطرة الفعالة للحكومة الاندونيسية .

لقد اقدمت اندونيسيا ، وبقرار منفرد ، على انكار ديونها الهولندية في ١٩٥٦ ، ثم اممت الشركات الهولندية في ١٩٥٨ ؛ ورغم ذلك فقد ظلت تلك الأمة

الجزيرة عرضة لتأثيرات الاوضاع الاقتصادية العالمية التي لا تملك التحكم بها . فقد انخفض سعر المطاط الطبيعي ، الذي كان يشكل حينئذ المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي ، من ٣٨ر٥ سنتا للرطل الانكليزي في ١٩٦٠ الى ما لا يزيد على ٢٥ر٧ سنتا للرطل في ١٩٦٥ (١) . ولعب هذا الهبوط ، بنسبة ٣٣ بالمئة ، في سعر سلعة كانت تدر ٦٠ بالمئة من مجمل ما تجنيه اندونيسيا من التصدير ، دورا في الازمة الاقتصادية لا يقل ابدا عن دور السياسات الحكومية .

رغم ذلك لا بد من القول ان سوكارنو فشل في ادراك مدى دقة وضع اندونيسيا الاقتصادي ، وفي استخدام مواهبه السياسية لايجاد الطريق للخروج منها نهائيا . وبدلا من ان يتخذ قرارات سياسية صارمة بصدد توزيع موارد البلاد ، فانه اختار ان يلطف المشكلة بالسماح بذلك القدر غير المحدود من الانفاق الحكومي الذي أدى الى التضخم الحاد الذي شهدته البلاد في اواسط الستينات . وكأنما كان سوكارنو يؤمن بأن العالم ملزم بتأمين معيشة المستهلك الاندونيسي (قد يكون هذا الاعتقاد معقولا من وجهة اخلاقية ، سوى انه ساذج اقتصاديا وسياسيا) فانه حصل على قروض من العالمين الاشتراكي والراسمالي ظل شبحها يلاحق خلفاءه في صورة ديون بقيمة بليون دولار .

وكما بدد سوكارنو القروض الاجنبية على السلع الاستهلاكية ، والمشروعات الدعائية ، والاعتدة العسكرية فانه أنفق بصورة غير مجدية مداخيل النقد الاجنبي المتناقصة التي كانت البلاد تجنيها من صادراتها . وكانت اندونيسيا قد ورثت عن الحكومة الاستعمارية الهولندية نظاما يتيح التحكم المطلق بالنقد الاجنبي . وكان على المصدرين ، تبعا لذلك النظام ، ان يسلموا الحكومة كل مداخيلهم من النقد الاجنبي على ان يحصلوا على كميات مقابلة من العملة المحلية ، الروبيات ، وفقا لسعر تبادل تحدده الحكومة . وبعد ذلك كانت الحكومة تبيع النقد الاجنبي الفائض عن حاجاتها للمستوردين ، طبقا لسعر تبادل اعلى ، وتحتفظ بالفروقات — في صورة روبيات — لنفسها . وقد اصبح ذلك النظام معقدا للغاية بعد الاستقلال ، حيث كانت اسعار التبادل متفاوتة بين مستوى وآخر من اجل تشجيع او مكافحة انواع معينة من الصادرات والواردات . وكان مفعول ذلك النظام فرض ضريبة على المصدرين عبر سعر التبادل المرتفع ، وذلك لصالح كل من مداخيل الحكومة وأولئك المستوردين الذي يسعفهم الحظ ويوفقون في الحصول على أذونات النقد الاجنبي النادرة .

وفي النهاية صارت الحكومة تحصل على القسم الاكبر من دخلها من نظام سعر التبادل المتعدد هذا . وباتت المشكلة ان فعالية ضوابط النقد الاجنبي ، كوسيلة للحفاظ على النقد الاجنبي وتوزيعه ، صارت تتناقص باستمرار نظرا لان

---

١ — البنك المركزي الاندونيسي : تقرير من السنوات المالية ١٩٦٠ — ٦٥ ، ص ٩٣ .

الحكومة كانت تزداد اعتمادا عليها لتأمين دخلها . وفي السنوات الاخيرة من حكم سوكارنو اخذت الحكومة تبيع ما سمي النقد الاجنبي «الحر» الذي كان قابــلا للاستخدام لشراء واردات كمالية (اي واردات لا تدخل ضمن نطاق نظام الضوابط العادي الذي يحرمها) من اجل الحصول على مزيد من الدخل . ورغم المظاهر التي كانت توحي باتجاه سوكارنو الى فرض سيطرة الدولة على الاقتصاد فانه ، في هذا القطاع الحيوي ، كان يعزز «التنكر للتخطيط الاقتصادي والعودة الى اسلوب الاقتصاد الحر في توزيع النقد الاجنبي الثمين» (٢) .

لقد أفلح سوكارنو لسنوات قليلة في المناورة على اصحاب المعونات الشيوعيين والرأسماليين ، غير انه بدأ يواجه ، في ١٩٦٣ ، ضغطا متزايدا من كلا الجانبين لاختيار احدهما . ومع ان تصريحاته الطنانة المعادية للامبريالية وتهديداته بتأميم شركات النفط التي يملكها الغرب في اندونيسيا دفعت الكونغرس الاميركي الـــى تحريم اي معونة اقتصادية أو عسكرية لنظامه (٣) ، فان وزارة الخارجية و«وكالة التنمية الدولية» (AID) ثابرتا على خطهما في استخدام العون الغربي لتوجيه اندونيسيا نحو سياسات اقتصادية ملائمة للكتلة الغربية .

وفي «بروفه» نموذجية لاحداث ١٩٦٦ ــ ٦٧ اللاحقة ، استخدمت الولايات المتحدة صندوق النقد الدولي كوسيط بينها ، وبين اندونيسيا ، وكونسورتيوم محتمل من اصحاب المعونات الغربيين . فقد قام فريق اميركي للمسح الاقتصادي بزيارة لاندونيسيا اصدر في أعقابها تقريرا ، نشر في تشرين الثاني ١٩٦٢ ، يوصي بانشاء برنامج خمس سنوات لاعانة اندونيسيا ، بقيمة ٣٩٠ مليون دولار ، على أن تساهم الولايات المتحدة ب ٢٣٣ مليون دولار من اصل المبلغ . والواقع أن تلك المبالغ كانت ضئيلة بالمقارنة مع كميات العون التي كانت اندونيسيا قد حصلت عليها في السنوات السابقة ، غير ان الوعد بتقديم معونة تسدد في آجال طويلة بدا مغريا للغاية .

لكن العون كان مشروطا بتعاون اندونيسيا مع صندوق النقد الدولي فـــي مسائل تخفيض قيمة الروبية وتقليص الموازنة العامة . وقد توجهت بعثة مـــن الصندوق الى اندونيسيا لمساعدة الحكومة في ابتكار برنامج يحقق الاستقـــرار النقدي . وفي آذار ١٩٦٣ عرضت الولايات المتحدة قرضا لمدة عشر سنوات ، وبقيمة ١٣ مليون دولار من اجل تمويل الواردات التي يتطلبها برنامـــج تثبيت

---

2 — J. A. Mackie, Problems of the Indonesion Inflation (Ithaca, New York, Cornell University Modern Indonisia Project, 1967), p. 35.

٣ ــ جرت تسوية هذا النزاع بسرعة ، وسط سروز شركات النفط الاجنبية ، بمساعدة مبعوث شخصي للرئيس كينيدي . انظر :
Roger Hilsman, **To Move a Nation** (GardenCity, New York, Doubleday, 1967) p. 390.

النقد (٤) . وفي ايار من السنة نفسها ، نشرت الحكومة الاندونيسية مجموعة من الانظمة التي تعادل تخفيضا واقعيا لقيمة الروبية والغاء العديد من الضوابط والمعونات الحكومية للاسعار . وفي حزيران التأم شمل كونسورتيوم من اصحاب المعونات المحتملين ، برعاية «مجلس مساعدة التنمية» التابع لـ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) ✱ ، في محاولة لتأمين مبلغ ٤٠٠ مليون دولار يساعد اندونيسيا على سد العجز في ميزان مدفوعاتها . وكانت استراتيجية الولايات المتحدة تقضي بأن تساهم هي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحوالي نصف المبلغ ، على ان يؤمن اعضاء الكونسورتيوم الاربعة الآخرون – بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية واليابان – بقية المبلغ (٥) . وفي آب اتفقت اندونيسيا مع صندوق النقد الدولي ، وبتشجيع من الولايات المتحدة ، على اجراءات تتيح لها ان تسحب مبلغا لا يتجاوز ٥٠ مليون دولار في العام التالي (٦) .

ولكن حدث في شهر ايلول ان اقدم سوكارنو ، بدافع من سخطه على الاتحاد الماليزي المقترح ، على الاستيلاء على المشروعات التي يملكها بريطانيون في اندونيسيا . وعلى الفور اعلنت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الغاء اتفاقيات المعونة التي كانت قد أبرمت قبل مدة وجيزة .

وهنا بدأ سوكارنو يدرك الثمن السياسي الذي سينبغي له ان يدفعه للحصول على العون الاقتصادي في المستقبل ، واخذ يطلق التصريحات التي اشتهرت منها عبارة «الى الجحيم انتم ومعوناتكم» . واعرب سوكارنو في خطابه لمناسبة العيد القومي ، في ١٧ آب ١٩٦٤ ، عن اعجابه بسياسات الاعتماد على النفس على الصعيد الاقتصادي التي اتبعها كيم ايل سونغ في كوريا الشمالية ✱ ، وقال ان

---

4 — Usha Mahajami, **Soviet and American Aid to Indonesia 1949-68**, Athens, **Ohio:**Ohio University Center for International Studies, Sowtheast Asia Program, 1970) p. 27.

✱ قامت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) التي تتألف من الامم الراسمالية الغنية التي ترغب في تمويل صادراتها عبر العون الاجنبي ، بدور رائد في تشكيل عدد من الكونسورتيومات الاولى ، وخاصة الكونسورتيوم المتعلق بتركيا . ولكن البنك الدولي عاد فانتزع المبادرة ، واصيبت المنظمة بنوع من العجز النسبي .

5 — USA National Advisory Council on International Monetary and Financial Policies, **Special Report to the President and Congress on the Indonesian Debt Rescheduling** (March 1971), p. 1; and Economist Intelligence Unit, Threemonthly Economic Report: Indonesia, no. 46 (October 1963).

6 — Mahajani, loc. cit.

✱ انظر الفصل التاسع ، والملحق د .

كوريا قد حلت مشكلة الطعام والملابس بصورة تامة «الامر الذي اتاح لها ، سواء سياسيا او ثقافيا ، ان لا تعتمد على احد على الاطلاق» . وأضاف «ان اندونيسيا لا ترغب في ان تظل دون سواها» (٧) .

شهدت سنة ١٩٦٥ ، التي كانت آخر سنوات حكم سوكارنو ، عداء متصاعدا للتوظيفات الاجنبية ونذر كارثة اقتصادية سببها عدم توفر النقد الاجنبي اللازم لواردات الاستهلاك ولقطع غيار المصانع وللمستحقات من الديون الاجنبية . ففي مطلع السنة تم تأميم معظم ما تبقى في اندونيسيا من مشروعات يملكها اجانب ، وذلك باستثناء شركات النفط . وفي ٢٧ ايار اعلن عن الغاء القانون الذي يوفر الضمانات للتوظيفات الاجنبية . وحثت النقابات والحزب الشيوعي الاندونيسي الحكومة على الاستيلاء على شركات النفط ؛ ولبت الحكومة الطلب بصورة غير كاملة حينما وضعت شركات النفط تحت اشرافها ولكن من غير ان يتضمن ذلك «اية اساءة لحقوق الملكية» . وأعلنت الحكومة عن خطط للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية .

اعلن سوكارنو في خطابه الذي القاه لمناسبة العيد القومي انسحاب اندونيسيا من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي وقال ان السنة التالية ستكون «سنة الاعتماد على النفس» . وتبعا لما جاء في الخطاب كان معنى ذلك فرض برنامج تقشف مصمّم على نحو يخدم ضرورة تقنين النقد الاجنبي والحفاظ على استقلال الامة السياسي ، عبر تخفيض الواردات الى ادنى حد ممكن ، والتشديد على التوظيفات المحلية وعلى الانتاج المحلي لبدائل الاستيراد ، وعدم قبول سوى تلك القروض الاجنبية التي لا تسيء الى الهيمنة القومية على الاقتصاد . وكان معنى ذلك «تقبل الصعاب كثمن للانجاز الثوري» (٨) .

ثمة اسباب للشك في ان سوكارنو كان يمتلك التصميم ، او الفهم الكافي للامور الاقتصادية ، الضروريين للمضي قدما في مثل ذلك البرنامج الصعب سياسيا ، لكن لا بد ان مجرد التهديد أثار فزع العديد من المصالح الراسخة سواء في داخل البلاد وفي خارجها . والواقع ان سوكارنو لم يستطع الحفاظ على سلطاته في الاشهر التالية ، بحيث لم يتوفر المجال لاختبار سياسة الاعتماد الذاتي التي نادى بها . ان الاحداث التي أدت الى عزله من منصبه كزعيم للأمة — مقتل ستة من جنرالات الجيش ، وسط تواطؤ شيوعي مزعوم ؛ وما تبع ذلك من اضطهاد عنيف للحزب الشيوعي ومن المجازر التي تعرض لها مئات الالوف من الاندونيسيين باشراف الجيش مباشرة ؛ والامر الصادر في آذار ١٩٦٦ الذي

---

7 — Quoted in Guy J. Panker, Indonesia in 1964: Towards a «People's Democracy» **Asian Survey**, Vol. 5, no. 2 (February 1965), p. 95.

8 — Bulletin of Indonesian Economic Studies (Melbourne) [vol. 1], no. 2 (September 1965), p. 1.

ارغم سوكارنو بموجبه على تسليم معظم صلاحياته التنفيذيـــة الى الجنرال سوهارتو ــ ان كل تلك الاحداث كانت تجد منطقها في الحياة السياسية العنيفة داخل اندونيسيا ، وكذلك فانها كانت ترتبط بصورة وثيقة بأزمة النقد الاجنبي وبإيمان الجيش وسواه من العناصر المحافظة بأنه كان لا بد من العون الاجنبي لحل المشكلة .

وبعد شهر واحد من عملية نقل السلطات في آذار ١٩٦٦ اعلن وزيـــر المال الجديد نقض سياسة سوكارنو المرتكزة على معاداة المشاريع الخاصة والتوظيفات الاجنبية . وبعد ذلك بستة ايام عرضت الولايات المتحدة تقديم سلفة مقدارهـــا ٨ر٢ مليون دولار لشراء الارز ، واعقبت تلك البادرة عروض مماثلة من بريطانيا واليابان .

رغم بادرة الدعم المترددة تلك ، وجد الزعماء الجدد ان الولايات المتحدة لم تسارع اوتوماتيكيا الى دعم نظامهم المعادي للشيوعية . وبدلا من ذلـــك كانت الصيغة التي اختارها الاميركيون مماثلة لصيغة برنامج تثبيت العملة الذي لـــم يبصر النور في ١٩٦٣ . فقد كانت الولايات المتحدة ترغب في رؤية دلائل حسية بالنسبة للسياسات الاقتصادية الجديدة قبل أن تتعهد بتقديم الدعم اللازم ، وقد وضعت ثقلها خلف صندوق النقد الدولي (الذي سارعت حكومة سوهارتو للانضمام اليه مجددا) ليلعب دور موجه تلك السياسات الجديدة، ومرجعها . وقد اقتنعت اندونيسيا بأنه كان لا بد لها من القبول بكونسورتيوم من كل الدول الدائنة كأداة للتفاوض بخصوص اعادة جدولة الديون وتأمين التسليفات الجديدة التي تمس الحاجة اليها (٩) .

في أواخر صيف ١٩٦٦ (قبل ستة اشهر من انضمام البلاد مجددا ، بصورة رسمية ، الى صندوق النقد الدولي في شباط ١٩٦٧) وصلت الى اندونيسيـــا بعثة من صندوق النقد الدولي لتضع برنامجا جديدا لتثبيت النقد . وسرعان ما ظهرت آثار نصائح الصندوق في السياسات الحكومية الجديدة . كان احد تلك السياسات نقل معظم معاملات النقد الاجنبي من تحت هيمنة البنك المركزي الى السوق الحرة في ٣ تشرين الاول ١٩٦٦ ، اي ما يعادل الخطوة الاولى الكبرى باتجاه الغاء الضوابط بالنسبة للنقد الاجنبي . وهكذا تخلت الحكومة عـــن وظيفتها فيما يتعلق بتوزيع النقد الاجنبي النادر (ولا يعني ذلك انكار انها قامت بأعباء تلك الوظيفة بصورة غير محمودة في الماضي) لقوى العرض والطلب فـــي السوق . ان الاقتصاد الضعيف لم يكن قادرا على تحمل نتائج مثل هذه الخطوة من غير حقن جديدة وكبيرة من العون الاجنبي . وذلك ، بالضبط ، كان المقابل

9 — Mahajani, op. cit., p. 34; and **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) [vol. 2], no. 4 (June 1966) p. 6.

الموعود لاجراءات الغاء الضوابط .

بالاضافة ، طرح مستشارو صندوق النقد الدولي مجموعة مألوفة من اجراءات مكافحة التضخم بوصفها مكملة لالغاء الضوابط بالنسبة للنقد الاجنبي : ميزانية متوازنة ، وتقليص الانفاقات الحكومية الى ما دون ١٠ بالمئة من الدخل القومي ، وتحسين نظام جباية الضرائب ، واقرار سعر تبادل «واقعي» ، وانهاء الاعانات ، واعادة النظر في سياسات التسعير المعمول بها بالنسبة لمشروعات الدولة ، وتخفيض أعداد موظفي الحكومة ، وفرض قيود صارمة على التسليفات من البنوك (١٠) .

وسارعت حكومة اندونيسيا ، كذلك ، الى تجسيد وعودها بخصوص خلق مناخ اكثر ملاءمة للاستثمارات الاجنبية . فقد صدر «قانون الاستثمارات الاجنبية» الجديد الذي يضمن للمستثمرين المحتملين عدم التعرض للتأميم لمدة عشرين سنة (وثلاثين سنة فيما يتعلق بالعقارات الزراعية) ، ويعد بتعويضات معقولة في حالة التأميم بعد المهل المحددة ، الى جانب انه يؤكد حرية اخراج الارباح واستعادة الرساميل ويوفر امتيازات ضريبية غير عادية . وفي شهر كانون الاول ، وقبل ثلاثة ايام من اجتماع حاسم لاصحاب التسليفات الاجانب ، اعلنت الحكومة عن نيتها في اعادة الشركات الاجنبية التي اممت في عهد سوكارنو الى اصحابها السابقين .

استجابت الامم الغربية لبراهين الطاعة تلك بعرضها اعتمادات بقيمة ١٧٤ مليون دولار مخصصة لاخراج اندونيسيا من ازمة عام ١٩٦٦ ، وباتخاذها ترتيبات تتعلق باعادة جدولة الديون الاندونيسية ، وكانت الحاجة لاعادة جدولة الديون ماسة جدا لان المستحقات والمتأخرات التي ينبغي دفعها في ١٩٦٧ كانت تعادل ٥٣٤ مليون دولار ، اي حوالي ٦٩ بالمئة من مداخيل التصدير المتوقعة لتلك السنة . وكان معنى ذلك انه كان لا بد من تأجيل ايفاء بعض الديون والا تبددت اية اعتمادات جديدة تعطى لاندونيسيا في دفع المستحقات ، الامر الذي كان سيجعل النظام المعادي للشيوعية في نفس وضع النظام السابق من حيث الانهيار الاقتصادي . وهكذا وافقت الامم الغربية الدائنة ، في اجتماعها الذي انعقد في باريس في كانون الاول ١٩٦٦ ، على تأجيل استيفاء الاقساط المستحقة والفوائد الناجمة عن كل الديون الطويلة الامد التي ترتبت قبل حزيران ١٩٦٦ ، حتى سنة ١٩٧١ . اما بعد ١٩٧١ فكان على اندونيسيا ان تدفع ديونها في ثمانية أقساط : ٥ بالمئة في ١٩٧١ ، و١٠ بالمئة سنويا في الفترة ١٩٧٢ — ٧٤ ، و١٥ بالمئة في كل من السنوات الثلاث التالية ، و٢٠ بالمئة في السنة الاخيرة ، ١٩٧٨ . وجرى التفاوض ، بصورة منفصلة ، بفرض الحصول على شروط مماثلة

10 — **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) [vol. 3], no. 6 (February 1967) p. 11.

من الاتحاد السوفياتي وسواه من مقرضي الكتلة الشيوعية (باستثنـــاء الصين) الذين لم يدعوا الى الاجتماع الاول للمقرضين الرأسماليين الذي انعقد في ايلول.

تشكل كونسورتيوم اصحاب القروض الاعضاء في «نادي باريس» من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، واليابان ، وأوستراليا ، وفرنسا ، وألمانيـــا الغربية ، وايطاليا ، وهولندا ، والبنك الدولي ، و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD ، وصندوق النقد الدولي . وكان الصندوق (الذي كان سهلا تلمس الضغوط الاميركية الكامنة خلف جهوده) يدعم بقوة موقف تقديم شروط متساهلة بالنسبة لاعادة جدولة الديون ويضغط من اجل تشكيـــل كونسورتيوم معونـــة يستطيع ايجاد اعتمادات جديدة لصالح اندونيسيا .

تشكلت «المجموعة الحكومية حول اندونيسيا» IGGI في مطلع ١٩٦٧ . وكانت الولايات المتحدة قد شجعت انشاء مجموعات مماثلة في السنوات الاخيرة كوسيلة لاقناع الامم الغربية بتحمل قسطها من «أعباء» المعونة على نحو يتلاءم مع الفوائد الناجمة عن الاستثمار والتجارة التي تجنيها تلك الامم من « السلـــم الاميركي» . وبالنسبة لاندونيسيا ، كان الهدف الرئيسي للحملة الاميركية الداعية الى المشاركة في تحمل الاعباء هي اليابان ، التي كانت مصالحها الاقتصاديـــة الواسعة والمتنامية في آسيا تعتمد على مدى تصميم الولايات المتحدة على الحفاظ على الامن في المنطقة .

تعقد المجموعة الحكومية IGGI اجتماعين دوريين كل سنة في هولندا (الدولة الاستعمارية التي كانت تحكم اندونيسيا فيما مضى) . وفي الاجتمـــاع الاول (الذي يعقد في أواخر السنة) تقدم اندونيسيا ، وبدعم من صندوق النقد الدولي ، لاصحاب المعونات تقديراتها للمعونة اللازمة لتمويل عجزها في السنة المالية التالية . وفي الربيع التالي ، وبعد ان تقدم الحكومة الاندونيسية موازنتها ويجدد صندوق النقد الدولي اجراءات الدعم ، فان اعضاء الكونسورتيـــوم يجتمعون ليقرروا فيما بينهم من الذي سيوفر الاعتمادات اللازمة . وطبقـــا للنمط السائد حتى الان فان الولايات المتحدة تفتتح المزاد بعـــرض يعادل ثلث الكمية المطلوبة حيث يتوقع ان تقدم اليابان الثلث الثاني ، وبقية الكونسورتيـــوم الثلث الاخير . وقد ابت الولايات المتحدة ، في ١٩٦٨ ، ان تقدم الثلث الخاص بها الى ان اقتنعت اليابان بتقديم مبلغ مماثل ، الامر الذي سبّب تأخيرا لمدة ستة اشهر في تسليم المعونات وبالتالي صعوبات خطيرة للحكومة الاندونيسية (١١) .

قد يكون من الامور ذات المغزى ان نمط العون يتطابـــق بدقة مـــع نسب الاستثمارات الاجنبية القائمة او المنوي القيام بها في اندونيسيا في الفترة مـــن

---

11 — Robert Shaplen, **Time Out of Hand** (Harper and Row, 1969) p. 167. Also G. A. Posthumus, **The Inter - Governmental Group on Indonesia** (IGGI) Rotterdam University Press (1971), pp. 29-30.

١٩٦٧ وحتى ١٩٧١ ، حيث كانت كل من الولايات المتحدة واليابان (وذلك اذا نسبنا التوظيفات الفيليبينية الاسمية الى اليابان ، التي تشكل المصدر الحقيقي لرساميل شركات الخشب الفيليبينية) توفر ثلث رساميل التوظيف * (١٢) .

لم تفلح صيغة اعادة جدولة الديون سوى في تأجيل المشكلة . وهكذا ، ومع اقتراب موعد استئناف الدفع في ١٩٧١ ، فوّض نادي باريس الممول الالماني الغربي هيرمان أبس بدراسة مشكلة الدين الاندونيسي . وفي نيسان ١٩٧٠ وافق المقرضون على توصيته بأن تجبى الديون العائدة لما قبل ١٩٦٦ في ثلاثة عشر قسطا تمتد آجالها بين ١٩٧٠ و١٩٩٩ . وكانت تلك في الواقع التسوية الاكثر تساهلا التي عرضها المقرضون على اي من حكومات العالم الثالث . وتضمنت الاتفاقية بندا يمنع على اندونيسيا ان تسدد ديونها للكتلة السوفياتية وفق معدل اسرع من معدل التسديد للمقرضين الغربيين .

يجدر هنا الانتباه الى ان الكرم الذي نمت عنه عملية التأجيل جاء مباشرة بعد اصلاح نقدي وتخفيض للعملة اقترحهما صندوق النقد الدولي وجعلا من اندونيسيا بلدا يملك احد اكثر انظمة النقد «تحررا» في العالم . وقد ازيلت آخر آثار نظام المعدل المعقود في نيسان ١٩٧٠ وحل محله النظام الموحد الذي يقتضي بأن لا تتمتع الواردات التي تعتبر «ضرورية» بأية افضلية لجهة سعر التبادل ، وأن تتنافس مع السلع الاخرى ، بما فيها سلع الترف ، في السوق وبمقتضى مقياس الربح . ان ميزان المدفوعات الاندونيسي لم يكن ليتحمل مثل عملية التحرير تلك لولا تأجيل الديون ولولا القروض القياسية ، بقيمة ٦٠٠ مليون دولار ، التي وافقت عليها المجموعة الحكومية IGGI في الشهر نفسه . وحتى مع تلك الشروط فقد كان من الخطأ ، من زاوية افضليات التنمية ، الاقدام على تلك الاجراءات . لكن تلك قضية اخرى تتعلق بنمط «التنمية» الذي يرعاه صندوق النقد الدولي والمجموعة الحكومية في اندونيسيا .

يتحدث نظام سوهارتو وانصاره بشكل متواصل عن المعجزة الاقتصادية التي اخرجت اندونيسيا من العصور المظلمة التي عاشتها في ظل سوكارنو . لكن الاطلاع الدقيق يفيد بأن المعجزات الحقيقية هي حصيلة طريقة المحاسبة ،

---

* شهد اعتماد اليابان على وارداتها من اندونيسيا توسعا حادا في الستينات . وفي الاشهر التسعة الاولى من ١٩٧١ بلغت الواردات اليابانية من ذلك البلد ٦١١٫٨ مليون دولار ، بالمقارنة مع ١٦١٫٧ مليون دولار من الصادرات الاندونيسية الى الولايات المتحدة . وكانت احصائيات التصدير بالنسبة للحقبة نفسها صادرات بقيمة ٢١٠٫٢ مليون من الولايات المتحدة الى اندونيسيا مقابل ٣٠٥٫٩ من اليابان .

12 — **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) vol. 8, no. 1 (March 1972) p. 6.

والعلاقات العامة ، والاعتمادات السنوية المتزايدة ابدا التي توفرها المجموعة الحكومية ، اكثر منها نتيجة اية اصلاحات جوهرية . وبمعزل عن التوسع في الصادرات (الذي سنتطرق اليه لاحقا) فان مزاعم النجاح الاساسية ترتكز الى ثلاثة انجازات : السيطرة على التضخم ، والميزانية المتوازنة ، والقيمة الخارجية الثابتة للروبية .

والواقع ان كل تلك «الانجازات» لم تكن لتحدث لولا ان المجموعة الحكومية وافقت حتى الان على تقديم القروض الهائلة الضرورية لدعم الميزانية وميزان المدفوعات . وتجري الامور على النحو التالي : تمول المجموعة الحكومية في كل سنة ما قيمته مئات الملايين من الدولارات التي لا تستطيع اندونيسيا ان تدفع ثمنها من مداخيلها الخاصة من النقد الاجنبي * . وهكذا ، فان المدفوعات الخارجية للبلاد «تتوازن» عبر القروض ، وبالمقابل تستمر الديون في التضخم .

تحت اصرار صندوق النقد الدولي وافق المقرضون المشتركون في المجموعة الحكومية على ان تستخدم معوناتهم بطريقة لم يسبق لها مثيل : فالحكومة الاندونيسية تبيع المعونة (في صورة اعتمادات استيراد) في السوق الحرة للمستوردين **من غير تحديد اية شروط بالنسبة لكيفية استخدام المال** ، وتستخدم مردودات البيع («الاموال المقابلة») كمداخيل للميزانية العامة . وهكذا ، لا تتوقف الامور عند حد ان الحكومة تتخلى ، عبر اجراءات الغاء الضوابط المتخذة في ١٩٦٦ و١٩٧٠ ، عن حقها في التحكم في مداخيلها من النقد الاجنبي ، بل انها تبيع العون الذي تتلقاه من حكومات اخرى في السوق الحرة ايضا ، في حين يتخلى مقدمو المعونة عن حقهم في تحديد اية واردات يريدون تمويلها * . وفي النهاية ، فان الواردات التي تمولها المعونات تتحكم بالتضخم عبر امتصاص العملة الفائضة التي يولدها عجز الميزانية العامة .

وهكذا تخلق الجرعات السنوية من المعونات الكبيرة «المعجزات» الثلاث في آن معا — تلك المعجزات التي لا تتصل اطلاقا بالتنمية الحقيقية التي يفترض أن

---

* الواقع ان اثمان الصادرات والواردات من السلع ، بالدولار ، كانت شبه متوازنة منذ الاستقلال . ولذا فاننا لن نتجاوز الدقة اذا قلنا ان المعونة الحالية تتولى تمويل مدفوعات «غير منظورة» و«بدون مقابل» : تسديد الديون ، استعادة الارباح من جانب المستثمرين الاجانب ، الخ. لاحظوا هذا الجدول المختصر المأخوذ عن معلومات متوفرة في تقرير صندوق النقد الدولي للعام ١٩٧١ .

* يشبه هذا النظام الاموال المخصصة للاستقرار النقدي في لاوس وكامبوديا (انظر الفصل التالي) . غير ان العون الذي يقدم لاندونيسيا يظل مقيدا من حيث ان البلد الذي يقدم العون يشترط انه انما يقدمه لصالح صادراته فحسب . وقد ادى ذلك الى خرق يثير السخرية لنظام التبادل الموحد ، لانه لا بد من بيع الاعتمادات المخصصة للاستيراد من بلدان ذات كلفة مرتفعة بحسم معين لكي تجد من يشتريها .

تعزز الاستقلال الاقتصادي للبلد ، وانما تجعل مـــن اندونيسيا اكثر اعتمــادا بكثير على جرعات العون المتواصلة . ففي ١٩٦٧ ، حينما لم تكن معونات المجموعة الحكومية IGGI تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار ، فان تلك المعونات أمنت تمويل ٢٨ بالمئة من كل الواردات . وولدت اعتمادات الاستيراد التي باعتها الحكومة الى المستوردين الخصوصيين اكثر من ٣٠ بالمئة من الدخل الحكومي . وقد اخذت جرعات العون السنوي تتزايد بصورة متواصلة منذ ١٩٦٧ وصاعدا . فبلــــغ مجموعها ، في ١٩٧٠ ، ٦٠٠ مليون دولار اي ثلاثة أضعاف حجمها في ١٩٦٧ ، وما يوازي ٥٠ بالمئة من الواردات . وفي السنة الماليـــة ١٩٧٣ ـ ٧٤ وافقت المجموعة الحكومية IGGI على تقديم ٨٧٦٫٦ مليون دولار . وتدعــــي الحكومة الاندونيسية ان ميزانيتها «العادية» تستند الان كليا الى مداخيلهــــا الخاصة وان أموال المعونات تذهب جميعا لصالح «ميزانية التنمية» . ولكن ذلك الادعاء ليس اكثر من حيلة حسابية تستهدف تحويل الانتباه عن ارقام المعونات المتضخمة باستمرار . ان ما يسمى ميزانية التنمية يشمل بنودا من نوع تجديد اثاث المكاتب الحكومية وشراء السيارات الحكومية التي توصف بتعبير « تنميـــة البنية التحتية » .

تشير حكومة سوهارتو الى التوظيفات الاجنبية الجديدة واتساع الصادرات منذ ١٩٦٧ كدلائل على فعالية سياساتها الاقتصادية . لقد حدث النمو الرئيسي للصادرات على صعيد السلعتين ـ البترول والخشب ـ اللتين اجتذبتا حصة الاسد من التوظيفات الاجنبية الجديدة . والواقع ان آمال الحكومة في الحصول مستقبلا على مداخيل من النقد الاجنبي تتيح لها سداد الديون القديمة والجديدة الضخمة، تعتمد بصورة قاطعة على مصير صادراتها الاستخراجية Extractive وصادراتها من المواد الخام ، وخاصة البترول . ولكن العديـــد من الاقتصاديين يشكون في ان تكفي المداخيل المحتملة لتغطية التزامات اندونيسيا من النقـــــد الاجنبي مستقبلا . وبمعزل عن ذلك فان الموارد الطبيعية الثمينة تتبدد بصورة متزايدة . ويجني المستثمرون أرباحا طائلة من ذلك ، الى جانب المداخيـــــل الضخمة التي تجنيها الحكومة وموظفوها ، ولكن نادرا ما يخصص أي قسم من هذه المداخيل للاستثمارات الهادفة الى تنويع الاقتصاد مستقبلا .

يشكل البترول سلعة التصدير الاكثر اهمية في اندونيسيا. وتذهب مداخيل تصدير البترول لصالح ثلاث جماعات : الشركات الاجنبية ، والاحتكار الحكومي الاندونيسي (برتامينا) Pertamina ، والحكومة الاندونيسية . ومقابـــــل تخفيض الارباح (بلغت مساهمة قطاع البترول ٣٠ بالمئة من المداخيل المحليـــــة للحكومة في ١٩٧١ . وكان متوقعا ان تقفز الى ٤٠ بالمئة في ١٩٧٢) فان الحكومة تخلت عن كافة حقوقها بالنسبة للتحكم بمداخيل الجماعتين الاخريين . وهكذا تعفى الشركات الاجنبية التي تقوم باستخراج البترول من الانصياع لانظمة النقد الاجنبي المألوفة ويتاح لها ان تمارس اعمالها بصورة تجعلها شبه منطقة للتجارة

الحرة . ويسمح لتلك الشركات بأن تستخدم مداخيلها من النقد الاجنبي بصورة مباشرة سواء للاستيراد او لدفع رواتب الموظفين الاجانب او لتحويل الارباح الى الخارج . وتذهب نسبة كبيرة من ارباح الشركات (تقدر ب ٦٠ ـ ٦٥ بالمئـة) كعائدات لبرتامينا ، التي يسيطر عليها الجيش مباشرة و«يحلبها» كمصدر للتمويل مستقل عن ميزانية الحكومة . وهكذا يدر انتاج البترول ارباحا طائلة . لكن تلك الارباح تستخدم للقمع وليس لإغناء جمهور الشعب (١٣) .

يتمركز ما يزيد على ثلث كل الرساميل الاجنبية التي تستثمر في اندونيسيا في صناعة قطع الاخشاب . وقد اتسعت صادرات الاخشاب ، وكانت لا تتعدى ما قيمته ١٠ ملايين دولار في ١٩٦٦ ، لتصل الى ١٦٠ مليون دولار سنويا في الربع الاول من ١٩٧١ . لكن الثمن الذي تدفعه البلاد مرتفع للغاية . ان ادغال اندونيسيا الفنية بالاخشاب تذهب ضحية نفس وسائل الاقتطاع المدمرة والاستغلالية التي عرت اراضي الفيليبين والتي تهدد مواردها المائيـة والارض الزراعية الى جانب الغابات ـ وعلى ايدي الشركات الاميركية واليابانية والفيليبينية نفسها التي دمرت التوازن البيئوي Ecological في الفيليبين .

وليس ثمة خطة منهجية للتنمية الصناعية في اندونيسيا . ان المنتجين المحليين يعانون بمرارة ، كما هو متوقع ، من آثار برنامج الاستقرار النقدي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي ، وبخاصة من تقلص تسليفات المصارف ومن منافسة الفيض الكبير من الواردات التي تمولها المعونات وسواها من البضائع التي اصبحت متوفرة بعد تحرير نظام النقد الاجنبي . وقد ادعى احد التقارير ان ٩٥١٧ شركة اندونيسية انهارت في الفترة ١٩٦٤ ـ ٧٠ (١٤) . وهبطت معنويات صناعة النسيج المحلية بسبب استخدام التسليفات الاجنبية لاستيراد مقادير ضخمة من الانسجة الجاهزة ومعدات لتجهيز معامل الخيوط الصناعية ، في حين تظل معامل النسيج عاطلة عن العمل بسبب فقدانها الراسمال اللازم لتشغيلها (١٥) .
وهكذا ، فان ثمن مؤشر الاسعار المستقر وتزايد الدخل الحكومـي كان حدوث انخفاض كبير في الانتاج المحلي ، الامر الذي لن يؤدي سوى الى ادامة الازمـة

---

13 — Alex Hunter, (The Indonesian Oil Industry) in Bruce Glassburner, ed., **The Economy of Indonesia** (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1971); **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) vol. 5, no. 3 (November 1969) pp. 21-22; and ibid. vol. 8, no. 1 (March 1972) p. 12.

14 — **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) vol. 8, no. 1 (March 1972) p. 19.

15 — Ingrid Palmer and Lance Castles, (The Textile Industry) in Glassburner, ed., op. cit., pp. 333-4.

الاقتصادية المزمنة . بالمقابل فان صندوق النقد الدولي شعر بالارتياح للنتائج التي اسفر عنها برنامج الاستقرار الاندونيسي . وكان بين أبرز اسباب ارتياحه ان البرنامج كان متطرفا وليس تدرجيا (١٦) .

في حين اضطر اصحاب المشروعات الاندونيسيون لاشهار افلاسهم بسبب منافسة الواردات لانتاجهم ، فان المالكين الاجانب للمعامل الصناعية (التي نزع عنها التأميم) يتمتعون بحماية خاصة من جانب حكومة اندونيسيا . فحين توقف مصنع اطارات (غوديير) في بوغور عن الانتاج في ايلول ١٩٦٨ ، بعد ان القى تبعة مشاكله على الاستيراد الواسع للاطارات ، فان الحكومة اتخذت قرارا بإخراج الاطارات من لائحة الواردات التي يمكن شراؤها بمعدل تبادل مخفض ، وانقصت الضريبة المفروضة على مبيع الاطارات المنتجة محليا ، وحرمت على الاجهزة الحكومية استيراد اطارات (١٧) . وتشهد صناعة تجميع السيارات أزدهارا مماثلا في ظل رسوم جمركية وضرائب مرتفعة على استيراد السيارات الجاهزة ، وذلك رغم ان الرجل الذي كان وزيرا للاقتصاد خلال معظم سنوات ما بعد ١٩٦٦ اعترف ان «النقد الاجنبي المطلوب لاستيراد القطع [لمعامل تجميع السيارات] يزيد غالبا عما هو مطلوب لاستيراد سيارات جاهزة» (١٨) . ووفقا لمزاعم هذا الشخص فان تبذير النقد الاجنبي امر مشروع طالما انه يخلق مجالات عمل ـ وتلك ذريعة غريبة، في الواقع، طالما ان الحكومة تستطيع ان تخلق اعمالا لا فائدة منها بكلفة اقل، ولان تأمين الوف قليلة من الاعمال لن تؤثر على نحو يذكر في مشكلة البطالة في اندونيسيا . وقد اتخذت وزارة الصناعات قرارا بعدم السماح بأية توظيفات اجنبية جديدة في بعض قطاعات صناعات السلع ، ولكن اثر القرار كان في الواقع حماية المصانع القائمة التي يملكها اجانب . ويتمتع صاحب الرساميل اجنبي في اندونيسيا ، اليوم ، بامتيازات وحصانات تفوق تلك الممنوحة لمنافسه المحلي .

رغم تلك الحوافز جميعا فان الاستثمارات الاجنبية الجديدة في صناعات السلع ظلت محدودة للغاية . ان شعب البلاد ، رغم كثافته العددية ، اكثر فقرا بالاجمال من ان يشكل سوقا مغرية . وبالاضافة ، فان السلع المستوردة تحيط

16— Gunnar Tomasson, (Indonesia: Economic Stabilization 1966-69), **Finance and Development** vol. 7, no. 4 (1970) p. 48.

17 — **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) [vol. 4], no. 11 (October 1968) p. 23.

18 — Sumitro Djojohadikusumo, **Trade and Aid in Southeast Asia**, vol. 1; Malaysia and Singapore (Melbourne: F. W. Cheshire, 1967) p. 110 .

فرص التصنيع القائمة . مع ذلك فان جاكرتا تنعم بمصنعين جديدين للمشروبات الخفيفة . ويفيد مكتب معلومات سوراباجا للاستثمارات ان اصحاب الاستثمارات المحتملين يبدون اهتماما بالنوادي الليلية ، والبارات ، وحمامـــات البخار ، ومؤسسات التدليك ، والمطاعم وملاهي البولينغ ــ ولكن ، ليس بالاستثمارات الاقرب الى مفهوم الانتاج (١٩) .

كذلك شرعت اندونيسيا ابوابها للبنوك الاجنبية . وتقام حاليا ، تحت البنك الدولي ، تسهيلات بنكية جديدة للتنمية وشركة خاصة لتمويل التنمية . وليس بوسعنا اعتبار هذه المشاريع استثمارات اجنبية الا على سبيل التهكم . فالقصد منها هو تجميع الادخارات بالعملة المحلية ووضعها تحت تصرف اصحاب الاستثمارات الاجانب، الذين لا يريدون ان يأتوا بأموالهم معهم طالما انهم يستطيعون ان يستدينوا محليا (٢٠) .

كانت عمليات الصرف الجماعي لموظفي الحكومة وموظفي الشركات الخاصة احد العواقب المنطقية لبرنامج التقشف الذي أعده صندوق النقد الدولـــي . وكانت تلك العمليات بمثابة اضافة مشكلة بطالة مذهلة . فقد قدرت نسبة البطالـــة ب ١٣ ــ ١٥ بالمئة في ١٩٦٧ ، ولا يدعي احد ان هنالك حلا ما في المستقبـــل المنظور . ان المشروعات القائمة او المحتملة التي تمولها التوظيفـــات الاجنبية لا تعتمد على اليد العاملة بشكل مكثف ، واية عمالة يمكن ان توفرها لن تكون سوى قطرة واحدة في الدلو بالمقارنة مع المطلوب .

ثابرت حكومة سوهارتو على سياسة سوكارنو القائمة على المحافظة علـــى السعر المخفض للارز بواسطة الضوابط المباشرة وكذلك عبر الاستيراد الكثيف ، لان الارز يشكل عنصرا مهما من عناصر مؤشر كلفة المعيشة الذي يحظى باهتمـــام بالغ . لكن تلك السياسة اساءت الى مداخيل الفلاحين الذين ينتجون الارز . بالمقابل وضعت الحكومة حدا لكل اعانات الاستهلاك الاخرى . فقد ارتفعت اسعار منتجات الغازولين ، مثلا ، على نحو حاد في الاعوام ١٩٦٦ و١٩٦٨ و١٩٧٠ . ومعلوم ان اسعار الوقود تشكل ، عبر اكلاف النقل والطاقة ، عنصرا مهما فـــي اسعار معظم البضائع الرئيسية . ان عدم بروز اية احتجاجات ذات مغزى على الغاء تلك الاعانات ، وكذلك الاذعان الملحوظ لقوة العمل في وجـــه الظروف الشاقة ، قد يكون ناجما عن ابادة الحزب الشيوعي الاندونيسي الذي كان يقود النضالات المتعلقة بهذه القضايا في عهد سوكارنو .

---

19 — **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) vol. 8, no. 1 (March 1972) pp. 5, 29.

20 — ibid, vol. 7, no. 1 (March 1971) pp. 25-6; David Cole, (New Directions in the Banking System), **Bulletin of Indonesian Economic Studies** (Melbourne) vol. 5, no. 2 (July 1969) p. 69.

بمعزل عن التغييرات التي سردناها اعلاه ، فان الشيء المدهش بخصوص ما يسمى «النظام الجديد» الذي أسسه سوهارتو هو عدد المشكلات التي ظلت من غير حل ، او غدت اكثر سوءا ، منذ ابعاد سوكارنو ، فقد اصبحت معضلة الفساد وعدم المساواة اكثر صفاقة ، مع اعتياد جنرالات الجيش على معاشرة اقطاب صناعة النفط . ورغم الكثير من الجعجعة بصدد اصلاح نظام الضرائب ، فلم تحدث اي مراجعة اساسية لذلك النظام . اما التحسن الذي شهدته مالية الحكومة فقد نجم بمعظمه عن التوسع في صناعة النفط ، والعون الاجنبي ، والضرائب على الواردات والصادرات ، التي لا تقوم عقبة سياسية او عملية في وجه جبايتها .

وتظل اندونيسيا احدى البلدان الاقل تصنيعا في العالم ، وهي تعتمد بصورة شبه تامة تقريبا على تصدير حفنة من المواد الخام لتأمين مداخيلها الدولية . واذا اخذنا السنة ١٩٧٠ فان البترول والمطاط كانا يشكلان مصدر ٦٠ بالمئة من القيمة الاجمالية للصادرات ، ويأتي بعدهما ألواح الخشب والقصدير والبن الذين يدرون ٢٠ بالمئة . وتأتي الـ ٢٠ بالمئة الاخيرة من تصدير مواد خام اخرى منوعة . ورغم مستوى الاجور المنخفض للغاية ، فان أيا من صناعات السلع في اندونيسيا لا تبشر بالتحول الى صناعات ذات قدرة تنافسية على صعيد السوق العالمي .

لكن اكثر ما يثير السخرية هو ان «ديون سوكارنو» التي كانت موضوعات لتهجمات عديدة تتحول بسرعة الى توافه لا قيمة لها بالمقارنة مع الديون التي ترتبها حكومة سوهارتو على البلاد بصورة حمقاء ، ووسط دعم وموافقة صندوق النقد الدولي . لقد خلق سوكارنو تركة من الديون تزيد قيمتها على ٢ بليون دولار . ولكن الديون الجديدة التي تراكمت في ظل نظام سوهارتو ، ومعها التمويل الاجنبي لبقية خطة السنوات الخمس (حتى ١٩٧٤) ، تعادل اكثر من ٤ بليون دولار . وقد ازداد المعدل السنوي للتسليفات الجديدة من ١٧٥ مليون دولار في ١٩٦٦ الى ٨٧٦ر٦ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٣ ــ ٧٤ (٢١) .

ومع ان الحاح صندوق النقد الدولي يفلح في اقناع اصحاب الاموال بتقديم قروضهم وفقا لافضل الشروط المتاحة لأي بلد آخر ، فان هنالك شكوكا متواصلة حول عبء الدين الذي ستشكله مساعدات ما بعد ١٩٦٦ في المستقبل . لقد وفرت المجموعة الحكومية ، حتى يومنا ، كل العون الذي طلبته اندونيسيا ودعمها بصدده صندوق النقد الدولي . اما اذا كان اعضاء المجموعة يستطيعون مواصلة التسليف الى امد غير محدود وبمعدل متزايد الاتساع ، وحتى لو انهم يفعلون ذلك لحماية قروضهم القيمة وحيازاتهم الثمينة من البترول والخشب والقصدير والنحاس والبوكسيت ، فتلك قضية مثيرة للاهتمام (٢٢) .

---

21 — Bulletin of Indonesian Economic Studies (Melbourne) vol. 6, no. 2 (July 1970) p. 17.

22 — Posthumus, op. cit., p. 44.

في اي حال ، لا مجال للنقاش في ان اندونيسيا لا تملك سبيلا للتخلص من عبء ديونها الا بإنكار تلك الديون . وقد تعاد جدولة هذه الديون مرارا وتكرارا، ولفترات قد تمتد الى عقد كامل ، ولكنها لن تسدد ـ العكس هو الاقرب الى المعقول ـ اذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة . ان موارد اندونيسيا الطبيعية الهائلة مرهونة لزمن غير محدود من اجل تمويل ديكتاتورية عسكرية قمعية ولدفع ثمن واردات تقوم بها معيشة الجنرالات المسرفة في جاكرتا .

ان اندونيسيا تعتبر احدى «قصص النجاح» العظيمة لصندوق النقد الدولي والعون الغربي ، ولكن هذا النجاح لا يتصل اطلاقا بتوازن عقلاني على صعيد حسابات مدفوعاتها الدولية . وبالاحرى ، فانه أبعد اكثر عن التعبير عن رضاء فلاحي جاوه او البروليتاريا المدينية في جاكارتا . ويظل النجاح من نصيب الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة التي افلحت ، عبر صندوق النقد الدولي ، في اقناع حكوماتها بسد العجز في ميزان المدفوعات الذي نجم عن أرباحها . ويظل ايضا من نصيب اليابان التي حصلت ، بواسطة الصندوق ، على ما يضمن ان تستمر اندونيسيا في تصدير بترولها وخشبها لخدمة حاجات الاقتصاد الياباني ، وليس اقتصادها هي .

الفصل الخامس

اموال تذهب طعما للنار : في حرب الهند الصينية

تحولت الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضد شعوب فيتنـام ولاوس وكامبوديا الى الرمز المعاصر الابرز للصدام بين قوى التغيير وحق تقرير المصير ، وقوى الاضطهاد والامر الواقع . ولا يجدي وجود صندوق النقد الدولي ـ ببعثاته، ومستشاريه ، وممثليه المقيمين ـ شيئا في اخفاء الطابع الاميركي الخالص لتلك الحرب . ان شعوب المنطقة لا تنتبه الى وجود الصندوق ، ولا تعيره اية اهمية في كل الاحوال . ولذا فان التطرق الى الموضوع من هذه الزاوية هو بمثابـة جهد ضائع .

مع ذلك فثمة اسباب وجيهة للغاية لانعام النظر في دور صندوق النقد الدولي في الهند الصينية . من جهة ، لان ذلك يثبت مدى الاستعداد غير المحدود من جانب الصندوق لاخضاع نفسه للاهداف العسكرية والسياسية لحكومة الولايات المتحدة ، ولو كلفه الامر التخلي عن اي ادعاء بتقديم المعونة لصالح نمو اقتصـاد متوازن . وبالاضافة ، فانه يكشف استخدام الولايات المتحدة لنصائح الصندوق ودعمه كورقة تين تعطي ظاهرا متعدد الجنسيات لبرامج هي ، في حيز التطبيق، اميركية محضة .

كذلك فان فهم الآليات النقدية التي يوصي الصندوق باعتمادها في الهنـد الصينية يكشف ، على غرار او حتى اكثر من اي طريقة اخـرى ، الفساد واللاأخلاقية اللذين يشوبان طريقة خوض الحرب . فالواقع ان ما يسمى الامم

التي يزعم الغرب انه «يقدم لها العون» في الهند الصينية ليست أمما على الاطلاق، وهي لا تصل حتى الى مرتبة الحكومات بالمعنى المألوف . فهي لا تستطيع حتى أن تجبي الضرائب من سكان يخضعون لسيطرتها الاسمية ، في حين انهم يدفعون تلك الضرائب ، سواء طوعا ، او مع بعض التحفظ ــ للحكومات الحقيقية التي اقامتها قوات التحرير . ان ما يسمى الحكومات الموالية للغرب لا يعدو كونه زمرا وعائلات وطبقات طفيلية خلقتها ، وأبقتها على قيد الحياة ، امدادات العون الضخمة التي تصلها من الخارج .

وثمة سبب آخر ايضا . فمن الواضح ان دور العون الاجنبي، ودور صندوق النقد الدولي ، في الهند الصينية يختلف عنه في بلدان ، على غرار اندونيسيا والبرازيل ، ما زالت فيها الحكومات التي يعترف بها ، ويدعمها ، الغرب تحكم سيطرتها على معظم اراضيها . ففي تلك البلدان الاخيرة لا يوجد ما يحول دون وضع قضية الاستغلال الاقتصادي في راس جدول الاعمال ، الى جانب مراقبة العناصر المعارضة بعين الحذر . اما في الهند الصينية فان استغلال المواد الخام أقل اهمية بالنسبة للغرب الراسمالي من المغزى الاستراتيجي والرمزي الذي يمكن ان يتحقق عبر الحاق الهزيمة بالثورة ، ولا مفر من تأجيله ، في اي حال ، بانتظار استتباب الامن . ولذا فان برامج العون الاقتصادي تختلف بصورة ذات دلالة عن القواعد التي تتبع في البلدان الاكثر استقرارا . مع ذلك ، فلا ينبغي النظر الى البرامج المعمول بها في الهند الصينية وكأنها انحرافات . بالاحرى ، انها حالات قصوى يوفر التمعن فيها دروسا قيمة حول اهداف البرامج المماثلة في العديد من البلدان الاخرى ، وذلك لان معظم المبادىء والآليات تستخدم فيها جميعا دون استثناء .

ليست الهند الصينية منطقة فقيرة . فقد حقق اصحاب المزارع وأصحاب شركات الاعمال الفرنسيون أرباحا طائلة منها ابان النظام الاستعماري . وحتى بعد تقسيم الهند الصينية الى اربع وحدات سياسية مختلفة (شمال فيتنام ، وجنوب فيتنام ، ولاوس وكمبوديا) واعطائها استقلالها القانوني في ١٩٥٤ ، فان المشكلة التي واجهت الدول الاربع الجديدة **لم تكن** الحاجة للنقد الاجنبي لتأمين الواردات الضرورية . فالغالبية العظمى من شعب اللاوس كانت تؤمن اودها من انتاجها الخاص . وينطبق ذلك على كمبوديا التي لم تكن تستورد سوى مقادير متواضعة من البضائع الاجنبية قبل ان حملت الغزوات الاميركية ــ الفيتنامية الجنوبية الحرب الى البلاد . لقد كانت المشكلة ــ وهي كانت مشكلة الولايات المتحدة ــ كيفية تشجيع الارستقراطيين الضعفاء والجشعين لاقامة ما يشبه الحكومة القومية ؛ وكذلك ايجاد سبيل تمويل الجيوش والخدمات الحكومية المتضخمة على نحو لا صلة له بعدد سكان البلاد ومواردها ولو انها ضرورية من اجل مكافحة الثوريين . في هذا السياق كانت الطريقتان الاساسيتان اللتان استخدمتا لاستدرار الاموال لهذه الاغراض هما : برامج استيراد السلع CIP وأموال صندوق النقد الدولي المخصصة لتثبيت الاوضاع . سوف نتطرق الى

اللاوس اولا لان هذا البلد الصغير المساحة عرف كلا الشكلين بالتتابع ، ومن ثم معا بعد سنة ١٩٥٥ .

افادت لجنة فرعية من كونفرس الولايات المتحدة في ١٩٧١ انه «منذ مطلع استقلالها في ١٩٥٥ لم تستطع اللاوس ان تقوم بمعيشة اهاليها الذين يقل عددهم عن ثلاثة ملايين وذلك سواء بالانتاج الداخلي او عبر صادرات تكفي لتأمين النقد الاجنبي اللازم لدفع ثمن بضائع الاستهلاك التي يحتاجها شعب اللاوس» (١) . ان ذلك غير صحيح اطلاقا . فالواقع ان معظم الشعب اللاوسي كان يعيش خارج نطاق الاقتصاد النقدي . اما ما كانت البلاد تفتقر الى الموارد الذاتية لتأمين حاجاته فكان «الجيش الملكي اللاوسي» الكبير الذي رغبت الولايات المتحدة في الحفاظ عليه ليس بوصفه قوة مقاتلة بل كطعم تأمل في استخدامه لاعطاء طابع درامي للهجمات الشيوعية ، وبالتالي لتبرير التدخل الاميركي (٢) . لكن ابعاد عدد كبير من الرجال عن النشاطات المنتجة لتجنيدهم في الجيش ، ومن ثم دفع أجورهم بال «كيب» KIP (العملة اللاوسية) التي تصكها مطابع الحكومة ، كان سيؤدي الى تضخم خطير في غياب الاعانات الخارجية . ويصف روجر هيلزمان في مذكراته التي تتناول عهد حكومة كينيدي الطريقة الاولى التي اتبعت من اجل تحويل دولارات العون الاجنبي الى كيب لدفع ميزانية الجيش والحكومة.

«كان الحل في ان ترسل الولايات المتحدة مقادير من السلع ـ ارز ، بضائع استهلاكية ، وما الى ذلك ـ الى اللاوس كجزء من برنامج العون الاميركي . وبعد ذلك تقوم الحكومة اللاوسية ببيع تلك البضائع للتجار وبالعملة المحلية التي يجري استخدامها ، من ثم ، لدفع مصاريف الجيش . وهكذا فان البضائع التي تقدم بتلك الطريقة تصبح معادلة للموارد المالية ، وبالتالي يصبح ممكنا تجنب اي تضخم . وفي الحقيقة كان الجنود يحصلون ، عبر تمويل الولايات المتحدة ، على نقد اجنبي يدفعونه ثمنا لواردات من البضائع والمواد الغذائية تتولى امتصاص العملات الفائضة التي ولدتها أجورهم نفسها» (٣) .

ان مقدار ونوع الواردات التي يمولها العون الخارجي لم يكن يتحدد وفق حاجة الاقتصاد للواردات ، وانما انطلاقا من الحاجة الى «امتصاص» العجز في موازنة الحكومة بالعملة المحلية . وكانت النتيجة خلق حاجات مصطنعة كليا لواردات من بضائع الاستهلاك ، بل ولاستيراد الخضار والمواد الغذائية (التي كان

---

1 — US Economic Assistance for Laos - Stabilization Programs . p. 2 .

2 — Roger Hilsman, To Move a Nation (Garden City, New York, Doubleday, 1967) p. 112.

3 — Ibid., pp. 113-14.

يفترض ان تنتجها اللاوس داخليا) من تايلند المجاورة ولمنفعة اقليمي فينتيان وسافاناخيت المدينيين . ان فيض السلع المستوردة الذي حل محل الانتاج المحلي يكمن خلف ملاحظة ساخرة مفادها انه «كان للاوس اقتصادا فيما مضى ، اما الان فقد بات لديها برنامج عون» (٤) . اما اللازمة فكانت نشوء طبقة من الموردين اللاوسيين الذين قامت ثرواتهم على البضائع التي يمولها العون الخارجي . وكان سعر التبادل الذي تستورد هذه البضائع بموجبه اعلى من القيمة الفعلية الى درجة انه كان مربحا للغاية ان يعاد تصدير السلع التي لا يستطيع اللاوسيون استخدامها، كأجهزة التلفزيون مثلا ، لبيعها في اسواق تايلند الواسعة . ويذكر هيلزمان ان «الصفقات صارت صفيقة الى درجات انه ، بدلا من شحن البضائع الى لاوس ومن ثم اعادة شحنها من جديد ، فقد لجأ التجار الى ترتيب الامور بحيث يحصلون من احد موظفي الجمارك في لاوس على ايصالات باستلام البضائع التي لم تغادر بانكوك في الواقع» . ولما كان العديد من تلك البضائع لم يصل البلاد فان البرنامج لم يف بأغراضه من ناحية مكافحة التضخم الى الدرجة المطلوبة : وهكذا تضاعف سعر الارز ، مثلا ، بين ١٩٥٥ و١٩٥٧ (٥) .

ان التحالفات المتقلبة التي تشهدها الحياة السياسية في لاوس معقدة للغاية، ولن نتطرق اليها الان الا باختصار شديد (٦) . والنقطة الجوهرية هي انه رغم وجود ما يسمى احزاب اليسار واليمين والمحايدين باستمرار طوال عدد من السنين ، فان الانقسام الوحيد ذا الشأن انما قام بين ثوار الباثيت لاو والقوة العسكرية والمالية الاميركية . وكان ما يسمى المحايدون متحالفين باستمرار مع احد الطرفين الرئيسيين ، واحد الامثلة على ذلك هو انقسامهم الى «محايدين ذوي نزعة يسارية» و«محايدين مؤيدين للغرب» . ومنذ ١٩٥٩ وحتى فترة وجيزة سبقت انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في لاوس في ١٩٦٢ كان يبدو ان الباثيت لاو، المتحالفين مع الحزب «الحيادي» الذي يتزعمه سوفانا فوما ، كانوا يتجهون نحو احراز نصر عسكري واضح على الجناح اليميني المعزول الذي تدعمه الولايات المتحدة . وابان حقبة القلاقل العسكرية هذه اضطرت الولايات المتحدة لاستكمال برنامج استيراد البضائع بمنح مالية مباشرة كانت تستهدف سد حالات العجز في الموازنة والمحافظة على استقرار الكيب . ويلاحظ احد اقتصاديي صندوق النقد الدولي ان هذا النظام «كان باهظ الكلفة بالنسبة للولايات المتحدة» لان المنح صارت

---

4 — Far Eastern Economic Review, 24 December 1964.

5 — Hilsman Loc. CIT.

٦ ـ لمعرفة المزيد حول التاريخ السياسي الحديث للاوس ، يمكن مراجعة :
Nina S. Adams and Alfred W. Mccoy, eds., Laos: War and Revolution, Harper and Row, 1970; and Hilsman op. cit.

مرتبطة على نحو وثيق بالعجز المتزايد في الموازنة» (٧) . وفي كانون الثاني ١٩٦٢ ادركت الولايات المتحدة انها كانت تراهن على الجانب الخاسر ، فأوقفت الدعم من اجل اكراه محمييها السابقين اليمينيين على التفاوض في جنيف .

وبعد هدنة قصيرة اسفرت عنها مفاوضات جنيف اخذت الولايات المتحدة تعمل لتحقيق اقتراح افريل هاريمان بأنه «ينبغي لنا ان نضمن ان يحصل انقسام فيما بين الشيوعيين والحياديين بدلا من ان يوحدوا صفوفهم كما حدث في السابق» (٨) . وهكذا قلصت الولايات المتحدة معونتها الى مقادير ضئيلة * للغاية لمدة اربعة عشر شهرا ، والى ان ابدى سوفانا فوما دلائل على استعداده لاعادة رسم حياده على نحو يتفق مع مصالح الولايات المتحدة . وإبان فترة ايقاف العون الاميركي ، أدى العجز في الموازنة الى تضخم كبير جدا في لاوس .

حينما قررت الولايات المتحدة ان تستأنف دفع المعونات في ١٩٦٣ فان اهدافها الرئيسية كانت ، كما في السابق ، سد العجز في الموازنة وضمان استقرار الاسعار . لكن (برنامج البضائع) لم يعد يمثل الحل الامثل لتحقيق هذه الاغراض . من جهة ، فان الممارسات الشاذة والفساد الذي رافق البرنامج أثارا الكثير من اللغط . وقد اصبحت اعادة تصدير اجهزة التلفزيونات عملا شائنا ومعروفا على نطاق واسع . لكن كان ثمة موانع اكثر جدية . فقد كان البرنامج مقتصرا ، حسب قانون الولايات المتحدة على «البضائع الضرورية» . لكن لاوس كانت تمثل ، حتى وفقا لاكثر التعريفات مرونة ، سوقا محدودة للبضائع الضرورية . وكان البند الذي يشترط ان تكون كل البضائع من اصل اميركي الا في حال الحصول على اذن معاكس يفرض قيودا اضافية على السلع القابلة للاستيراد (٩) . وحتى مع اعتماد سعر تبادل استثنائي بالنسبة للواردات التي تتولى الولايات المتحدة تمويل استيرادها ، فان السوق اللاوسي الضيق لم يكن يستطيع أن يستوعب من «الضروريات» ما يكفي لتمويل العجز الحكومي الضخم — وذلك رغم التقديرات التي افادت ان اللاوس كانت تستورد في ذلك الوقت ما يعادل قيمة صادراتها ٤٠ مرة .

---

7 — Clark Joel, (The Foreign Exchange Operation Fund For Laos: An Interesting Experiment in Monetary Stabilization), **Asian Survey** vol. 6, no. 3 (March 1966) p. 136.

8 — Quoted in Hibman, op. cit., p. 153.

* وذلك رغم ان الاميركيين عملوا طوال هذه الفترة — وبسبب التكاليف الباهظة للجيش الملكي اللاوسي وانعدام كفاءته القتالية — على تجنيد وتدريب جيش سري قوامه قبائل الاقليات والمرتزقة الاجانب .

9 — Ibid. pp. 134-5.

من وجهة نظر موظفي الحكومة الاميركية العاملين في فينتيان كان المطلـــوب آلية تتيح امتصاص العملات المحلية التي تنجم عن العجز الحكومي عبر تحويله الى طلب خارجي . ولما كان الطلب على الواردات الضرورية غير كاف لسد الثغرة ، لذا وجب تشجيع اللاوسيين على المتاجرة بعملتهم المحلية مقابل نقد اجنبي يمكن استخدامه لأي غرض على الاطلاق : واردات من كل الانواع ، من اليابان وتايلاند وفرنسا وحتى الصين ؛ ورحلات وجولات دراسية في الخارج ، اضافة الـــى تحويل النقد الاجنبي الى الخارج وايداعه البنوك السويسرية . وبتلك الطريقـــة وحدها ، بما تعنيه من اتخام للقطاع النقدي الضئيل من الاقتصاد بكل الدولارات التي يستطيع امتصاصها ، كان ممكنا تغطية العجز وابقاء الاسعار ومعدل التبادل على حالها . ان المعضلة التي جابهت اللاوسيين لم تكن تتعلق بالحفاظ على نقدهم الاجنبي ، وانما بكيفية توسيع خيالهم لايجاد طرق جديدة لانفاق ذلك النقد .

وسط تلك الظروف وجهت الحكومة اللاوسية الدعوة لصندوق النقد الدولي للقيام بمسح لمشكلاتها النقدية . وقد اوصى صندوق النقد الدولـــي بانشاء (صندوق عمليات النقد الاجنبي) FEOF ، بدعم خارجي متعدد الاطراف ، وعلى ان يباشر عمله في ١ كانون الثاني ١٩٦٤ . لقد كانت فكرة صندوق العمليات متطابقة مع افكار موظفي الحكومة الاميركية ، ومع استعداد الولايات المتحـــدة لتوفير القسم الاكبر من الاموال اللازمة ، الى حد انه يمكننا التساؤل عن هوية كل من صاحب النصيحة ومتلقيها . ومع ذلك فان تعاون كل من صندوق النقد الدولي والامم الاخرى التي ساهمت في الصندوق (بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، وأوستراليا) اعطت العملية مسحة من الاحترام الدولي اعتبرتها الولايات المتحدة ذات قيمة بالغة . وبالنسبة لتعهدات السنة الاولى قدمت الولايات المتحدة ٤ مليون دولار ، وقدمت الدول الاخرى مجتمعة ٣ر٨ مليون دولار ، لدعم صندوق عمليات النقد الاجنبي . من جهته ، قام صندوق النقد الدولي بتعيين المدير الذي سيتولى الاشراف على العمليات .

لم يزعم ان ذلك العون الاجنبي كان يهدف الى خلق اقتصاد متوازن في لاوس. وتبعا لكلمات احد مسؤولي صندوق النقد الدولي الذين ساهموا في ابتكار تلك السياسة :

«وبالاحرى لم يكن ثمة امل [كذا] في الزعم ان صندوق تثبيت النقد هـــذا سوف يساعد على الغاء عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، او حتى على تقليصه بصورة ملموسة . وكان واضحا ، بالمقابل ، ان صندوق التثبيت يتطلب التجديد بصورة دورية ، ومن غير امل في انقاص متطلباته المالية ، وان موارد الصندوق ينبغي ان تأتي من العون الخارجي كليا ، حيث يوفر برنامج العون الاميركي ما لا يقل عن نصف المطلوب . كان واضحا كذلك ان جزءا من هـــــذا النقد سوف يستخدم حتما لتمويل استيراد بضائع ترف ولتصدير الرساميل طالما ان الصندوق كان ينوي ان يبيع النقد الاجنبي الذي يمتلكه في السوق الحرة ومن غير ان يضع

اية ضوابط على كيفية تصرف المشترين بالنقد الاجنبي الذي يحصلون عليه من الصندوق » (١٠) .

كان صندوق عمليات النقد الاجنبي هو البساطة بعينها ، من الناحية العملية. فكان باستطاعة العملة اللاوسية ان تتقدم لشراء النقد الاجنبي بمعدل ٥٠٥ كيب للدولار الواحد . وقد ظل هذا السعر ، الذي اقترحه صندوق النقد الدولي لدى انشاء صندوق العمليات ، على حاله قرابة الثماني سنوات : وكان ذلك انجازا لا يصدق ، بالفعل ، تمقته دولة فقيرة وصغيرة تخوض حربا اهلية . ولكن الانجاز لم يكن باهرا بقدر ما كان حشوا مجردا . فقد ظل سعر التبادل على حاله لمجرد ان المساهمين في صندوق العمليات ، والولايات المتحدة بالاخص ، كانوا راغبين في توفير مقادير غير محدودة من النقد الاجنبي وفقا لذلك السعر لكي يسدوا العجز الحكومي في اللاوس .

لم تكن تجابه الاشخاص الذين يريدون استبدال الكيبات بالدولارات اية اسئلة سواء بالنسبة لاصولهم ، او ولائهم السياسي ، او حول كيفية استخدامهم للدولارات : فالكيب كان يعتبر قابلا للصرف من دون جدال . وكان بوسع المستوردين ان يحصلوا على دولارات لاستخدامها من اجل استيراد اي شيء ومن اي مكان في العالم . وعلى الارجح ، كان الباثيت لاو ايضا يقصدون الصندوق للحصول على دولارات . بالاضافة ، كان ممكنا تحويل الاموال الى ودائع في المصارف الاجنبية في خارج البلاد . وكان مكتب صندوق عمليات النقد الاجنبي يمتلك جهازا لتسهيل عمليات التحويل برقيا الى ان بدأ اعضاء الكونغرس الاميركي الغاضبون يطرحون التساؤلات حول ذلك العمل الذي اعتبروه بمثابة «تهريب الرساميل» . وبعد ذلك انهي عمل ذلك الجهاز ، من دون تفسيرات سوى انه «ليس ضروريا لوظيفة التثبيت التي يتولاها صندوق عمليات النقد الاجنبي»(١١).

كان اعضاء الكونغرس الغاضبون بمثابة صليب توجب على موظفي «وكالة التنمية الدولية» AID ان يتحملوه ، وذلك لانه لم يكن مسموحا الاعتراف بأن غرض الصندوق ليس الحفاظ على الاموال التي تجبى من المكلف الاميركي واستخدامها على خير وجه وانما دفع اللاوسيين الى انفاق تلك الاموال بأية وسيلة ممكنة من اجل امتصاص الكيبات العديمة القيمة . والواقع ان استخدام عائدات صندوق العمليات لتغطية حالات العجز في الموازنة دفع موظفي «وكالة التنمية الدولية» AID ، التابعة للحكومة الاميركية ، الى ابتكار تعبير طريف : «إحراق الكيبات» . لكن العملة لم تكن تذهب طعما للنيران ، في الواقع . وقد أوضح هارولد ويتينفتن ، احد كبار المحققين في لجنة الكونغرس التي قامت

---

10 — ibid., pp. 134-5.

11 — **Economy and Efficiency of US Aid Programs in Laos and Cambodia** p. 75-76.

بدراسة عمليات الصندوق ، ان الامر كان عبارة عن عملية محاسبة :

«ان العملة المادية نفسها ليست عامل تأمين الاستقرار . واذا اردنا أن نصف ما يحدث في لاوس فعليا فان الحكومة اللاوسية تضع توقيعها على شيكات من غير رصيد . ومع ذلك ، تعتبر البنوك ان هذه الشيكات قانونية وتسدد قيمتها بالعملة المحلية . وتكون النتيجة ان العملة المحلية تدخل حيز التبادل . واذا : فنحن نوفر الدولارات ، وباستطاعة كل من يملك عملة محلية ان يبادلها بتلك الدولارات . وبعد ذلك تنفق العملات الصعبة لتأمين حاجات الاستيراد ، الى جانب فرار الرساميل وما شابه . وأما العملات المحلية الواردة فانها تودع في الادراج المصرفية لكي تستخدم لتسديد قيمة الشيكات المقبلة التي تفتقد الى الرصيد . وهكذا تظل العملة نفسها في حيز التبادل المستمر .

«وفي نهاية السنة يتبين ان الرصيد المصرفي للحكومة اللاوسية يعاني من عجز كبير ، في حين يتبين وجود فائض كبير في حساب صندوق عمليات النقد الاجنبي . وهنا نصرح بنقل القسم العائد لنا من اموال صندوق عمليات النقد الاجنبي من اجل تغطية العجز في الموازنة اللاوسية ...» (١٢) .

من وجهة نظر موظفي وكالة التنمية الدولية AID ، التابعة للحكومة الاميركية ، كان لصندوق العمليات ميزات عديدة (بالمقارنة مع برنامج استيراد البضائع) كوسيلة لاحراق الكيب . وكما ذكرنا سابقا ، كان لمبيعات صندوق العمليات امكانات اوسع كثيرا لانها لم تكن مقيدة بالقانون الاميركي او مقتصرة على السلع الضرورية ، او حتى مقتصرة على السلع دون سواها . بالاضافة ، وضع الصندوق حدا لامكانية الفساد لانه لم يعد ثمة قوانين قد يضطر البعض للمراوغة بشأنها وتبعا لافادة احد مسؤولي وكالة التنمية الدولية AID امام لجنة التحقيق التابعة للكونغرس فان «جوهر الموضوع هو ان باستطاعة اي لاوسي ان يبادل الكيبات التي يملكها بنقد اجنبي ، ووفقا لسعر ثابت .... وهكذا فانه سيحصل على السعر نفسه سواء كان نصَّابا او مفسِدا او شريفا . ولذا فلن يضطر احد للجوء الى النصب» (١٣) . واخيرا ، ولما كانت دولارات صندوق العمليات تباع بسعر ٥٠٥ كيبات للدولار الواحد ، في حين اعطيت سلع «وكالة التنمية الدولية» سعر أفضلية قوامه ٢٤٠ كيب للدولار الواحد ، فان صندوق العمليات كان اكثر كفاءة لجهة امتصاص الكيبات تبعا لاكلاف الدولار . ففي سنة ١٩٦٤ قامت برامج استيراد السلع التابعة للولايات المتحدة وسواها من الامم التي قدمت المساعدات باخراج ٢٫٤ بليون كيب من التبادل عبر بيع ما

12 — Economy and Efficiency of US Aid Programs in the Khmer Republic (Cambodia).

13 — Economy and Efficiency of US Aid Programs in Laos and Cambodia .

قيمته ١٠ ملايين دولار من بضائع العون . بالمقابـــل ، قامت مبيعات بقيمـــة ٦ر٨ مليون دولار ؛ تمت عبر صندوق العمليات الذي لا تخضع دولاراته لايــة قيود ؛ بامتصاص ٤ر٣ مليون كيب (١٤) .

بسبب تلك الميزات ، قررت وكالة التنمية الدولية ، التابعة للولايات المتحدة، في ١ ايلول ١٩٦٥ ، ان تستند في جهودها الهادفة لتحقيق استقرار العملة الى صندوق عمليات النقد الاجنبي . ومنذ ذلك التاريخ لم يعد يدخل في نطـــاق برنامج استيراد السلع سوى اربعة انواع من الواردات : الارز ، البترول ، الزيت ومواد التشحيم ؛ والآلات والمركبات المفيدة . اما السلع الاخـــرى التي كانت تستورد ، في السابق ، في ظل شروط برنامج استيراد السلع فقد اصبحت تستورد بسعر ٥٠٥ كيبات للدولار المعتمد في صندوق عمليات النقد الاجنبي . وقد وافقت الولايات المتحدة على زيادة موارد صندوق عمليات النقد الاجنبي بما يكفي لامتصاص التمول في الطلب الذي سوف ينجم عن اعادة توجيه الواردات(١٥).

وهكذا اغدقت الولايات المتحدة ، وبالاستناد جزئيا الى مساهمـــي صندوق العمليات الآخرين والمشورة والمساعدة الكريمة التي قدمها ممثل مقيم لصندوق النقد الدولي ، النقد الاجنبي على لاوس بمقادير لم تكن محددة سوى بالقيود التي يسعها ان تفرضها على العجز الحكومي المتنامي باستمرار . وقـــد ابتدأ نشاط صندوق عمليات النقد الاجنبي بمبلغ اجمالي قدره ٨ر٧ مليون دولار في ١٩٦٤ ؛ وبلغت مساهمة الولايات المتحدة في تلك السنة ما يزيد على نصف ذلك المبلغ . وفي اواخر الستينات كان متوسط المساهمات يزيد على ٢٠ مليون دولار فـــي السنة ، يأتي حوالي ١ر٧٢ بالمئة منها من الولايات المتحدة (١٦) . وكان ذلـــك أضخم برنامج مساعدات في العالم ، اذا اخذنا عدد السكان بعين الاعتبار . ولكن النسب تصبح اكثر مدعاة للاستغراب حين ندرك ان صندوق عمليات النقد الاجنبي كان يقدم المنافع ، وفي افضل الاحوال ، لما لا يزيد على نصف مليون انســـان فحسب يعيشون ضمن القطاع النقدي من اقتصاد اللاوس (١٧) . والواقـــع ان عملية من نوع صندوق عمليات النقد الاجنبي غير ممكنة التنفيذ سوى في اقتصاد صغير جدا من نوع الاقتصاد اللاوسي بسبب تكاليفها الباهظـــة بالنسبة للفرد . وهكذا لم تجر اية محاولة لانشاء برنامج مماثل في فيتنام الجنوبية التي يبلغ عدد

---

14 — Joel. op. cit., p. 140.

15 — Joel, Loc cit.

16 — Frances Starner in **Far Eastern Economic Review,** 20 May 1972 .

17 — US Economic Assistance for Laos - Stabilization Programs.

سكانها ستة أضعاف عدد سكان لاوس (١٨) .

كان الدعم الدولي لصندوق العمليات هزيلا في افضل الاحوال ، بما في ذلك اليابان التي تحقق فائضا تجاريا مع لاوس قدره ٦ ملايين دولار سنويا بفضل النقد الاجنبي الذي يدخل لاوس عبر صندوق العمليات . وقد افادت لجنة تحقيق اميركية تابعة للكونغرس ، وبمرارة ، في ١٩٧١ انه :

«من الواضح نسبيا ان شركاءنا لم يقبضوا برنامج تثبيت العملة الذي يتولاه صندوق العمليات ، بصورة جدية . وفيما كانت اكلاف صندوق عمليات النقد الاجنبي تصل الى معدلات شاهقة للغاية ، فان شركاءنا لم يبدوا اية رغبة في زيادة مساهماتهم . وهكذا كان على المكلفين الاميركيين ان يتحملوا الاموال الاضافية التي كان الصندوق يتطلبها ....

.... ان فرنسا ، ومن ناحية عملية صرفة ، تستخدم صندوق العمليات للحصول على الكيبات التي تحتاجها لمصاريفها المحلية في لاوس . وتحتفظ اليابان بالكيبات التي تحصل عليها عبر الصندوق لاستخدامها في المستقبل ، وقد اوضحت انها لا تنوي زيادة مساهماتها في الصندوق . وعلى الارجح ، فان المملكة المتحدة وأوستراليا تبحثان بدورهما عن طرق مشرفة للانسحاب من الصندوق ....» (١٩) .

كان احتفاظ اليابانيين والفرنسيين بكيباتهم لتأمين نفقاتهم الخاصة يعني ، عمليا ، ان مساهماتهم لم تكن ذات قيمة على الاطلاق من زاوية «احراق» الكيبات اللاوسية . وكل ما في الامر ان مشترياتهم بالكيب كانت «تعقّم» ، أو توضع خارج التداول لسنة واحدة ، ثم تعاد فجأة الى الاقتصاد ليجد مساهمو الصندوق الآخرون انفسهم مضطرين لامتصاصها .

طوال ما يقارب ثماني سنوات حقق صندوق عمليات النقد الاجنبي «معجزة» الحفاظ على كيب مستقر وقابل للتحويل دون قيود في امة لم يكن لديها اية عائدات مستقلة من النقد الاجنبي على الاطلاق ، باستثناء ما يدخلها من تصدير الافيون (٢٠) . لكن النظام بدأ ينذر بالانهيار في ١٩٦٩ ، بعد ان اخذ العجز الحكومي اللاوسي يتجاوز المقادير التي كان مساهمو الصندوق قد وافقوا على تغطيتها . وفي ١٩٧١ كانت مداخيل الحكومة تكفي لتغطية ما لا يزيد على ٣٠ بالمئة

---

18 — Economiy and Efficiency of US Aid Programs in Laos and Cambodia.

19 — US Economic Assistance for Laos - Stabilization Programs p. 23 .

20 — For the role of Laos in the Heroin network Sea David Feingold, «Opium and Politics in Laos», in Adams and Mccoy, op. cit., pp. 322-39.

من الانفاق العام : في حين تجاوز العجز السنوي ١٥ بليون كيب كان باستطاعة صندوق العمليات ان يمتص منها ٨ر٨ مليون كيب فحسب (٢١) . وقد جــرت معالجة ذلك النقص عبر مساعدة طارئة قدمتها الولايات المتحدة وبلغت قيمتهــا ٤ مليون دولار . وبعد ذلك ، وفي محاولة لتكييف الطلب مع العرض ، قامت السفارة الاميركية [كذا] بتخفيض قيمة الكيب بنسبة ٢٠ بالمئة في تشرين الثاني ١٩٧١ ، أي الى سعر ٦٠٥ كيب للدولار الواحد (٢٢) وأعقب ذلك بعد بضعة اسابيع تخفيض قيمة الدولار نفسه ، ومعه الكيب ، بالنسبة للعملات الاخرى .

كان اثر تخفيض قيمة العملة اثارة حالة من الذعر ، اتخذت شكل فــــرار الرساميل والتسابق على شراء الدولارات ، في طبقة التجار والمضاربين الذيـــن كانوا يعتقدون ان معدل التبادل غير قابل للتغيير . وأدى ذلك الى «هجمة» على صندوق عمليات النقد الاجنبي ، الذي اضطر لايقاف نشاطه لبضعة ايام فـــي آذار ١٩٧٢ . وبسبب ازمة العملات تلك تأخر التوقيع على الاتفاقية السنويـــة للدول المساهمة في دعم صندوق عمليات النقد الاجنبي لمدة عشرة اسابيع قدمت الولايات المتحدة ابانها اعانة موقتة بقيمة ٧ مليـــون دولار . وحينمـــا ابرمت الاتفاقية ، وكانت قيمتها الاجمالية ٢٤ مليون دولار ، تبين ان الولايات المتحدة كانت مطالبة بتقديم ١ر١٦ مليون دولار اضافة الى مبلغ ٢ مليون دولار بدلا من الحكومة الملكية اللاوسية التي اعلنت انها سوف تساهم «لاول مرة» في تمويـــل الصندوق . ان عملية احراق الكيب ما تزال مستمرة ✱ .

كان ثمة احتمال كبير في ان تصبح كمبوديا بلدا تابعا للولايات المتحدة بصورة مصطنعة ، على غرار اللاوس ، حينما احرز البلدان الجاران استقلالهما فـــي ١٩٥٥ ــ لولا القناعة الراسخة لدى حاكم البلاد ، الامير نورودوم سيهانوك ، بأن الوسيلة الفضلى لبقاء البلاد تتمثل في حيادها وعدم انحيازها . فقـــــد تلقت كمبوديا عونا اميركيا بقيمة ٣٥٠ مليون دولار في الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٣ . ووفقا لسيهانوك ، كانت تلك المساعدة «المصدر الرئيسي لعملاتنا الاجنبية» في سنوات الاستقلال الاولى . لكن المعونات السنوية كانت تتجه للانخفـــاض في السنوات الاخيرة من الفترة نفسها ، في حين لم تكن العلاقات بين الامير ووزارة الخارجية الاميركية ذات النزعة المعادية للشيوعية بقوة ، حارة جدا في اي يوم من الايام(٢٣) .

كانت طبيعة العون الاميركي لكمبوديا ، اكثر منها مقاديره المتواضعة نسبيا ،

---

21 — Frances Starner in **Far Eastern Economic Review**, 20 May 1972 .

22 — T.D. Allman in **New York Times**, 25 February 1972.

✱ وضع هذا الكتاب قبل سقوط الحكم اليميني التابع للولايات المتحدة ــ المعرّب .

23 — Norodom Sihanouk and Wilfred Burchett, **My War with the CIA: Cambodia's Fight for Survival** (Penguin, 1973) p. 135.

المصدر الاساسي لتذمر الكمبوديين . فقد وفرت الولايات المتحدة بعض القروض للصناعة الخاصة الصغيرة ، غير انها لم تذعن لمطلب المساعدة في بناء منشـــآت صناعية اكبر حجما ومملوكة من الدولة تتيح للبلاد ان تقلص اعتمادها علـــى الاستيراد . وبالاحرى ، كان برنامج العون العسكري مصدرا اكثر خطورة للنزاع. فقد اشتبه سيهانوك في ان المعدات الحربية غير المجدية التي كانت تشحن الـى فنوم بنيه ، ومعها الشرط الذي يحول دون الحصول على معونات من اي مصدر آخر ، انما كانت تستهدف ابقاء قواته العسكرية صغيرة وضئيلة الفعالية ، وليس تقويتها ، بالمقابل ، اوضح الاميركيون انهم لن يقدموا المزيد الى ان تتوصل فنوم بنيهه للقناعة بأن «تطبيق مبدأ الامن الجماعي هو الضمانة المثلى لاستقلالها» ــ او، بكلمات اكثر صفاقة ، الى ان يتخلى سيهانوك عن سياسة الحياد (٢٤) .

لم يكن الشاغل الرئيسي للامير التهديد الايديولوجي الذي يمثله الشيوعيون وانما ، بالاحرى ، المطامع الاقليمية لتايلاند من الغرب وفيتنام من الشرق ، وكان البلدان قد مارسا العدوان ضد كمبوديا ، في الماضي . وبالطبـــع لم تخفت مخاوف الامير مع العون العسكري الضخم الذي كانت الولايات المتحدة تشحنه للنظامين المتطرفين في العداء للشيوعية في بانكوك وسايغون ، لانه كان يتخوف من امكانية استخدام ذلك السلاح ضد كمبوديا بدلا من الاهداف الاصلية. وانقلب القلق الى ذعر في حزيران ١٩٥٨ حينما افادت التقارير ان كتيبتين من قـــوات فيتنام الجنوبية قامتا بغزو قرية حدودية في مقاطعة ستونغ ترنغ وعدلتا معالم الحدود لصالح فيتنام الجنوبية قبل انسحابهما . وقد رفعت حكومة سيهانوك احتجاجا الى الولايات المتحدة مباشرة ، لانها افترضت ان الاميركيين يملكـــون القوة الكافية للجم أتباعهم . لكن الجواب الاميركي المفعم باللامبالاة لم يوفـــر للكمبوديين اية طمأنينة . وفي الشهر التالي اقامت كمبوديا علاقات ديبلوماسيـــة مع جمهورية الصين الشعبية بعد ان توصلت الى استنتاج انه لا بد من ايجـــاد مقابل للقوة الاميركية من اجل الحفاظ على استقلال البلاد . واثارت الخطـــوة حنق واشنطن ، ويعتقد انها درست امكانية توجيه انذار بإيقاف المعونات المالية في محاولة تهدف الى تركيع سيهانوك او الى التشجيع على اسقاطه ــ لكن السفير الاميركي في فنوم بنيه أفلح في الحؤول دون الاقدام على تلك الخطوة (٢٥) .

شهدت السنوات التالية مضاعفة التوتر في مقابل انخفاض العـــون المالي . وتوصل سيهانوك الى قناعة راسخة بأن الولايات المتحدة كانت تدعم خصومه من جماعة الخمير سيراي اليمينيين الذين كانوا يخططون لقلبه انطلاقا من تايلانـــد وفيتنام المجاورتين . كذلك لم يشعر سيهانوك بالارتياح للتحولات الاجتماعية في

---

24 — Roger M. Smith, **Cambodia's Foreign Policy** pp. 125-6.
25 — ibid., p. 127.

كمبوديا التي عززتها الولايات المتحدة ، الى جانب انه كان يفكر مليا في الخطر الذي سيحيق به اذا ما قررت الولايات المتحدة ان توقف معونتها بصورة مفاجئة. وبالنسبة لسيهانوك كان اغتيال رئيس وزراء فيتنام الجنوبية ، نغو دينه ديم ، في تشرين الاول ١٩٦٣ بمثابة درس حسي وحشي على اخطار التبعية — حيث ان الولايات المتحدة كانت قد شجعت الانقلاب باللجوء الى ايقاف المعونات ، وبعد ارغام ديم على التخلي عن حرسه الشخصي .

وبعد مدة وجيزة من الانقلاب الفيتنامي كشف الامير سيهانوك النقاب عن سلسلة من التحولات السياسية المثيرة للدهشة . فقد اعلن التوقف عن قبول المعونة الاميركية ، من جانب واحد ، منذ ١ كانون الثاني ١٩٦٤ ، ثم امر جميع القوات الفرنسية والاميركية بمغادرة البلاد . وفي الوقت نفسه ، اعلن سيهانوك عن خطة اقتصادية سماها «الاشتراكية الخميرية» كانت ترتب التأميم الفوري لشركات الاستيراد والتصدير ، ثم تأميم المصارف الكمبودية في نهاية السنة التالية . وعلى الارجح كانت تلك الخطوات ستؤدي الى قطع المعونات الاميركية في اي حال ، الامر الذي دفع سيهانوك ، وكان يدرك ذلك ، الى استباق ثأرهم .

أظهر الرعب الذي اثاره هذا الاعلان في واشنطن اية حكومة كانت الاكثر اعتمادا على برنامج العون . وبدا سيهانوك في مظهر القوي بعد ان اتخذ قراره ، وتبين احاديثه ومؤتمراته الصحفية التي كان الغرض منها تفسير الخطوة انها لم تكن اعتباطية او متهورة :

«على نقيض ما يعتقد البعض فلم تكن اعمال (الخمير سيراي) ولا اذاعاتهم المهينة خلف القرار الذي نضج بعد دراسة وتمهيد ابتدآ في ١٩٥٨ . ان الاوساط الغربية مخطئة للغاية اذ تعتبرني ساذجا ، وسريع الغضب ، ومتهورا ، الخ . ان التغييرات في نظامنا الداخلي ، التي اعلناها للتو ، تستند الى اسباب عميقة .

«في المحل الاول سوف أذكر امكانية سحب العون الاميركي ، ذلك العون الذي كان يثير انزعاجا متزايدا ليس لدي فحسب بل ، وبالدرجة الاولى ، لدى الاوساط الكمبودية بكل نزعاتها ، من التقدميين الى قوميي اليمين الذين وجدوا انفسهم على وفاق للمرة الاولى . وينبغي ان اعترف بأن سحب هذا العون سوف يثير ارتياحا بالغا لدينا . من جهة ، لاننا سنتوقف عن سماع الاحاديث حول استحالة بقائنا من دونه . ومن جهة اخرى ، لاننا سنضطر الى تخصيص طاقة اكبر كثيرا لتنمية الانتاج .

..... ان الجميع يوافقون ، وبالاخص المقيمين الاجانب في كمبوديا ، على ان الاغنياء يراكمون الثروات بسرعة غير مقبولة في حين يتحسن مستوى معيشة الاغلبية العظمى من الشعب بصورة بطيئة للغاية»(٢٦) .

---

٢٦ — تقرير عن المؤتمر الصحفي لسيهانوك . Réalités Cambodjiennes 15 november 1963

ان ليبراليتنا التي تعبر عن نفسها في كل المجالات تتحول بصورة مبالغ فيها لخدمة القطاع الرأسمالي الخاص الذي يسيء استخدامها حتما ، ويحرم الدولة من موارد وفوائد مهمة (٢٧) .

«ولأسفنا العظيم ، توصل الشعب الخميري الى الاحساس بأن العون العسكري الاميركي لم يعد يستهدف السماح لكمبوديا ان تدافع ـ ان لم يكن بفعالية، فعلى الاقل بصورة مشرّفة ـ عن وحدتها الاقليمية وحيادها ، وانه اخذ يتحول ، بالتالي ، الى نوع من التشجيع للاهداف التوسعية لتايلاند وجنوب الفيتنام ـ وذلك على حساب كمبوديا (٢٨) .

«اننا سوف نصبح اكثر فقرا ، ولكن اكثر استقلالية (٢٩) .

«ان قسما كبيرا من العون الاقتصادي الاميركي هو بصراحة مناقض لمصالحنا. وينطبق ذلك مثلا على تخصيص القطاع الخاص بالنقد الاجنبي . وسيكون مفضلا الاستغناء عن ذلك العون الذي سوف يسمّمنا في المدى الطويل ، تماما كما يؤدي الافيون الى تسميم الجسم البشري» (٣٠) .

بالاضافة ، كان سيهانوك يمتلك فكرة واقعية عما ينبغي للامة ان تفعله اذا ما شاءت التخلي عن العون الاميركي . وقد تنبأ بأن برنامج التقشف الجديد سيؤدي الى حدوث نقص في الاسمنت والحديد والفازولين والسيارات ومنتجات الترف من كل الانواع . وافترض ايضا ان الدولة سوف تقوم بتخفيض مخصصات النقد الاجنبي التي تذهب للسياحة (٣١) . ولما كان المقدار المتواضع نسبيا من العون الاميركي لا يمول سوى ١٥ بالمئة من واردات كمبوديا ، فقد كان ممكنا ازالة الشحم من برنامج الاستيراد من غير إحداث كارثة اقتصادية ؛ فقد كانت كمبوديا تمتلك احتياطات ضخمة من النقد الاجنبي تناهز ٨٠ مليون دولار (٣٢) . وأخذت الحكومة الكمبودية المبادرة بالنسبة لـ ٦ بالمئة من موازنتها السنوية ومخصصات معاشات الجنود التي كانت تغطيها الاموال المقابلة الناجمة عن المعونات . وبعد سنة ونصف افاد تقرير من فنوم بينه انه «وفقا لبعض المراقبين هنا ، فان الطبقة الوسطى المدينية الجديدة وحدها ، التي نشأت على الارباح التي ولدتها المعونات الاميركية، تأثرت بصورة جدية من [ايقافه] (٣٣) .

كانت طبقة طفيليي المعونة تلك تشكل التهديد الداخلي الاكثر خطورة لسياسة

---

٢٧ ـ خطاب سيهانوك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ Réalités Cambodjennes

٢٨ ـ بيان صحفي للسفارة الكمبودية في المملكة المتحدة ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

29 — Quoted in the **New York Times**, 13 November 1963.

30 — Realités Cambodojiennes, 23 November 1963.

31 — ibid.

32 — Far Eastern Economic Review, 16 April 1964.

33 — ibid., 13 May 1965.

الاستقلال والحياد التي سار عليها سيهانوك . وحين عاد سيهانوك بذاكرته الى الماضي ، من منفاه في بكين بعد خلعه ، فانه اخذ يندب :

«بقبولنا (معونتهم) ، فاننا كنا نلوث انفسنا بفيروس سمم مجرى الدم القومي .... وكان الامر اشبه بمرض ماكر ومسبب للشلل ــ فحين ظهرت العوارض كان الاوان متأخرا للقيام بأي عمل . وحتى بعد ان قطعت المعونة كليا ، فان السم استمر في التفاعل . فقد كان «مدمنو الدولار» الكبار في حكومتنا مستعدين لارتكاب الخيانة ولعرقلة الاجراءات التي اتخذتها لوضع حد للثغرة الاقتصادية من اجل اتاحة المجال امام اعادة تدفق الدولارات» (٣٤) .

ويصف سيهانوك الاسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة للحصول على حلفاء من ضمن المجتمع الكمبودي :

«كان بين الطرق التي استخدمتها الولايات المتحدة لاختراق اقتصاد وسياسات البلاد مفاخرة احد الاميركيين الساخرين بأن (الصندوق المقابل) كان (اعظم اختراع منذ الدولاب) . وقد انشأ مسؤولو الصندوق عمدا نوعا من الطبقة الكومبرادورية التي تملك مصلحة راسخة في دعم السياسات الاميركية ــ طبقة لم يكن لديها مصلحة في تطوير اقتصادنا . وكان لا بد من توقف ذلك النشاط المشبوه اذا ما بدأنا ننتج ، في مصانعنا ، البضائع التي كان يفترض ان يتولى هؤلاء استيرادها (٣٥) .

«وخلال ما لا يزيد على السنتين ، وعبر المضاربة بدولارات العون وحدها ، خلقت الولايات المتحدة جماعة داخلية قوية في بلادنا : طابورا خامسا سياسيا يعمل لتمزيق الحياد ولوضع كمبوديا تحت مظلة حلف جنوب شرق آسيا» (٣٦) .

لا يبدو ان تلك الطبقة اولت المعجزة المزدوجة, التي حققها سيهانوك لبلده الصغير تقديرا وافيا . فقد ظلت كمبوديا جزيرة من السلام في حين اضطرمت الحرب في فيتنام الجنوبية ولاوس المجاورتين ، الى جانب انها ظلت بعيدة نسبيا عن القلاقل الداخلية . ثم ان الاقتصاد لم يتعرض ، رغم خسارة الدعم الذي كان يتلقاه ميزان المدفوعات وعجز الموازنة ، لاية عراقيل خطيرة . واذا استندنا الى ما اضطر احد مسؤولي (وكالة التنمية الدولية) AID للاقرار به ، فلم تشهد البلاد اي تضخم في الاسعار ولم يحدث اي عجز في ميزان المدفوعات او في الموازنة (٣٧) .

رغم هذا السجل المؤثر فان الطبقات المتوسطة في كمبوديا التي شعرت

---

34 — Sihanouk and Burchett, op. cit., p. 92.

35 — ibid., p. 94.

36 — Ibid., p. 95.

37 — Economy and Efficiency US Aid Programs in Laos and Cambodia p. 77.

بالاشياء لفقدانها أرباح الاستيراد وسلع الترف وجدت نفسها متضامنة مع الولايات المتحدة في محاولة اشاعة الانطباع بأن كمبوديا تعاني من ازمة اقتصادية . وقد تولت مقالات الصحف والمجلات تعميم ذلك الانطباع . ووفقا لمجلة (فار ايسترن ايكونوميك ريفيو) Far Eastern Economic Review فان «التصنيع توقف كليا تقريبا ، وكانت احتياطات النقد الاجنبي تتضاءل بصورة تدريجية في حين اعتور البطء تطبيق خطة السنوات الخمس نتيجة فقدان السيولة» (٣٨) . ولجأت احدى المجلات التي حاولت تفسير اسقاط سيهانوك بالاستناد الى مبررات اقتصادية لاتهام اقاربه بالفساد وبالمبالغة في الاستيراد اثناء ادارتهم لمؤسسة التجارة التي تملكها الدولة والمعروفة باسم Sonexim (٣٩) . ومع ان ذلك ربما كان صحيحا فانه يشير الى ان خطة التقشف التي وضعها سيهانوك كانت تتعرض للعرقلة ، وليس الى انها كانت خاطئة من حيث المبدأ .

وفقا للمصدر نفسه «لم يكن مجموع احتياطات النقد الاجنبي القومية يتجاوز ٣٫٨١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ ريالا (٥٤٫٤٥٫٣٤٥٫٦٩ دولارا) في شباط ١٩٧٠» (٤٠) . وحين نقارن هذا الرقم بالرقم الآخر ، الذي يرد في الصفحة نفسها ، والذي يمثل قيمة الواردات الاجمالية في ١٩٦٩ ، ومقداره ٧٦٫٨٦٣٫٦٣٦ دولارا ، فاننا نصاب بالدهشة . فقد تدنت احتياطات النقد الاجنبي فعلا ، ولكن نسبة التدني ضئيلة جدا اذا تذكرنا ان العون توقف في ١٩٦٣ . وحتى اذا اخذنا بعين الاعتبار مستوى الاستيراد الكبير المزعوم في السنة الاخيرة من حكم سيهانوك ، فقد كانت احتياطات النقد الاجنبي الكمبودية تكفي لتغطية حاجات الاستيراد قرابة احدى عشر شهرا ، واذا كانت موارد تكفي لستة اشهر تعتبر مريحة جدا ، ولما كانت بعض الامم تشق طريقها بصعوبة بالاعتماد على احتياطات لا تكفي حاجات الاستيراد سوى لاسابيع قليلة ، فان كمبوديا كانت في حالة حسنة للغاية . وعلى النحو نفسه ، فان مدفوعات كمبوديا لسداد الديون لم تتجاوز ، في ١٩٦٩ ، نسبة ٨٫٧ بالمئة من وارداتها التقديرية عن تصدير البضائع في السنة السابقة (٤١) . واذا كانت البلاد تعرضت فعلا لـ «نقص في السيولة» ولتباطؤ التصنيع فان ذلك سيكون مرده للطريقة المحافظة للغاية في التعامل مع الدين الاجنبي واحتياطات النقد

---

38 — **Far Eastern Economic Review**, 16 july 1970.

39 — Donald Kirk, (Cambodia's Economic Crisis), **Asian Survey**, April 1971, p. 144.

40 — ibid., p. 250.

41 — International Monetary Fund report on Cambodia, reprinted in Economy and Efficiency of US Aid Programs in Laos and Cambodia p. 100 .

الاجنبي . وحتى اذا كانت كمبوديا لا تنجز التصنيع بسرعة كبيرة ، فان لاوس المجاورة ورغم حالة الوفرة الناجمة عن نشاطات صندوق عمليات النقد الاجنبي FEOF لم تكن تقوم بأي تصنيع على الاطلاق .

رغم ذلك ، اعترى التردد سيهانوك الذي ما لبث ، تحت ضغوط اليمين ، ان دعا لون نول وسيريك ماتاك لتشكيل «حكومة الخلاص الوطني» في ١٩٦٩ . وذكر حينذاك ان تلك الحكومة «كانت تأمل في تشجيع الانتاج المحلي وكذلك ، في الوقت نفسه ، في وضع القيود امام استيراد بضائع الترف غير الضرورية — او المقادير الزائدة عن اللزوم من المواد الاساسية كالبترول والسيارات» (٤٢) . اما الوسائل التي اختارتها الحكومة الجديدة لتحقيق ذلك فكانت الانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتخفيض الريال بناء على نصيحة الصندوق ، ورفع التأميم جزئيا عن التجارة الخارجية — وكلها سياسات لم تكن لتساهم في تحقيق الاهداف المعلن عنها (٤٣) . وقد تم اتخاذ الخطوة الاخيرة بالاستناد الى فرضية انه من الافضل اضفاء الشرعية على عملية تحويل النقد الاجنبي لصالح طبقة الموردين بأسرها من التعرض لبعض التسرب الناجح عن الممارسات الفاسدة لبعض الموظفين ! وقد راوح سيهانوك بين دعم السياسات الجديدة واظهار العداء لها — الى ان انتهز لون نول وسيريك ماتاك فرصة غيابه عن البلاد للقيام بخلعه في آذار ١٩٧٠ .

من اجل فهم الانقلاب الكمبودي لا بد من ان نأخذ بعين الاعتبار التذمر المحلي وكذلك الاطار الدولي لحرب الهند الصينية . ففي الداخل كانت الطبقة التي سبق لها ان اثرت بفضل العون الاميركي ما تزال تتوق الى استئناف ذلك العون . وعلى الصعيد الخارجي ، كانت الحرب تخلق ضغوطا خطرة على الحياد الكمبودي الهش طوال سنة او سنتين ، حيث كانت الولايات المتحدة تنحي باللائمة على سيهانوك لسماحه لقوات جبهة التحرير الوطني الفيتنامية باستخدام قواعد خلفية لها في كمبوديا وعلى مسافة قصيرة من الحدود مع فيتنام . وكان القادة العسكريون الاميركيون والفيتناميون يبدون تذمرهم علنا ويدعون ان الحرب كانت ستنتهي بسرعة لو اتيح لهم «سحق» تلك القواعد . وسواء كانت هنالك اتصالات صريحة بين العسكريين الاميركيين او مسؤولي وكالة المخابرات المركزية والكمبوديين الذين خططوا للانقلاب ام لا ، فان التاريخ الحديث لفيتنام الجنوبية ولاوس واندونيسيا وسواها من البلدان المجاورة كان يحمل تأكيدا كافيا على ان الولايات المتحدة سوف تهرع الى تأييد اية حكومة كمبودية تتولى توجيه البلاد بحزم نحو المعسكر الاميركي . وكان ذلك بالضبط ما قامت به الولايات المتحدة : فقد اعترفت

---

42 — Kirk, op. cit., p. 243.

43 — Kirk, loc. cit., and **Far Eastern Economic Review**, 16 July 1970 .

بالقائمين بالانقلاب وباشرت ارسال المعونات المالية على الفور . وفـــي غضون اسابيع قليلة ، وفي ١ ايار ، بدات القوات الاميركية والفيتنامية الجنوبية تعبر الحدود بحثا عن «القواعد الخلفية الشيوعية» .

ان تاريخ انتهاء المعجزة السياسية والاقتصادية الكمبودية يتطابق مع خلـــع سيهانوك . فقد انخرطت البلاد بعد ذلك مباشرة بحرب وحشية ذات أوجـــه متعددة ، محلية ودولية . وعلى غرار ذلك ، اتخذ الانحدار الاقتصادي حجـم الكارثة . فقبل اندلاع الحرب كان الارز والمطاط يدران معا ٧٠ بالمئة من النقـد الاجنبي الذي تحصل عليه كمبوديا . وقد صدرت البلاد ١٨٠ الف طن من الارز في ١٩٦٩ . ولكن انخفاض الانتاج وعرقلة المواصلات بلغا ، مع بدء القتال ، حدا دفع المسؤولين الاميركيين الى القول انه ربما تطلب الوضع استيراد ٢٠٠ الف طن من الارز في ١٩٧٢ لتجنب المجاعة (٤٤) . بالمقابل ، انخفضت صادرات المطاط من ٤٥ الف طن في ١٩٦٩ الى الصفر في ١٩٧١ . وكانت مزارع المطاط تقع فـــي المنطقة المحاذية للحدود الفيتنامية ، وبالتالي في الممر الذي تجتازه قوات الغزو الاميركية ـ الفيتنامية الجنوبية . ومن اصل ٥١٠٠٠ هكتار مزروعة بالمطاط ، لحق الدمار بـ ٧٠٠٠ هكتار نتيجة للمبيدات الكيمياوية . وادى تدمير المبانـــي والمعامل الى الحاق الشلل بكل المزارع . وقد وجه اصحاب المزارع الفرنسيون الاتهام للفيتناميين الجنوبيين بأنهم دمروا المزارع عمدا بغاراتهم الجوية (٤٥) .

تسببت الهجمات العنصرية ضد الباعة والتجـار الفيتناميين في ترويـــع الصينيين الاثرياء ودفعهم الى اخراج رساميلهم من البلاد (تعرض الفيتناميون ، الاقل حظا ، للقتل او جرى ترحيلهم بدون ممتلكاتهم) . وغدا فرار الرساميل هذا اكثر سهولة بفضل اجراءات تخفيف الضوابط النقدية التي اتخذتها فنوم بنيه تحت ضغوط الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي . وقد ذكر حينئـــذ ان الطلب الكثيف من جانب الصينيين على العملة الصعبة كان مسؤولا عن الارتفاع فـــي سعر الريال في السوق السوداء ـ من ١٢٠ ريالا للدولار الى ٢٥٠ ريالا للدولار ـ في غضون اسابيع قليلة (٤٦) .

كذلك شهدت الموازنة الحكومية تضخما سريعا بسبب التخطيط لتوسيـــع الجيش ـ من ٣٥٠٠٠ الى ١٨٥٠٠٠ في غضون سنة واحدة ـ ولخلق ميليشيـا يصل تعدادها الى ١٤٣٠٠٠ رجل. وفي ١٩٧١ كانت الانفاقات الدفاعية تستنزف ٦٠ بالمئة من الموازنة القومية . وقد ارتفع حجم السيولة من ٦ بليون ريال الـى

---

44 — **New York Times,** 18 September 1971.

45 — Kirk, loc. cit., and **Far Eastern Economic Review,** 16 July 1970 .

46 — Neue Zürcher Zeitung, 15 July 1971.

١٥ بليون ريال في السنة الاولى للحرب وحدها . وكان مقدرا ان تبلغ ٢٥ بليون ريال في نهاية ١٩٧١ (٤٧) .

من وجهة نظر الضامنين الاميركيين للنظام الجديد في فنوم بنيه كان ممكنا تلقي مشكلة الانتاج ومشكلة العجز في الموازنة بعضهما البعض الى حد ما . بكلمات اخرى ، اذا اصبح الشعب الكمبودي مضطرا الان الى شراء الارز الاميركي الذي يوفره برنامج العون ، بدلا من الارز المنتج محليا ، فان الواردات المالية المقابلة سوف تمتص قسما من الموارد المالية الناتجة عن العجز الحكومي . والواقع ان العملية توازي تحويل الريالات التي كان يجنيها منتجو الارز في الظروف العادية الى الحكومة نفسها . وسرعان ما منحت كمبوديا برنامجا لاستيراد السلع مماثلا للبرامج السائدة في لاوس وفيتنام الجنوبية . وهنا ايضا كان القصد تدعيم وضع الحكومة عبر مستوردات وكالة التنمية الدولية .

في الوقت نفسه وجهت حكومة فنوم بنيه الدعوة الى صندوق النقد الدولي لارسال بعثة تتولى مسح الوضع الاقتصادي تمهيدا لتقديم توصياتها (٤٨) . بالفعل ، كانت التوصية الرئيسية تطبيق برنامج لتثبيت النقد عبر تخفيض قيمة العملة . وكان البرنامج يتضمن «تعويم» الريال ، وزيادة الضرائب على واردات الترف ، وإحداث زيادات كبيرة في المعدلات المصرفية ، وتخفيف القيود على الاسعار الزراعية وكذلك ــ وتلك نقطة هامة للغاية ــ الغاء معظم ضوابط الاستيراد بحيث يصبح الدولار متوفرا للمستوردين دون صعوبة . وقبل مدة وجيزة من اعلان الاصلاحات ، قامت حكومة لون نول بتعليق نشاطات الجمعية الوطنية وأعلنت ان الحكومة سوف تحكم البلاد منذ ذلك الحين فصاعدا بالمراسيم ــ وكانت السفارة الاميركية تأمل في ان تمهد تلك الخطوة السبيل لتبني الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تنادي بها بقوة » (٤٩) .

وقد سجلت حكومة كمبوديا بدعة جديدة في ذلك الشهر حين اعلنت عن تخفيض قيمة الريال قبل اسبوع من سريان مفعول القرار وذلك «لكي يتاح للشعب ان يعتاد القرار» ، حسب توضيحات المسؤولين الكمبوديين . وفي حين كان المستشارون التابعون للحكومة الاميركية او لصندوق النقد الدولي يتلوّون في مقاعدهم اثناء المؤتمر الصحفي الذي شهد ذلك الاعلان ، فان ممثل الصندوق، غونار توماسون (الذي كان قبل ذلك يدير عمليات الصندوق في اندونيسيا) استجمع نفسه ليقوم بتوجيه الاطراء للحكومة على «جهدها الشجاع لمكافحة

47 — ibid.

48 — Economy and Efficiency of US Aid Programs in Laos and Cambodia.

49 — Henry Kamm in **New York Times**, 29 October 1971, **United Press International**, 20 October 1971.

التضخم من جذوره» (٥٠) . وعبرت الولايات المتحدة عن رضاها بتوفير سلفة بقيمة ٢٠ مليون دولار لتمويل الواردات التي رفعت عنها القيود .

كان ثمة اجماع في الراي بين حكومة فنوم بنيه ، وصندوق النقد الدولي والمسؤولين الاميركيين في كمبوديا على ان كل ما تحتاجه كمبوديا هو مقادير ضخمة او غير محدودة من العون الاميركي . وقد كرر صندوق النقد الدولي ، في تقريره وتوصياته ، الحجة الماكرة التي صادفناها في حالات اخرى ومفادها ان الحل الامثل للجريمة هو الغاء القوانين :

«تصبح عمليات السوق السوداء غير مرغوبة في ازمنة الحروب بوجه خاص بسبب الفرص التي تتيحها لبضعة أفراد لكي يجنوا أرباحا طائلة عبر معاملات غير قانونية ، في حين يطلب الى الشعب عموما ان يقدم التضحيات . لكن السوق السوداء للنقد الاجنبي لا تنشأ الا حيث توجد قيود على معاملات النقد الاجنبي الرسمية . ولذا ، فان الطريقة الافضل للحؤول دون عمليات السوق السوداء هي ازالة القيود التي تؤدي الى خلق السوق السوداء . وفي حالة كمبوديا يعني ذلك ان لا توضع عراقيل امام المستوردين الخصوصيين الراغبين في النقد الاجنبي لحاجات الاستيراد .

اننا ندرك ، بالطبع ، ان السبيل الوحيد لاقامة نظام حر للنقد الاجنبي في كمبوديا هو في توفير موارد كافية من النقد الاجنبي عبر المساعدة الخارجية»(٥١).

وحين وجه محقق من الكونغرس سؤالا عما تنوي الحكومة الكمبودية فعله من اجل التحكم بعجز موازنتها «فان المسؤولين الكمبوديين اجابوا بصراحة بأن الحكومة الكمبودية سوف تكون مرغمة على الاعتماد على العون الذي يرد من البلدان الصديقة من أجل تغطية كامل العجز في الموازنة .

«ان موقف كمبوديا هو ابقاء احتياطاتها ، وأسعار تبادل عملتها ، والعجز في ميزانيتها ، على حالها ، في حين تتولى (البلدان الصديقة) اي الولايات المتحدة، تعويض الفرق بمنح مالية اذا امكن او ربما عبر برنامج للاستيراد التجاري» (٥٢) .

وقد عبر المحقق التابع للكونغرس عن شكه :

«في ان يكون الموظفون الاميركيون في فنوم بنيه وافقوا فعلا ، في يوم من الايام ، على وجهة النظر القائلة بوجوب استخدام الهبات الاقتصادية الاميركية لكمبوديا لصالح شراء السلع ذات المنشأ الاميركي دون سواها . فقد شدد الموظفون الاميركيون في فنوم بينه على انشاء «صندوق للدعم الاقتصادي» لصالح كمبوديا

---

50 — Kamm, loc. cit.

51 — IMF report in **Economy and Efficiency of US Aid Programs in Laos and Cambodia** p. 97.

52 — Economy and Efficiency of US Aid Programs in the Khmer Republic (Cambodia), p. 13.

وفق اسس مشابهة [كذا] لـ (صندوق عمليات النقد الاجنبي) في لاوس» (٥٣) .

لم يكن ما يدعو للدهشة في ان صندوق النقد الدولي اوصى بانشاء «صندوق تثبيت النقد» ESF في كمبوديا على غرار «صندوق عمليات النقد الاجنبي» في لاوس . ومرة اخرى انهمكت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي في تأمين مساهمات متعددة المصادر ؛ وساهمت اليابان بقوة هذه المرة ، حيث كانت صادراتها المستفيد الاكبر من العون الموحد وسياسة الاستيراد الحر . وقد انعقد المؤتمر التمهيدي لـ «صندوق تثبيت النقد» في باريس في تشرين الاول ١٩٧١ ، واعقبته دورة لتمديد الالتزامات في فنوم بنيه في كانون الثاني . وقبل ثلاثة ايام من اعلان الالتزامات المالية اتهم الصحفي الاميركي جاك اندرسون الحكومة الاميركية بصياغة كتاب من نوع «إملأ مكان الجملة الفارغة» على ان يتولى المسؤولون الكمبوديون ارساله للدول التي يحتمل ان تقدم تبرعات . كذلك نشر اندرسون نص رسالة صادرة عن وزارة الخارجية الاميركية ومرفقة بالصيغة كان مضمونها: «اننا ندرك ان اليابانيين سوف يتحركون وينشطون للمساهمة في صندوق تثبيت النقد . وبوسعنا ، انطلاقا من أسس انتقائية ، ان نقوم ببعض النشاط الخفي هنا ، وخاصة مع المملكة المتحدة وأوستراليا» (٥٤) .

بالاضافة أورد اندرسون ارقاما كانت وزارة الخارجية ، حسب معلوماته ، قد وضعتها على اساس انها تمثل التبرعات التي يفترض بكل دولة تقديمها . ومن المفيد هنا ان نقارن ارقام اندرسون بالتعهدات الفعلية ، لان مثل هذه المقارنة تؤكد صحة معلوماته ، من جهة ، ولانها تبين مدى الحماس النسبي لكل متبرع .

باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا كان اليابان وتايلاند ، اللذان تستفيد صادراتهما الى درجة عظيمة من «صندوق تثبيت النقد» ، البلدان الوحيدان اللذان ساهما بحوالي ٥٠ بالمئة من المبلغ المطلوب . وهكذا اصبح الدعم المتعدد المصادر معرضا لضغوط شديدة . وقدمت كمبوديا ٨٫٧٥٠٫٠٠٠ دولارا من احتياطاتها الخاصة ، اضافة الى سحوبات مالية تعويضية، ومستندة الى تبريرات غير مقنعة، من صندوق النقد الدولي بقيمة ٦٫٢٥٠٫٠٠٠ دولار * . وقد بدأ «صندوق تثبيت النقد» نشاطه في آذار ١٩٧٢ ، وتولى ادارته موظف اختاره صندوق النقد الدولي . وكان المدير في الواقع نفس المدير السابق لصندوق عمليات النقد

---

53 — ibid ., p. 13.

54 — New York Times, 12 January 1972.

* يقصد بالسحوبات التي تجري في ظل نظام التمويل التعويض التابع لصندوق النقد الدولي ان تعوض النقص في مداخيل التصدير الناجم عن اسباب خارجة عن ارادة الحكومة المدنية . ومع انه كان صحيحا ان الصادرات الكمبودية تقلصت الى درجة خطيرة نتيجة الحرب ، فليس ممكنا انكار ان قادة الانقلاب هم الذين جرّوا الحرب الى البلاد !

الاجنبي في لاوس واحد المستخدمين السابقين في بنـــك انكلترا ، ادوارد فيلينفهام (٥٥) .

المساهمات الدولية في «صندوق تثبيت النقد» الكمبودي

	التعهدات الفعلية (٥٦)	ما طلبته الولايات المتحدة، وفقا لمعلومات أندرسون
الولايات المتحدة	١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار	١٢٫٥٠٠٫٠٠٠دولار
اليابان	٥٫٠٠٠٫٠٠٠	٧٫٥٠٠٫٠٠٠
اوستراليا	١٫٠٠٠٫٠٠٠	٣٫٠٠٠٫٠٠٠
بريطانيا	٥٠٠٫٠٠٠	٥٠٠٫٠٠٠
تايلاند	٢٥٠٫٠٠٠	٢٥٠٫٠٠٠
نيوزيلاندا	١١٢٫٠٠٠	٣٠٠٫٠٠٠
ماليزيا	١٠٠٫٠٠٠	٢٥٠٫٠٠٠
اندونيسيا	.	٢٥٠٫٠٠٠
سنغافورة	.	٢٥٠٫٠٠٠
الفيليبين	.	٢٥٠٫٠٠٠
المجموع	١٩٫٤٦٢٫٠٠٠دولار	٢٥٫٠٥٠٫٠٠٠دولار

يفترض ان صندوق تثبيت النقد يختلف عن صندوق عمليات النقد الاجنبي من زاويتين . فبعد ان علمتهم تجربتهم في اللاوس مدى صعوبة واخطار دعم سعر تبادل ثابت ، فان الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي اصرا على وجوب تعويم سعر النقد في كمبوديا من اجل تجنب ازمات مماثلة للأزمة التي كانت تتضخم في اللحظة نفسها في لاوس . (ومع ذلك فان التكاليف الفعلية للصندوق في سنته الاولى وصلت الى ٣٤٫٥٠٠٫٠٠٠ مليون دولار ، اي ما يزيد بنسبة ٨٠ بالمئة عن المساهمة الاصلية) . بالاضافة ، ومن اجل ارضاء كلاب الحراسة في الكونغرس ، وجد موظفو وكالة التنمية الدولية انفسهم مضطرين لادعاء انه سوف توضع بعض الضوابط على كيفية استخدام اموال الصندوق وقد اعلنوا ان النقد الاجنبـــي

---

55 — Economy and Efficiency of US Aid Programs in the Khmer **Republic (Cambodia)** p. 66 and 101.

56 — **Japan Times**, 15 January 1972, except for the figure for Britain which was supplied by Larry Wright.

سوف يباع من اجل شراء اشياء من ضمن لائحة استيراد سلع حرة ، كي يجري الاتفاق على الانفاق غير السلعي في كل سنة بين المساهمين في الصندوق . ويشمل هذا الانفاق نفقات السفارات ، والاسفار الرسمية ، ونفقات اقامة الطلاب في الخارج ، الخ . وأما تحويل الرساميل ، وايفاء الديون ، والانفاقات العسكرية، فلا تدخل ضمن انفاقات الصندوق .

لكن صندوق تثبيت النقد يتفق من حيث الجوهر مع صندوق عمليات النقد الاجنبي ـ وكلاهما يلتقيان عند هدف دعم جهازي حكومة وجيش كثيفين عبر اغراق الاقتصاد بواردات لا حاجة لها لولا ذلك . وقد كتب مفتش الادارة الذي وضع تقريرا حول العون المقدم الى كمبوديا (التي أعيدت تسميتها «جمهورية الخمير»): «لم اجد اي دليل على ان وكالة التنمية الدولية حاولت ان تحدد اية سلع يحتاجها شعب الخمير فعليا» . وكان استحداث صندوق تثبيت النقد ضروريا لان الواردات من «البضائع الضرورية» ـ وذلك حتى عندما يتسع هذا التعبير ليشمل مكيفات الهواء وأجهزة التلفزيون ، وآلات تعبئة المشروبات الخفيفة ـ لم تكن تباع بسرعة كافية لاحراق الريالات الورقية التي تملكها الحكومة بالسعر الضروري . ومع ان احد مسؤولي صندوق النقد الدولي شهد بأن صندوق تثبيت النقد «ليست له صلة من اي نوع بعجز الموازنة» فان كلامه كان كذبا مجردا كما اثبتت شهادات اخرى * . وحينما وجهت لجنة التحقيق الفرعية سؤالا الى وكالة التنمية الدولية حول الاشراف على الاستخدام النهائي للاموال للتأكد من ان لا يتم استيراد سوى السلع الضرورية ، كان الجواب ان «مدير صندوق تثبيت النقد مسؤول عن تأمين ادارة فعالة للصندوق ، بما في تحريم اية بنود عسكرية او اية بضائع مخصصة لبرامج استيراد السلع» . ومن الواضح ان الضوابط موضوعة لمكافحة «الضروريات» التي تنفرد برامج استيراد السلع بتمويلها وليس لمكافحة سلع الترف من اي نوع .

لقد انتعشت طبقة المستوردين التي تعتمد على العون الاميركي ، وتعززت ، وهي تشكل دعامة محلية لحكومة فنوم بنيه المهتزة والفاسدة . وقد «سربت سفارة الولايات المتحدة بهدوء» في ۱۹۷۲ انه اذا ما جرى خلع لون نول ، فان العون الاميركي سوف يتوقف . وقابل لون نول هذا الدعم بتوزيع امتيازات استغلال ثروة كمبوديا النفطية الواقعة في المياه الاقليمية ، وامتيازات التنقيب عن ثمانية انواع اخرى من المعادن القابلة للاستغلال تجاريا الى شركات دولية ، وذلك رغم ان الشركات قد لا تستطيع الاستفادة من الامتيازات اذا ما عجزت حكومة

---

* يوضح بيان رسمي من وكالة التنمية الدولية موجود في الصفحة ۱۱۳ من الكتاب نفسه ان «... ان المقابل الذي سيتولد عن مساهمة الولايات المتحدة في صندوق تثبيت النقد سوف يستخدم في نشاطات تتفق عليها الولايات المتحدة وحكومة الخمير . وتتجه نيتنا حاليا الى استخدام كل هذا المقابل او معظمه لدعم الموازنة» .

لون نول عن تأمين النظام .

بعد اقل من سنة على استئناف العون الاميركي في ١٩٧٠ «بدا ان كمبوديا دخلت في عهد جديد من التبعية الاقتصادية التي لا تلوح في الافق اية نهاية لها». وفي مثل هذه الفترة الوجيزة وصلت امة صغيرة وفقيرة ، انما فخورة ومستقلة وهادئة ، الى مستويات من الفساد كانت قد شكلت القاعدة العامة في لاوس وجنوب الفيتنام لسنوات طويلة . واستنادا الى الاحداث اللاحقة فان خطيئة سيهانوك الكبرى كانت انه لم يقدر جشع اولئك الذين حرمهم طوال عدة سنوات من فوائد العون الخارجي حق قدره .

***

لن نتطرق الى فيتنام الجنوبية مطولا ، ولكن بعض المقارنات مع لاوس وكمبوديا ستكون مفيدة . على غرار اللاوس فقد دعمت الولايات المتحدة الحكومة التابعة لها في فيتنام الجنوبية عبر السلع المستوردة من اجل دعم الخزينة وذلك منذ ان اصبحت فيتنام الجنوبية دولة مستقلة اسميا في ١٩٥٥ . وزادت حدة طبيعة الاقتصاد المصطنعة ، والتي تعتمد على الواردات ، بعد ان راهنت الولايات المتحدة بقوتها العسكرية وهيبتها القومية على هزيمة جبهة التحرير الوطني . وفي ١٩٦٣ كان ميزان تجارة سايغون يتشكل من ٩٣ مليون دولار للصادرات في مقابل ٢٣٨ مليون دولار من الواردات . وفي ١٩٦٧ ، وبعد التدخل الاميركي الواسع النطاق ، كانت سايغون تصدر بما قيمته ٤٠ مليون دولار في مقابل ٣٧٠ مليون دولار من الواردات التي لا تشمل الواردات العسكرية . وعلى غرار لاوس وكمبوديا لم يكن هذا العجز التجاري المتزايد ناجما عن ضرورة استيراد منتجات يحتاجها الشعب غير انه لا يستطيع انتاجها بنفسه . بالاحرى كان الوضع يعبر عن حاجة الحكومة لاستبدال الدخل الذي لم تكن تستطيع جبايته عبر الضرائب بالسلع المستوردة . وكان العجز التجاري مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة الداخلية .

لم تشهد فيتنام الجنوبية اي برنامج لتثبيت النقد على غرار ما حدث في لاوس وكمبوديا ، وذلك ربما لان الالتزام غير المحدود بتوفير النقد الاجنبي كان سيكلف مبالغ باهظة في فيتنام . وكان برنامج استيراد السلع مسيئا للاقتصاد الى أبعد الحدود ، لان فيض الواردات التي يمولها العون استحوذ على السوق التي كان المنتجون المحليون يصرفون فيها منتجاتهم . ففي ١٩٦٦ استوردت فيتنام الجنوبية ما قيمته ٥٧٫٧ مليون دولار من الانسجة ، اي ما يزيد على عشرة أضعاف وارداتها في السنة السابقة ، في حين كان ٢٢٠٠٠ نولا عاطلا عن العمل في الريف ، وفي حين تكدست في المستودعات ٣٠ مليون متر مكعب من الانسجة المحلية التي لم تجد مشترين .

ولم تبذل اية جهود للزعم ان تمويل «وكالة التنمية الدولية» يقتصر على الواردات «الضرورية» . ففي ظرف فيتنام غير العادي كان من اسهل الامور الغاء القيود التي يفرضها الكونغرس عادة . وتبعا لشهادة مدير قسم الاستيراد التجاري في وكالة التنمية الدولية امام احدى لجان الكونغرس ، فان المستوردين انفسهم يحددون ما تحتاجه فيتنام من الخارج .

«اننا لم نحاول ان ننشىء نظام اشراف حكومي يحدد بالقرارات ما ينبغي لنا استيراده ــ وبكلمات اخرى ، ما ينبغي للفيتناميين ان يحصلوا عليه وما ينبغي لهم ان لا يحصلوا عليه . لقد قام كل النظام الذي اقمناه في فيتنام على حرية المستورد الفرد في ان يتخذ بنفسه القرارات التي تستند الى معرفته للسوق والى ما يشعر ان بوسعه ان يبيعه» .

وعلى غرار لاوس وكمبوديا فان نظام العون هذا صرف مجمل البنية الاجتماعية باتجاه التبعية الخارجية . وتعمل بنية الاكلاف ــ الفائدة في القطاع الخاص على تحويل الطموحات الرأسمالية عن الانتاج وباتجاه الارباح السهلة التي يمكن جنيها من الواردات التي يتم شراؤها بسعر تبادل متضخم القيمة . وبالاضافة ، فقد تم تعديل السياسات الاقتصادية للحكومة لكي تتلاءم مع نظام فائض الاستيراد المصطنع .

لعب صندوق النقد الدولي في فيتنام الجنوبية دورا يقل عن دوره في لاوس وكمبوديا ، رغم انه دعي احيانا لاعطاء موافقة شكلية ونصائح فنية بالنسبة لبعض التغييرات التي ارتأتها الولايات المتحدة . ففي ايار ١٩٦٦ ارسل الصندوق فريقا خاصا الى فيتنام لدراسة الوضع الاقتصادي . واعقب الزيارة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي وضعت قيد التنفيذ في ١٨ حزيران . وشملت الاصلاحات تخفيض قيمة القرش . وقد اعطي موظفو الحكومة ــ وهم يشكلون فئة سياسية تعير الولايات المتحدة ولاءها لها اهمية خاصة ــ زيادة في الرواتب للتعويض عن ارتفاع الاسعار ، في حين كان على بقية الشعب ان يتحمل العواقب التضخمية دون اي اجراء لتعويض النقص في المداخيل الحقيقية . وبالاضافة ، تم الغاء نظام الاستيراد وكوتا النقد الاجنبي الموروث عن الادارة الاستعمارية الفرنسية كشرط مسبق لتدفق الواردات التي يمولها العون .

وأجرى صندوق النقد الدولي مسحا آخر لاقتصاد فيتنام الجنوبية في ١٩٦٩ ، وكان غرضه هذه المرة ان يضفي الشرعية على ضغوط الولايات المتحدة على حكومة سايغون (اتخذت الضغوط شكل قطع المساعدات لمدة ٦ اسابيع) لحملها على اتخاذ اجراءات اصلاحية اضافية . وقد استأنفت الولايات المتحدة العون ــ ولم يكن احد يشك في انها ستفعل ذلك ــ قبل حدوث ضرر حقيقي ، غير انها أصرت على استئناف تقديم العون بأن تقوم حكومة فيتنام الجنوبية بتخفيض قيمة عملتها او برفع مستويات الضرائب . وخوفا من العواقب السياسية لتخفيض قيمة العملة ، الذي لا بد ان يؤثر في الجميع في مثل هذا المجتمع الذي يعتمد على الاستيراد ، فقد اختارت الحكومة ، مترددة ، البديل الثاني . ولكن البرلمان

عارض زيادات الضرائب ، وكان موضوع تحسين جباية الضرائب ما يزال يراوح في مكانه بعد سنة من ذلك التاريخ .

بعد هذا العرض ، ينبغي ان نؤكد على نقطتين . الاولى هي ان الولايات المتحدة ، وصندوق النقد الدولي الذي اقتفى خطاها ، دأبا في بلدان الهند الصينية التابعة على تشجيع ممارسات لا تثير لديهما ، من الناحية النظرية او في اطر واقعية مختلفة ، سوى التجهم . والمثل الابرز هنا هو اسعار التبادل المتعددة والتي تم رفع قيمتها . وتذعن الولايات المتحدة والصندوق لقرارات زيادة قيمة العملة لان هذه الانظمة ، على غرار معظم الحكومات ، تتخوف من العواقب السياسية لرفع الاسعار ، ولان سيدها القوي يتخوف مثلها من الاجراءات التي قد تثير تذمر سكان المدن . ولكن زيادة قيمة العملة يزيد من اكلاف برامج العون التي تدفعها الولايات المتحدة ، ولذا وجب ارغام الحكومات غير الراغبة على تخفيض قيمة عملتها بين الفينة والاخرى . وقد جرى اعتماد السعر العائم في آخر برنامج وضع برسم كمبوديا لكي تظل عملية التعديل مستمرة . والمأمول ان تكون عمليات تخفيض قيمة العملة الصغيرة والمتكررة أقل اثارة لردود فعل المستهلك من التخفيضات الكبيرة التي تتم على فترات متباعدة .

لكن الغاء قيمة العملة المتضخمة واسعار التبادل المتعددة امر متعذر ، لان كل النظام الذي يقوم على تمويل العجز الحكومي عبر استيراد السلع يعتمد على اسعار تبادل تفضيلية بالنسبة لسلع العون ، التي ستكون لولا ذلك اغلى ثمنا من ان تجتذب المستهلكين . وحينما تأتي الاموال من الهبات النقدية غير المقيدة التي توفرها صناديق تثبيت النقد ، فانها تنفق لشراء واردات ارخص ثمنا من اليابان وهونغ كونغ وفورموزا وتايلاند ، الامر الذي يسيء الى ميزان المدفوعات الاميركي بحيث يتعذر تحمله على نطاق واسع . ولذا فان سعر التبادل التفضيلي يتيح بيع السلع الاميركية بقيمة ٤٠ بالمئة من سعرها العالمي في لاوس وفيتنام الجنوبية ، وبقيمة ٦٥ بالمئة في كمبوديا . ان ذلك يشكل بالتأكيد انحرافا عن مبدأ السوق الحرة والتنافسية . ولكن قوة الولايات المتحدة والصندوق تتيح لهما ان يسمحا للبعض بما يحرمانه على الآخرين .

وفي النهاية لا بد من تكرار التأكيد على الدور السياسي جدا الذي لعبه صندوق النقد الدولي في اضفاء الشرعية على استغلال الولايات المتحدة لهذه الاقتصادات المستقلة . فمن جهة يضع الصندوق نفوذه في خدمة الضغط الاميركي على سايغون وفينتيان وفنوم بنيه الهادف الى حملها على تخفيض قيمة عملتها والغاء القيود عن الاستيراد . ولكن الاهم من ذلك هو ان الصندوق يخدم اغراض الدعاية الاميركية بتبنيه الادعاء القائل ان الزمر الصغيرة التي تحكم العواصم تمثل امما واقتصادات حقيقية ، في حين انها تتزعم في الواقع برامج استيراد مصطنعة ومسنودة من الخارج .

وقد شرح موظفو وكالة التنمية الدولية هذه الوظيفة بوضوح تام اثناء عرضهم لبرنامجهم امام المحققين من الكونغرس . ولا حاجة للتعليق على هذا المقتطف

المأخوذ من شهادة اجريت في ١٩٧١ : «السيد مورهيد : هل تحبذ وزارة الخزانة السعر المرن بالنسبة لكمبوديا ؟

«السيد اوكونور : اعتقد ان الحكومة الاميركية بأسرها تحبذه . ان معظم هذه الخطط ليستخطط وكالة التنميةالدولية وحدها، وانما هياساسا خطط الحكومة الاميركية . ولكن ذلك لا يعني اننا لم نحاول ان نكلف صندوق النقد الدولي باجراء القسم الاكبر من المفاوضات ، ولاسباب سياسية واضحة . اننا لا نريد أن نصل الى وضع نصبح فيه الملاذ الاخير بالنسبة لكل شيء. لقد شعرت كمبوديا بالحاجة.

«لقد اعتبرنا حضور المؤسسة الدولية ومقيمها الدائم ـ بالطبع اننا على صلة وثيقة بما يقوم به هنا ـ لقد اعتبرنا وجودها بالغ الاهمية من زاوية جهودنا التي تبغي عدم التورط كليا .

«وبالنسبة للحكومة بمجملها ، فانني أعتقد انها ملتزمة بكل اوجه هـــذه السياسة الاقتصادية . اننا نحاول القيام بالعملية عن بُعد . ولا يعني ذلك اننا لا نملك آراء واضحة تماما حول الاتجاه الذي نريد ان تسير الامور بموجبه فـي الحقل النقدي والمالي ، غير انه يعني اننا حاولنا ان ندفع صندوق النقد الدولي للقيام بالقسط الاكبر من المفاوضات ، وأعتقد انهم يرحبون بذلك .

«السيد مورهيد : نستطيع اذا افتراض ان ممثل وزارة الخزانة في صندوق النقد الدولي يقوم بكل ما بوسعه لاقناع لاقناعالصندوق بالعمل ضمن هذا الاتجاه.

«السيد اوكونور : انني متأكد من ذلك ، يا سيدي» .

الفصل السادس

يوغوسلافيا: صندوق النقد الدولي واشتراكية السوق

في الوقت الذي كان صندوق النقد الدولي يدعم المجهود الحربي المعادي للثوار الذين يقودهم الشيوعيون في الهند الصينية، كان يتعاون بسرور مع حكومة شيوعية في يوغوسلافيا ويوفر لها اعتمادات هدفها تغطية أكلاف القيام باصلاح اقتصادي مهم. وتفترق يوغوسلافيا، على نحو صارخ، عن كل الامم الاخرى ذات القيادة الشيوعية، لانها كانت دائما ومنذ تأسيس الصندوق عضوا ذا وضعية جيدة.

لقد امتنع الاتحاد السوفياتي، رغم اشتراكه في مفاوضات بريتون وودز، عن الانضمام الى الصندوق حين تأسيسه. وتخلت بولندا عن عضويتها في ١٩٥٠، بعد ان اتهمت الصندوق بأنه اصبح «اداة خانعة لحكومة الولايات المتحدة». وانسحبت تشيكوسلوفاكيا في ١٩٥٥ اثر نزاع بصدد حقها في حجب معلومات تجارية حساسة عن الصندوق. واقتفى الصندوق خطوات الولايات المتحدة فاعترف بحكومة شيانغ كاي شيك اللاجئة في فورموزا بوصفها «الصين» واتخذ موقف التجاهل من جمهورية الصين الشعبية. وفي ١٩٦٤ تخلت حكومة كوبا الثورية عن عضويتها بعد سنوات من العلاقات الفاترة. وقد اعرب احد مسؤولي صندوق النقد الدولي في حديث معي عن قناعته بأن رغبة المسؤولين التشيكيين الداعين للاصلاح في الانضمام مجددا للصندوق كانت سبب الغزو الروسي في ١٩٦٨».

تشكل الانظمة الاقتصادية ذات التخطيط المركز ـ او الانظمة «الشيوعية» بالتعابير الرائجة ـ النظم الوحيدة ذات الاهمية التي لا تشارك في الصندوق ، وهذا باستثناء سويسرا وحدها . واذا كان صندوق النقد الدولي ، كما يزعم هذا الكتاب ، يسعى لتعزيز الامبريالية الراسمالية فان عدم التوافق هذا بين الصندوق والانظمة المذكورة يصبح مفهوما . ولكن ماذا عن يوغوسلافيا ؟ هل هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة ؟ ان المدخل الاول الذي نملكه لحل المعضلة هو حقيقة ان يوغوسلافيا ، رغم انها تسمي نفسها شيوعية ، **ليست** اقتصادا ممركزا .

ان قبول عضوية رومانيا في صندوق النقد الدولي في مطلع ١٩٧٣ ، والدلائل التي توحي بأن بلدانا اوروبية شرقية اخرى تبحث مسألة الانضمام ، يعطيان موضوع فهم علاقات يوغوسلافيا بالصندوق اهمية خاصة .

من الامور المدهشة ان احدا لم يتمعن حتى يومنا بصورة جدية في العلاقة بين العون الاقتصادي الغربي ليوغوسلافيا والاصلاحات الاقتصادية المتعاقبة التي شهدها ذلك البلد . وفي كل الدراسات الجامعية تقريبا كانت الظاهرتان تدرسان كلا على حدة . وفي العادة ينظر الى العون الغربي ، الذي بدأ يتدفق بعد سنة او سنتين من الانفصال عن الكتلة السوفياتية في ١٩٤٨ ـ ٤٩ ، باعتباره احد القرارات البارعة في مجال السياسة الخارجية (بل واحد القرارات المدهشة نظرا لموجة العداء للشيوعية التي بلغت حدا هستيريا في الولايات المتحدة في تلك الفترة) التي هدفت الى تشجيع الانفصال عن الكتلة السوفياتية . وكان الامر على ذلك النحو بالطبع . ولكن فرضية ان ذلك كان الحافز الضروري والكافي في آن معا لتقديم العون لحكومة تيتو ليست ، ببساطة ، فرضية صحيحة .

على غرار ذلك تنسب الدراسات الغربية برامج تخفيف القيود المتعاقبة في مجال الاقتصاد اليوغوسلافي ، وبخاصة قرارات الغاء المركزية في ١٩٥٠ ـ ٥٢ ، والاصلاح المتعلق بالنقد الاجنبي في ١٩٦١ ، والاصلاحات الرئيسية في ١٩٦٥ ، الى رغبة يوغوسلافيا في تجنب اخطاء الطريق السوفياتي للتطور والى الروح الديمقراطية التي تتمتع بها قيادة يوغوسلافيا وشعبها . والواقع ان الدراسة المتأنية لظروف كل من تلك الاصلاحات تبين ان المسألة لم تكن في اي من الحالات الثلاث مسألة اختيار حر كليا . ففي مطلع الخمسينات ثم في ١٩٦٥ كانت البلاد تمر بأزمة نقد اجنبي وكانت بحاجة ماسة (او هكذا اعتقدت قيادتها) الى العون الاجنبي والى اعادة تقسيط الديون الاجنبية . ومع ان المشاركين الاساسيين في اتخاذ تلك القرارات لم يدلوا بالكثير حولها ، فان الدلائل المستقاة من ظروف اتخاذها توحي بأنه تم تبني الاصلاحات في ظل الضغوط الغربية ، وكثمن للعون المرغوب . وفي ١٩٦١ كانت الاصلاحات من غير مواربة شرطا مسبقا للحفاظ على العلاقات التجارية المهمة مع الغرب عبر انضمام يوغوسلافيا الى «الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفات» (GATT) . ولم تكن الآثار الاخيرة لعمليات الاصلاح والعون الاجنبي تلك مختلفة كثيرا عنها في تجربة البلدان الاخرى التي تشملها

هذه الدراسة : الديون والتبعية على الصعيد الخارجي ، وتزايد البطالة وتدهور نمط توزيع الدخل في الداخل . ومع ان الراسمالية ، بمعنى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الغيت منذ سنوات ما بعد الحرب مباشرة فان يوغوسلافيا تعاني اليوم من العديد من امراض النظم الاقتصادية الراسمالية التابعة .

في نهاية الحرب العالمية الثانية تسلم الحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، بقيادة الماريشال تيتو ، السلطة . وبسبب الدور الاساسي الذي لعبه الحزب في مقاومة النازية وفي تحرير البلاد فانه كان يمتلك من الدعم الشعبي والقوة العسكرية ما يفوق ما كان لدى القادة الاوروبيين الشرقيين الآخرين الذين كانوا ، في اغلب الاحوال ، يدينون بمراكزهم للجيش السوفياتي مباشرة . وبأسلوب ينم عن التملق للسوفيات عبر محاكاتهم ، أعد القادة اليوغوسلاف «خطة خمس سنوات» طموحة للغاية ترمي الى الاسراع في بناء الصناعة الثقيلة ، وبغية نقل الخطة الى حيز التطبيق فانهم ادخلوا النظام السوفياتي الذي يقضي بالاشراف المركزي على الاسعار والتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية . وتقرر ان تتم التجارة الخارجية التي لا بد منها على اساس ثنائي مع الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية(١).

لكن القادة السوفيات لم يبدوا سرورا بتلك المحاكاة لاستراتيجية تطورهم وحاولوا اقناع اليوغوسلاف بتطوير اقتصادهم بطريقة تجعله مكملا للاتحاد السوفياتي المُصنّع حينئذ . ويقال ان ستالين انبهم بقوله : «لماذا ترغبون في الصناعة الثقيلة ، طالما ان لدينا كل ما تحتاجونه في الاورال ؟» ولم يوفر الاتحاد السوفياتي العون بالمقادير الكافية او وفق الاسس المرغوبة ؛ ومع ذلك تمسك اليوغوسلاف بخططهم وذلك بقدر ما كانت مواردهم والاتفاقيات التجارية مع الحكومات الاشتراكية الاخرى تتيح ذلك .

كانت النتيجة النهائية لاستقلالية يوغوسلافيا ، سواء في الشؤون الخارجية وشؤون الكتلة السوفياتية وفي مجال السياسة الاقتصادية ، الفصل من الكتلة الاشتراكية . وادى ذلك، على الصعيد الاقتصادي، الى حصار تجاري تام — الامر الذي شكل كارثة كبرى لان التجارة اليوغوسلافية كانت قد ارتبطت بالكتلة الاشتراكية . وفي خريف ١٩٤٩ كان الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا يتلكأون في تسليم مواد مصنعة حيوية وسلع صناعية كانت يوغوسلافيا قد دفعت عنها مقدما مبالغ باهظة . وفي ذلك الحين كانت يوغوسلافيا تعتمد على الكتلة الشرقية بالنسبة لـ ٥٠ بالمئة من وارداتها . وكانت تلك الواردات تشمل كل ما يردها من الفحم الحجري وفحم الكوك ، و٨٠ بالمئة من حاجاتها من الحديد الخام ، و٦٠ بالمئة من منتجاتها البترولية ، وأربعة اخماس حاجاتها من الاسمدة

---

١ — الفاينينشال تايمز ، ٢٩ اذار ١٩٧٢ .

وكل الآلات المتخصصة ، وانابيب الصلب ، وعربات وقاطرات سكة الحديد (٢) . وتتويجا لفقدان تلك التجارة الحيوية كانت المخاوف من حدوث غزو سوفياتي تعني وجوب تحويل موارد اضافية لمصاريف الدفاع ، الامر الذي كبّد الاقتصاد أعباء اضافية .

نظرا لقناعتهم ، رغم الضربة التي تلقوها ، ان استقلال بلادهم وتطورها الاقتصادي يعتمدان على تنفيذ خطة التصنيع فان القادة اليوغوسلاف اتجهوا غربا لتأمين حاجاتهم من الواردات . واذ كانت شيوعيتهم الصلبة ، في المراحل الاولى من الحصار ، تجعل من مسألة الحصول على عون الغرب مسألة غير واردة فانهم انفقوا كل ما لديهم من نقد اجنبي لشراء مستوردات تهدف الى مواصلة تنفيذ الخطة . وبالاضافة ، ناشد قادة البلاد الشباب ان يقدموا عملا طوعيا من اجل إعمار البلاد . لكن العمل الطوعي ما كان ليدفع ثمن الواردات . وسرعان ما استهلكت كل الاحتياطات النقدية . وما ان اطلت سنة ١٩٥٠ حتى واجهت البلاد ازمة محكمة . فقد توقف العمل في المصانع والمناجم لان الآلات الضرورية لتشغيلها لم تكن متوفرة (٣) . ثم جاءت الكارثة الطبيعية لتزيد الازمة الاقتصادية تعقيدا: فقد تسبب الجفاف الحاد في صيف ١٩٥٠ في خسارة ما يوازي ٢ مليون طن من المواد الغذائية ، الامر الذي شكل تهديدا للاستهلاك الداخلي وكذلك لصادرات الطعام التي كان لا بد منها من اجل دفع ثمن الواردات الصناعية الضرورية .

وكانت يوغوسلافيا قد حصلت على بعض الاعتمادات الصغيرة من بنك التصدير والاستيراد التابع للولايات المتحدة ومن بريطانيا العظمى في ١٩٤٩ و١٩٥٠ . بالاضافة ، فقد تلقت بعض النقد الاجنبي من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية (IBRD) اللذين كانت عضوا فيهما . وكان اليوغوسلاف يأملون في الحصول على مساعدة البنك الدولي لتمويل التوظيفات الصناعية في خطتهم ، غير انهم لم يفلحوا في احراز مساعدة واسعة النطاق وبالاحرى فان قرضا متواضعا بقيمة ٢٥ مليون دولار تأخر لمدة سنتين كانت البلاد ابانهما تعاني من ازمة اقتصادية . بل ان خطوات العون المترددة والصغيرة تلك ــ التي كانت مجرد تعبير عن رغبة الغرب بإبقاء النظام الشيوعي المتمرد على قيد الحياة ــ لم تكن دون مقابل . فقد اجرت يوغوسلافيا مفاوضات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انتهت الى اتفاقات بتعويض ثمن الممتلكات التي أممتها الثورة . وفي وقت كانت البلاد عاجزة عن دفع ثمن الواردات التي تمس الحاجة اليها ، فانها وافقت على ان تدفع ١٧ مليون دولار للاميركيين و٤ر٥ مليون جنيه استرليني لبريطانيا على سبيل التعويض (٤) . بالاضافة ، أثار البنك الدولي

---

2 — George W. Hoffman and Fred Warner Neal, **Yugoslavia and the New Communism**, Twentieth Century, Fund, New York, 1962, p. 144.

٣ ــ النيويورك تايمز ، ٢ اذار ١٩٥٠ .

٤ ــ النيويورك تايمز والفاينتشال تايمز ، ٢١ نيسان ١٩٥٠ .

قضية الديون الخاصة التي كانت قد حصلت عليها الحكومات اليوغوسلافية السابقة ، والمح الى انه يرغب في احراز تقدم نحو تسوية ذلك الموضوع قبل اعطاء قرض جديد . وفوق ذلك كله ، فقد وافقت يوغوسلافيا على تزويد الولايات المتحدة بمواد استراتيجية اهمها النحاس .

غير ان اليوغوسلاف تمسكوا باستقلاليتهم بالنسبة للشؤون الاخرى . وفي اوائل ١٩٥٠ أكد الماريشال تيتو بطريقة غير مباشرة ان الولايات المتحدة كانت تحول دون الحصول على قرض من البنك الدولي في محاولة لارغام يوغوسلافيا على تغيير سياستها الخارجية . وقال تيتو ان حكومته تفضل ان تكون «عارية» من ان تخضع بأي صورة من الصور الى ضغط يهدف الى ارغامها على التضحية بمبادئها الاشتراكية (٦) . بالاضافة ، قاوم اليوغوسلاف النقد الغربي لبرنامج التوظيف الصناعي «غير الواقعي» ، ورفضوا الاقتراحات الغربية بالتركيز على المناجم ، والانشاءات المائية ــ الكهربائية ، وبتعزيز الزراعة بحجة ان ذلك بالضبط كان ما طلبه الروس منهم ــ وبهدف ابقاء البلاد في حالة اعتماد دائم على الواردات (٧) .

يبدو ان ازمة المحاصيل في ١٩٥٠ دفعت كلا من يوغوسلافيا والمغرب نحو تعاون اوثق . وللمرة الاولى طلب الرئيس ترومان الى الكونغرس ان يوافق على تقديم العون ليوغوسلافيا وذكر في خطابه ان استقلال يوغوسلافيا كان مسألة حيوية بالنسبة للغرب . وأعرب الكونغرس عن موافقته عبر اقرار طلب لتقديم ٦٩ مليون دولار في صورة عون طارىء . ومن جهتها فان يوغوسلافيا كانت تدرك، بفضل الازمة ، خطورة وضعها . وما ان حلت نهاية عام ١٩٥١ حتى كانت الولايات المتحدة قد نظمت نوعا من كونسورتيوم المعونات بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا كشريكين صغيرين وبهدف معلن هو تغطية العجز التجاري اليوغوسلافي . وفي الوقت نفسه كانت يوغوسلافيا تبدأ العمل بأول مجموعة من اصلاحاتها الهادفة الى «تخفيف القيود» الاقتصادية .

من المستحيل، بانتظار ان يفتح صندوق النقد الدولي او الحكومة اليوغوسلافية سجلاتهما امام الرأي العام ، ان نتوصل الى تقييم دقيق لمدى مساهمة الضغط الخارجي ، الذي استمد زخمه بفضل حاجة يوغوسلافيا اليائسة الى العون الاجنبي ، في صياغة النظام الجديد والرائد الذي طبقته يوغوسلافيا ، والمعروف باشتراكية السوق . فبالتأكيد كان ثمة اسباب داخلية وذاتية تدفع الحكومة اليوغوسلافية نحو مثل هذا النظام . وكان لفكرة مجالس العمال والاشراف العمالي سوابق مبكرة ومشرّفة في النظرية والممارسة الاشتراكية . بالاضافة ، كانت القيادة اليوغوسلافية ، التي لسعتها الحملات غير النزيهة التي شنتها موسكو

---

٥ ــ نيويورك هيرالد تريبيون ، ٢٣ تموز ١٩٥٠ .

٦ ــ نيويورك تايمز ، ٢٠ شباط ١٩٥٠ .

٧ ــ نيو زوركر زيتونغ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٠ .

عليها ، تقوم بنقد مدقق لشكل التنمية السوفياتي . وكـــان لدى اليوغوسلاف شكوك راسخة تجاه المبالغة في السلطة المركزية ، وكانوا تواقين الى تمييز نظامهم عن النظام السائد في روسيا .

من الممكن ، فوق ذلك كله ، ان تكون مشكلة القوميات في يوغوسلافيا قـــد وفرت حججا لصالح عدم مركزة الاقتصاد . ومع خفوت الحماس الذي اتسمت به سنوات ما بعد الحرب مباشرة امام الكفاح الشاق من اجل اعادة إعمار الاقتصاد، فقد بدا ان الغاء مركزية الاقتصاد قد يوفر السبيل لارضاء المشاعر الانفصالية . واذا صح هذا التقدير فلا شك ان تلك كانت سياسة قصيرة النظر سوف نتطرق الى آثارها في ختام الفصل . لكن كانت ثمة اسباب تجعل قادة الامة يعتقدون ، حينئذ ، ان الغاء المركزية اجراء جذاب .

في ضوء تلك الاعتبارات قد يبدو انه لا طائل من افتراض انه كان لصندوق النقد الدولي دوره في تصميم الاقتصاد اليوغوسلافي . ومع ذلك تشير الدلائل المتوفرة الى ان صندوق النقد الدولي مارس بعض الضغوط القوية بالنيابة عـــن الاطراف الثلاثة التي كانت تقدم العون ليوغوسلافيا ابان أواخر ١٩٥١ و١٩٥٢ ، اي في تلك الاشهر التي شهدت صياغة ذلك النمط الجديد من الشيوعيـــــة اليوغوسلافية . ان العرض التالي يقوم ، بالضرورة ، على الافتراض والتخمين. غير انه يتفق بقوة مع العديد من الحالات الاخرى التي يصفها هذا الكتاب .

من المعروف ان وفدا من رئاسة الصندوق كان يجري مفاوضات مع الزعماء اليوغوسلاف في بلغراد في الفترة بين ٢٦ ايلول و١٢ تشرين الثاني ١٩٥١ . وقد شهدت هذه الفترة التي تقل بمجملها عن سبعة اسابيع استحداث بعض الاصلاحات الليبيرالية الجديدة الاكثر اهمية . وفي وقت لاحق نشر اعضاء البعثة الثلاثـــة استعراضـــا للاصلاحات التـــي استحدثت ابان وجودهم فـــي نشرة «IMF Staff popers» (٨) . وكان المقال المنشور عبارة عن نسخـــة معدلة لجزء من التقرير المقدم الى المجلس التنفيذي للصندوق . وتحدث اعضاء البعثة كذلك في مقابلة صحفية اجرتها معهم (النيويورك هيرالد تريبيـــون) عقب عودتهم الى الولايات المتحدة . ولا يتضمن المقال المذكور اي تلميح الى ان البعثة كانت مسؤولة بحال من الاحوال عن الاصلاحات التي يصفها ، وذلك رغم وجود ملاحظة تمهيدية مفادها ان الزيارة «اتفقت مع بداية الفتـــرة الانتقالية فـــي يوغوسلافيا من النظام الاقتصادي القديم الى النظام الجديد» . وأفاد اقتصاديو الصندوق في المقابلة الصحفية انهم كانوا في يوغوسلافيا من اجل «مساعدة ذلك

---

8 — J.V. Mladek, E. Sturc, and M.R. Wyczalkoski, «The Change in the Yugoslav Economic System», **International Monetary Fund Staff Papers**, Vol. 37, no. 2 (1959) p. 297.

البلد على وضع معدل تبادل (واقعي)» . غير انهم اشاروا «بارتياح» الى الاشياء الاخرى المستجدة من نوع الغاء الدعم المالي لاسعار المواد الغذائية ، والخطوة الرامية الى منح الشركات استقلالية اكبر ، واستخدام سياسات نقدية ومالية ارثوذكسية (اي راسمالية) في مجال الضرائب وضوابط التسليف (٩) .

لكن الدلائل الواقعية توحي بقوة بأن بعثة الصندوق لم تقتصر على ملاحظة الاصلاحات بارتياح ، بل كان لها دور في تقريرها . ان واقعة تبني سلسلة من الاصلاحات الليبيرالية **بعد** الاتفاقية المبدئية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تغطية العجز في ميزان المدفوعات اليوغوسلافي ، ولكن **قبل** ابرام الاتفاقية الرسمية في السنة التالية تفترض – وعلى غرار ما حدث في العديد من البلدان ، ثم في يوغوسلافيا نفسها في مناسبات لاحقة – ان العون الاقتصادي الذي مست الحاجة اليه كان مشروطا بقبول نصيحة صندوق النقد الدولي . اما مسألة ما اذا كان اليوغوسلاف اختاروا الاصلاحات بحرية ، فتظل خارج الموضوع ، لانهم كانوا في الواقع يختارون من موقع الضعف وليس القوة .

لقد كانت البدائل قائمة فعلا . وحتى اذا كانت يوغوسلافيا (وفق الاتهامات الصينية) «باعت» نفسها للغرب ، فلا بد ان يقدر المرء المأزق الصعب الذي واجهته القيادة . لقد كان التهديد العسكري من جانب الاتحاد السوفياتي داهما الى حد ان مصير حكومة تيتو نفسها كان معرضا للخطر اذا لم تتأمن حماية الغرب او اذا انهار الاقتصاد . وفي مثل تلك الظروف بدا العون الخارجي ضرورة مطلقة . ولكن ، وبالاضافة ، كانت القيادة تعتقد انه لا سبيل الى تحقيق مشاريع التنمية الطموحة دون عون خارجي ، من هذا الطرف او ذاك ، يتولى تمويل الواردات الراسمالية .

تضمنت الاصلاحات التي استحدثت في أواخر ١٩٥١ ومطلع ١٩٥٢ تحولا كبيرا من نظام الخطط الفيدرالية والجمهورية والمحلية الذي كان يحدد مسبقا القرارات الفنية والمالية ، الى نظام تتمتع بموجبه المشروعات بحرية اكبر في تقرير السلع التي تنتجها وفي تحديد اسعار منتجاتها ، ويسمح لها بموجبه ان تحتفظ ، من اجل التوزيع ضمن المشروعات نفسها ، بنسبة اكبر كثيرا من الارباح التي يجنيها المشروع .

«هذه المرة لم تكن المسألة منح الاجهزة الدنيا في الادارة مسؤولية التخطيط بالنسبة للقضايا التفصيلية . فقد تم الغاء التخطيط العملياتي ومعه ادواته التي تتمثل في مقررات المخصصات والانتاج ، ولوائح جردات الموارد والرقابة الحثيثة . وفي النهاية فان لجنة التخطيط التي كانت تملك سلطات كبرى حرمت من سلطاتها التنفيذية وتحولت الى مجلس استشاري للحكومة يقوم برسم خطط التنمية

---

٩ – نيويورك هيرالد تريبيون ، ٢٩ كانون الاول ١٩٥١ .

الطويلة الامد وبتحليل الظروف الاقتصادية الجارية» (١٠) .

كان بين الاصلاحات الرئيسية التي حدثت ابان وجود بعثة صندوق النقد الدولي في البلاد انهاء تقنين الاستهلاك في مجال المواد الغذائية . وفي العادة فان هذا الاجراء يشكل جزءا من برنامج تثبيت النقد الكلاسيكي لدى الصندوق. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك الاجراء حدوث ارتفاع حاد في اسعار الاطعمة . وصرف النظر في آخر لحظة عن زيادات الاجور التي كانت جزءا من الخطة الاصلية يستهدف تخفيف الوطأة عن المستهلك باعتبار انها تعزز التضخم. وتضمن البرنامج ايضا التخطيط لرفع اجور النقل والكهرباء والماء والخدمات البريدية والسينما والمسارح (١١) . وهكذا تعرض المستهلك لأسوأ آثار التضخم ـ ارتفاع الاسعار بالنسبة للسلع الاساسية ـ من غير ان يحصل على زيادة في المدخول . وفي كانون الثاني ١٩٦٢ الغيت المركزية بالنسبة لمخصصات النقد الاجنبي للمصدرين عبر ايجاد صناديق مستقلة لقطاعات الاقتصاد المختلفة . وفي تموز صرح للمصدرين بالاحتفاظ بحوالي نصف مداخيلهم من النقد الاجنبي من اجل تمويل حاجاتهم من المستوردات او لبيعها في سوق النقد بسعر يفوق السعر الرسمي (١٢) . وتتفق كل هذه الاصلاحات مع افضليات صندوق النقد الدولي .

من القرارات الاخرى التي اتخذت ابان وجود فريق صندوق النقد الدولي في بلغراد تقليص المعدل السنوي للتوظيفات الراسمالية من ٢٨ بالمئة من الدخل القومي الى ٢٠ بالمئة . وقد جرى التخفيض ، حسب تقرير لجريدة « نيويورك تايمز» بالدرجة الاولى من اجل اقناع الحكومات الغربية بأن برنامج التصنيع المعدل اكثر قابلية للتحقيق من البرنامج الاصلي ، وبالتالي بأنه يستحق الدعم (١٣). وقد ظلت قضية قابلية برنامج التنمية للتحقيق مصدر خلاف رئيسي بين اصحاب المعونات ويوغوسلافيا ابان السنة التالية . وعبَّر التوتر بين الطرفين عن نفسه صراحة في خطابين ألقيا في مطلع تشرين الاول ١٩٥١ . القى الخطاب الاول بوريس كيدريك ، رئيس (المجلس الاقتصادي اليوغوسلافي) واحد اهم صانعي السياسات الاقتصادية . وقد هاجم اولئك الذين انتقدوا برنامج التوظيفات لانه طموح جدا والذين زعموا ان اليوغوسلاف كانوا يحاولون «اقتحام الجدران برؤوسهم» وذلك لاسباب لا تعدو السمعة المجردة .

«من الضروري التأكيد على اننا حطمنا الجدران فعلا ، حتى ولو اننا فعلنا ذلك برؤوسنا .

---

10 — John Michael Montias, (**Economic Reform and Retreat in Jugoslavia**), Foreign **Affairs**, vol. 37, no. 2 (1959) p. 297.

١١ ـ نيويورك تايمز والكريستيان ساينس مونيتور ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٥١ .

12 — Monitas, op. cit., p. 298.

١٣ ـ نيويورك تايمز ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥١ .

«ان المسألة ليست مسألة سمعة ، وانما هي مسألة ضرورة مؤلمة الى اقصى حد لشعبنا وبلدنا ، لاستقلاله وحريته» .

وفي اليوم التالي أنب الماريشال تيتو الغرب لانه «يسمم» شعب يوغوسلافيا بدعايته المضادة للاشتراكية . وقال ان المعونات الاقتصادية التي قدمها الغرب ليوغوسلافيا لا تخوله التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد (١٤) .

كان المحور الظاهري للخلاف حاجة يوغوسلافيا الى تقليص العجز في ميزان مدفوعاتها بأسرع ما يمكن ، الامر الذي كان هدفا مقبولا ـ من الناحية المبدئية ـ من الجانبين . لكن الدول الغربية زعمت انه ينبغي ليوغوسلافيا التركيز علـــى القطاعات الاقتصادية التي يذهب قسم كبير من انتاجها لاســـــواق التصدير . بالمقابل ، أصر اليوغوسلاف على انه لا سبيل الى موازنة ميزان المدفوعات الا اذا نفذ برنامج التوظيفات الراسمالية وفق ما هو مقرر (١٥) .

في كانون الثاني ١٩٥٢ وقعت الولايات المتحدة ويوغوسلافيا اتفاقيــة تعاون اقتصادي وعدت يوغوسلافيا بموجبها ان تطور صناعتها وزراعتها «وفق أسس سليمة» ، ووافقت على ان تزود حكومة الولايات المتحدة ب «اقتراح تفصيلي حول المشروعات المحددة» التي قد تخطط بلغراد لتنفيذها بواسطة العون (١٦) . لكــن المفاوضات الاكثر اهمية جرت في خريف ذلك العام حينما قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالتفاوض مع بلغراد بصدد مواصلة تغطية العجز التجاري . وكانت المفاوضات عاصفة ، ورفض اليوغوسلاف المسودة الاولى للاتفاقية التـــي قدمتها الدول الغربية الثلاث . وقد اعترض اليوغوسلاف على التعرض لبرنامجهم الطموح للتوظيفات ـ اذ كانت الدول الغربية تظهر باستمرار استعدادها لدفــع ثمن الواردات الجارية من المواد الخام وبضائع الاستهلاك ، ولكن ليس التوظيفات الراسمالية ـ وكذلك على لغة المذكرة التي اعتبروها فظة واستفزازية . واستغرق الامر شهرين اضافيين لصياغة نسخة جديدة من الاتفاقية تضمنت بعض التنازلات امام الحساسيات اليوغوسلافية غير انها لم تحمل جديدا من حيث الاساس . لكن الطبيعة تدخلت مرة اخرى بجفاف مماثل في قسوته للجفاف الذي اصاب البلاد قبل سنتين ، مما جعل اليوغوسلاف يعتقدون انه ليس امامهم مجال للاختيار .

تضمنت الاتفاقية النهائية النقاط التالية : (١٧)

١ ـ تفاهم الدول الاربع الموقعة بصدد معايير أولويات التوظيف الحكومي فــــي التخطيط الاقتصادي اليوغوسلافي .

---

١٤ ـ كريستيان ساينس مونيتور ، ٨ تشرين الاول ١٩٥١ .

١٥ ـ نيويورك تايمز ٢٢ آذار ١٩٥٢ .

١٦ ـ كريستيان ساينس مونيتور ، ٨ تشرين الاول ١٩٥١ .

١٧ ـ نيويورك تايمز ، ٢٢ اذار ١٩٥٢ .

٢ ـ موافقة الحكومة اليوغوسلافية على التشاور مع الحكومات الغربية الثلاث قبل التعاقد مع اي طرف للحصول على قروض اجنبية اخرى ، وذلك باستثناء قروض «البنك الدولي لاعادة التعمير والتطوير» (IBRD) . ويعكس هذا البند مخاوف الغربيين من ان تذهب معوناتهم ، سواء مباشرة او بطريقة غير مباشرة ، لتمويل خطة التوظيفات التي يرغبها اليوغوسلاف . وللحؤول دون ذلك فقد رفضوا السماح بمصادر اقتراض بديلة .

٣ ـ التشاور مع الحكومات الغربية الثلاث بهدف ايجاد وسائل فعالة لتحسين وضعية يوغوسلافيا بالنسبة للديون الاجنبية .

٤ ـ التشاور بغرض مساعدة حكومة يوغوسلافيا على موازنة مدفوعاتها بأسرع ما يمكن .

٥ ـ اقرار الحكومات الغربية الثلاث بأهمية تنمية يوغوسلافيا صناعيا (وربما أضيفت هذه الفقرة الى النسخة المعدلة من اجل تهدئة اليوغوسلاف) وزيادة انتاجها الزراعي .

٦ ـ موافقة الحكومات الغربية الثلاث على تعزيز تطور المساعدة الفنية ليوغوسلافيا .

لقد حددت هذه الاتفاقية ، وما رافقها بالضرورة من تخلي اليوغوسلاف عن جزء على الاقل من خطط التوظيفات الرأسمالية ، مسار التطور الاقتصادي اليوغوسلافي في الخمسينات . وقد يكون الامر ان الجانب الاكثر «غير واقعية» من برنامج اليوغوسلاف الطموح كان اعتماده المتفائل على التمويل الخارجي . وبعد ١٩٥٢ ، وبعد ان أمنت اتفاقية المعونة الثلاثية الاشراف الغربي على استخدام العون ، اخذت الاموال تتدفق بكثرة : وابان السنوات العشر التالية تولى العون الآتي من الغرب تمويل فارق كبير بين الواردات والصادرات . وطوال الخمسينات كان معدل الصادرات ما لا يزيد على ٦٢ بالمئة من الواردات .

كان النظام الذي انبثق في ١٩٥٢ بعد سنوات ثلاث من التجارب من جانب اليوغوسلاف وفي أعقاب المفاوضات مع اصحاب المعونات الغربيين مزيجا غريبا من الاشتراكية (في ملكية وسائل الانتاج ، وفي أوجه معينة من التخطيط الاقتصادي والاولويات الاجتماعية التي احتفظت الحكومة بالهيمنة عليها) ومن الرأسمالية (في صورة مشروعات متنافسة ضمن اطار اقتصاد سوقي) الى حد ان دعاة كلا النظامين كانوا قادرين على ان ينسبوا النجاحات لايديولوجيتهم وأن ينحوا باللائمة بالنسبة للفشل على الايديولوجية المعاكسة . وغالبا ما كانت تقارير صحف الغرب تحمل مسؤولية النواقص و«الاختناقات» في الانتاج لبقايا الاشراف المركزي ؛ بالمقابل فاننا نتبنى وجهة النظر المعاكسة . بالتأكيد فقد حققت يوغوسلافيا نوعا معينا من النجاحات : ففي نهاية الخمسينات كان الاقتصاد اليوغوسلافي الاسرع نموا في العالم ربما ، بحيث داب على التطور بنسبة ١٣بالمئة سنويا من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٠ . ان التحليل التفصيلي لحقبة التطور هذه ، وأسبابها ، ونقاط قوتها ، وحدودها يتجاوز مجال هذا الكتاب . وبالتأكيد فان

العون الاجنبي ، بما فيه الذي وفرته الكتلة الشرقية (التي خففت يوغوسلافيا حدة نزاعها معها بعد موت ستالين) ، ساهم في هذا النمو . في اي حال ، لا بد من ابداء ملاحظتين .

الملاحظة الاولى ان هذا التعاظم الباهر للنمو جاء في أعقاب (واستفاد بالتأكيد) من بعض التراجع بالنسبة لضوابط النقد الاجنبي، التي تقلصت كثيرا في ١٩٥٢ . فمنذ تشرين الثاني من السنة نفسها جرى تخفيض نسبة مداخيل التصدير التي يسمح للشركات المصدرة بالاحتفاظ بها من ٤٥ بالمئة لقانون تموز الى ٢٠ بالمئة فحسب (١٨) . ورغم ذلك فقد حدثت عمليات تسرب خطيرة زادت من صعوبة ميزان المدفوعات ، على اساس ان المشروعات كانت تستخدم النقد الاجنبي او تبيعه لزيادة أرباحها ، دون ان تراعي الاولويات القومية ــ وكانت النتيجة ان العملات الصعبة التي تمس الحاجة اليها استخدمت لاستيراد مواد غير ضرورية (١٩) . تبعا لذلك جرى تخفيض النسبة التي يمكن الاحتفاظ بها الى ٢ بالمئة في ١٩٥٥ . ورافق ذلك الاجراء أشكال اخرى من «التراجع» باتجاه وسائل ادارية للتخطيط والرقابة ، واعادة تأكيد للاولوية الاجتماعية بإزاء تحديد التوظيفات بالاستناد الى معايير السوق (٢٠) .

النقطة الثانية التي ينبغي تسجيلها فيما يتعلق بنمو يوغوسلافيا الصناعي هي ان قسما واسعا من ذلك النمو ــ والامر ليس غريبا نظرا لاعتماد يوغوسلافيا بقوة على عون غربي يتولى تمويل واردات مصنوعة في الغرب ــ اتخذ شكل صناعات انشئت برأسمال ، وتكنولوجيا ، ومواد خام ، ومواد شبه مصنعة ، جميعها غربية . وهكذا كان الامر مشابها للتطور الذي شهدته في السنوات نفسها الفيليبين والبرازيل اللتين لا تعتبران ، بأي حال ، من البلدان الاشتراكية . وكانت نقاط ضعف هذا النمط بارزة في يوغوسلافيا ايضا ، وبالاخص الاعتماد المتواصل على المواد الخام وقطع الغيار التي توفرها البلدان التي تقدم العون ــ وكان معنى ذلك ان الهوة بين الواردات والصادرات ظلت كبيرة لا تتزحزح . وظلت صادرات يوغوسلافيا، بالاغلب، صادرات تقليدية من انتاج المناجم والزراعة: خامات النحاس ، والرصاص ، والزئبق ، والمنغانيز والكروم ؛ الى جانب منتجات الخشب ، والمواد الغذائية ، والتبغ ، والجنجل ، والنباتات الطبية (٢١) .

بدوره ، ادى عدم التوازن التجاري الى زيادة عبء الدين الاجنبي . ومع ان العون كان غالبا في الخمسينات في صورة هبات لا تتطلب السداد ، فانه استمر

---

١٨ ــ نوي زوركز زيتونغ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

19 — Hoffman and Neal, op. cit., pp. 258-9.

20 — Montias, op. cit., pp. 301-2.

٢١ ــ نوي زوركر زيتونغ ، ٢ ايار ١٩٥٦ .

بعد ١٩٥٦ ولكن في صورة قروض . وفي ١٩٦١ كان الدين الاجنبي الاجمالي قد ارتفع الى حوالي ٨٠٠ مليون دولار ، كانت نسبة كبيرة منه في صورة اعتمادات قصيرة الاجل كان سدادها الوشيك يشكل عبئا اضافيا على ميزان المدفوعات . ورغم الازدهار الظاهر ليوغوسلافيا في مطلع الخمسينات فان اقتصادها كان ، من الوجهة الخارجية ، «في وضع مالي معرض لضغوط بالغة نجمت عن نمو الواردات في الفترة السابقة ، التي لم تشملها المعونة الاقتصادية ، والتي كان يجري تمويلها بالقروض القصيرة الاجل» (٢٢) .

فوق ذلك ، شعر المخططون اليوغوسلاف بالقلق نتيجة استقطاب اوروبا ضمن كتلتين اقتصاديتين متنافستين : (الكوميكون) الشرقية و«الغات» الغربية ، وذلك في حين لم تكن يوغوسلافيا ، ذات الهوية غير المحددة ، تنتمي الى اي منهما. لقد كانت يوغوسلافيا تتمتع بوضعية مراقب في «الغات» (gatt) ، كما انها طلبت الحصول على حقوق مماثلة في الكوميكون (Comecon) (ولكن من غير ان تسعى لتحمل التزامات العضو التام) غير ان طلبها لقي الرفض . وفي ١٩٦١ ، وبعد فشل محاولة اخرى للتقرب من الكوميكون ، قررت يوغوسلافيا ان تندفع غربا لشعورها ان العضوية التامة في «الغات» كانت امرا ضروريا اذا ما ارادت الحفاظ على موقفها التجاري في اوروبا الغربية بإزاء الاندماج الاقتصادي المتزايد لتلك المنطقة (٢٣) .

من اجل اكتساب العضوية التامة في «الغات» كان على يوغوسلافيا ان تنفذ عملية اصلاح رئيسي في مجال النقد الاجنبي تهدف الى جعل نظامها التجاري متوافقا مع انظمة شركائها التجاريين . وكان الهدف النهائي جعل العملة قابلة للتحويل – الامر الذي لم يبلغه ، بل ولم يسع اليه ، اي بلد يحكمه شيوعيون ، بما فيه الاتحاد السوفياتي . وانفق اليوغوسلاف معظم سنة ١٩٦٠ في نقاش تفاصيل اصلاحهم مع بعثات من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والبلدان التي قد تقدم لهم عونا ماليا . وامضى بير جاكوبسون ، المدير العام للصندوق ، اربعة ايام في بلغراد في شهر تموز من اجل «تلمس الوضع» ، حسب ما قال للصحفيين . وتبعه بعد مدة وجيزة دوغلاس ديلون ، مساعد سكرتير الدولة الاميركي للشؤون الاقتصادية الذي كنا التقينا بهفي الفصل الثاني من هذا الكتاب.

تولى صندوق النقد الدولي القسم الاعظم من المفاوضات . ووفقا لرواية احدى الصحف فقد :

---

22 — Vladimir Pertot, (Long - term Tendencies in Development of the Yugoslav Balance of Payments), **International Problems** (Belgrade), 1971, pp. 46-9.

٢٣ – نيويورك تايمز ، ٢٨ كانون الاول ١٩٦٠ .

«دعا ممثلو الصندوق الى التقليل من تدخل الحكومة في السوق الى ادنى درجة ممكنة في حين كان اليوغوسلاف ، الذين تخوفوا من ان لا يكون وضعهم المالي قويا بما فيه الكفاية للاعتماد على الضوابط الثانوية ، يرغبون في اشراف حازم على السوق . وكانت النتيجة ، كما اورد المصدر ، حلا وسطا» (٢٥) .

اورد مصدر آخر ان اليوغوسلاف وضعوا ثلاثة مبادىء ينبغي التقيد بها لدى وضع برنامجهم :

١ ــ ان لا يحدث تأثير سلبي في معدل النمو الاقتصادي المرتفع .

٢ ــ انه ينبغي ليوغوسلافيا ان تظل بلدا «اشتراكيا» وان يوضع البرنامج على نحو يحافظ على هذا النظام ويعززه .

٣ ــ ان لا يحدث اي تخفيض في مستوى المعيشة (٢٦) .

كانت السمة الرئيسية للاصلاح الذي استحدث في ١ كانون الثاني ١٩٦١ هي توحيد معدل تبادل الدينار . فقد خرجت يوغوسلافيا من الجولة الاولى للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي في ١٩٥٢ بنظام معقد من «المعاملات» (Co-efficients) ، الامر الذي صار يعادل نظام معدل تبادل متعدد . وكانت تلك الحصيلة حلا وسطا بين نموذج صندوق النقد الدولي لمعدل تبادل موحد وغير مقيد ونظام التجارة السوفياتي الذي تتولاه الدولة والذي لا يقيم وزنا ، في الواقع ، لمعدلات التبادل في التجارة الخارجية. وكان للمعاملات (Co-efficients) او المعدلات المتعددة ، هدفها المألوف في تشجيع خطوط معينة من الصادرات والواردات وعدم تشجيع خطوط اخرى عبر فرض ضريبة واقعية على النشاط التي ينبغي عدم تشجيعها وتوفير دعم مالي للنشاطات المرغوبة . وفي حالة يوغوسلافيا وضعت ضريبة على الصادرات الزراعية عبر تطبيق معدل ٣٠٠ دينار للدولار الواحد ؛ وذلك في حين كانت الصناعة تلقى دعما ماليا عبر معدلات تصل الى ١٢٥٠ دينارا للدولار الواحد . وهكذا كانت نتيجة توحيد معدلات التبادل الذي استحدثته اصلاحات ١٩٦١ ، وبمعدل ٧٥٠ دينارا للدولار الواحد ، تشجيع الصادرات الزراعية عبر رفع «ضريبة» التبادل ، واعاقة الصناعات بسبب الايقاف المفاجىء لمعدلات التبادل التشجيعية . ولان المعدل الجديد يقع فيما بين السعرين السابقين فلم يكن بالوسع اعتباره تخفيضا لقيمة العملة او رفعا لقيمتها وانما مزيجا من العمليتين معا .

في الحصيلة النهائية شكل الاصلاح حافزا للمنتجين الزراعيين وللصادرات الزراعية غير انه كان اشبه بضربة وجهت الى القطاع الصناعي النامي الذي صار

---

٢٤ ــ نيويورك تايمز ، ١٠ تموز ١٩٦٠ .

٢٥ ــ نيويورك تايمز ، ٢٩ آب ١٩٦٠ .

٢٦ ــ نيويورك تايمز ، ٤ كانون الاول ١٩٦٠ .

يواجه صعوبات اكبر كثيرا في المنافسة سواء على صعيد الاسواق الداخلية والخارجية ، وكالعادة تم توجيه الضربة باسم انتاج اكثر كفاءة : ولن تنجو من رياح المنافسة القارسة سوى الشركات «الاكفأ» لجهة اكلاف الانتاج .

على غرار ما يحدث في اجراءات الاصلاح التي يرعاها صندوق النقد الدولي فان المنافسين انفسهم يتولون تغطية قسم كبير من المنافسة باسم العون . وهكذا قام الصندوق والولايات المتحدة بتنظيم كونسورتيوم غير رسمي للمعونات يتشكل منهما ومن شركاء يوغوسلافيا التجاريين الرئيسيين في اوروبا الغربية (النمسا، ايطاليا ، فرنسا ، هولندا ، بريطانيا ، والمانيا الغربية) قدم اعتمادات بقيمة ٢٧٥ مليون من اجل دعم الاصلاح . وأثارت مشاركة المانيا الغربية قضية مثيرة . فرغم انها كانت الشريك الاوروبي التجاري الرئيسي ليوغوسلافيا ، فان هذه الاخيرة كانت تقيم علاقات ديبلوماسية مع منافستها الشرقية ــ الجمهورية الالمانية الديمقراطية ــ وحدها. وفي النهاية تم حل المأزق عبر اشراك بعض البنوك الالمانية الغربية الخاصة في الكونسورتيوم ، الامر الذي لم يثر اي اعتراض لدى الحكومة الالمانية (٢٧) . وكان الغرض من العون المالي تمويل الصناعات التصديرية التي ستزيلها الظروف التنافسية الجديدة ، ودفع ثمن الصادرات المتزايدة .

ترافق توحيد معدل التبادل مع جعل العملة قابلة جزئيا للتحويل ، وتخفيف القيود على الواردات ، واستبدالها بتعرفات جمركية . ولم تكن لائحة الواردات التي جرى تخفيف القيود عنها تقتصر على السلع الضرورية . فكانت تشمل ، الى جانب المواد الخام الصناعية ، الفواكه الغريبة ، والشاي ، والاعشاب ، وعصير الفواكه والخضار ، والمشروبات الكحولية القوية ، والكحول الممتازة وذات النكهة، والنبيذ الفوار ، والبيرة ، ومنتجات التبغ المختلفة ، وافلام وأوراق للتطوير ، ورسوم وألوان للرسامين (٢٨) . وقد تعرّض القطاع الصناعي الناشىء لقدر مثلث من المنافسة المكثفة : نتيجة اعادة تقييم معدل التبادل ، ونتيجة الواردات التي تمولها المعونة ، ونتيجة تخفيف القيود على الواردات .

لم تستجب آثار الاصلاح للمعايير الثلاثة التي حددها اليوغوسلاف اثناء المفاوضات . فسرعان ما انعكست آثار المنافسة الخارجية على الاقتصاد وذلك في صورة معدل نمو متضائل على نحو حاد : من معدل سنوي يوازي ١٥ بالمئة في ١٩٦٠ ، الى ٧ بالمئة في ١٩٦١ ، وأقل من ٥ بالمئة في النصف الاول من ١٩٦٢ (٢٩) . وتعرض مستوى معيشة الجماهير لهجمة التضخم في اسعار منتجات

---

٢٧ ــ فاننشال تايمز وفرانكفورتر الغمينة زيتونغ ، ٨ كانون الاول ١٩٦٠ ؛ والتايمز ، ٢٨ كانون الاول ١٩٦٠ .

٢٨ ــ نوي زوركي زيتونغ ، ٢ حزيران ١٩٦٠ .

29 — John C. Campbell, (Jugoslavia: Crisis and Choice), **Foreign Affairs**, vol. 41, no. 2 (1963) p. 386.

المزارع التي تحولت بفعل معدل التبادل المغري من الاستهلاك المحلي الى التصدير. ولما لم تكن الاعتمادات التي نظمها الكونسورتيوم الذي يرعاه صندوق النقد الدولي فعالة في تخفيف حدة التضخم فقد اضطرت حكومة يوغوسلافيا الى مطالبة الحكومة الاميركية بأن ترسل ٥٠٠٫٠٠٠ طن من القمح الفائض بعد ان ارغمت اسعار الاطعمة المرتفعة المستهلكين على الاقبال على الطعام الارخص ــ الخبز (٣٠) . وأما بالنسبة للشرط الذي ينص على ان يحافظ الاصلاح على نظام يوغوسلافيا «الاشتراكي» ويعززه فانه بالكاد يتوافق مع برنامج صمم من اجل خلق انسجام اكبر بين علاقات الاسعار السائدة في كل من يوغوسلافيا وبلدان اوروبا الغربية!

ليس ما يثير الدهشة في ان تخفيف القيود على النقد الاجنبي واعادة التقييم الواقعي لمعدل التبادل بالنسبة للقطاع الصناعي اساء الى ميزان المدفوعات بدلا من تحسين اوضاعه . واذا كانت البلاد قد زادت من صادراتها الزراعية ، فان ذلك ترافق مع زيادة اكبر في الواردات المصنعة بحيث ارتفع العجز التجاري الشامل في ١٩٦١ بنسبة ٣٢ بالمئة عنه في السنة السابقة . ومقابل هذا العجز المتواصل والمعونة التي كانت تغطي جزءا منه ، كان طبيعيا ان يواصل الدين الخارجي صعوده ، وذلك رغم الاهمية المتنامية للسياحة بوصفها من الصادرات «غير المنظورة» التي تعوض بعضا من العجز التجاري المنظور .

كانت اصلاحات ١٩٦٥ ، التي هلل لها الغرب بوصفها اكبر خطوة حتى ذلك الحين في مسيرة يوغوسلافيا نحو الليبيرالية ، تعبيرا واضحا عن الضعف ، وعن ضغوطات الغرب . ففي تلك السنة وحدها كانت الاقساط المستحقة من ديون يوغوسلافيا الخارجية تعادل ٢٩٠ مليون دولار . وعلى الصعيد الداخلي كان الانتاج يعاني متاعب جمة لان البلاد لم تكن تملك ثمن المواد الضرورية لتشغيل المصانع (٣١) .

على غرار البرامج الليبيرالية السابقة فان اصلاح ١٩٦٥ وضع بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والمقرضين الغربيين الرئيسيين ، وكان على صلة وثيقة بحاجة يوغوسلافيا الى اعادة تقسيط ديونها والى تسليفات جديدة . وكانت السمات الرئيسية للبرنامج الجديد :

١ ــ تخفيض قيمة الدينار من ٧٥٠ دينارا للدولار الى ١٢٥٠ دينارا للدولار ، اي بنسبة ٦٧ بالمئة .
٢ ــ تسهيل استيراد المواد الخام .
٣ ــ انهاء الاعانات المالية المقدمة للمشروعات غير الكفؤة .
٤ ــ رفع نسبة المداخيل الصافية التي يمكن للمشروعات الاحتفاظ بها لاستخدامها

---

٣٠ ــ نيويورك تايمز ، ٣ كانون الثاني ١٩٦١ والتايمز ، ٢٨ شباط ١٩٦١ .
٣١ ــ نوي زوركر زيتونغ ، ١ نيسان ١٩٦٥ ولوموند ، ٢٤ تموز ١٩٦٥ .

الخاص من ٥١ بالمئة الى ٧١ بالمئة .

وكانت اصلاحات ١٩٦٥ في بعض اوجهها تكرارا لبرنامج ١٩٦١ . وكانت الحكومة قد اضطرت في وقت لاحق الى تعديل بعض اجراءات الاصلاح التي تضمنها ذلك البرنامج لان نتائجه الاجتماعية (البطالة ، ركود الانتاج ، واتساع تفاوت الدخل) كانت غير مقبولة على الاطلاق . ومن نواح اخرى كانت الاجراءات الجديدة امتدادا منطقيا للبرنامج السابق ، حيث تركت عملية الغاء المركزية بالنسبة لقرارات التوظيفات المالية اثرا عميقا في بنية الانتاج المحلي . ووفقا لتعليق اقتصادي يوغوسلافي ، فاذا كانت البلاد قد عدلت بنية معدل تبادلها بقصد تشجيع التصدير الى الاسواق الغربية ، فقد كان ضروريا التخلي عن الاشراف على التوظيفات الداخلية من اجل اتاحة المجال للمشروعات لكي تكيف انتاجها وفق حوافز وضغوط الطلب والعرض الخارجيين (٣٢) .

افادت التقارير ان مفاوضي صندوق النقد الدولي توصلوا الى «تطابق تام في وجهات النظر» مع السلطة اليوغوسلافية بالنسبة للبرنامج ذي الطابع الليبيرالي . ولكن الرأي العام داخل يوغوسلافيا لم يكن على مثل ذلك الانسجام.

«ليس من شك في ان الاصلاح يواجه مقاومة ومعارضة قويتين جدا . وتأتي المعارضة من دوائر الحكومة في الجمهوريات الاقل تطورا ، والتي لا بد انها سوف تحس بالعواقب السيئة اكثر من الاقاليم الاكثر تطورا التي كانت تضغط لإحداث الاصلاحات . وتشكل النقابات العمالية مصدرا آخر للمقاومة لانه بات متوقعا ان تزداد البطالة المنتشرة اتساعا بعد ان صار على المصانع ، التي لم تعد خاضعة لأي اشراف ، ان تعمل كوحدات اقتصادية مستقلة كما يفعل اي مشروع رأسمالي» (٣٤) .

عبّر المستهلكون اليوغوسلاف عن رأيهم في الاصلاحات عبر سحب ودائع التوفير والانغماس في فورة مشتريات بقصد الادخار . وكان ذلك ردة فعل مفهومة في ضوء التقدير الرسمي (والمحافظ) بأن كلفة المعيشة سوف ترتفع بنسبة ٢٤ بالمئة نتيجة الاصلاحات (٣٥) . وبعد اشهر قليلة من اعلان الاصلاح نشرت جريدة النيويورك تايمز الصور الموجزة التالية حول آثاره :

«اضطر حلاق يعمل في احد الفنادق ، وكان حتى الان بالكاد يكفي نفسه بأجر قدره ٢٠ دولارا يضاف اليه البخشيش ، للهجرة الى المانيا .

«واضطر مهندس وجد ان عليه أن يدفع ٤ دولارات شهريا ثمن لوازم ابنه في المدرسة الى اخراج الولد من روضة الاطفال .

---

32 — Pertot, op. cit., pp. 48-9.

٣٣ — التايمز ، ٢٦ تموز ١٩٦٥ .

٣٤ — التايمز ، ٢٧ تموز ١٩٦٥ .

٣٥ — نوي زوركر زيتونغ ، ٢٧ تموز ١٩٦٥ والتايمز ، ٢٦ تموز ١٩٦٥ .

«وأما ربات البيوت ... فقد بدأن بشراء الخبز الاسود بدل الخبز الابيض المفضل . وزادت الوجبات التي تخلو من اللحم بنسبة ٥٠ بالمئة .

«.... وتظل الحانات والمقاهي نصف فارغة بسبب زيادة اسعار القهوة والبيرة . وفي احد الرسوم الكاريكاتورية التي ظهرت مؤخرا في جريدة بوربا ، جريدة الحزب ، فان اربعة مواطنين جالسين في مطعم يطلبون (واحد قهوة تركي واربعة فناجين) » (٣٦) .

وعلى غرار ١٩٦١ ، كان الركود الصناعي احد نتائج الاصلاحات . ان معدل نمو الانتاج الصناعي ، الذي كان قد ارتفع الى نسبة ١١ بالمئة سنويا بعد الغاء الكوابح امام التوظيفات في ١٩٦٣ ، انخفض الى ٤ر٣ بالمئة في ١٩٦٦ . بل ان الانتاج انخفض في الواقع خلال التسعة اشهر الاولى من ١٩٦٧ (٣٧) . وادى تباطؤ الانتاج واقفال المشروعات غير الكفوءة الى ارتفاع حاد وواسع في البطالة . ولكن السلطات وجدت حلا جزئيا للمشكلة عبر تشجيع هجرة العمال . وهكذا زاد عدد العمال اليوغوسلاف الذين يشتغلون في بلدان اوروبا الغربية الاكثر ازدهارا ، وخاصة المانيا ، حتى بات يقدر الان بمليون عامل . ويذكر ان عدد سكان يوغوسلافيا لا يتجاوز ٢٠ مليونا .

قدم العمال المهاجرون اسهاما مرغوبا للاقتصاد اليوغوسلافي المتعثر اتخذ شكل المبالغ التي ترسل الى البلاد في صورة عملات قوية . واضيف هذا النوع من الدخل «غير المنظور» الى السياحة بوصفه مقابلا مهما للعجز المتواصل في ميزان التجارة . فبعد ١٦ عاما من الخلاف الذي نشب بين الدول الثلاث التي تقدم المعونات ويوغوسلافيا حول افضل الطرق لتحسين الميزان التجاري ، فلم يكن قد تم التوصل الى اي حل . ورغم التخفيض الكبير لقيمة العملة في ١٩٦٥ ، الذي أدى الى زيادة الصادرات ، فان الواردات تزايدت بسرعة اكبر في ظل تخفيف القيود ، وارتفع العجز في التجارة بنسبة ٥ر٢٥ بالمئة في ١٩٦٧ عنه في السنة السابقة . وقد عبرت هذه الثغرة بين الواردات والصادرات عن واقعة ان سياسة تخفيف القيود جعلت اليوغوسلاف زبائن جيدين لمصانع اوروبا الغربية : وفي السنتين اللتين تلتا الاصلاح الكبير ارتفعت الواردات من اوروبا الغربية من ٦ الى ١٠ بليون دينار جديد ، وارتفعت حصة اوروبا الغربية بالنسبة لمجمل واردات يوغوسلافيا من ٣٠ الى ٥٠ بالمئة (٣٨) . لقد تحقق ليوغوسلافيا الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي كان يرغب فيه التكنوقراط حينما قرروا الانضمام لمنظمة «الغات» Gatt . لكن حسنات هذا الاندماج ، من زاوية

---

٣٦ – نيويورك تايمز ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٥ .

37 — Nemad D. Popovic, Yugoslavia: The New Class in Crisis, New York, 1968, p. 177, والفايننشال تايمز ، ٢٤ آب ١٩٦٧ .

٣٨ – جابان تايمز ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

يوغوسلافيا نفسها ، تظل موضع تساؤل .

رغم ذلك ، فان المسار الذي تحدثنا عنه كان قد احرز ، في ١٩٦٧ ، تقدما كبيرا الى حد ان ايا من الاقتصاديين والسياسيين اليوغوسلاف لم يعد قادرا على التفكير في حل آخر سوى المضي قدما في عملية الاندماج . وكانت الخطوة التي اتخذت في تلك السنة ، اي قرار السماح بتوظيف رساميل اجنبية خاصة في المشروعات اليوغوسلافية ، خطوة مثيرة لان يوغوسلافيا كانت تصر بعد على اعتبار نفسها دولة شيوعية ، غير انها كانت مجرد تعبير عن الاتجاه الذي سلكته البلاد بصورة متقطعة منذ ١٩٥٠ . وكانت تلك الخطوة اقل اهمية من حيث نتائجها المباشرة من الاجراءات الليبيرالية التي سبقت .

جاء قرار ١٩٦٧ اثر مناقشات حامية نجمت عن عدم اجماع القيادة بصدد الرغبة في قبول التوظيفات الاجنبية . ولكن المعارضة التي جابهت القرار لم تكن معارضة متطرفة . بالاحرى ، فان خصوم الراسمال الاجنبي الخاص احسوا انه ينبغي ليوغوسلافيا ان تواصل الحصول على النقد الاجنبي الذي تحتاجه عبر قروض حكومية من الحكومات الاخرى ومن البنك الدولي . ومع ذلك فان اولئك الخصوم ، الذين نعتهم انصار التوظيف الاجنبي الخاص بـ «الدوغمائية» طرحوا بعض النقاط المهمة . وكانت حججهم :

١ ــ ان الراسمالية الغربية لن تستثمر اموالها الا حيثما يلائم مصالحها ، وليس في المجالات التي تفيد يوغوسلافيا .

٢ ــ ان الراسمال الاجنبي الخاص سوف يستغل نقاط ضعف ونواقص نظام الادارة الذاتي اليوغوسلافي ، بما فيه اتجاهاته الاقليمية والمحلية .

٣ ــ ان التوزيع الضروري للدخل لصالح اصحاب الرساميل الذي يتضمنه النظام الجديد يتعارض مع العقيدة الماركسية القائلة ان العمل هو مصدر كل قيمة .

٤ ــ ان المشروعات التي ستتلقى تمويلا خارجيا سوف تخلق شريحة عمالية ذات امتيازات تجني من الاجور ما قد يصل الى بضعة اضعاف الاجور التي يمكن للمشروعات ان تدفعها .

لكن طروحات «الدوغمائيين» سقطت امام دعاة قانون التوظيفات الجديد ، الذين اتهموهم بمحاولة تقوية الدولة وسلب المنتجين السيطرة على كامل انتاج عملهم ! وقد ابدع هؤلاء ذريعة مستقاة ظاهريا من ماركس مفادها انه ينبغي ليوغوسلافيا ان تحتل موقعها في التقسيم الاممي للعمل «لانه لا سبيل الى تحقيق تشريك العمل على نطاق العالم ــ الامر الذي يشكل شرطا مسبقا للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ــ من غير المرور في تقسيم العمل على نطاق العالم»(٣٩) وادعوا ان الديون العامة الكبيرة التي ترتبت على يوغوسلافيا لم تترك اثرا يذكر

39 — Ernest Bauer, (Auslands Kapital in jugoslawischen Betribe-n), **Der Donauraum**, vol. 13, no. 3 (1968) pp. 182-3.

سوى جعل البلاد واحدة من البلدان النامية السبعة الاكثر ديونـــا في العالم ، وعبروا عن املهم في ان يكون التوظيف الاجنبي الخاص طريقة ارخص للحصول على الرساميل (٤٠) .

حينما تم ، في ٢٥ تموز ١٩٦٧ ، اقرار القانون الذي يسمح للمشروعـــات اليوغوسلافية بالتعاقد مع شركاء اجانب لا تتعدى نسبة مشاركتهم ٤٩ بالمئة ، فان القيود المفروضة على الشركات الاجنبية جعلت التوظيف امرا غير مغر على الصعيد المباشر . وكان القيد الاكثر خطورة ، من زاوية المستثمرين الاجانب ان الشركات الأجنبية لم تكن تستطيع (في ذلك الوقت) ان تحتفظ سوى بنسبة ٧ بالمئة من مداخيلها من النقد الاجنبي ؛ وبالاضافة فان تحويل المداخيـــل من الدينارات واخراجها من البلاد كانا يخضعان للقانون اليوغوسلافي . وهكذا لم يحدث اقبال واسع من جانب المستثمرين الاجانب للحصول على حصة من الغنيمة ، ولـــو ان التردد كان جزئيا بسبب الحالة غير الصحية للاقتصاد اليوغوسلافي . لكن ما ان اقر مبدأ قبول التوظيفات الاجنبية ، حتى سادت التوقعات بأن القيود الاقتصادية سوف تتقلص مع الوقت . وقد تعلمت الدول الغربية الكبرى انه من المفيد لها ان تضع قدما واحدة في الباب اليوغوسلافي وان تنتظر الى ان تتيح الصعوبـــات الكامنة في الوضع جعل الباب اوسع . وهكذا ، وبعد اسبوع واحد من اقرار البرلمان اليوغوسلافي لقانون التوظيفات، وافق البنك الدولي على منح يوغوسلافيا قرضا بقيمة ٥ر١٠ مليون دولار لتغطية النفقات المطلوبة ، بالنقـــد الاجنبي ، لتحديث بضعة مشروعات صناعية . ولاحظت جريـدة (الفاينشال تايمـــز) البريطانية انه رغم ان البنك الدولي سبق واقرض يوغوسلافيا ٢١٠ ملايين دولار «فان القروض كانت حتى الان لصالح مشروعات البنية التحتيـــة ــ السدود ، محطات الطاقة ، الطرقات ، سكك الحديد ، الخ . ولذا فان اعطاء يوغوسلافيا قرضا لصالح المشروعات الصناعية يعبر عن تحول محدد في سياسة يوغوسلافيا نفسها او في سياسة البنك الدولي» (٤١) . ويمكن لنا التساؤل : هل كان هنالك شيء مقابل شيء آخر ؟.

لكن جميع الاجراءات السالفة لم تكن تكفي لوضع حد لدوامة العجز والديون. وبدا ، في ١٩٧١ ، انه لا مفر من برنامج آخر «لتثبيت» الاقتصاد ، يعتمد على قروض من صندوق النقد الدولي وشركاء يوغوسلافيا التجاريين فـي الغرب . وتضمن هذا البرنامج معظم السمات المحزنة التي غدت مألوفة منذ البرامـــج السابقة : زيادات على اسعار النفط ، والكهرباء ، وسكك الحديد ، والخدمـات البريدية والتلفونية ؛ وقيود على الاعتمادات صارمة الى درجة ان عشرات الالوف

---

40 — Popovic, op. cit., pp. 177-8.

٤١ ـ فاينشال تايمز ، ١٩ تموز ١٩٦٧ .

من العمال لم يقبضوا اجورهم لان البنوك لم تقبل بتغطية جداول رواتب الشركات؛ وهذا اضافة الى تخفيض جديد لقيمة العملة . وكان معنى هذه الخطوة الاخيرة ، التي وضعت معدلا جديدا قوامه ١٥ دينارا للدولار الواحد (الدينار الجديد كان يساوي ١٠٠ دينار قديم) ، ان الدينار لم يعد يساوي ، من حيث قيمته بالدولار، سوى ٢٠ بالمئة من القيمة التي كانت له عندما تطوع صندوق النقد الدولي لمساعدة يوغوسلافيا لاختيار معدل «واقعي» ، في كانون الثاني ١٩٥٢ . ورغم الاجراءات الجديدة ، او بسببها ، فقد ارتفعت كلفة المعيشة بنسبة ١٧ بالمئة في سنة ١٩٧١ في حين وصل العجز التجاري لتلك السنة وحدها الى رقم ١٥٠٠ مليون دولار ! وقد غطت مداخيل السياحة والمبالغ التي يرسلها العمال المهاجرون الى اوروبا الغربية ـ ذلك النمط من الصادرات «غير المنظورة» من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية ـ معظم العجز التجاري . ومع ذلك ظل ميزان المدفوعات يعاني من عجز بقيمة ٣١٨ مليون دولار (٤٢) .

بعد ما يزيد على عشرين سنة منذ بدء العون الغربي ليوغوسلافيا ، فان البلاد اليوم اكثر اعتمادا على التمويل الخارجي منها في اي وقت سبق . وبسبب الدين الخارجي الاجمالي الذي قدر بـ ٥ر٢ بليون دولار في مطلع ١٩٧٢ ، فقد اضطرت يوغوسلافيا للحصول على قروض جديدة لم يكن الغرض منها سوى سداد الديون القديمة وفوائدها (٤٣) . وقد انفق قسم صغير فحسب من هذه القروض للاستثمار ، في حين استهلك معظمها لتمويل الاستهلاك ولتشغيل الواردات الرأسمالية ، وفقا لاهداف اتفاقية العون الاولى في ١٩٥٢ .

كان لتلك التبعية الخارجية عواقب عميقة ومؤثرة على البنية الداخلية للمجتمع اليوغوسلافي . وأدى قرار القيادة (هذا اذا كان قرارها وحدها) خلق نوع جديد من الشيوعية يستند الى استقلالية المشروعات واللامركزية الاقليمية الى نمط من التطور يشابه الرأسمالية من كل النواحي باستثناء الوجود الصريح لطبقة راسمالية تمتلك المشروعات الكبرى ، وأدى السماح للمشروعات بالاحتفاظ بقسم من «الارباح» لتوزيعها على الموظفين كإضافة على الاجور الى نمو حالة عميقة من عدم المساواة في المداخيل فيما بين الافراد ، والمشروعات ، وأقاليم البلاد . وكانت تلك سياسة متعمدة . فقد ذكر فريق صندوق النقد الدولي الذي زار البلاد في ١٩٥١ ، في تقريره ، ان : «واضعي النظام الجديد يعتقدون انه لا بد ، من اجل خلق حوافز للعمل ، وحوافز لتحسين مستوى الثقافة ، من وجود تنويع اكبر في مداخيل الافراد» (٤٤) . ومع ذلك ، فان آثار الوعي الاشتراكي الذي عبرت عنه

---

٤٢ ـ فاينتشال تايمز ، ٢٥ كانون الثاني و١٢ و١٥ شباط ١٩٧٢ . نوي زوركر زيتونغ ، ٢٢ شباط ١٩٧١ . الغارديان ، ١١ آب ١٩٧١ .

٤٣ ـ الفاينتشال تايمز ، ٢٩ آذار ١٩٧٢ .

44 — Mladek, Sturc, and Wyczalkoski, op. cit., p. 425.

القيادة اليوغوسلافية حينما كانت تتردد احيانا في السماح لعواقب الاجتماعية لليبيرالية بأن تفرض نفسها ، تفيد ان هذه القيادة لم تكن ، في الارجح ، لتوافق على هذا المبدأ في ١٩٥١ لو انها كانت قادرة على التنبؤ بمقدار اللامساواة التي سيؤدي اليها . من جهة اخرى ، استغل صندوق النقد الدولي كل الفرص الممكنة من اجل تشجيع التوسع في تطبيق مبدأ الادارة الذاتية وخاصة في مجالي القرارات المتعلقة بالاسعار والتوظيفات ، وحث اليوغوسلاف باستمرار على السماح للمشروعات بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من عائداتها ، سواء بالدينارات او بالنقد الاجنبي . ووصل حماس الصندوق للسيطرة العمالية (او للامركزية ، بتعبير أدق ؛ والامران مختلفان) الى حد انه تجاوز حماس اليوغوسلاف انفسهم لها .

يوجد في يوغوسلافيا بعض الراسماليين الحقيقيين ، ولو ان النظام لا يسمح لهم باستخدام ما يزيد على بضعة عمال ؛ ولكن النظام اليوغوسلافي عزز نمو «طبقة» اكثر اهمية بكثير ، وتملك مصالح مالية شخصية في الاتجاه الليبيرالي ذي النمط الغربي للاقتصاد . وتتشكل هذه الطبقة من مدراء المشروعات والموظفين المهرة وكذلك ، ولو بدرجة أقل ، مجمل قوة العمل في المشروعات الكفؤة نسبيا والتي تستفيد بالتالي من التطور غير المتكافىء . بل ان «رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف» اصبحت الناطق بلسان هذه الطبقة ، وخاصة في الجمهوريات الاكثر غنى التي تستفيد اداراتها العامة من اجراءات اللامركزية .

هنالك ، بالطبع ، مقابل لا بد منه لتلك الطبقة ذات الامتيازات : العمال غير المهرة ، والاقاليم المتأخرة من البلاد . وقد تطرقنا فيما سبق الى معضلة البطالة التي لم يوفر تصدير العمال اليوغوسلاف سوى حل جزئي لها . وأفادت بعض التقديرات ان ثلث عمال يوغوسلافيا يتلقون أجورا تقل عن الحد الادنى المطلوب لإدامة الحياة ، وبوسع المرء ان يقرأ في جريدة غربية ان «التعارضات الصارخة بين الاستهلاك المسرف ومستوى المعيشة المنخفض لقطاعات كبيرة من الطبقة العاملة يلهب التوترات الاجتماعية ، وخاصة في المدن الكبرى» (٤٥) .

تشبه يوغوسلافيا المجتمعات الراسمالية من نواح اخرى . فقد ظهرت فيها الاعلانات وشبه بورصة بدائية . وتتشكل المصارف ، وشركات تمويل التصدير ، وشركات التأمين ، وشركات التجارة الاجنبية المراكز الرئيسية للسلطة الاقتصادية (٤٦) . ويوفر السواح الاجانب أمثلة اضافية على الاستهلاك المسرف البعيد عن متناول معظم اليوغوسلاف .

يستحق التفاوت بين مداخيل الجمهوريات المختلفة ، حسب التسمية التي تطلق على الدول التي تشكلت منها يوغوسلافيا ، اهتماما خاصا بسبب تحول

---

٤٥ ـ الفاينانشال تايمز ، ٣ حزيران ١٩٧١ و١٥ شباط ١٩٧٢ .

٤٦ ـ الفاينانشال تايمز ، ٣ حزيران ١٩٧١ .

الانفصالية الكرواتية الى معضلة سياسية خطيرة في السنوات الاخيرة . كانت القومية اليوغوسلافية دائما طموحا متفائلا اكثر منها واقعا ، وذلك بحكم استمرار قوة الولاءات الاقليمية . وتمثل دولتا كرواتيا وسلوفنيا ، الواقعتان في الشمال الشرقي والقريبتان الى اوروبا الغربية ، من كل النواحي ، الشطر الكفوء والمزدهر من البلاد في حين تمتاز المونتينغرو ، والبوسنيا ـ هرزغوفينا ، ومقاطعة كوسوفو ، بفقرها وتخلفها . وتحتل جمهوريتا مقدونيا وصربيا موقعا متوسطا ، ولكن للاخيرة وضعية خاصة لان مواطنيها ينزعون ، كما في الماضي ، الى الهيمنة على الحياة السياسية والادارات العامة .

كان احد اهداف الاقتصاد المستند الى التخطيط الذي اقامه الحزب الشيوعي فور استيلائه على السلطة تضييق الفوارق الاقتصادية فيما بين الاقاليم المختلفة التي تحول دون انبثاق ولاء قومي حقيقي . وكان بوسع الاقتصاد المخطط ، كما انشىء في البداية ، ان يتصدى لحالات عدم المساواة عبر توجيه التوظيفات الى الاقاليم المتخلفة وتحويل الموارد من المناطق التي تملك فائضا الى المناطق الفقيرة . لكن النتيجة المحتمة للامركزية كانت ضرب هذا الاتجاه عبر السماح للمشروعات والاقاليم الاكثر غنى وكفاءة بالاحتفاظ بقسم اكبر من مداخيلها . وشجع صندوق النقد الدولي هذا الاتجاه عبر معارضة الاستثمارات التي تنطلق من اي معيار عدا معيار السوق ، وربما كان له ضلع في الغاء الوكالة الاولى التي انشئت لتشجيع التنمية في الاقاليم الاكثر فقرا . ومن جهتها فان حكومة يوغوسلافيا لم تتخل يوما عن المبدأ القائل بوجوب مساعدة الاقاليم الفقيرة ، ولكن مبدأ اللامركزية في مجالي التخطيط والاشراف على الموارد يعني من الناحية العملية ان الاموال المتوفرة لاعادة التوزيع تدنت الى مقادير زهيدة في السنوات الاخيرة . ونتيجة لذلك فان تفاوتات المداخيل فيما بين الاقاليم المختلفة اتسعت ، بدل ان تضيق ، مع الوقت . وفي سنة ١٩٧١ كان معدل الدخل السنوي للفرد في سلوفنيا ، اغنى جمهوريات البلاد ، ١٠٠٠ دولارا ، في حين كان هذا المعدل ٢٤٠ دولارا فحسب في مقاطعة كوسوفو التي تعتبر اكثر انحاء البلاد فقرا (٤٧) .

رغم ذلك ، فالمتاعب الحالية ليست وليدة الاقاليم الفقيرة وانما جمهورية كرواتيا التي اصبحت احدى اغنى جمهوريات البلاد بسبب استفادتها من ازدهار السياحة . ويشكل مطلب الاحتفاظ بمعظم او كل النقد الاجنبي ضمن الجمهورية نفسها احد البنود الرئيسية لبرنامج الحركة الانفصالية الكرواتية . وقد قدمت الحكومة اليوغوسلافية تنازلات مهمة لتلبية ذلك المطلب ، وبالاخص حينما سنت قوانين خاصة بالصناعة السياحية يسمح لها بموجبها بالاحتفاظ بنسبة من مداخيل النقد الاجنبي تفوق كثيرا النسبة المتاحة للمشروعات الاخرى . وفي ١٩٧١ وضع دستور جديد يسمح للجمهوريات بالاحتفاظ بجميع مداخيلها تقريبا

---

٤٧ ـ الفاينتشال تايمز ، ٢٧ آذار ١٩٧١ .

من النقد الاجنبي ، وانفاقها لصالحها .

لكن يبدو ان مثل هذه التنازلات لا تفعل سوى حفز الكرواتيين لتقديم مطالب اكثر تطرفا بما فيها الاستقلال التام (الذي سوف يسمـــح لهم بالاحتفاظ **بكل** عائداتهم من النقد الاجنبي) . وتثير هذه العجرفة استياء الجمهوريات الاخرى التي تشير الى ان كرواتيا تعتمد على المؤن التي تزودها بها انحاء الامة الاخرى . وقد رد احد رجال الاعمال المقدونيين على الكرواتيين بقوله «اننا نطالب بالنقد الاجنبي مقابل البندورة والخضار والفواكه التي نبيعها لكم !» واعلنت عدة مشروعات في الجمهوريات الاخرى انها قد تطلب نقدا اجنبيا مقابل تزويد كرواتيا بالمفروشات ، والنحاس ، والفحم النباتي والرصاص والذرة ، الخ . بل ان البوسنين تساءلوا عن السبب الذي يحول دون ان يتلقوا بالنقد الاجنبي تعويضات عن الاضرار التـي تلحقها سيارات السياح بالطرقات العامة (٤٨) . لكن هذه التعليقات الساخرة لـم ترق للوطنيين الكرواتيين الذين يستمرون في طرح مطالبهم سواء في الداخل او في الخارج ، وأحيانا بوسائل ارهابية او حتى عبر بعث منظمة الـ Ustase الفاشية التي تعود الى زمن الحرب .

تواجه يوغوسلافيا في الوقت الراهن ازمة خطيرة يمكن نسبتها بصورة مباشرة او غير مباشرة للقرارات الاقتصادية التي تطرقنا اليها . وقد اعقب برنامج تثبيت الاقتصاد لسنة ١٩٧١ برنامجان آخران في ١٩٧٢ و١٩٧٣ . وفي حزيران ١٩٧٣ ، وإزاء الوضع الاقتصادي الآخذ في التدهور بسرعة ، اعترفت اعلى هيئة فـــي «رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف» بأن هذه البرامج قد فشلت .

في ايلول ١٩٧٢ اصدر تيتو تحذيرا ضد من اعتبرهم الاعداء الثلاثة للمجتمع اليوغوسلافي : القوميين ، والتكنوقراط ، والليبيراليين . والواقع ان هـــؤلاء الثلاثة يشكلون تكتلا غريبا من نوعه وخاصة لان احـــدى هذه الجماعـــات ، الليبيراليين ، تبدو عبر اعلاناتها المنشورة مخلصة في انتقاد مبالغـــات الفئتين الاخريين ، القوميين والتكنوقراط ، اللذين عززت الاصلاحات الاقتصاديـــة «الليبيرالية» مواقعهم .

ان الاستخدام المزدوج لتعبير «ليبيرالي» بمعنييه الاقتصادي والسياسي امر صائب في هذه الفترة بالاخص في يوغوسلافيا ، حيث بدا خلال عقدين من الزمن ان المعنيين يرتبطان برباط حقيقي لان الليبيرالية السياسية والثقافية كانت تتقدم بالتناغم ، وبعلاقة ضرورية فيما بدا ، مع الليبيرالية الاقتصادية .

لكن المتاعب الراهنة دفعت تيتو الى فصم تلك العلاقة وقلبها راسا على عقب. وبمواجهة النزاعات الداخلية فقد اختار ان يمضي قدما في اتجاه الليبيراليـــة الاقتصادية في حين اخذ يدين الليبيرالية السياسية بوصفها مصدر متاعبه . ومع انه انحى بالملامة على عدم المساواة بين المداخيل واستمرار حالات الاجحاف الاجتماعي

---

٤٨ ــ لوموند ، ٢٩ كانون الاول ١٩٧١ .

كذلك ، فانه لم يتخذ خطوات ملموسة لمكافحة هذه الامراض . وبانتظار ان يفعل ذلك فان اعلاناته بصدد هذا الموضوع لا تمتلك قيمة اكثر من تحذيرات روبرت ماكنمارا ، رئيس البنك الدولي ، المألوفة بالنسبة للبرازيل والهند * وفي لحظة تأليف هذا الكتاب كان يبدو ان القمع السياسي هو جواب تيتو الوحيد على ازمة المجتمع اليوغوسلافي .

ان العرض الذي قدمناه يفسر كيف امكن لصندوق النقد الدولي ان يتعاون طوال هذه المدة وبصورة ودية مع دولة شيوعية . وعبر تبنيهم «اشتراكية السوق» اعاد اليوغوسلاف بالتدريج انتاج العديد من سمات المجتمع الرأسمالي ، وجعوا ذلك القدر من التطور الذي احرزوه تابعا للرأسمال الاجنبي تماما كما هي الحال في معظم بلدان العالم الثالث . وتوحي حصيلة الاحداث ان صندوق النقد الدولي ، كان اكثر علما بالغيب ، في السنوات المكونة للنظام اليوغوسلافي في ١٩٥١ – ٥٢ ، من الشيوعيين اليوغوسلاف انفسهم .

افرز القرار الاصلي بإحلال الانتاج في سبيل الربح محل التخطيط المركزي والحوافز الاشتراكية بوصفهما القوة الحافزة للاقتصاد مصالحه الذاتية الراسخة، التي تحالفت فيما بعد مع اصحاب القروض الغربيين وصندوق النقد الدولي من اجل توسيع نطاق السوق في الاصلاحات التي تلت . وعلى الارجح فان اصحاب المعونات الغربيين هللوا للامركزية في المشروعات لانها شكلت بداية للابتعاد عن الاقتصاد المخطط والاتجاه نحو اقتصاد سوقي من النمط الذي يفهمونه ويسهل عليهم اختراقه . وفي حين ثابرت الدول الغربية الكبرى في ضغوطها لتحقيق المزيد من الاستقلالية للمشروعات ، فقد بدا انه كانت تعن لليوغوسلافيين احيانا افكار معاكسة ، ولو ان مثل هذه الافكار لم تتجسد عمليا ، بصدد الفائدة من الغاء الاشراف المركزي .

الى اي حد كان القرار الاصلي نتاج الضغط الخارجي ، او نتاج نزعات اليوغوسلاف الذاتية ، او الاثنين معا ؟ ان الدلائل المتوفرة لا تسمح لنا بإعطاء اجابات محددة على هذه الاسئلة ، او بالتمييز بين السبب الحقيقي لاعتماد النظام والتنظيرات العقلانية والتأثيرات العرضية. ومع ذلك فلا سبيل لتجاهل ان الخطوة الاولى تركت آثارا عميقة – آثارا لم تكن متوقعة ، ربما .

وحسب احد الذين درسوا الفكر الاقتصادي اليوغوسلافي فقد «اذهلني ايضا مدى العواقب الشاملة التي قد تنجم عن تغيير واحد ...» ويضيف الكاتب نفسه:

«بمقدار ما يحرز المزيد من البلدان الاشتراكية مستويات من التطور يبدو معها ان التخطيط على الطراز السوفياتي الكلاسيكي لم يعد ملائما ، فمن المرجح ان هذه البلدان سوف تقوم ببعض التجارب في مجال الاصلاحات الاقتصادية . ان المآل النهائي لهذه الاصلاحات ليس واضحا بعد ولكن التجربة اليوغوسلافية تشير

---

* انظر الفصلين ٧ و٨ .

الى ان النتائج قد تكون ابعد مدى مما كان المصلحون يبغون او يتوقعون» (٤٩) .

وتوصل الكاتب الاشتراكي بول سويزي الى استنتاجات مشابهة بالاستناد الى دراسته للنظام اليوغوسلافي :

«احذروا السوق : انه سلاح الرأسمالية السري ! ان التخطيط الشمولي هو قلب ولب الاشتراكية الحقيقية !... ينبغي الاشراف على علاقة السوق وضبطها بحزم لئلا تفلت من الرقابة ، على غرار السرطان الذي يتنقل في الجسم ، وتلحق بصحة الجسم السياسي الاشتراكي ضررا فادحا» (٥٠) .

ووفقا لما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي في ١٩٥٢ ، في معرض الاعراب عن الارتياح فانه «يصعب تصور ان يكون ممكنا ايقاف تطور النظام الجديد» (٥١).

---

49 — Deborah Milenkovitch, **Plan and Market in Yugoslav Economic Thought**, Yale University Press, 1971, pp. 299-300.

50 — «Peaceful Transition from Socialism to Capitalism» **Monthly Review**, vol. 15 (March 1964) p. 588.

51 — Mladek, Sturc, and Wycęalkoski, op. cit., p. 243.

الفصل السابع

تدمير الديمقراطية في البرازيل

على غرار اندونيسيا ، تشكل البرازيل احدى «قصص النجاح» المزعومة في سجلات صندوق النقد الدولي . فبعد حقنة قوية ومريرة من سياسات تثبيت الاقتصاد التي طبقتها الحكومة العسكرية في اواسط الستينات ، شهدت البرازيل ازدهارا اقتصاديا ملحوظا في السنوات الاخيرة ، وزعمت لنفسها في ١٩٧١ صفة اسرع اقتصاد نام في العالم . وعلى نقيض معظم بلدان العالم الثالث الاخرى تحقق صادرات البرازيل قفزات متوالية ، وتحتل الصناعة بينها نسبة متزايدة باستمرار بلغت ٣٠ بالمئة في ١٩٧٢ . هل بالوسع ، اذا ، اعتبار البرازيل نموذجا لامكانية نمو البلدان الفقيرة ضمن اطار الرأسمالية العالمية ؟ ان الفصل الذي يلي يوفر بعض الاجابات على هذا التساؤل .

ان اول النقاط التي ينبغي ذكرها هو ان ركود البرازيل والانخفاض الحاد لمستوى الدخل السنوي للفرد فيها هو الامر الذي يستأهل الايضاح — وليس نموها . فالبرازيل تشكل القسم الاساسي من قارة اميركا الجنوبية من حيث المساحة . وهي تمثل بفضل سكانها الذين يبلغون ١٠٠ مليون نسمة والذين يتزايدون بسرعة كبيرة ثاني اهم سوق في نصف الكرة الغربي ، وذلك رغم ان اقلية من هؤلاء السكان يعتبرون جزءا من السوق بالنسبة للسلع الاستهلاكية بحكم سوء توزيع المداخيل . وأما ثروتها الطبيعية فتخطف الانفاس . ولم يحدث ان استغلت امكانات البرازيل الزراعية الى الحد الاقصى بسبب نظام توزيع الارض

غير العادل وغير الاقتصادي ؛ ولكن اراضي البرازيل تنتج الحبوب والمواشي ، الى جانب البن ، والكاكاو ، والسكر ، والقطن والتبغ التي تشكل القسم الغالب من صادراتها .

وبالاحرى ، فان ثروة البرازيل المعدنية اكثر مدعاة للدهشة . فمن المعروف ان ارضها تحوي اضخم احتياطات خام الحديد ذي النسبة المرتفعة في العالم ؛ واضخم احتياطات في العالم من الانتيمون وبلورات الكوارتز (التي تستخدم في المعدات الالكترونية والبصرية) ؛ وربما ايضا اضخم احتياطات من القصدير في العالم . ومقادير هائلة من خامات المنغانيز والبوكسايت واليورانيوم .

بمعايير الثروة الطبيعية ، اذا ، من المؤكد ان البرازيل هي البلد «الغني» في حين ان اليابان مثلا هي البلد «الفقير» . وذلك هو العامل الحاسم خلف القروض والتوظيفات التي ترسلها اليابان (وسواها من البلدان المتقدمة) الى البرازيل — وليس ، بالتأكيد ، روح الاحسان غير الانانية او الرغبة في تعميم التكنولوجيا . بالاضافة ، اظهرت السنوات الاربعون المنصرمة ان اصحاب المشروعات البرازيليون بارعون ومقدامون وانهم يعرفون كيف يغتنمون بسرعة الفرص المتاحة للقيام بتوظيفات مربحة . واذا كان الناتج القومي الخام بالنسبة للفرد ما زال منخفضا جدا بالقياس الى بلدان اميركا اللاتينية نفسها ، فان على المرء ان يبحث عن الاسباب في أصعدة اخرى .

تشبه البرازيل بقية اميركا اللاتينية في انها اخضعت طوال قرون للحاجات التجارية للدول الكبرى — كانت البورتغال اول دولة استعمرت البلاد ، ثم تبعتها انكلترا في القرن التاسع عشر ، واخيرا العملاق الاميركي الشمالي في القرن العشرين . وحتى الثلاثينات من هذا القرن كان معظم البرازيليين المثقفين يعتبرون ان وضع البرازيل كمصدر للمواد الخام ومورد للبضائع الاستهلاكية هو الوضع الطبيعي . ولكن «الكساد الكبير» شكل صدمة مريرة حينما ادى لانهيار اسواق صادراتها ومداخيلها وبالتالي قدرتها على استيراد البضائع الاستهلاكية التي ترغب فيها طبقاتها العليا . وقد نشأت صناعات «بدائل استيراد» عفوية لتسد الثغرة . ولم يكن يقل اهمية ان العديد من البرازيليين بدأوا يتساءلون حول الحكمة من الاعتماد التام على السوق الخارجية ، وأخذوا يتبنون ايديولوجية التنمية الاقتصادية .

اعقب الكساد الكبير اندلاع الحرب العالمية الثانية . وفي ظروف الحرب انتعشت الاسواق التي تستوعب صادرات البرازيل ولكن الحصول على الواردات كان متعذرا لان البلدان الغنية حولت كل انتاج لصالح الحاجات الحربية . وهكذا استمر انشاء صناعات «بدائل الاستيراد» ، في حين تراكمت مداخيل التصدير في صورة احتياطات نقدية .

ومع ذلك ، فقد تبددت تلك الاحتياطات في سنوات ما بعد الحرب من غير ان تؤمن منافع دائمة للأمة . فقد اقدمت الحكومة الجديدة الملتزمة بالليبيرالية الاقتصادية ، التي تولت الحكم في ١٩٤٦ ، على الغاء كافة القيود على النقد

الاجنبي والاستيراد . وكانت النتيجة فيضا من واردات السلع الاستهلاكية ، الامر الذي ادى الى افراغ الخزينة العامة خلال سنة ونصف السنة . وحينما نفذت الاحتياطات واجهت الحكومة الازمة عبر اخضاع الاستيراد للترخيص بدلا من تخفيض قيمة العملة . ومع ان رخص الاستيراد كانت ، في البداية ، مجرد رد فعل على ازمة النقد الاجنبي ، فسرعان ما ادرك صانعو السياسات البرازيليون انهم عثروا على حافز هائل لايجاد موجة جديدة من صناعات بدائل الاستيراد ؛ وهكذا بدأوا يستخدمون ضوابط النقد الاجنبي كطريقة متعمدة لحماية الصناعة البرازيلية . وقد أمن «قانون الاشياء المتشابهة» حماية الصناعات القائمة عبر ايجاد العقبات في وجه استيراد المنتجات «الشبيهة» بتلك التي تنتج ، أو يمكن انتاجها ، في البرازيل . واخضع المصدرون ، وكان أغلبهم حينئذ من التنمية التي تملك مزارع البن ، لضريبة مرتفعة على مداخيلهم من الدولارات ، وذلك في صورة معدل تبادل مرتفع جدا للعملة البرازيلية .

مع ذلك ، وحتى في تلك الظروف ، فلم يبذل اي جهد حقيقي لوضع اولويات بحيث تذهب موارد البلاد — وخاصة النقد الاجنبي النادر — للقطاعات ذات الاولوية المرتفعة . وعلى غرار اوضاع «بدائل الاستيراد» المشابهة نمت الصناعات بصورة عشوائية من غير ان تؤخذ المزايا النسبية التي تملكها البرازيل او حاجات شعبها بعين الاعتبار . وهكذا كانت تلك الصناعات تنتج بشكل رئيسي تلك السلع الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج في السابق ، وذلك من غير ان يسأل احد عما اذا كانت البلاد تقوم بتوفير فعلي للنقد الاجنبي في المدى البعيد — او ما اذا كانت الامة ستستهلك مثل هذه البضائع التي تستوردها .

كالعادة ، اثبت نظام رخص الاستيراد انه عرضة للفساد بسهولة . وخلق معدل التبادل المفضل ، الذي وجد تبريره في انه «اعانة للصناعة» ، قيمة سوقية للرخص تعادل ضعفي او ثلاثة أضعاف سعرها الرسمي ؛ وسرعان ما قامت سوق سوداء للرخص . وكان معنى ذلك ان نسبة كبيرة من «الاعانة» كانت تذهب لواردات الاستهلاك التي تدر أرباحا مرتفعة ، وكذلك الى جيوب موظفي النقد الذين قد يقبضون الرشاوى لاصدار رخص مخالفة للقانون . وادت هذه النقائص، وبالاخص الترخيص باستيراد بضائع تفوق قيمتها ما تملكه البرازيل من النقد الاجنبي ، الى ازمة اخرى في ١٩٥٢ . ولمواجهة الازمة جرى تحويل نظام الرخص الى نظام «مزادات النقد الاجنبي» . وفي ظل النظام الجديد ، الذي استمر العمل به طوال ثماني سنوات ، كانت الحكومة تخصص مقدارا محددا من النقد الاجنبي لكل فئة من فئات الواردات المختلفة ، والتي تمتد من الواردات الضرورية الى واردات الترف . وكان النقد يباع بالمزاد للمستوردين الذين يدفعون اعلى سعر له . وعبر هذا النظام صار المستوردون مضطرين لدفع سعر اعلى مقابل امتياز الاستيراد ، وبالتالي فقد تقلصت ارباحهم الخيالية وذهب قسم منها الى خزينة الدولة . وكانت الحصيلة نظام متعدد لمعدل التبادل ، حيث

كان العرض والطلب يحددان المعدل ضمن كل فئة من فئات الواردات .

وفي سنة ١٩٥٣ الغيت القيود التي كانت مفروضة بالنسبة لاخراج ارباح وعائدات الشركات الاجنبية من البلاد ، الامر الذي اثار سرورا بالغا لدى المستثمرين الاجانب ولو ان معدل التبادل لمثل هذه العمليات صار اقل ملاءمة . وكانت ضوابط النقد الاجنبي ، التي حددت الارباح التي يجوز اخراجها بنسبة معينة من الرساميل المستثمرة ، تثير انزعاج المستثمرين الاجانب الذين كانوا يفضلون ان تكون حريتهم تامة لاخراج ارباحهم من البلاد . ولما لم يكن هؤلاء يأملون في ان توافق الحكومة البرازيلية على مثل هذا الطلب فقد الحوا بالمطالبة بأن يضاف الربح **الذي يعاد توظيفه** الى قيمة الراسمال الاصلية التي ادخلت البلاد في المرة الاولى ، بحيث تصبح المبالغ التي يجوز اخراجها في المستقبل اكبر اذ تحسب كنسبة من الاستثمار الاجمالي .

رغم الانزعاج الذي كان يصيب المستثمرين الاجانب بسبب القيود المفروضة على النقد الاجنبي وبسبب التضخم الذي تحول الى معضلة مزمنة في الخمسينات، فان حجم سكان البرازيل واقتصادها المزدهر جعلاها بمثابة الاغراء الذي لا سبيل الى مقاومته . والواقع ان معظم الاستثمارات اتت من الشركات التي كانت في السابق تصدر بضائعها الى البرازيل ، والتي اضطرت في الظروف الجديدة لبناء مصانع داخل البلاد من اجل الاحتفاظ بالسوق . وحينما جعلت القوانين البرازيلية التجارة امرا اكثر صعوبة ، فقد اقامت تلك الشركات صناعات «تستطيع القفز فوق الرسوم الجمركية» واستفادت من الحوافز الجديدة المتاحة لصناعات بدائل الاستيراد .

كان الاقتصاد في حالة ازدهار اكيدة : وطوال الخمسينات كان معدل نمو البرازيل بالنسبة للفرد ثلاثة أضعاف المعدل السائد في بقية اميركا اللاتينية . ولكن هذا النمو كان يشتمل على عيوب وقيود جعلت الاقتصاد والنظام السياسي يفتقدان الى الاستقرار . وتوفر البرازيل نموذجا يبين كيف ان نظاما سياسيا ديمقراطيا قد لا يكون اهلا لمجابهة التحدي الذي تثيره القيود المفروضة على النقد الاجنبي . فخلال عقد ونيف ـ منذ ازمة النقد الاجنبي واصلاح ١٩٥٢ — ٥٣ وحتى استيلاء العسكريين على السلطة في نيسان ١٩٦٤ ـ كان رؤساء الجمهوريات البرازيليون يتراوحون بين مواقف متناقضة وهم يحاولون ان يوفقوا بين الضرورات المتضاربة التي كان التوفيق بينها مستحيلا ضمن حدود النظام السياسي . ولم يستطع اي من رؤساء الجمهوريات ان يحل المعضلة : وهكذا اقدم فارغاس على الانتحار ، واكمل كوبيتشيك ولايته بنجاح ظاهري غير انه اورث الازمة لخلفائه ؛ واستقال كوادروس بعد ثمانية اشهر ، وقام العسكريون بخلع غولارت . ان فهم طبيعة المأزق الذي الحق الهزيمة بهم جميعا امر بالغ الاهمية .

كان الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الخمسينات يستند الى عاملين جعلا استمراره متعذرا في المدى البعيد . اما العامل الاول فكان العجز التجاري المزمن:

وقد بلغ اجمالي العجز في ميزان المدفوعات خلال العقد كله ٥ر٢ بليون دولار . وكانت تغطية العجز تحصل عبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة وعبر الاقتراض، وكلاهما يرتبان مع الوقت تدفق النقد الاجنبي في الاتجاه المعاكس .

كان التضخم هو العامل الثاني . وقد أصر الاقتصاديــون البرازيليــون «البنيويون» على ان التضخم محتم في سياق عملية التطور ، الامر الذي يشكل فرضية عامة مشكوكا فيها . ولكن يبدو ان اي برنامج مضاد للتضخم يخلق نتائج سلبية حادة على الانتاج في ظروف البرازيل الخاصة . ولا يقل اهمية ان التضخم لعب دورا سياسيا هاما . ففي وضع كان الراسماليون ، وأصحاب مزارع البن، والطبقة الوسطى ، والطبقة العاملة المدينية يشكلون ضمنه الفئات الناخبة الاكثر تعبئة ضمن النظام السياسي ، كان التضخم يتيح للسياسيين ان يتجنبوا الخيارات بصدد التوزيع الحقيقي للموارد عبر اعطاء كل فئة قدرا اكبر من النقود . وينبغي ملاحظة ان الملامة لا تقع على الرؤساء وحدهم الذين كانت الاضواء مسلطة عليهم . فقد كان الكونغرس معتادا على التصويت لصالح اعطاء اعانات لمنتجي البن ، او لزيادة الحد الادنى للاجور الخ ، من غير ان يتساءل عما اذا كان هنالك مداخيل جديدة لتغطية النفقات المترتبة . وكانت مهمة الرؤساء ان يتعاملــوا مع المآزق المالية التي تنجم عن تلك القرارات ، وأن يتعرضوا للهجمات السياسية اذا مــا حاولوا ان يخفضوا حصة اي فئة من النقود (التي كانت قيمتها تتضاءل باستمرار) . ولما كان معظم الرؤساء يأتون الى الحكم بفضل تحالف «شعبوي» (Populist) من الناخبين الذين يتخطون العوامل الطبقية ، فان النظام الحزبي نفسه كان يحول دون نشوء استراتيجيات قد تسيء الى مصالح اي من الفئات المهمة . وحينما كان يبدو ان التضخم يغذي معدل نمو اقتصادي يعتبر الاعلى في العالم فان القيــد الوحيد كان قيدا خارجيا : ضغوطات ميزان المدفوعات وعدم رضى الامم التــي تقدم القروض .

انتهت كل المحاولات العديدة لتثبيت الوضع الاقتصادي التي جرت فــي الخمسينات الى الاحباط بسبب الوضع السياسي الداخلي والخوف من الكساد . وكانت اولى هذه الجهود من صنع حكومة الرئيس غيتوليو فارغاس ، وترافقت مع اصلاحات نقدية في ١٩٥٣ . ولكن سياسات التسليف المتشددة كانت تثيــر استياء رجال الاعمال ، وقد اعرب فارغاس في نهاية السنة من ان «سوق النقد الاجنبي الحر اثبت انه اداة غير ملائمة» لتحسين ميزان مدفوعات البرازيل . وفي النهاية قام فارغاس بنسف برنامجه بنفسه حينما اصدر مرسوما يقضي بزيادة الحد الادنى للاجور بنسبة ١٠٠ بالمئة . وبعد اربعة اشهر ، وقبل ان يقــدم العسكريون على خلعه ، اقدم فارغاس على الانتحار وترك رسالة موجهة للامة تتهم الكارتلات العالمية بالتحالف مع المجموعات البرازيليــة المعادية للعمال مــن اجل اسقاطه .

قامت حكومة كافيه فيلهو الانتقالية بمحاولة اخرى لمعالجة مشكلة التضخم

ولارضاء مقرضي البرازيل الاجانب . وادت اولى جهودها الى تقلص كبير في التسليفات نجم عنه اقفال بضعة بنوك واصابة اصحاب الصناعات بالذعر . ونتيجة لذلك فقد استقال وزير المالية (فقد اصبح مركزه اكثر خطورة حتى من مركز رئيس الجمهورية نفسه) . وقد حل محله وزير آخر اقدم على تخفيف القيود على التسليف ووضع مخططا للاصلاح النقدي ، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، يقضي بإعطاء اصحاب مزارع البن ثمن عائداتهم كلها بالكروزيرو . ولكن كافيه فيلهو تردد في التضحية بنفوذ حكومته بسبب قضية توزيع النقد الاجنبي ، وقرر ان لا يقيد الحكومة التي ستخلفه بمثل ذلك التغيير الواسع الاثر .

كان خلفه جوسلينو كوبيتشيك الذي ادت سياسته الى تسريع نمو البرازيل، وكذلك الى اغراقها في مزيد من الديون . وبذلت حكومة كوبيتشيك بعض الجهد لتخطيط التوسع الصناعي البرازيلي بدلا من تركه للتطور العشوائي لبدائل الاستيراد العفوية . وعلى غرار الرؤساء الذين سبقوه ، لم يقم كوبيتشيك بأي مجهود جدي لتخفيض اعتماد البرازيل الشامل على مستوى مرتفع من الواردات، او لابتكار سياسة تصدير تكفل مكافحة الركود في ذلك القطاع . بالاحرى ، فانه اتبع «سياسة استدانة متعمدة» كان الغرض منها ان تسد النقص في النقد الاجنبي الذي تتعرض له خططه .

في ١٩٥٨ كان لا بد من التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بصدد اجراءات تثبيت الاقتصاد من اجل تأمين قرض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة . وكان كوبيتشيك واثقا ، في البدء ، من امكانية تحقيق ذلك، واعد وزير المالية لوكاس لوبيز وروبرتو كامبوس مدير البنك القومي للتخطيط الاقتصادي خطة في هذا الشأن . ولكن كوبيتشيك سرعان ما بدأ يواجه الصعوبات السياسية التي احبطت مخططات العهود السابقة . وأبى مدير بنك البرازيل ان يوافق على فرض قيود على التسليفات قد ينجم عنها حالة كساد في القطاع الخاص . وتعالت احتجاجات اصحاب مزارع البن حينما اعلنت الحكومة تخفيض ميزانية برنامج شراء البن . بل ان اهداف خطط كوبيتشيك نفسها ، وبينها هدف القضاء على الانسدادات البنيوية في الاقتصاد كانت ستتعرض للاحباط اذا ما اجرى تخفيض كبير في الانفاق العام يهدف الى تخفيف حدة التضخم . من جهة اخرى ، اتهم القوميون الراديكاليون الرئيس بأنه باع نفسه للولايات المتحدة ولصندوق النقد الدولي .

بعد بضعة اشهر من التخبط في اجراءات وسطية لم يكن اي منها كافيا لارضاء صندوق النقد الدولي ، قام كوبيتشيك بقطع المفاوضات مع الصندوق وأعرب عن يأسه من الحصول على القرض الاميركي . وقد حاز بفضل بادرة التحدي تلك اعجابا عظيما في البرازيل وخارجها أمن بفضله اكمال ولايته من غير متاعب . وقد حصل كوبيتشيك على التمويل الاجنبي الضروري عبر الاقتراض لآماد قصيرة وبفوائد مرتفعة من مصادر خاصة في الخارج . وورث خلفه ، جانيو كوادروس الثمرة المرة لازدهار عهد كوبيتشيك ولوقوفه في وجه صندوق

النقد الدولي : ازمة سداد للديون اجمالية لم يعد بالوسع تأجيلها .

ولم يتردد كوادروس طويلا قبل التوصل الى تفاهم مع صندوق النقد الدولي والمقرضين الاجانب . فقد اعتقد انه ليس امامه مجال للاختيار . وقد خاطب الامة في اول خطاب رئاسي له بقوله : «لقد انفقنا من مداخيلنا المقبلة الى درجة تفوق قدرة الخيال على التصور» . وكانت البرازيل مضطرة لسداد ٢ بليون دولار من الديون الاجنبية في فترة حكمه ، بما فيها ٦٠٠ مليـــون دولار في السنـــــة الاولى وحدها .

وقام كوادروس باصلاح نظام النقد ، فألغى مزادات النقد الاجنبي واستبدل بسعر مزدوج للنقد اكثر بساطة من سابقه . ووفق النظام الجديد بات الحصول على الواردات «الضرورية» واجراء المعاملات غير المنظورة يتم بسعر افضل كـان يمثل في الواقع تخفيضا فعليا لقيمة الكروزيرو بنسبة ٥٠ بالمئة . وأما المعاملات الاخرى جميعا فكانت تدخل في نطاق السوق الحرة . وهكـــذا قطع كوادروس شوطا بعيدا باتجاه تحقيق النموذج الذي يتصوره صندوق النقد الدولي . ومن جهته اعلن الصندوق ارتياحه للاصلاح «وذلك على اساس ان لا يعتبر نهائيا وأن تبذل جهود اضافية لتبسيط نظام النقد البرازيلي المتعدد» . وقـــد ادان نائب الرئيس ، جواو غولارت (الذي فاز بالمنصب رغم انه كان ضمن قائمة منافسة للرئيس) الاصلاح بوصفه «انحناء» لصندوق النقد الدولي . وفي تموز الغـــي السعر التفضيلي وصارت جميع معاملات النقد الاجنبي تتم في نطاق اسعـــار السوق الحرة .

بالاستناد الى انجازها هذا افلحت حكومة كوادروس في الحصول علـــى تسليفات جديدة في اقناع المقرضين بقبول اعادة جدولة السداد بالنسبة للديون القديمة . وقد جاء هذا التفاهم في أعقاب مفاوضات بين البرازيـــل من جهة ، والولايات المتحدة وأصحاب القروض الاوروبيين من جهة اخرى . ولكن التضخم ظل يزداد عتوا ، ومع ان كوادروس اقدم على تقليص التسليفات مجددا فانـــه بدوره بدأ يشعر بالضغوط المضادة التي اوهنت عزائـــم الرؤساء البرازيليين السابقين . وقد انتهى عهد كوادروس بعد ثمانية اشهر فحسب من توليه السلطة حينما قدم استقالة لم يكن احد يتوقعها . ولم يكن هنالك ، فيما بدا ، موجب اضطراري للاستقالة . والارجح انها كانت مبادرة قصد بها كوادروس ان يعزز مركزه تجاه خصومه ، من غير ان يتوقع موافقة الكونغرس عليها . ولكـــن الكونغرس قبل الاستقالة . وبعد فترة وجيزة من التردد نصب جـــواو غولارت رئيسا جديدا .

كان جانيو كوادروس قد اثار انتباه العالم بسبب جهوده لرسم معالم سياسة خارجية مستقلة ، من غير تطرف ، عن سياسة الولايات المتحدة . فقد ابى ان يساند الولايات المتحدة في موقفها المعادي لكوبا الكاستروية (التي كان قد زارها، في ١٩٦٠ ، قبل انتخابه) ؛ وأرسل بعثات تجارية الى البلدان الشيوعية وأظهر

تعاطفا بالغا مع امم العالم الثالث «المحايدة» ، وبالاخص الهند ومصر ويوغوسلافيا. وبالنسبة للرأي العام الذي اعتاد سماع لهجة الحرب الباردة ، كان كوادروس يبدو وكأنه يتحدى العملاق الاميركي الشمالي . وبسبب ذلك ، فان استقالته التي ارفقها باتهامات غامضة لخصومه (تشابه رسالة الانتحار التي كتبها فارغاس) دفعت اليساريين داخل البرازيل وخارجها الى القاء اللائمة على وكالة المخابرات المركزية الاميركية . واعلنت وكالة انباء «تاس» السوفياتية ان كوادروس اضطر للاستقالة بسبب الضغوط الاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة (الامر الذي قد يكون صحيحا ، سوى ان الضغوط كانت غير مباشرة) ؛ واشار كاسترو الى «براثن الامبريالية» في معرض تعليله لاستقالة كوادروس .

ان العرض الذي قدمناه يبين ان مثل تلك الاتهامات بعيدة عن الصحة ، على الارجح . فقد كان كوادروس ، في الواقع ، يمثل آخر آمال الحكومة الاميركية في إحداث الاستقرار النقدي في البرازيل ضمن اطار ديمقراطي . وكان قد تلقى دعوة لزيارة الولايات المتحدة في وقت لاحق من ذلك العام ، وقبل ان يقدم الاستقالة التي جعلت الزيارة مسألة غير واردة . ولاحظت احدى الصحف اللندنية ، بقدر من الدهشة ، ان «السنيور كوادروس لقي حتى الان تعاطفا مدهشا من جانب المسؤولين والصحفيين الاميركيين الذين يمتازون في الاحوال العادية بحساسية بالغة تجاه اي تزايد لنفوذ الكتلة السوفياتية في نصف الكرة الغربي» . ولم يكن هنالك من داع للارتياب في صحة ما قالته «النيويورك تايمز» حول موقف وزارة الخارجية الاميركية من استقالته ؛ فقد ذكرت الجريدة ان موقف الخارجية الاميركية يتلخص بـ «التخوف من ان رحيل الرئيس كوادروس من المسرح السياسي البرازيلي سيؤدي بالبلاد ، واذا لم ينقض ، الى صعوبات سياسية خطيرة تعرّض استقرارها للخطر وتسيء الى برنامج الاستقرار النقدي والاقتصادي» . وأما غولارت ، الذي نبعت قوته السياسية من النقابات العمالية التي شملها برعايته ابان توليه وزارة العمل في عهد فارغاس ، فكان الى يسار الاتجاهات السياسية السائدة في البرازيل . واذا كان كوادروس قد فشل في تنفيذ برنامجه لتثبيت الاقتصاد ، فان غولارت كان يملك (بسبب ميوله السياسية) حظا أقل في النجاح .

ابان عهد غولارت وصلت التناقضات الكامنة في سياسة التنمية البرازيلية في أعقاب الحرب العالمية الثانية نقطة الانفجار . ولزيادة الوضع سوءا ، فان معدل النمو المرتفع الذي شهدته الخمسينات ، والذي ساعد في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية ، كان قد تراجع كليا في ١٩٦٢ . وكان ثمة تفسيرات عدة لذلك الركود . كان التفسير البدائي الذي قدمته الحكومة الاميركية والصحافة السطحية ينحي باللائمة على ميول غولارت اليسارية ؛ ولكن غولارت كان قد ورث معضلات خمسة عشر عاما من التضخم والاقتراض من الخارج التي لم يفلح اي من أسلافه في التصدي لها بنجاح . من جهة اخرى قدم الاقتصاديون «البنيويون» العاملون في «اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية» التابعة للامم المتحدة تفسيرا

متحذلقا . فقد اعربوا عن الاعتقاد بأن البرازيل بلغت الحدود الطبيعية لسياسة بدائل الاستيراد ، وانه لا سبيل الى الخروج من حالة الاختناق هذه الا بتوسيع السوق عبر تحسين دخل القطاعات الفقيرة من السكان وذلك بإصلاحات بنيوية من نوع اعادة توزيع الارض . وكان فحوى فرضية اخرى ان التوظيف الفائض من جانب الرأسماليين المحليين والاجانب في ذروة سنوات الازدهار التي شهدها عهد كوبيتشيك ادت الى طاقة فائضة والى كساد دوري .

بالمقابل لم تحظ نتائج التجارة الخارجية والسياسات النقدية باهتمام كاف ، رغم ان استمرار اعتماد اقتصاد البرازيل على مقادير كبيرة من الواردات ارغم نموها الناجح على صعيد «بدائل الاستيراد» يشير الى ضرورة الاهتمام بهذه الناحية . وحسب علمي فلم تنشر اية دراسة تتناول آثار الاصلاح النقدي الهام في ١٩٦١ على سرعة ووجهة النمو الاقتصادي، وذلك مع ان الحس السليم وتجربة البلدان الاخرى يؤكدان ضرورة وجود تأثير ما .

جرت آخر محاولة لاحداث استقرار اقتصادي في ظل النظام الديمقراطي في ١٩٦٣ : خطة السنوات الثلاث التي وضعها وزير التخطيط الاقتصادي ، سلسو فرتادو ، ووزير المالية سان ثياغو دانتاس . ركزت الخطة على اهمية استئناف معدل النمو المرتفع والقيام باصلاحات ضريبية وزراعية ، وذلك الى جانب مكافحة التضخم . وعلى غرار كل الخطط السابقة ، كانت الخطة الجديدة ترمي من بعض نواحيها الى نيل رضى صندوق النقد الدولي الذي يشكل ضمانة الحصول على تسليفات جديدة او تأجيل عبء سداد الديون الاجنبية الساحق ـ تلك الديون التي تستنزف ، اذا لم تتأجل او تلغى ، ٤٥ بالمئة من مجمل عائدات الصادرات البرازيلية . وفي ١٩٦٣ اعلن عن اصلاح نقدي وعن تخفيض قيمة العملة ، الامر الذي شكل تكرارا للاصلاح الذي قام به كوادروس في ١٩٦١ ، وذلك لانه كان لا بد من الغاء اعانات النقد الاجنبية لصالح استيراد القمح او كلاهما مادة اساسية من وجهة كلفة المعيشة التي استحدثت من قبل بغية ارضاء صندوق النقد الدولي . وجاءت القيود على عجز الخزينة ، وعلى التوسع في التسليف ، وعلى زيادات الاجور لتكمل اللائحة الكلاسيكية لبنود برنامج ضبط التضخم .

سافر دانتاس الى واشنطن بأمل الحصول على معونات جديدة ؛ وهناك انخرط ، والى جانبه السفير البرازيلي روبيرتو كامبوس ، في مفاوضات صعبة مع حكومة اميركية تتخذ موقف الشك . ووصلت الامور الى حد ان المفاوضين البرازيليين ، اللذين خابت آمالهما امام الشروط المتصلبة والمعونات الشحيحة التي عرضت الولايات المتحدة تقديمها، فكرا في قطع المفاوضات وتعبئة البرازيليين لتطبيق برنامج تقشف يتيح للبلاد ان تقف على ارجلها من غير عون اجنبي . وكانت الاسباب التي حالت دون اتباعهما هذا المنحى اسبابا بالغة الاهمية :

«توصل دانتاس وكامبوس الى قناعة مفادها ان البرازيل لا تستطيع المخاطرة بالاعتماد على مواردها الذاتية وحدها لان الحكومة تفتقر الى «التلاحم الكافي» ولان

القومية البرازيلية اكثر ضحالة من ان تولد الدعم السياسي الضروري للتقشف الذي سينجم عن هذا الموقف . وفي الحقيقة فانهما كانا يقران بالقيود السياسية البالغة القسوة التي تضعها الديمقراطية البرازيلية في طريق تعبئة الموارد **المحلية** من اجل التنمية الاقتصادية» .

وفي النهاية وقع دانتاس اتفاقية مع مدير «وكالة التنمية الدولية» (AID) الاميركية ، دافيد بل ، بقيمة ٣٩٨ر٥ مليون دولار ، على ان يكون تنفيذها مشروطا بالتزام البرازيل ببرنامج تثبيت الاقتصاد الذي اتفق عليه الطرفان .

تعرض برنامج دانتاس – فورتادو لمتاعب محلية تشبه تلك التي احبطت كل المحاولات المماثلة في السابق . وهذه المرة كان معيار الفشل عجز حكومة غولارت عن التصلب في موضوع الاجور . وكانت الحكومة قد بدأت في وقت سابق في دراسة مسألة زيادة أجور موظفي الحكومة ، بما فيهم العسكريين ، بنسبة ٧٠ بالمئة . وهكذا وجدت الحكومة نفسها في مأزق يتجاذبها فيه ضغط الموظفين والعسكريين الذين تستقي من ولائهم قدرتها على ممارسة السلطة ، هذا من جهة، والحاجة الى مواصلة برنامج تثبيت الاقتصاد لضمان تدفق التسليفات الاجنبية. وفي هذا الوضع قررت الحكومة ازاحة البرنامج الاقتصادي ، الامر الذي حدا بالحكومة الاميركية الى ايقاف المعونات التي كانت تعهدت بتقديمها .

منذ ذلك الحين لم يعد المسؤولون الاميركيون يتكلفون عناء اخفاء عدائهم لغولارت . ولم تقتصر الاسباب على التضخم الذي واصل صعوده بنسبة ٦٠ بالمئة سنويا ، وانما تعدت ذلك الى بعض الاجراءات الوطنية التي تفوح منها رائحة التحدي التي اتخذتها حكومة غولارت ضد شركات برازيلية يملكها اميركيون ، وبخاصة «قانون اخراج الارباح» . ففي ١٩٦٢ وقع غولارت قانونا صادرا عن الكونغرس أثار سخط المستثمرين الاجانب والسفير الاميركي لانه نص على ان الارباح التي يجوز اخراجها من البلاد تحسب على اساس الرساميل التي ادخلت الى البلاد في الاصل ، وليس على اساس الارباح الماضية (الاكبر كثيرا) التي ظلت في البرازيل واعيد توظيفها . وقدم اوكتافيو غوفيا دي بولهوس ، مدير هيئة الاشراف على العملة والتسليف المعروف بنزعاته المحافظة ، استقالته من منصبه للتأكيد على عدم موافقته على هذه الصفعة الموجهة للتوظيفات الاجنبية . وأما الشركات الاجنبية التي تملك مقادير ضخمة من العملات البرازيلية فوجدت نفسها عاجزة عن اخراج معظم أرباحها من البلاد .

عبرت الولايات المتحدة عن عدم رضاها على غولارت بطرق عديدة ، وبالاخص عبر سياسة العون . ولم تقتصر مظاهر عدم الرضى الاميركي على حرمان الحكومة المركزية كل انواع العون ، ورفض تقديم اي دعم للموازنة او لميزان المدفوعات يمكن ان يستفيد منه غولارت مباشرة . بل انها واصلت تقديم العون لبعض حكام الولايات المحافظين الذين اعتقدت انه يسعها التعامل معهم – اي استراتيجية ما يسمى «الجزر الصحية» . وكان هذا الاسلوب يستهدف الحفاظ على موقع قدم في الحياة السياسية البرازيلية رغم غولارت ، والارجح انه كان يرمي ايضا الى

التشجيع على قلب حكومة غولارت . (يلاحظ ان شهادات المسؤولين الاميركيين امام لجان الكونغرس تعرضت لقدر كبير من الحذف لاسباب امنية) .

لقي غولارت الامرّين من هجمات جميع الاطراف بسبب تردده بالنسبة للعون وتثبيت الاقتصاد . وقد اثار انتقادات القوميين بسبب اذعانه لارادة الهيئات الدولية ، وعداء جماعات الضغط الذين استاؤوا لانه طالبهم بتحمل نفقات تثبيت الاقتصاد . غير انه كان ضعيف الارادة في وجه تلك الضغوط المحلية الى حد ان اصحاب القروض الاجانب يئسوا منه وبداوا يعارضون حكمه بصورة اكثر صراحة. وفي مطلع ١٩٦٤ ، وفي ظل تضخم متزايد بقوة ، قام غولارت بمحاولة اخيرة يائسة لاسترضاء دائنيه . وقد قام فريق عمل من صندوق النقد الدولي بزيارة البرازيل استغرقت ثلاثة اسابيع من اجل البحث في اجراء اصلاح نقدي جديد ــ وهذا بدوره كان بالكاد اكثر نجاحا (من زاوية رغبات الصندوق) من الاصلاح الذي جرى قبل سنة ــ وفي اعادة تقسيط الديون . ولكن الولايات المتحدة افهمت غولارت ان عليه ان يتفق مع دائنيه الاوروبيين اولا ، وهكذا جرت مفاوضات برازيلية ــ اوروبية فيشهر آذار . ولكن تلك المفاوضات لم تكن لتسفر عن اي نجاح لان غولارت قام بتغيير مواقفه السياسية في منتصف آذار من اجل تلبية مطالب اليسار البرازيلي . واعلن غولارت انه سوف يستجيب للموجات المتنامية من التحريض التي تقوم به روابط الفلاحين عبر مصادرة مساحات واسعة من الاراضي التي يملكها أفراد ، واعادة توزيعها . وبالاضافة ، اعلن غولارت عن تأميم كل مصافي النفط الخاصة في البرازيل ، والمح الى نيته تنفيذ اجراءات اخرى اكثر جذرية .

ونظرا لوضعية العداءات السائدة حينئذ ضد غولارت على الصعيدين المحلي والدولي ، فقد كان اتباعه استراتيجية يسارية أكثر فعالية في تعبئة اعدائه اليمينيين منه في استنهاض الانصار من اليسار . فقد تحرك الجنرالات على وجه السرعة واعلنوا خلع غولارت وتشكيل حكومة جديدة للاشراف على الوضع . ومع ان الجنرالات اعلنوا عن نيتهم في اعادة الحكم المدني خلال مهلة معقولة ، فان الاحداث اللاحقة اكدت ان خلع غولارت وضع حدا لدستور البرازيل الديمقراطي الذي ظل ساري المفعول منذ ١٩٤٦ .

لم يكن تدمير الديمقراطية في البرازيل نتيجة جهل الناخبين او لامبالاتهم . بالاحرى ، انها كانت دليلا قاطعا على استحالة خدمة سيدين في آن واحد : التوفيق بين مطالب الناخبين وجماعات الضغوط ــ التي تشكل ، نظريا ، عصب النظام الديمقراطي ــ والقيود الاقتصادية الخارجية التي تعبر عن نفسها في صورة ضغوط من جانب دائني البرازيل . ولكن ، وعلى غرار ما بدا في المشهد كان التردد في الخضوع لهذه الضغوط ، الامر الذي نجم عنه ايقاف العون وكبح الواردات ، الهدف الرئيسي للحكومة العسكرية . وكان حل المسألة الاقتصادية، والحل كان يعني بالنسبة لهم استئناف العون الخارجي بالدرجة الاولى ، الغاية

الاولى للحكومة العسكرية كما عبرت عن ذلك اولى الافعال والتعيينات التي قامت بها .

كانت سرعة تحرك الولايات المتحدة لتهنئة الزعماء العسكريين الجدد ، والاعتراف بهم ، ومدهم بالعون مثيرة للحرج حتى في نظر المتعاطفين مع العسكريين . فقد خلع غولارت في ١ نيسان ١٩٦٤ ، وجاء الاعتراف والتهاني في اليوم التالي ، وفي ٥ نيسان افادت النيويورك تايمز ان «التخلص من نظام غولارت جعل القيام بعملية انقاذ مالي للبرازيل امرا ممكنا» باعتبار ان غولارت كان قد اصبح «عقبة تعترض المفاوضات وتمديد آجال الديون البرازيلية المتضخمة». ووفقا لشهادة ادلى بها في وقت لاحق نائب المشرف الاميركي على برنامج «التحالف في سبيل التقدم» فان حاجة البرازيل كانت ملحة :

«في ١٩٦٤ كانت احتياطات حكومة البرازيل من النقد الاجنبي قد استنفدت. والواقع انه كان لديهم فواتير جارية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار ، ليس عن قروض او تسليفات وانما عن فواتير مستحقة غير مدفوعة ، اغلبها لصالح شركات اميركية. وهكذا فان البرازيل كانت ستضطر ، لولا هذا العون الاميركي ، ولولا القروض التي تعطى بموجب البرنامج ، لاعتماد سياسة شد حزام متطرفة بالنسبة لواردات مهمة . وانا لا اشير هنا الى سلع استهلاكية وعطور واحصنة سوق وما شابه . انني اتحدث عن مواد خام صناعية اساسية كان افتقادها سيؤدي الى ركود حاد . ولم تكن البرازيل لتجد امامها اي خيار آخر . والا فان وضعها على صعيد التسليفات الدولية كان تعرض للخراب» .

قامت الحكومة العسكرية الجديدة التي تراسها الجنرال كاستيلو جرانكو بأقصى ما في وسعها لتلبية توقعات الولايات المتحدة . وقد اعطيت حقائب المالية والتخطيط لأوكتافيو بولهوس (الذي كان استقال من حكومة غولارت احتجاجا على القانون ذي المنحى الوطني المتعلق باخراج الارباح) ولروبرتو كامبوس (الذي كان صمم العديد من برنامج تثبيت الاقتصاد في الماضي) . وفي ايار قام هذان الوزيران بتسهيل نظام النقد من جديد ، والغيا اعانات استيراد القمح والبترول. وقد جرى تطبيق تلك السياسة رغم ارادة مستشاري كاستيلو برانكو السياسيين الذين حذروا من ان ارتفاع اسعار الخبز والنقل سيجعل الحكومة معزولة شعبيا. ولكن الولايات المتحدة وصندوق النقد اعربا عن موافقتهما بالقول ان ما جرى كان «خطوة لا بد منها من اجل التخفيف منالتضخم الحاد الذي تعانيه البرازيل». ولا يقل اهمية عن ذلك ان قانون اخراج الارباح من البلاد الذي يتضمن بعض القيود (وكان قد اقر في ١٩٦٢ ، لكن العمل به بدأ في ١٩٦٤) ألغي قبل ان يتسبب بأي ضرر للراسماليين الاجانب . وبفضل هذا التغيير عادت الارباح التي يعاد توظيفها لتسجل ضمن الراسمال الاساسي الذي تحسب الارباح التي يسمح باخراجها بالاستناد اليه .

قابل هذا الاذعان من جانب الحكام البرازيليين اعانات فورية وضخمة من جانب البنك الدولي، الذي كان قد قطع كل صلاته بالبرازيل منذ ايام كوبيتشيك،

ومن صندوق النقد الدولي الذي ابرم في كانون الثاني ١٩٦٥ اتفاقية دعم للبرازيل كانت الاولى منذ عهد كوادروس في ١٩٦١ . وحصلت البرازيل على تسليفات جديدة وعلى اعادة جدولة ديونها من المقرضين الاميركيين والاوروبيين واليابانيين. وفي الفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ بلغ العون الاميركي للبرازيل مبلغا اجماليا قدره ٦ر١ بليون دولار . وقد اعتبرت «وكالة التنمية الدولية» الاميركية ان ذلك المبلغ «اتاح للبرازيل ان تتجنب خيارا صعبا جدا بين معدلات نمو اعلى او التضخم » .

«اعتقد انه من الواضح ان البرازيليين كانوا سيواجهون ، لو لم يتلقوا هذا المقدار الهائل من العون الاجنبي ، واغلبه من الولايات المتحدة ، مأزقا صعبا للغاية يفرض عليهم اما التضييق على الاقتصاد ، والتضييق على التسليفات والانفاق الحكومي والواردات ، الامر الذي كان سيؤدي الى ركود خطير في البرازيل ــ او ، بالمقابل ، محاولة الحفاظ على معدل نمو مرتفع مع التعرض لمعدل تضخم مرتفع ومتواصل ...» .

ربما أصيب البرازيليون بالدهشة ازاء هذا التصريح لان معظمهم يعتقدون انهم تعرضوا لركود حاد ابان عهد كاستيلو برانكو الذي استمر ثلاث سنوات (١٩٦٤ ــ ٦٧) . فقد وصل عدد حالات الافلاس والحراسات القضائية في سان باولو ، التي تعتبر طليعة المدن الصناعية في البرازيل ، الى ١٥٠٠ في سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧ ، اي ما يعادل اربعة أضعاف عددها في ١٩٦٢ و١٩٦٣ . واضطرت العديد من هذه الشركات ، التي هزمتها الصعوبات المفروضة على التسليف وتضاؤل الحماية تجاه الواردات ، الى بيع اسهمها للمنافسين الاجانب. ومن جهتهم لم يبد اصحاب الرساميل الاجانب اهتماما كبيرا بإقامة مشروعات جديدة في ظروف الركود السائدة . وقد انخفض الانتاج الصناعي بنسبة ٧ بالمئة في ١٩٦٥ .

امكن تحقيق هذا النجاح النسبي ليس عبر سياسة التسليف التي اعتصرت الحياة من العديد من الشركات البرازيلية ، وحدها ، وانما ايضا عبر سياسة قمع متعمد للعمال . وبالطبع ، لم يعد من مجال للحديث عن القوة الانتخابية للطبقة العاملة بعد تعليق الحياة السياسية الانتخابية . وابعد من ذلك ، فقد اقدمت السلطات على حل النقابات الاكثر قوة . واذا كان هذا الاجراء يلقى تبريرا جزئيا بسبب مفاسد الماضي (ذكر ، على سبيل المثال ، ان اعضاء نقابة عمال تفريغ وتحميل السفن الذين يحصلون على اجور مرتفعة كانوا يبيعون اعمالهم الفعلية بالمزاد لعمال آخرين اسوأ حالا ومقابل اجور ادنى كثيرا) فان النظام اثبت انه غير مستعد لاحتمال الضغوط من اية تجمعات عمالية . وحسب اقرار سفير مقبل للولايات المتحدة «ان حق المفاوضة الجماعية مقيد الى حد انه ذو اهمية هامشية . اما حق الاضراب الشرعي فانه غير موجود عمليا» . وقد اعتقل قادة النقابات العمالية وزعماء الروابط الفلاحية الريفية ، وتعرض كثيرون لاعمال

التعذيب التي اعتبرت سمة مميزة للسجون البرازيلية في ظل الحكم العسكري. ومع ان التضخم المتواصل فرض قدرا من تعديل الاجور ، فان السياسة الجديدة للحكومة العسكرية ابقت زيادات الاجور ، عمدا ، دون الزيادة في كلفة المعيشة ، بحيث كانت الاجور الحقيقية تنخفض باستمرار .

يلفت الانتباه ان الصراعات التي كانت قائمة حتى ١٩٦٤ استمرت في الفترة اللاحقة بصورة ممسوخة رغم تعليق الحياة السياسية الديمقراطية و«التفاهم» الحار مع الولايات المتحدة والمقرضين الآخرين . وفي البرازيل كانت الاجراءات الهادفة الى تحقيق استقرار في الاوضاع مكروهة شعبيا انه لم يكن مفر من ان تعقب الانقلاب العسكري الاول هجمات اكثر حدة ضد كل ما يشابه الحياة السياسية الديمقراطية . ومع ان السلطات سمحت باجراء انتخابات في الولايات في ١٩٦٥ فان النتائج كشفت مقدارا من الاستياء من الحكم العسكري دفع السلطات لاصدار «القانون التأسيسي الثاني» (كان القانون الاول قد نص على تسلم العسكريين زمام السلطة) الذي اعاد تنظيم الاحزاب السياسية والذي نص على ان انتخاب خلف لكاستيلو برانكو في ١٩٦٦ سوف يتم بصورة غير مباشرة ، عبر البرلمان ، وليس بالانتخاب المباشر من جانب جمهور الناخبين . وفي ذلك الانتخاب وافق الكونغرس بصورة خانعة على انتخاب عسكري ، هو الجنرال كوستا إي سيلفا ، رئيسا . ويفيد سكيدمور ان مواصلة برنامج تثبيت الاوضاع كان «القضية الوحيدة التي طالب كاستيلو برانكو خلفه بالالتزام بها» .

اذا كان كوستا إي سيلفا قد اعطى مثل هذا التعهد ، فالواقع انه لم يلتزم به . فقد ظل الخلاف الحاد قائما حول فائدة مثل هذا البرنامج القاسي فيما بين الولايات المتحدة وحلفائها البرازيليين الجدد وضمن الطبقة الحاكمة البرازيلية نفسها . وحدث في الاشهر الاولى من الحكم العسكري ان انتقد صندوق النقد الدولي الجهود البرازيلية بوصفها «ضعيفة» ، وحث على القيام باجراءات اقوى . ذلك في حين ايد كامبوس وبولهوس القيام بهجوم «تدريجي» على التضخم ، خوفا من ان يؤدي الاذعان الشامل لرغبات الصندوق الى زعزعة الاقتصاد كليا . وأنحى الوزيران باللائمة عن فشلهما في تحقيق اية اصلاحات على ضغوط صندوق النقد الدولي الداعية الى سياسة تسليف متشددة .

استخدمت الولايات المتحدة القروض الضخمة التي وفرتها للحكومة المركزية كأداة لتوجيه السياسات البرازيلية حول اسعار التبادل ، والضرائب ، وتسليفات الموازنة والتسليفات النقدية ، واستخدمت «اللجنة الاميركية للتحالف من اجل التقدم» كقناع من اجل اعطاء الصفقات مظهر اتفاق بين انداد . وكانت الولايات المتحدة تربط تقديم معوناتها بتقارير فصلية حول انجازات البرازيل في المجالات الاقتصادية الرئيسية ، واثبت ايقاف العون في ١٩٦٧ ان تلك التقارير لم تكن مجرد اجراء شكلي .

كان تعليق العون في ١٩٦٧ ناجما عن الخلافات التي نشبت في صفوف النخبة البرازيلية الحاكمة بصدد حسنات برنامج تثبيت الاوضاع . وفي حين كان

كامبوس وبولهوس مضطران لاتخاذ اجراءات اكثر صرامة بفعل ضغوط الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ، فانهما كانا عرضة لانتقادات البرجوازية البرازيلية بسبب الركود الذي احدثته الخطوات التي اتخذاها . وهكذا تجاهل الرئيس الجديد (الجنرال) كوستا اي سيلفا تعهده لكاستيلو برانكو بمواصلة سياسته الاقتصادية واختار لوزارة المالية انتونيو دلفيم نيتو ، الذي كان قد انتقد سياسات كامبوس علنا وشدد على الحاجة الى استنهاض الانتاج الاقتصادي. وكان الوزير الجديد احد الناطقين بلسان صناعيي سان باولو ، وقد لبى مطالبتهم بتسهيل التسليفات رغم نصيحة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي . وبسبب الخروج عن فحوى برنامج تثبيت الاوضاع الاكثر «ارثوذكسية» الذي طبقه كامبوس ، فقد تم تعليق العون غير ان ذلك لم يحل دون انتعاش الاقتصاد.

استؤنفت تقدمات «وكالة التنمية الدولية» (AID) في ١٩٦٨ ، ثم اوقفت ثانية بانتظار الحصول على عرض عام للوضع في نهاية السنة . وكانت مناسبة تلك المراجعة العامة صدور «قانون اساسي» قمعي آخر يتعلق هذه المرة بحل الكونغرس البرازيلي . ان شهادة موظفي وكالة التنمية الدولية امام الكونغرس الاميركي مليئة بالعبارات المحذوفة لاسباب «امنية» الى حد انه يبدو مستحيلا ، وبالاستناد لمعلوماتنا الراهنة ، تحديد موقف ودور المسؤولين الاميركيين تجاه تلك المسألة بدقة . وأما اذا استندنا الى سجلهم الماضي في البرازيل ، فالاغلب ان اولئك المسؤولين لم يصابوا بالهلع تجاه تلك الهجمة ضد الحكم الديمقراطي والحريات الشخصية . والواقع ان احدى العبارات الواردة في الشهادة تكشف ان الولايات المتحدة كانت تحبذ حرية الحركة التي يتيحها الحكم المستند الى الاوامر .

«بمعايير السياسات الاقتصادية العامة، فانني اقول ان الحصيلة كانت تحسنا ملموسا ؛ ان باستطاعة وزير المالية الان ان ينفذ بالمراسيم اشياء كان لا بد في السابق من ان يقرها الكونغرس . وقد دأب الوزراء على اصدار المراسيم يمينا ويسارا ، وكانت معظم المراسيم متفقة مع المصلحة . وتنزع معظم المراسيم بقوة الى تقوية القطاع الخاص .

«مقطع محذوف لاعتبارات أمنية» .

يحتمل ان تكون الولايات المتحدة قد شعرت بعدم الرضى تجاه علائم الاستقلالية التي ابدتها حكومة البرازيل في المسائل التي لا تتعلق بالاستثمارات الاجنبية . وقد ذكر ان الولايات المتحدة تذرعت من اجل تخفيض برنامج المعونات للسنة المالية ١٩٧٠ ــ ٧١ بأسعار البن العالمية المرتفعة ــ وكانت الحكومتان الاميركية والبرازيلية على طرفي نقيض بالنسبة لهذه القضية خلال سنوات عدة .

تعتقد بعض الاوساط ان وزير المالية دلفيم نيتو هو اكثر اعضاء الحكومة البرازيلية اهمية في الوقت الحاضر . وقد ظل نيتو في منصبه هذا منذ ١٩٦٧ ، رغم تعاقب عدة رؤساء للجمهورية . وهو يتمتع بشهرة عالمية بوصفه «ساحر»

المعجزة الاقتصادية البرازيلية . وتشكل هذه المعجزة موضوعا للكثير من المدائح الذاتية في الاوساط المالية البرازيلية والدولية . فقد ارتفع الناتج القومي الخام البرازيلي بنسبة ١٠ بالمئة سنويا منذ ١٩٦٨ . وتشهد الصادرات زيادة كبيرة مع ملاحظة ان نسبة البن من الصادرات تتجه الى الانخفاض في حين ترتفع نسبة الصادرات المصنعة . وثمة احاديث متحمسة حول تحول البرازيل الى يابان اخرى ، وانضمامها الى مجموعة الامم العشرة الاولى ، والى «النادي» المالي للامم الغنية . لهذا كله ينبغي لنا ، قبل الانتهاء من موضوع البرازيل ، ان نتمعن في اسباب وطبيعة هذه المعجزة لكي نرى ما اذا كانت تشكل فعلا نموذجا ينبغي لبلدان العالم الثالث الاخرى تقليده .

يشكل التوزيع غير المتساوي للدخل في البرازيل احد الكليشيهات الرائجة حاليا . وحينما يتحدث شخص من نوع روبرت س. ماكنمارا ، رئيس البنك الدولي الذي اقرض البرازيل ١ بليون دولار منذ ١٩٦٨ ، بطريقة ساخطة عن الظلم الاجتماعي فان الوضع الذي يشير اليه لا بد ان يكون سيئا للغاية . والمؤكد ان الاغنياء استفادوا من ازدهار البرازيل : فقد استطاعت فئة الـ ٥ بالمئة ، التي تشكل قمة مجتمع البرازيل المديني ، ان ترفع مدخولها من ٢٧ر٧ بالمئة من مجمل مدخول سكان المدن في ١٩٦٠ الى ٣٤ر٩ بالمئة في ١٩٧٠ . وحصل اغنى ٢٠ بالمئة من سكان البرازيل على ٦٢ر٢ بالمئة من الدخل القومي في ١٩٧٢ . وحينما جوبه بمثل هذه الارقام فان دلفيم نيتو اجاب «اننا نعرف ان ١٠٠ بالمئة من السكان يحصلون على ١٠٠ بالمئة من الدخل القومي ؛ اما التوزيع فليس مهما» . والواقع ان ذلك قد لا يكون مهما الا في نظر السكان انفسهم . وقد انخفضت الاجور الحقيقية بنسبة تصل ، حسب بعض الاحصاءات ، الى النصف منذ ان تسلمت الحكومة العسكرية السلطة . وانطلاقا من الحد الادنى القانوني كان على العامل ان يشتغل ٢٦٤ دقيقة ليكسب ثمن كيلو واحد من اللحم في ١٩٦٧ . وأما في أواسط ١٩٧٢ فكان عليه ان يعمل ٣٥٤ دقيقة ليكسب ثمن كيلو اللحم . وقد جاء في تعليق صحفي ساخر : «ينبغي تقنين اللحم بصورة حازمة في التشيلي الاشتراكية . اما في البرازيل فان ذلك ليس ضروريا على الاطلاق» .

ويبدو ان دلفيم نيتو يفتقر ، وهذا أقل ما يقال ، الى خبث السيد ماكنمارا، وتفيد صراحته مع الصحافة انه يدرك جيدا ما هو فاعل . فقد نفى الاخبار التي ذكرت ان البنك الدولي يمارس ضغطا حقيقيا – تمييزا عن الضغط المعنوي – على البرازيل (عن طريق حجب الاموال عنها ، مثلا) لحثها على اعادة توزيع المداخيل . «انهم لم يطلبوا منا مطلقا ان نغير اي شيء ، وأنا متأكد انهم سوف يثابرون على اقراضنا بالطريقة نفسها» . وكانت آراؤه اكثر صراحة في حديث مع جريدة «لوموند» الفرنسية : «بالطبع فان لدينا اقتصادا راسماليا جديدا – لا احد ينفي ذلك – وبكل مساوئه وأخطائه . انه اقتصاد غير مستقر ، والاكثر خطورة انه لا تتوفر ضمنه آلية ما لاعادة توزيع الدخل القومي . لكنني متلهف لمعرفة بلد راسمالي تختلف فيه الامور عما هي عليه هنا» .

من المؤكد ان دلفيم نيتو يعرف اكثر من معظم نقاده ان توزيع الدخل الراهن في البرازيل لا ينفصل عن وقائع الاقتصاد الاساسية الاخرى التي تلقى التهليل. انه مرتبط ، مباشرة ، على سبيل المثال ، بجهود تثبيت الاوضاع التي يرعاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وذلك لان تحطيم النقابات وكبح الاجور الى ما دون زيادات الاسعار كانا «الوصفة» البرازيلية للجم التضخم .

وساهمت الاجور المنخفضة مرة اخرى في ازدهار الصادرات الصناعية ، التي ارتفعت من ٢٥٥ مليون دولار في ١٩٦٩ الى ٦٢٠ مليون دولار بعد سنين. ان الاحذية هي احدى الصادرات المصنعة الرئيسية . ويشتغل عامل الاحذية البرازيلي لمدة ٤٨ ساعة في الاسبوع ، وهو يجني ٠٫٤٠ دولارا عن الساعة الواحدة . وتخضع نقابة عمال الاحذية لرقابة حكومية صارمة ، الى جانب ان الاضرابات غير شرعية .

لكن العامل الاكثر اهمية من الاجور المنخفضة نفسها يتمثل في الاعانات الواسعة التي يوفرها دلفيم نيتو للصادرات . وهذه الاعانات تجعل الانتاج بقصد التصدير اكثر إدرارا للربح من الانتاج للسوق المحلية ، لان الحكومة تعفي الانتاج الذي يذهب للتصدير من الضرائب الى درجة انه يمكن تصدير بعض السلع بأسعار تقل بنسبة ٤٠ بالمئة عن اسعارها في البرازيل نفسها . ويتعرض رجال الاعمال لشتى الضغوط الاخرى ، الرسمية وغير الرسمية ، لحثهم على التصدير. وينقل عن هؤلاء قولهم « اننا مضطرون للتصدير حتى حينما يكون زبائننا [البرازيليون] متلهفين للحصول على البضائع» . ان اعانات التصدير تشكل احدى المحرمات في عقيدة التجارة الحرة التي تأسس استنادا اليها صندوق النقد الدولي ، وذلك بحجة انها تمثل «تشويها» لقوى السوق الحرة . ولكن الصندوق لا يمانع في تجاهل هذا الجزء من «الدوغما» طالما ان الشركات الاجنبية هي المستفيدة الرئيسية من الاعانات .

وتشمل لائحة للصادرات المصنعة الرئيسية كانت «التايمز» اللندنية قد نشرتها في ١٩٧٢ ، البن الجاهز ، والفولاذ ، واللحم المصنع ، وعصير الفواكه والاحذية . وتشكل جميع هذه المنتجات تصنيعا اقرب الى البدائية للمواد الخام المتوفرة بكثرة في البرازيل . وتتنبأ مقالة «التايمز» بأن «محاولات اقتحام القطاعات الراسخة ، على غرار الالكترونيات والانسجة ، سوف تلقى معارضة البلدان المنتجة التي تحتل مرتبة السبق في المجالات نفسها» . من الامثلة على هذه المعارضة، النزاع مع الولايات المتحدة حول البن الجاهز في ١٩٦٨ ، حيث افلحت الولايات المتحدة في ممارسة الضغط على البرازيل لحملها على فرض ضريبة على صادراتها عبر التهديد بسحب دعمها لـ «اتفاقية البن الدولية» .

بدورها تضع الشركات المتعددة الجنسيات قيودا ذات مغزى على امكانات التصدير البرازيلية عبر منعها الصادرات التي قد تتنافس في الاسواق الاخرى مع منتجات فروع تلك الشركات . وهكذا ، فان البرازيل ما تزال جد بعيدة عن

تكرار المأثرة اليابانية في مجال التصدير . من جهة اخـــرى ، فان الصادرات المصنعة لا تباع غالبا لاسواق الولايات المتحدة واوروبا الغنية والمحمية وانمـــا لبلدان اكثر فقرا من البرازيل في اميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الاوسط . وسوف نورد في مقطع لاحق تحليلا لمترتبات هذا الوضع بالنسبة لميزان مدفوعات البرازيل . ولكن هذا الوضع يفترض كذلك ان نمط البرازيل غير قابل للتكرار من جانب كل البلدان ، اذ انه يستند الى شبه امبريالية بدأت تثير اجراءات دفاعية في اميركا اللاتينية .

من اجل ابقاء سعر تبادل عملتها في مستوى واقعي اتبعت البرازيل أسلوبا لم يكتسب الاحترام في العالم المالي الدولي الا مؤخرا : «المستوى الزاحف» . ويعني ذلك ، ببساطة ، تخفيض قيمة سعر التبادل كل شهر او شهرين بنسبة مئوية ضئيلة الامر الذي يحول دون المضاربة والصدمات التي تتعرض لها التجارة حينما يحدث تخفيض اكبر كثيرا في فترات اكثر تباعدا . وعلى هذا النحو فان البرازيل دابت على تخفيض قيمة عملتها بنسبة ١٣ بالمئة سنويـــا في السنوات الاخيرة . ويشكل هذا الاسلوب في الواقع (ولو ان ذلك نادرا ما يرد في كتابات الدعاة الصحفيين للمعجزة البرازيلية) اقرارا بعدم التغلب على التضخـــم كليا ، وذلك رغم تقليصه الى درجة كبيرة بالنسبة للمعدلات الجنونية التي شهدها عهد غولارت . لقد تعلم البرازيليون لفترة طويلة كيف يستخدمون آليات تعويضية تتيح لهم العيش مع التضخم ، وليس سعر التبادل سوى احد آخر هذه الآليات .

ان نظرة الى ميزان مدفوعات البرازيل في السنوات الاخيرة سوف تفيد عن المصادر الحقيقية للتوسع الاقتصادي اكثر من معظم المقالات الصحفية . والواقعة الاكثر الفاتا للنظر هي ان الواردات زادت بما يتجاوز التوسع في الصادرات . وفي ١٩٧١ ، التي اعتبرت «افضل سنة في التاريخ» لان الدخـــل القومي الخام ارتفع ابانها بنسبة ١١ر٣ بالمئة ، فان العجز التجاري بلغ ٨٠٠ مليون دولار . ولما كان حساب الخدمات تقليديا في حالة عجز ، بسبب الفوائد على الديون واخراج الارباح ، فان مجمل العجز الجاري بلغ ١٢٨٧ مليون دولار . لكن كيـــف كانت البلاد تمول هذا العجز ، بعد ان انخفض العون الحكومي الاميركي الى ما لا يزيد على ١٠ مليون دولار ؟ والجواب : بواسطة العون الذي تقدمه مؤسسات مثـــل البنك الدولي من جهة ، وايضا عبر دخول الاستثمارات الخاصة الراغبة فـــي الاستفادة من الازدهار . لكن ذلك لا يشكل الا جانبا من الموضوع ، فالقســم الرئيسي يتشكل من الاموال التي تأتي في صورة ديون قصيرة ومتوسطة الاجل من القطاع الخاص . وفي اواخر ١٩٧٢ بلغ مجمل الدين الخارجي ١٠ بليون دولار ، وكان ما يزال يتجه للازدياد . وكان نصف هذا المبلغ يتشكل من ديون خاصـــة ارتفعت الى اكثر من الضعف منذ اواخر ١٩٦٩ .

ويبدو ان تلك الوضعية تشكل سياسة حكومية متعمدة . ففي آب ١٩٦٨ اتاحت الحكومة للبنوك التجارية والراغبين في الاقتراض من صناعيين وتجـــار الحصول بيسر اكبر على تسليفات اجنبية . ويشير العمل بهذا الاجراء في الوقت

نفسه الذي استحدث «المستوى الزاحف» فيه الى ان الحكومة كانت تسعى الى تشجيع نمط من المضاربة على سعر تبادل عملتها يؤول الى تدفق الرساميل على البلاد . في اي حال فقد اشار وزير التخطيط الى ان نمو الدين الاجنبي كان «جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتنا للتنمية» .

ولكن ماذا يحدث حين يحين أجل تسديد الديون ؟ وهل سيكفي التوسع في الصادرات من اجل ايفاء الديون ومعها المعدل المرتفع من الواردات . ان المستقبل يبدو محفوفا بالشكوك . ووفقا لخلاصات احدى الدراسات حول تراكم الديون والقدرة على ايفائها :

«... ان معظم الصادرات الصناعية المتزايدة — حوالي ٧٠بالمئة منها — تذهب الى بلدان نامية اخرى تدفع ثمنها بعملات غير قابلة للتحويل.... وقد دأبت تجارة التصدير البرازيلية على الابتعاد بصورة متزايدة عن مناطق العملة القابلة للتحويل .... ومع ذلك فان اتساع الصادرات البرازيلية باتجاه البلدان ذات العملة غير القابلة للتحويل لا يساهم بحد ذاته في زيادة طاقة البرازيل على ايفاء التزاماتها من الديون الخارجية» .

ولكن ، وباستثناء الصادرات ، فان بلادا كالبرازيل لا تملك في المدى البعيد طريقة اخرى لدفع ثمن وارداتها من السلع ولايفاء الفوائد والاقساط لدينها الخارجي الضخم وقد بلغت أعباء الفوائد والاقساط المذكورة ٢٨ بالمئة من مجمل مداخيل النقد الاجنبي في ١٩٧١ .

ان كل ذلك يؤكد ، وعلى نحو منذر بالشؤم ، بعهد كوبيتشيك . ففي ذلك العهد ايضا كان المسؤولون الحكوميون يعتبرون ، بخفة ، ان فائض الواردات الكبير والوقوع تحت الديون الخارجية يشكلان جزءا من استراتيجية التنمية . وفي ذلك العهد ايضا كانت البرازيل تتمتع بازدهار جذاب سطحيا غير انها كانت تعوم على التسليفات القصيرة الاجل . ان هذا الوضع محفوف بالمخاطر الحقيقية ، ويشكل انهياره الوشيك خطرا على الطبقة الحاكمة البرازيلية يفوق خطر الثورة الداخلية التي تمس حاجة البلاد اليها . وبالطبع فان قيام حكومة ثورية سوف يعجل في هذا الانهيار ولو ان هذه الحكومة ستعاني من نتائجه على غرار ما تحملت حكومة الليندي في التشيلي عبء الديون التي ترتبت على الحكومة السابقة . ولكن حتى التغييرات الاقل ثورية ، مثل نجاح خصوم دلفيم نيتو في اخراجه من الحكومة ، قد تؤدي الى تحطيم بنية الثقة التي يعتمد عليها استمرار تدفق الرساميل على البرازيل .

ماذا عن رأي صندوق النقد الدولي في السياسات البرازيلية ؟ اننا قد لا نكتشف ذلك الى ان تتخذ الرساميل وجهة معاكسة ، او ببساطة الى ان تصبح غير كافية لكي تغطي العجز في التجارة وفي الامور غير المنظورة . في اي حال ، فانه ينبغي ان يكون واضحا ان البرازيل ليست مصدر دعاية حسنة لسياسات صندوق النقد الدولي . فالحقبة الوحيدة التي طبقت فيها البرازيل تعليمات

صندوق النقد الدولي بشكل مخلص ، ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ ، الشركات الاجنبية للاستيلاء على الشركات المحلية . وقد زاد برنامج تثبيت الاوضاع من تدهور توزيع الدخل العام في حين لم يتمكن من اعادة تنشيط الانتاج أو من اضفاء الاستقرار على ميزان المدفوعات .

ان اساس النمو الصاعق الذي شهدته السنوات الاخيرة يقوم في الصناعات التي جرى بناؤها في عهد كوبيتشيك . وكان مجمل النمو الذي شهدته البرازيل نتيجة تحدي طلبات صندوق النقد الدولي اكثر منه بسبب اطاعتها . ومع ذلك، واذا تأملنا الموضوع مليا ، فان البرازيل لا تشكل مصدر دعاية لسياسات دلفيم نيتو كذلك * . الا ان صندوق النقد الدولي قد يجد ، وقبل مرور وقت طويل ، فرصة اخرى لتجربة سياساته الخاصة .

---

* بعد تولي الجنرال ارنستو غيزيل رئاسة الجمهورية في شباط ١٩٧٤ حل ماريو سيمونسون مكان دلفيم نيتو في وزارة المالية . ولكن لم تحدث اية تغييرات مرئية في السياسات التي كان وضع أسسها دلفيم نيتو . فمن المتوقع ان يصل العجز في الحساب الجاري للبرازيل الى ٣٥٠٠ مليون دولار في ١٩٧٤ (بالمقارنة مع ١٢٠٠ مليون دولار في ١٩٧٣) ولكن سيمونسون يتنبأ بأن العجز سوف يغطى عبر تدفق للرساميل قد يصل الى ٤٠٠٠ مليون دولار .

الفصل الثامن

تحولات الهند « الاشتراكية »

تمثل الهند افضل رمز لمشكلات وآمال واحباطات معونات التنمية ، وذلك لاسباب عدة : عدد سكانها الهائل ، والفقر البالغ لمعظم شعبها ، وشكل حكومتها الديمقراطي ، واشتراكيتها الخاصة ومحاولاتها لتخطيط التنمية ، وموقف الاستقلال وعدم الانحياز الذي تتخذه على صعيد السياسات العالمية .

وتشكل الهند كذلك ، وبالمقاييس الاجمالية ، اكبر مستفيد من تسهيلات صندوق النقد الدولي بين بلدان العالم الثالث . فحتى تموز ١٩٦٧ كانت الهند قد اشترت ما مجموعه بليون دولار بالنقد الاجنبي من صندوق النقد الدولي : اي ما يعادل ضعف ما اخذت البرازيل التي تحتل المرتبة الثانية . ولكل هذه الاسباب مجتمعة فان الهند تستحق مكانها في هذا الكتاب .

ليس ما يدعو للدهشة في ان تاريخ الهند منذ الاستقلال ينم عن الاتجاهات نفسها التي سبق ان رأيناها في بلدان اخرى : الاستنزاف السريع لاحتياطات النقد الاجنبي الكبيرة ، والتراكم اللاحق لديون خارجية باهظة ، وذلك الى جانب التخلي عن السياسات المستقلة التي تمس مجمل استراتيجية التنمية او تعديلها من اجل اجتذاب القروض او الاستثمارات الاجنبية . وكل ذلك باسم تنمية اقتصادية لم تسفر خلال ربع قرن تلت الاستقلال عن اية نتيجة حقيقية بالنسبة لمحو البؤس الذي ما زال يتحكم بكل الشعب فيما عدا أقلية صغيرة .

رغم سحوبات الهند الضخمة من صندوق النقد الدولي ، فان «البنك

الدولي» (حيث تشكل الهند الزبون الاكبر) * وليس الصندوق كان اداة الضغط الرأسمالي الغربي عى الهند . ولما كانت دراسة مجمل نظام التبعية الناجم عن العون والاستيراد ، وليس صندوق النقد الدولي بحد ذاته ، هي هدف هذا الكتاب ، فانه سيكون مفيدا للغاية ان نرى كيف تستطيع هاتان المؤسستان — رغم تقسيم العمل المعمول به فيما بينهما ورغم جهودهما الجبارة لـ «تنويع الانتاج» ** عند الضرورة ان تقوما وبصورة متبادلة بالدور الرئيسي في النظام المذكور .

كانت الهند تمتلك ، عشية استقلالها في ١٩٤٧ ، احتياطات ضخمة من النقد الاجنبي . وكانت تلك الاحتياطات ، اساسا ، في صورة سندات مالية بالجنيه الاسترليني ، وسندات دين من بريطانيا العظمى لحكومة مستعمرتها مقابل الصادرات غير المدفوعة الثمن التي وفرتها الهند لبريطانيا ابان الحرب ، والتي وصل ثمنها في ١٩٤٨ الى ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني .

انطلاقا من تلك الاحتياطات الضخمة واجهت الحكومة الهندية مهمة التخطيط لتنميتها الاقتصادية بثقة وحتى — يمكن لنا القول ، بإدراك متأخر — برضا عن النفس استثنائي . وكانت التنمية الاقتصادية تتطلب ، حسب فرضيات الحكام الهنود ، فائضا كبيرا من الواردات يسمح بتوظيف الراسمال وذلك من غير ان يتطلب اي كبح للاستهلاك الجاري . وقد عبرت تلك الفرضية عن رغبتهم في تجنب ارهاق الهنود الاثرياء بالضرائب من اجل تحميلهم ثمن التنمية ؛ بالاحرى كانت فلسفة حكام الهند في تلك الفترة العمل من اجل مساواة المداخيل عبر رفع المداخيل الدنيا من غير المساس بالمداخيل العليا . وكان يفترض ان تتم تغطية فائض الاستيراد عبر انقاص الحيازات الاحتياطية ، الى جانب مقادير متواضعة من العون الاجنبي شعر الهنود (بتأثير من منطق «النقطة الرابعة») انهم مؤهلون للتمتع بها . وقد اعتبر انفاق النقد الاجنبي ، وليس ادخاره ، الطريق المثلى للتنمية . وبكلمات احد العلماء الهنود :

«كان هذا التحول في الوضعية الدولية للهند — من احد اهم مقرضي بريطانيا العظمى الى اكبر دولة مدينة في العالم النامي — حصيلة سياسة متعمدة . فلم يكن تضخم الدين الخارجي نتيجة الاهمال او اللامسؤولية المالية . لقد كان نتيجة فرعية محسوبة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تخيلها ونفذها المخططون الهنود بمعرفة المجلس الادنى لبرلمان الهند ومع بركته» .

وفي الارجح ، لم يكن المخططون الهنود يحلمون بأن الدين سينمو الى هذا الحد، او انهم سيضطرون الى تقديم هذا العديد الوفير من التنازلات من اجل المحافظة على تدفق العون ، حينما انطلقوا في استراتيجية التنمية عبر العجز التجاري .

---

* في السنوات الاخيرة فاقت القروض التي نالتها البرازيل من البنك الدولي تلك التي حصلت عليها الهند .

** سوف نتطرق الى ذلك بالاختصار في الملحق —أ— .

كانت خطة السنوات الخمس الاولى في الهند مجرد تمهيد متواضع لجهد التخطيط الحقيقي . وكان اقتصاد الامة حينئذ ما يزال يكافح آثار «التقسيم» (انفصال الباكستان) والحرب اللاحقة فيما بين الهندوس والمسلمون . وقد وضعت اهداف الخطة الاولى في مستويات متواضعة . وكان التشديد على استثمارات البنية التحتية ، وعلى الزراعة ، وعلى اعادة التأهيل . ولم تتعد محاولات التصنيع برنامجا متواضع الآفاق . وقد شمل «التخطيط» هدف انقاص حيازات النقد الاجنبي الى حد ما ، غير ان العون الاجنبي لم يشكل ، رغم وروده في الخطة ، عنصرا حاسما .

حققت الخطة الاولى نجاحا عظيما لجهة الاهداف العامة . فقد ارتفع الدخل القومي بنسبة ١٨٫٤ بالمئة بعد ان كان متوقعا ان لا تزيد النسبة عن ١١ او ١٢بالمئة خلال السنوات الخمس ؛ بالاضافة ، كان تقلص الاحتياطات النقدية أقل من المتوقع ، كما لم يجر استخدام العون الاجنبي الى اقصى حد ممكن . ومع ان النقاد اشاروا الى ان هذا النجاح ربما لم يكن نتيجة التخطيط اطلاقا ، وانما نتيجة سلسلة من مواسم الحصاد الجيدة وعوامل اخرى لا صلة لها بالتخطيط ، فان النجاح كان حافزا لوضع اهداف اكثر طموحا لخطة السنوات الخمس الثانية. وكان الانفاق العام في الخطة الثانية اكثر من ضعفه في الاولى ، وتضمنت الخطة تشديدا اكبر على التصنيع وعلى توسيع القطاع العام . وكان مفهوما ان تلك الجهود الطموحة سوف تزيد الطلبات على الواردات وانها سوف تتطلب انفاقا واسعا للنقد الاجنبي ، ولكن كان مأمولا الحصول على الاموال اللازمة من زيادة الصادرات ، وتقليص الواردات غير الضرورية ، وكذلك عبر بعض السحوبات من الاحتياطات . وهكذا لم يعتبر العون الاجنبي بندا حاسما في الخطة الثانية .

حتى ازمة النقد في ١٩٥٧ ، لم تول الهند اهتماما كبيرا لمسألة تقنين النقد الاجنبي . فلم يكن هنالك سوى ضوابط ضئيلة على الاستيراد ، ولم توضع اية موازنة قصيرة الاجل للنقد الاجنبي في حين كانت البلاد تنطلق لتنفيذ الخطة الثانية . وكانت بريطانيا العظمى مسؤولة عن القيد الوحيد المفروض على انفاق الهند في حقبة ما بعد الاستقلال لان اقتصادها كان سيتعرض للافلاس لو ان الهند حاولت ان تطلب قيمة سنداتها المالية كلها على الفور . وقد توصلت الهند وبريطانيا الى اتفاق في ١٩٤٨ يقضي بأن توضع موازنة الاسترليني في حسابين احدهما مجمد والآخر جاري ، على ان تجري معاملات سنوية لنقل ما قيمته ٤٠ مليون جنيه استرليني من الحساب المجمد الى الجاري . وقد وضع ذلك السقف لواردات الهند من بريطانيا في صورة اقساط سنوية لتسديد ديون الحرب .

وهكذا دخلت الهند مجال تنفيذ خطة السنوات الخمس الثانية الطموحة من غير ان تعير اي اهتمام للحاجة الى موازنة موارد النقد الاجنبي .

«أما بالنسبة للثغرة في النقد الاجنبي التي بلغت قيمتها (١٫١٠٠ × ١٠ مليون)

من الروبيات ، فان المخططين اقروا بانهم (قابلة للقياس سواء من الناحية المطلقة او بالعلاقة مع الاموال التي كانت متوقعة حتى ذلك الحين) . ومن الناحية الموضوعية لم يكن باستطاعتهم ان يضمنوا انها ستلقى تغطية كاملة . ولكن لم يكن هنالك اي عذر لتأكيدهم المتبجح بأن اي هبوط في الموارد الآتية من الخارج يمكن ان يعوض عبر جهد اكبر لزيادة الموارد المحلية .... ان اللامسؤولية المخيفة التي تضمنها الفصل المتعلق بـ (المالية والنقد الاجنبي) في خطة السنوات الخمس الثانيه تشكل ادنى مستوى بلغه التخطيط الهندي خلال عقد كامل» .

كان لا بد ان تواجه الحكومة المأزق الناجم عن سلوكها غير المسؤول ، ولكن ذلك المأزق لم يبرز الا بعد تبدد جميع احتياطاتها تقريبا . فقد ادت متطلبات الاستيراد الضخمة في القطاع الخاص والسياسة الليبيرالية التي اتبعتها الحكومة بالنسبة لاعطاء الرخص الى عجز تجاري باهظ . وهكذا بلغ الانخفاض في الاحتياطات خلال السنة الاولى وحدها من الخطة الثانية اكثر من مجمل الانخفاض المتوقع خلال الفترة كلها .

اصبح الخطر واضحا في ١٩٥٧ ، واتخذت خطوات متأخرة لتلافيه . وقد وضعت نظم جديدة واكثر تصلبا بكثير بالنسبة للنقد الاجنبي . ومع ذلك فلم يجر الغاء اية التزامات قائمة ، بحيث كان الاثر المباشر لتلك الاجراءات طفيفا . وقد استنفذت اتفاقية الدعم التي كان تم التوصل اليها في شباط مع صندوق النقد الدولي قبل شهر حزيران (لم يصل هذا السحب الى مستوى التسليف الثالث ولذا فانه لم يكن قاسيا في شروطه على غرار اتفاقيات الدعم التي ناقشناها في فصول سابقة) . وهكذا ظلت الازمة على حالها .

كانت آثار الازمة بعيدة المدى . فلاصرارهم على عدم التخلي عن الخطة كان الهنود مضطرين لمواجهة واقعة انه ما ان تتبدد احتياطاتهم حتى يصبح لازما ان تجري تغطية فائض الاستيراد الذي يعتمدون عليه من التسليفات او التوظيفات الاجنبية الجديدة . ولكن ما ان اتجهوا الى الولايات المتحدة والبنك الدولي ، المصدرين اللذين كان مفترضا ان يوفرا القسم الاكبر من العون ، حتى اكتشفوا ان مصادر العون تتخذ موقفا انتقاديا من برنامج باعتباره طموحا اكثر مما ينبغي وغير واقعي . وكانت تلك بالطبع نبوءة قادرة على اثبات صحتها لانها كانت تعني ببساطة ان المصدرين لم يكونا مستعدين لتمويل ذلك النمط من مشروعات الصناعة الثقيلة التي يتولاها القطاع العام والتي شكلت لب الخطة الهندية الغالية .

وفي ايلول ١٩٥٧ قال رئيس الوزراء جواهر لال نهرو ان الهند سوف ترحب بقرض اميركي تتراوح قيمته بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار ويهدف الى المساعدة في حل صعوبات النقد الاجنبي . وكان ذلك اكثر النداءات العلنية التي وجهها رئيس الوزراء الهندي صراحة ، وزاد من حدة الموضوع الانباء التي افادت انه يعتزم ارسال وزير ماليته ت.ت. كريشنا ماتشاري ، الخصم المكشوف لفكرة الاعتماد على العون الاجنبي ، الى الولايات المتحدة لاستكشاف امكانات الحصول على القرض .

وبعد عشرة ايام افادت مذكرة صادرة عن مدير وكالة العون الخارجي الاميركية ان الولايات المتحدة لن تقدم عونا اقتصاديا لمشروعات التصنيع والمناجم التي تملكها الحكومات الا في حالات نادرة . واعتبرت المذكرة حدا مباشرا للهند ، التي لم تكن ترغب في العون سوى لدعم انتاجها الصناعي التابع للقطاع العام .

سرعان ما ردد البنك الدولي صدى الانتقادات الاميركية للخطة باعتبارها «طموحة اكثر مما ينبغي» . فقد انتقدت «بعثة ماكيتريك» التابعة للبنك الدولي، التي زارت الهند في ١٩٥٧ ، الخطة على هذا الاساس ، ثم وجه رئيس البنك يوجين بلاك رسالة الى وزير المالية الهندي حث فيها المخططين الهنود على اعطاء مجال اوسع للمشروعات الخاصة وحوافز اضافية للاستثمار الاجنبي الخاص . وقد اجاب وزير المالية على رسالة بلاك باعادة تأكيد ايمان الهند بأهمية المشروعات العامة ، كما انه نشر كلا الرسالتين من اجل تسليط الضوء على رفضه لـ «نصيحة» البنك .

لكن الهنود اضطروا لايلاء انتباه اكبر للانتقادات التي رددتها بعثة ثانية من البنك الدولي في ١٩٥٨ – بعد الاعتراف الرسمي بأزمة النقد . وقد حثت بعثة ١٩٥٨ على وضع الخطط المقبلة على اساس تقييم اكثر واقعية للموارد ، وعلى اعطاء الاولوية للزراعة بدلا من الصناعة ، وعلى ان تحد الدولة من مسؤولياتها الصناعية . وقام نائب رئيس البنك ، بيرك كناب ، بجولة في الهند اكد خلالها على موقفه في خطاب امام (غرفة تجارة جنوب الهند) في مدراس :

«اننا مؤمنون متطرفون بالقطاع الخاص ، ونحن نعمل ، في اقتصاد كل البلدان التي نتصل بها ، كل ما بوسعنا لخلق مناخ يستطيع القطاع الخاص ضمنه ان يساهم الى اقصى حد في تنمية البلاد» .

لقد انجز ضغط الضرورة ما عجزت عنه النصيحة المجردة . فقد سارعت الحكومة الهندية الى التأكيد للحكومات والراسماليين الغربيين انها ليست معادية اطلاقا للمشروعات الخاصة ، محلية كانت ام اجنبية . وابرمت اتفاقية لتحويل النقد تتيح اخراج الارباح بالدولارات مع الولايات المتحدة في اواخر ١٩٥٧ . واكدت الحكومة الهندية عبر اعفاءات ضريبية جديدة ، وبواسطة الدعوات الرسمية ، ان امتلاك راس المال الاجنبي لاغلبية الاسهم في المشروعات المختلطة امر مقبول ، وانها ترحب برأس المال الاجنبي في العديد من الصناعات التي كانت في الاصل مجالا حصريا للدولة وحدها .

جاء الخلاص الموقت للخطة الهندية في صيف ١٩٥٨ حينما اتخذ البنك الدولي مبادرة تنظيم كونسورتيوم هدفه تقديم العون الخارجي للهند على اساس متواصل . وكان اعضاء الكونسورتيوم في البداية ، والى جانب البنك الدولي، هم الدول الخمس نفسها التي كانت الهند وجهت اليها معظم طلباتها لمشروعات الخطة الثانية : كندا ، اليابان ، بريطانيا العظمى ، المانيا الغربية ، والولايات المتحدة . ولهذه الواقعة ، التي يتم تجاهلها غالبا ، اهمية كبرى في سياق فهم طرق عمل كونسورتيومات العون . فالحكومات المعنية لا تقدم العون في سبيل

الاحسان ، وانما تهدف الى التأكد من ان الامم التي تشكل اسواقا لمنتجاتها لن تنهار كليا ، او انها لن تتنكر لديونها ، او تنسحب من نظام التجارة الراسمالي. وهنا لا بد من العمل المشترك للتأكد من ان لا يقدم احد البلدان تسليفات تستخدم لسداد تسليفات البلد الآخر . ووفقا لاحى صحف مدراس :

«كان كل واحد من البلدان الخمسة المقرضة راغبا في مساعدة الهند للتغلب على ازمتها ، ولكنه كان ينتظر ليرى ما سيفعله الآخرون قبل ان يلزم نفسه . وهكذا قرر البنك ان يجمع البلدان الخمسة حول طاولة مستديرة لكي تتباحث وجها لوجه . وهكذا ولدت فكرة مؤتمر واشنطن الذي ينعقد هذا الاسبوع» .

لم يكن صندوق النقد الدولي عضوا مشاركا في اتفاقية دعم الهند ، وذلك لسبب ذي مغزى . فقد سبق للهند ان قامت بسحوبات وصلت الى مستوى الحد الثاني للتسليف من صندوق النقد الدولي ، مما يعني ان اي اقتراض اضافي كان سيفرض عليها التزامات كبرى امام الصندوق من بينها الالتزام بحل معضلة العجز في ميزان المدفوعات . وكانت الهند قد قررت انه ليس بوسعها تقديم مثل هذا الالتزام لان مجمل خطتها للتنمية كانت تقوم على مواصلة العجز الكبير. وكان المدير التنفيذي للصندوق ، بير جاكوبسون ، قد اعلن شيئا مماثلا قبل ستة اشهر ، في أعقاب زيارة للهند لمدة اسبوعين ، حين ذكر لمراسلي الصحافة ان حكومة الهند لا تنوي اللجوء الى اي نوع من الاقتراض القصير الاجل . ومع ذلك ، كان ملفتا للنظر ان يمضي اعلى مسؤول في الصندوق مدة اسبوع للتشاور مع حكومة لا تنوي اخذ قروض اضافية منه ؛ وبالاضافة ، ان يتضمن كلامه احتمال ان تكون المفاوضات حول الموضوع قد فشلت .

اسفرت ازمة النقد الاجنبي هذه ، ومعها عملية التعويم التي قام بها الكونسورتيوم ، عن عدة تحولات مهمة بالنسبة لوجهة السياسة الاقتصادية الهندية . فقد كثفت الحكومة استراتيجيتها الهادفة لخلق بدائل للاستيراد ، واخذت توفر الحوافز ، سواء بطريقة مباشرة او عبر فرض قيود اشد صرامة على الاستيراد ، للتصنيع المحلي للسلع التي كانت تستورد من الخارج . ولسوء الحظ فقد جرى تطبيق هذه السياسة من غير تمييز ، ودون اجراء حسابات كافية بالنسبة للحاجات الاقتصادية الملحة ، الامر الذي ترك آثارا سلبية تماثل تلك التي عرفتها البلدان التي اتبعت استراتيجية مشابهة (الفيليبين ، البرازيل): فقد اخذت الهند تنتج بضائع استهلاك غير اساسية من نوع البرادات ، بحيث انها تحولت من استيراد البرادات الى استيراد الاجزاء المكونة للبرادات من اجل تجميعها . لقد تغير نمط الواردات ، ولكن الاعتماد الاجمالي على الواردات ازداد، وذلك لانه اسهل سياسيا واقتصاديا ان يفرض حظر على استيراد الاستهلاك من ان يفرض حظر على استيراد بضائع راسمالية ومواد خام للمصانع حتى لو كانت هذه المصانع تنتج بضائع غير اساسية . وكان لا بد ان يعكس هذا الوضع نفسه في ازمة النقد الاجنبي الكبيرة التالية .

بالاضافة ، اتبعت حكومة الهند سياستها الجديدة بالنسبة لحوافز

الاستثمارات الاجنبية ليس لمجرد ادراكها ان تلك الحوافز كانت شرطا للعون ، وانما لانها اعتبرتها وسيلة اخرى للحصول على النقد الاجنبي الذي تحتاجه المشروعات الجديدة . وقد زادت الاستثمارات الاجنبية الصريحة في الهند الى اكثر من الضعف بين كانون الاول ١٩٥٦ (عشية الازمة الاولى) الى آذار ١٩٦٥ (عشية الثانية) ، من ١٠٠٧ مليون دولار الى ٢١٠٤ مليون دولار . وبسبب ذلك، فان الاولويات التي حددتها خطة الحكومة صارت تتعرض للحرف باتجاه الصناعات التي كانت الشركات الاجنبية راغبة في تمويلها . وطبيعي ان الشركات الاجنبية كانت تتوقع ان تحرز مردودا عن استثماراتها ، وقد اخذت المدفوعات بالعملات الاجنبية من حساب اخراج الارباح من جانب الشركات الاجنبية ترتفع بصورة متواصلة في مطلع الستينات . وقد بدا ان قرارات الحكومة كانت محكومة بـ «الايمان الاعمى بالنقد الاجنبي» الذي لم يلتفت كثيرا الى عبء السداد في المدى البعيد او الى المصالح النسبية الحقيقية .

واخيرا ، اصبحت الحكومة الهندية تعتمد بكل قواها على المقادير الكبيرة من العون الخارجي التي تأتي من الكونسورتيوم ، من اجل تمويل استراتيجيتها للتنمية المستندة الى فائض الاستيراد . ولم تبذل اية جهود لتبرير ذلك لدى صياغة خطة السنوات الخمس الثالثة (١٩٦١ ــ ٦٦) التي كانت تعتمد صراحة على تدفق مقادير ضخمة من المعونات الجديدة . وقد بلغ العون الاجمالي الذي جرى استخدامه خلال فترة الخطة الثالثة ما يزيد على ٦ بليون دولار .

تضافرت كل تلك الخطوط ــ الاعتماد المتزايد على الواردات للحؤول دون توقف الصناعة ، والعبء المتنامي للارباح التي تأخذها الشركات الاجنبية من البلاد ، والاعتماد بقوة على العون الخارجي ــ في ازمة العون الاجنبي الكبرى التالية ، التي حدث ان تطابقت مع ازمة الخلافة التي اعقبت وفاة نهرو . وقد قامت بعثة تابعة للبنك الدولي ، برئاسة برنارد بل ، بزيارة للهند في ١٩٦٤ ، اصدرت بعدها تقريرا يدعو الى تخفيض قيمة الروبية والى الغاء العديد من القيود التي كانت مفروضة حينئذ على التجارة الخارجية .

كان جواب الهند الاول الممانعة . فقد كان وزير المالية الجديد هو ت.ت. كريشنا ماتشاري ، الذي سبق ان تعارك مع يوجين بلاك في ١٩٦٥ . ومرة اخرى فانه التقط القفاز الذي رماه به البنك واصر على ان تخفيض قيمة الروبية ليس الجواب المناسب . وساندته في موقفه هذا وزارة التجارة التي اصدرت تقريرا رسميا يتضمن تحليلا لبنية واردات الهند وصادراتها ويخلص الى ان وضع التجارة الخارجية قد يتدهور اكثر اذا ما تم تخفيض قيمة العملة . فقد كانت صادرات الهند الاكثر إدرارا للنقد الاجنبي ، الجوت والشاي ، قادرة على المنافسة في السوق العالمية وفق سعر التبادل القائم ، في حين كانت صناعات التصدير الاخرى مدعومة ، في اي حال ، بالاعانات (التي كان البنك الدولي يتمنى الغاءها) . واضافت الوزارة ان واردات الهند كانت جميعها اساسية ، وان تغيير سعر التبادل لن يفعل سوى زيادة العبء على اولئك الذين يستوردون مواد

خام ضرورية ، وقطع غيار ، وحبوبا للطعام . (كانت الحاجة الى كل الواردات مسألة قابلة للجدال ؛ ولكن لم يكن متوقعا ان يطرح البنك الدولــي ، المعروف بتأييده لحرية الاستيراد وليس لفرض القيود على الاستيراد ، الاسئلة الصحيحة).

مع حلول سنة ١٩٦٥ صار معروفا على نطاق واسع ان الهند كانت تشهـد اسوأ ازمة نقد اجنبي منذ الاستقلال . وقد اجرت الهند مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من اجل التوصل الى اتفاقية دعم تساعدها على الايفاء بالتزاماتها، وتلقت وعدا بمدها بـ ٢٠٠ مليون دولار * . وكانت الشروط الظاهرة للسحوبات اعلان فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة ١٠ بالمئة على كل الواردات باستثناء سلع قليلة ، ورفع معدل الفائدة في بنك الاحتياط . وقد تنبأ المعلقون الماليون بأن الاجراءين لن يساهما سوى بصورة محدودة في تخفيض الطلب على الواردات. وفي اي حال فان مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار الذي حصلت عليه الهند بموجب الاتفاقية انفق كله قبل نهاية السنة .

في نهاية السنة اقدمت الولايات المتحدة على تعليق معوناتها للهند بصـورة مفاجئة بسبب الحرب الهندية ــ الباكستانية التي اندلعت في شهر تشريــن الاول . واحس الهنود بحنق شديد . أفلم يكن التعليق التعسفي للعون ، ولاسباب سياسية ، هو بالضبط ما كانت الولايات المتحدة حذرت منه الهند حين قبولها العون الروسي ؟ ومرة اخرى بدأ الهنود الغاضبون يتحدثون عن الاعتماد علــى النفس ــ ذلك التعبير الذي كان قد صار منسيا تقريبا ابان الخطة الثالثة .

لكن الهند تعرضت في ذلك الشتاء لأسوأ جفاف في تاريخها ، مما اضاف كارثة المحصول السيء الى كل مشاكلها الاخرى . وبعد ذلك توفي رئيس الوزراء شاستري ، خليفة نهرو ، بصورة مفاجئة . وكان رئيس الوزراء الجديد الذي اختاره زعماء حزب الكونغرس هو ابنة نهرو ، انديرا غاندي . وعلى الفور قامت رئيسة الوزراء الجديدة بتلطيف الخط المتصلب تجاه اصحاب القروض الغربيين، كما انها استبدلت وزير المالية الذي اتخذ موقفا خشنا تجاه نصيحة البنـــك الدولي . وبدلا من الخط السابق فان وزير التخطيط ، اسوكا مهتا ، اخذ يهاجم نقاد البنك الدولي والعون الخارجي ، ولقي في هجماته تلك دعما متحفظا مــن جانب انديرا غاندي نفسها . وبالاضافة «تتعرض القيود للانتقاد ، وتقــدم التعهدات بدعم المشاركة الاجنبية الخاصة بصورة اكثر صراحة من قبل . وتبدو الانتقادات الهندية لسياسة الولايات المتحدة في فيتنام خافتة وشكلية» . وقامت رئيسة الوزارة ، ووزير التخطيط ، ووزير المالية الجديد بزيارات لواشنطن في ربيع السنة الامر الذي شكل علامة اكيدة على ان مفاوضات العون تجري على قدم وساق .

---

* كانت المبالغ الكبيرة التي يحق للهند ان تستعيرها على صلة بحجم حصتها ، التي كانت اكبر حصة بين بلدان العالم الثالث .

حين وصلت السيدة غاندي الى واشنطن ابلغها المسؤولون الاميركيون ان استئناف العون ـ الذي قطع اصلا نتيجة الحرب مع الباكستان ـ يتوقف على تفاهم الهند مع البنك الدولي . فقد قررت الولايات المتحدة ان تجعل من البنك وسيطها وحكمها فيما يتعلق بالعون الذي تقدمه لكل من الهند والباكستان . وانطلاقا من دوره الماضي كمسؤول عن جمع الاموال وكرئيس لكونسورتيوم المعونات ، كان على البنك ان يبدأ بلعب دور اكثر فعالية واكثر نقدية في تقييم الخطط الاقتصادية الهندية والباكستانية ، وفي ابداء الراي في نسبة انجاز الخطط الاقتصادية ، وفي تحديد مقدار العون الذي ينبغي لاعضاء الكونسورتيوم تقديمه .

«كانت مصلحة البنك متطابقة مع مصلحة الولايات المتحدة ، التي كانت في ذلك الحين تقوم بمراجعة افكارها بصورة نقدية بالنسبة لتقدم الهند الاقتصادي.. وبالنتيجة ، وجدت الولايات المتحدة ان باستطاعتها استخدام البنك كداعية للاصلاحات الاقتصادية التي سبق لها ان حثت على اتباعها » .

كانت توصيات البنك ، التي رددت صدى تقرير بعثة بل ، تخفيض القيمة الاسمية للروبية ، وتفكيك نظام ضوابط الاستيراد واعانات التصدير المعقد . وركز التقرير على الصعوبات الخطيرة التي كانت بدائل الاستيراد وسواها من الصناعات تتعرض لها من اجل الحصول على النقد الاجنبي الضروري للواردات التي لا بد منها كي تستمر في الانتاج . وألح التقرير الى ان تخفيف القيود بالنسبة لاستيراد مجموعة واسعة من البضائع سوف يقلص التضخم المحلي وسوف يتيح الاستخدام الاوفى للمعامل والمعدات غير العاملة او التي تعمل دون طاقتها الانتاجية بسبب النقص في واردات «الصيانة» .

واقر البنك بأن الهند ستكون بحاجة الى تمويل خارجي ضخم لدفع ثمن الواردات التي سترفع القيود عنها . وكان الحافز الذي عرضه البنك كمقابل لقبول نصيحته وعدا بتقديم عون غير مرتبط بأية مشروعات ، اي عون لميزان المدفوعات ، بقيمة ٩٠٠ مليون دولار سنويا ولعدة سنوات من اجل مواصلة الاستيراد ـ وذلك بغض النظر عن العون الذي سيقدم لصالح مشروعات محددة.

وفي المدى البعيد كان البنك جازما في تنبؤه بأن الازدهار يكمن في الطريق التي ينصح باعتمادها ، في حين سيحل الخراب اذا لم تتبع نصائحه :

«اننا على ثقة انه ، بالتضافر مع التغييرات الضرورية والمناسبة في سياسات حكومة الهند وممارساتها ومع مستوى اعلى من العون خلال السنوات الخمس او العشر القادمة على الاقل ، فان الهند سوف تزيد نمو اقتصادها بصورة ملحوظة خلال سنوات قليلة ، وانها ستبدأ في رفع مستوى معيشة سكانها وانها ستتمكن، في الوقت نفسه ، من ولوج مسار سوف يسمح لها في النهاية بنمو متواصل ذي مقومات ذاتية .

«ونحن على نفس القدر من الثقة بأنه اذا لم تتضافر التحولات المهمة في

سياسات حكومة الهند وممارساتها مع عون اضافي لمدة خمس او عشر سنوات على الاقل ، فلن تزداد سرعة النمو ولن يحدث اي تقدم باتجاه رفع مستويات المعيشة او النمو المتواصل ذي المقومات الذاتية . بالاحرى فاننا نتوقع حدوث تراجع على كل الاصعدة» .

لقيت تهديدات البنك ووعوده دعم التقرير الذي اعدته وكالة التنمية الدولية الاميركية في الهند . فقد تنبأ التقرير بأنه اذا توفر نقد اجنبي اضافي بقيمة حوالي ٦٥٤ مليون دولار لواردات الصيانة ، فان المنتوج الاضافي الذي ستوفره هذه الواردات سوف يصل الى ٢ر٦ بليون دولار وسوف يرفع معدل نمو الصناعة الهندية بنسبة ١ بالمئة . ووفقا للتقدير نفسه فان العمالة ستشهد تحسنا كبيرا. وقد ذكر التقرير ان العمالة الاضافية التي ستنجم عن رفع القيود على الواردات ستصل الى مليوني وظيفة !

حينما اعلنت الحكومة عن تخفيض قيمة العملة وعن اجراءات تحرير الاستيراد المترافقة معها في حزيران ١٩٦٦ ، فان الحافز لم يكن تلك الوعود الساطعة بقدر ما كان واقعة ان الهند بلغت قعر البرميل وانها كانت بأمس الحاجة لاموال تسد ثمن الواردات الجارية . وكان ذلك واضحا من حديث وزير المالية في مؤتمر صحفي حينما سئل لماذا لم تنتظر الحكومة ستة اشهر اخرى لترى ما اذا كان الموسم الجيد سيجعل قرار تخفيض قيمة العملة غير ضروري . فقد اجاب «لو انتظرنا ستة اشهر اخرى لكنا واجهنا حالة فقدان واردات تؤثر في الصناعات ولبرزت المخاوف من بطالة على نطاق واسع» . وكان الوزير يلمح في حديثه الى ان العون كان مشروطا بالتخفيض ، وانه كان لا بد من ان يكون التخفيض فوريا. ووفقا لوزير المالية «لم يكن بالمستطاع تأخير اتخاذ الاجراءات لان كل مفاوضات العون اللاحقة كانت تتعلق بها» .

لم تكن نتائج صفقة التخفيض في مستوى الوعود البراقة لبعثة بل او لتقارير «وكالة التنمية الدولية» الاميركية . ومع ان التخفيض كان قاسيا جدا ، اذ بلغ نسبة ٥ر٣٧ بالمئة ـــ من ٧٥ر٤ الى ٥٠ر٧ روبية للدولار ـــ فان الزيادة المتوقعة في الصادرات لم تتحقق . وبدلا ، من ان تزيد الصادرات فقد انخفضت . وأما تفسير ذلك الاثر غير المتوقع فبسيط : ان البنية السابقة لتعرفات الاستيراد واعانات التصدير ، التي الغيت مع التخفيض ، كانت توازي تخفيضا واقعيا للعملة عبر رفع سعر الواردات وتخفيض سعر الصادرات التي كانت الحكومة ترغب في تشجيعها .

«يمكن الادعاء بأن تخفيض قيمة العملة في الهند هو اقرب لان يكون وسيلة ادارية ، اي طريقة للتخلص من القيود على الواردات وسواها من الضوابط ، بدلا من ان يكون وسيلة مباشرة لتحسين ميزان المدفوعات . وبدون شك فان مستشاري «البنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية» IBRD شددوا على اهمية الصفقة كطريقة لتحرير الاقتصاد الهندي» .

اكدت التحقيقات اللاحقة في اسباب انخفاض الصادرات الشكوك في أن

الصادرات عانت من الغاء الاعانات اكثر مما استفادت من آثار تخفيض قيمة العملة . وكانت الصادرات التقليدية الرئيسية ، الجوت والشاي ، قادرة على المنافسة من غير اعانات حتى قبل تخفيض قيمة العملة وكان لا بد من فرض ضرائب عليها من اجل امتصاص بعض الارباح المفاجئة الكبيرة التي جناها المصدرون من التخفيض . وأما معظم مواد التصدير الاخرى ـ اي الصادرات الجديدة ، غير التقليدية ، التي رغبت الحكومة في تشجيعها ـ فكانت تتضمن نسبة عالية من المواد المستوردة ، وبالتالي فانها عانت من اسعار الاستيراد الجديدة المرتفعة وكذلك من فقدان الاعانات السابقة . وكان الاستنتاج ان التخفيض لم يحسن الوضع الاجمالي لصادرات البلاد . واستخلص بعض الاقتصاديين انه ينبغي العودة الىاعانات التصدير لان الحاجة اليها ما تزال قائمة.

بعد يومين من الاعلان عن تخفيض قيمة العملة دعا البنك الدولي الى اجتماع عاجل لنادي دعم الهند (الذي انضم الى اعضائه الاصليين خمسة اضافيون من الشركاء التجاريين الاوروبيين للهند) من اجل جباية مبلغ الـ ٩٠٠ مليون دولار الموعود وغير المخصص للمشروعات . وكانت الحاجة ماسة لان الهند اختارت ، مرة اخرى ، ان لا تسعى للحصول على سلفة دعم من صندوق النقد الدولي ، مما يعني انها لم تكن تتوقع عونا فوريا من ذلك المصدر . وأعلنت الولايات المتحدة عن استئناف معونتها للهند في ١٥ حزيران . وقد استؤنف العون الاميركي للباكستان في الوقت نفسه تعبيرا عن الحياد المزعوم للسياسة الاميركية ، ولكن توقيت الاعلان كان مرتبطا بوضوح بتخفيض الهند لقيمة عملتها وبنجاح مفاوضات البنك الدولي مع الهند .

ولكن بدا ان البنك الدولي كان أقل فعالية بكثير لجهة الضغط على اعضاء الكونسورتيوم منه بالنسبة للضغط على الهند المتلهفة للعون . فقد تبين ان الـ ٩٠٠ مليون دولار الموعودة لن تصل قريبا ، لان اعضاء الكونسورتيوم ابوا التعهد بتقديم المبالغ الضرورية . وكانت اليابان مترددة بصورة ظاهرة لانها لم تستشر حول الموضوع كما افادت بعض المصادر . وهكذا ، لم تحصل الهند بعد مرور خمسة اشهر على التخفيض سوى على ٤٦٥ مليون دولار من اصل المبلغ الموعود . وقد لجأ البنك الدولي الذي احس بالحرج الى استبدال الموظف الذي كان وعد بتقديم المبلغ ، وقرر ان يتخلى عن السعي للحصول على تعهدات ثابتة من الكونسورتيوم لصالح منحى «أقل رسمية» ، وذلك بالنظر للصعوبات التي واجهها في مسعاه للحصول على تعهدات ثابتة .

كانت مرارة الهنود عميقة . واتهم احد النواب اعضاء الحكومة : «لقد بعتم البلاد وعجزتم حتى عن تحصيل الثمن» . وبعد ما يقارب السنة جاء في تعليق نشرته مجلة اسبوعية هندية :

«... يبدو اننا خدعنا [بالنسبة للعون] وكل ما حصلنا عليه كانوعدا بمساعدات غير متعلقة بالمشروعات ، ثم تركنا لنجري مفاوضات ثنائية مع كل مصدر عون بمفرده ، وذلك مع كل ما يرافق هذه المفاوضات من مماطلة ومن ربط للبلاد

بمساعدات السلع » .

بالاضافة ، لم يكن لتحرير الاستيراد ، الذي شكل محور كل الاجراءات المتخذة ، الآثار الايجابية المتوقعة على الانتاج الصناعي . ووفقا للحكومة تقرر اعطاء تسعة وخمسين من الصناعات ذات الاولوية ، اي ما يعادل ٨٠ بالمئة من انتاج الهند الصناعي ، الاذن باستيراد كل ما تحتاجه ــ المواد الخام ، وقطع الغيار ، والعناصر الاساسية ــ لاتاحة المجال امامها للعمل بكامل طاقتها . ولكن البرنامج لم يستطع الاقلاع منذ البداية لان العون الموعود كان بطيئا ، وبدون ذلك العون فان البلاد لم تكن قادرة على تحمل تحرير الاستيراد . وحينما جرى تحرير الاستيراد فان الحكومة اصدرت أذونات كانت ، وفق تعليقات نقدية ، «أبعد من كل الحاجات القابلة للتبرير» . وقد تنبأ البعض ، وعن حق ، بأن «رخص الاستيراد المرنة ، والتي تخلو من اي تحديد لجهة الاستعمال ، سوف تؤدي لاستيراد العديد من المواد التي ينتج مثلها في الهند» . وبالفعل فلم يعد تحرير الاستيراد مرتبطا بهدفه الرسمي . فقد منحت الشركات أذونات «لاستكمال النواقص» ، من غير تحديد للواردات ، وبمقادير تفوق الحاجات كثيرا . وقد لجأت الشركات المحظوظة لبيع الاذونات لمستوردين كانوا يحققون أرباحا ضخمة عبر بيع بضائع نادرة في سوق محمية . وقد حدث ان جرى توزيع الاذونات في مقابل اعلانات صحفية .

قد يجادل البعض في ان تلك الحالات كانت عبارة عن اساءة استخدام ، اساسها البيروقراطية الفاسدة ، لمشروع عقلاني في اساسه ، وان البنك الدولي ليس مسؤولا عن الادارة الخاطئة للمشروع . ولكن حالات «اساءة الاستخدام» هذه كانت في الواقع في صلب قرار رفع الضوابط الذي استهدف توسيع نطاق قوى السوق على حساب التخطيط . ان النتائج المرجحة لتخفيف القيود، وبغض النظر عن حسن الادارة ، هي :

«اعطاء دفعة الى الامام للصناعات ذات الاولوية المنخفضة ، عبر تشجيع التوظيفات الجديدة وخلق الطاقة الانتاجية فيها ، وتحويل مقدار اكبر من النقد الاجنبي لاستعمالات لا تتناسب كثيرا مع تنمية الاقتصاد ــ اي باختصار ، تغيير انماط التنمية الصناعية .... ان التخفيف الاجمالي لضوابط الاستيراد خلال حقبة من الزمن لا يمكن سوى ان يعدل الاولويات لصالح نمط من التنمية يمكن معه اظهار ان العون ورأس المال الخاص يتدفقان بسهولة اكبر» .

وبعد خمس سنوات كانت سياسة الاستيراد ما تزال النمط نفسه الذي وضع اسسه قرار تخفيف الضوابط في ١٩٦٦ :

«ربما لم يكن ممكنا توقع شيء آخر في وقت تبدو الحكومة مهتمة الى هذه الدرجة برفع المنتوج الصناعي عبر الاستغلال الافضل للطاقة الموجودة . ومع كل هذا التركيز على الانتاج ــ اي انتاج ــ فمن الواضح ان هذا هو الوقت غير المناسب للتساؤل عما اذا كان لدى الحكومة اية أولويات بالنسبة للقطاع الصناعي» .

ويرجح ايضا ان يكون تخفيف القيود مسؤولا عن الارتفاع الحاد في بند

«اخطاء ومحذوفات» (الذي يشمل الخروج غير الشرعي للرساميل) في ميزان المدفوعات الهندي منذ سنة التخفيض ، مما يعني ان تخفيف القيود ساهم بقوة في تسرب النقد الاجنبي من البلاد .

قوبل قرار تخفيض قيمة العملة بالرفض في الاوساط الشعبية ، وذلك لاسباب محقة واخرى في غير محلها . فقد كان معروفا على نطاق واسع ان الحكومة خضعت للضغط الخارجي من اجل الحصول على العون . ويعتقد ان المعارضة الشعبية لقرار التخفيض ساهمت في هزيمة حزب الكونفرس في انتخابات ١٩٦٧ العامة . ولم يبق حزب الكونفرس في السلطة سوى لانه لم يتوفر حزب معارض على نطاق الامة يستطيع توحيد الاصوات المعارضة للحكومة. ويبدو ان المعارضة التي واجهت قرار التخفيض تركت اثرا في رئيسة الحكومة. فقد خاضت بعد ذلك معركة مظفرة للسيطرة على حزب الكونفرس ضد «الزعماء» الذين حملوها الى السلطة ؛ وقد انشق الحزب على نفسه بفعل هذا الصراع ولكن الاغلبية انحازت الى جانب رئيسة الحكومة . وأظهرت رئيسة الوزارة في المرحلة اللاحقة رغبتها في اتباع خط اكثر تصلبا تجاه ضغوط الولايات المتحدة والبنك الدولي . ومرة اخرى اصبح شعار «الاعتماد على النفس» كلمة مفضلة بعد ان طواه النسيان فيما بين ١٩٥٦ و١٩٦٦ .

رغم هذه الظواهر فقد سبق للهند ان افسحت مجالا واسعا لاصحاب المعونات الغربيين ، وهي مدينة لهم كثيرا ، الى حد انها لا تملك تقريبا اي مجال للمناورة. وهكذا كان لا بد من تأجيل الخطة الخمسية الرابعة ، التي كان مقررا ان تبدأ في ١٩٦٦ ، لانها كانت تعتمد على العون الخارجي ولأن عدم التيقن من مقدار المبالغ التي سيوفرها العون لم يكن يسمح للخطة بالانطلاق . وكانت التبعية عميقة الى درجة ان الحكومة كانت مضطرة للاستماع بجدية الى النصيحة التي قدمتها «بعثة بل» الثانية التابعة للبنك الدولي في ١٩٦٧ ، وذلك «رغم انها لم تكن تستطيع ان تنظر الى وعودها بالعون نظرة جدية» ، حسب تعليق احد الصحفيين.

«يدعي الذين قرأوا النص الكامل لتقارير «بل» المتعاقبة ان هذه التقارير وحدها تستطيع اعطاء المرء فكرة محددة عن الترابط المنطقي للاشياء التي تداب الحكومة على اعلانها بين الفينة والاخرى والاشياء التي وعدت في ان تواصل العمل بها مقابل العون» .

ان نمط التخطيط الذي يحبذه البنك الدولي هو بالكاد ذلك النمط الذي انطلق منه الهنود في مطلع الخمسينات . فالبرنامج الزراعي للبنك يستهدف خلق شريحة من المزارعين الراسماليين الاثرياء ويشجع استخدام العناصر التجارية الباهظة الثمن من نوع الاسمدة . وقد مارس البنك ضغوطا محددة (ابان ازمة النقد في ١٩٦٦) لصالح الاستثمار الاجنبي في صناعة الاسمدة الهندية . وهو داعية متحمس لتقييد النسل . ثم انه يواصل الضغط من اجل المزيد من تخفيف القيود عن الاستيراد ومن اجل تخفيف او حتى الغاء معظم القيود المحلية كذلك .

كان العون الخارجي الذي استخدمته الهند في السنة المالية ١٩٦٩ ـ ٧٠ مهما الى درجة حاسمة بالنسبة لاقتصادها : فقد بلغ ٣ بالمئة من الدخل القومي، و٢٠ بالمئة من الاستثمار القومي ، وما يزيد على قيمة ٥٠ بالمئة من الصادرات. ان شعار «الاعتماد على النفس» كما عبرت عنه مؤخرا الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٤ ـ ٧٩) يوازي حسب التعريف الرسمي تخفيض العون الصافي الى الصفر، وايجاد فائض يكفي لدفع الفوائد على الدين الخارجي . وينبغي التأكيد على انه رغم ان هذا الهدف افضل مما استطاعت الهند ان تحقق في الماضي بالاعتماد على امكاناتها ، بل وربما انه اقرب الى التفاؤل منه الى الواقعية ، فان الهند سوف تكون بحاجة الى قروض جديدة لدفع أقساط الديون الخارجية المترتبة عليها حاليا . وما لم تقرر الهند ان تتنكر لديونها ـ وذلك مسار لم تبد الحكومة حتى الان اية نية في اتباعه ـ فان ذلك سيتطلب الطاعة المستمرة لرغبات مصادر القروض .

اما اذا قررت الهند ان تتنكر لديونها فان اقتصادها الذي يعتمد على الاستيراد سوف يتعرض لردود الفعل التجارية الانتقامية التي يرجح ان تحدث . وقد كتب احد مسؤولي صندوق النقد الدولي في ١٩٦٢ ، وهو بالمناسبة يحمل الجنسية الهندية ، ان الهند سوف تحتاج الى ضخ متواصل بالرساميل الاجنبية «خلال عشر سنوات او ما يقارب ذلك» الى ان تستطيع ان تتجاوز «أكمة ميزان المدفوعات» وأن تحصل على مدخول كاف عبر صادراتها . ولقد مضت تلك السنوات العشر ، وبات الوضع اسوأ من قبل . ولقد بدأ يلين ذلك الموقف الفخور والمعادي للغرب الذي اتخذته الهند ابان حربها الاخيرة مع باكستان ، حينما ايدت انفصال بنغلادش ، لان اعتماد الهند على العون الذي يوفره الكونسورتيوم لا يسمح بتحدي مصالح اعضاء الكونسورتيوم لفترة طويلة .

رغم سحوباتها الكبيرة من صندوق النقد الدولي (التي تتناسب مع حصتها الكبيرة) ، فان الهند لم تسحب يوما، وذلك بقرار وأع ، الى ما دون الحد الثالث للتسليف الامر الذي كان سيعني تعريضها للخضوع لبرنامج شامل لتثبيت الوضع . ولما كان البنك الدولي قد لعب دور المشرف على الانضباط بالنيابة عن كونسورتيوم العون ، فان مكاسب الهند من هذا القرار كانت طفيفة . ومع ذلك فربما كانت هنالك فوائد قليلة . وعلى سبيل المثال ، لم يصر البنك الدولي على فرض قيود صارمة على التسليف المحلي كجزء من برنامج الاصلاح النقدي . وهكذا قد يكون ممكنا الادعاء ان الهند تجنبت الركود الحاد الذي يترافق عادة مع برامج صندوق النقد الدولي .

ان مشاكل الهند هائلة الى حد انه قد يبدو خارج الموضوع محاولة القاء اللوم على احد بالنسبة للمحنة الراهنة . غير ان مثل هذه الاحكام تظل دائما نسبية . ويمكننا هنا القول ان الصين كانت تعتبر الحالة الميؤوس منها في آسيا في ١٩٤٧ ، في حين اعتبرت الهند مؤهلة للتطور المستقل ، بفضل نواتها الصناعية الوطنية ، ونخبتها ذات الثقافة المرتفعة ، وحكومتها الديمقراطية،

وقيادتها الملتزمة بالتخطيط الانمائي . وقد اصر البعض على ان مجرد وجـــود طبقة رأسمالية في الهند ، واتباعالهند نمطا من التنمية لا يتعرض للبنيـة الطبقية، أدى حتما الى نمط التنمية التابعة ـ او الركود ـ الذي تتعثر الهند بأذياله حاليا. وقد كان دور المؤسسـات الدولية استغلال صعوبات التنمية الرأسمالية القومية من اجل ضمان النجاح لتشكيلاتها . ولكن ، هل ثمة بدائل اخرى لهذا النمط من التطور ؟

الفصل التاسع

الخوارج : تشيلي ، غانا ، وكوريا الشمالية

توفر التشيلي نموذجا مناسبا للمعضلات التي تجابه امة تحاول ان تعيد بناء صلاتها الاقتصادية الخارجية . ان العنصر المهيمن في تجارة التشيلي الخارجية هو النحاس ، الذي يوفر حوالي ٨٠ بالمئة من مداخيل البلاد من النقد الاجنبي. وحتى سنة ١٩٧١ كانت صناعة تعدين النحاس في التشيلي خاضعة لسيطرة بضع شركات اميركية : كنكوت (Kennecott) ، وأناكوندا (Anaconda) وسيرو (Cerro) .

كانت مشاعر المرارة لدى التشيليين ازاء الهيمنة الاجنبية على انتاجهم الحيوي من النحاس قديمة العهد ، ومشتركة بين قطاعات عريضة من السكان. وقد حاولت حكومة الرئيس ادواردو فراي (١٩٦٤ – ٧٠) ان تمتص النقمة عبر «تأميم» المناجم . فاشترت ٥١ بالمئة من الاسهم ، وبالمقابل فانها سمحت للشركات الاميركية بأن تواصل تشغيلها وجني ارباح طائلة منها كل عام .

وكانت اسعار النحاس المرتفعة في السوق العالمي ، ومعها دفق القروض التي عبرت عن الثقة الاميركية بحكومة فراي (وعن آمال الاميركيين في دعمه لكي يستطيع مجابهة خطر الندي القومي الاكثر جذرية) تعطي صورة صحية خداعة عن وضع المدفوعات الخارجية للتشيلي ابان عهد فراي . ولكن الاقتصاد كان في حالة فوضى على الصعيد الداخلي ، وذلك جزئيا بسبب المتطلبات التي فرضها صندوق النقد الدولي من اجل الحفاظ على وضعية التشيلي لجهة التسليف .

وكانت الصناعة المحلية تعاني من الركود ، وبلغ التضخم نسبة ٣٥ بالمئة ، ووصلت البطالة الى مستوى مرتفع .

فاز ائتلاف «الوحدة الشعبية» الذي يتزعمه الدكتور سلفادور الينـــدي بانتخابات ١٩٧٠ على اساس وعوده بتأميم مناجم النحاس ، ورفع مستـــوى معيشة التشيليين الفقراء ، وتنويع اقتصاد الامة . ولتحقيق هذه الغايات تقدم الينـدي بوعد آخر : «انهاء الاتفاقات المعقودة مع صندوق النقد الدولي ووضع حد لعمليات تخفيض قيمة الاسكودة المخزية» .

لكن تنفيذ مثل برنامج اعادة البناء واعادة التوجيه الاقتصادي هذا يشكـــل مهمة صعبة وخطرة . وثمة سبب يدعو للاعتقاد بأن حكومة الينـدي لم تعـــط الصعوبات قدرها الصحيح . من جهة ، كانت الزيادة المتوقعة في الداخل اثـــر تأميم النحاس تلعب دورا رئيسيا في برنامجها للتنمية ــ وذلك رغم انه كان ينبغي ان يباع النحاس في السوق العالمي ، مما يجعل المداخيل خارج سيطرة التشيلي جزئيا . وبالفعل ، فقد تأثرت مداخيل التشيلي من النحاس سلبا لاسباب ثلاثة : الانخفاض الحاد في السعر العالمي للنحاس ، والمحاولات الثأريـــة من جانب الشركات الدولية لمقاطعة صادرات النحاس التشيلية او مصادرتها ، وصعوبات الانتاج الداخلية الناجمة عن سياسات الحكومة .

كان بين اول اجراءات حكومة الينـدي رفع اجور قطاعات الدخل المنخفـــض بنسبة ٥٠ بالمئة . وأدى ذلك الى رفع مستوى معيشة هذه القطاعات على الفور وأحدث انتعاشا متواضعا في الاقتصاد غير انه أحدث ايضا ، كما قد يتوقع اي عالم اقتصاد ، وفي غياب الضوابط وقيود الاستيراد ، زيادة حتمية فـــي الواردات . وكان ذلك مسألة خطيرة في وقت كان ينبغي للتشيلي ان تتوقع ان يضيق امامها مجال الحصول على تسليفات من الاسواق العالمية ، وفي حين كان تسديد الديون يهدد بانتزاع حصة ضخمة من النقد الاجنبي المتوافر .

مع ذلك اختارت حكومة الينـدي ان لا تفرض اية قيود على الاستيراد او على النقد الاجنبي . وبالامكان تكوين فكرة قيمة عن تفكير الحكومة من المحاضر المنشورة للمؤتمر الذي انعقد في التشيلي في آذار ١٩٧٢ ، والذي حضره المسؤولـــون التشيليون الى جانب علماء ومسؤولين من بلدان غربية واشتراكية وبلدان اخرى من العالم الثالث . والانطباع الذي يولده المؤتمر هو ان الاجانب كانوا اكثـــر اهتماما بأزمة النقد الخارجي الطاحنة التي كانت تقترب من التشيليين . وقد قابل المسؤولون التشيليون التساؤلات القلقة حول السبيل الذي ستتبعه التشيلي لاجتياز ازمة ميزان مدفوعاتها في المدى القريب بالتفاؤل ، وعـــدم الفهم ، او بالاشارة الى الضرورة السياسية .

اما نائب مدير الـ (Odeplan) ، اي وكالة التخطيط الحكومية ، فقـــد «استخلص انه كان ثمة نوع من سوء الفهم بالنسبة للنموذج التجاري ، ناجم عن القول انه ليس نموذج تصدير» .

«كانت المسألة في الواقع مسألة تشديد . وبالتعارض مع جهود الحكومـــة

السابقة لزيادة صادرات النحاس من اجل توفير الواردات اللازمة للتنمية ، فان التصدير والاستيراد هما الان هدف الحكومة الرئيسي المتمثل في رفع مستوى معيشة الشعب عبر تنظيم الشعب لكي ينتج البضائع الضرورية لرفع مستويات المعيشة ، وبتوفير العمالة ، الخ . وكانت متطلبات الاستيراد الضرورية لتحقيق هذه الغاية تحتسب اولا ، ثم يشتق من ذلك الرقم مستوى الصادرات الضروري لتسهيل الحصول على تلك الواردات . وقد اعتبرت الحكومة ذلك تحولا تاما عن النموذج السابق رغم الاقرار بأنه ما يزال يتطلب جهدا تصديريا هائلا» .

لا بأس حتى الان . وكصياغة لمبدأ عام حول ما ينبغي ان تكون عليه استراتيجية التجارة فانها ليست رديئة . ولكن كيف سيتم تحديد مستوى الواردات المرغوب ؟ وما الذي سيحدث اذا لم تفلح البلاد في زيادة مداخيل التصدير الى حد يكفي لدفع اكلاف الواردات المرغوبة ؟ لقد اعطى وزير التصميم جوابا مراوغا حينما افاد ان التشيلي كانت تقوم باكتشاف امكانيات بدائل استيراد «هائلة» :

«لقد كانت صناعات نيترات النحاس واستخراج الفحم نماذج مهمة توفرت لها امكانية سليمة لانتاج كميات كبيرة من قطع الغيار ، والآلات ، ثم وسائل النقل الثقيلة مستقبلا ، داخل البلاد ... وعلى غرار ذلك توجد امكانيات بدائل استيراد كبيرة للمعدات والآليات الزراعية ... وقد اعتبرت الحكومة الاصلاح الزراعي احد الادوات الرئيسية للوصول الى بدائل لاستيراد المواد الغذائية ...»

وقد وضعت جانبا فكرة كبح الاستهلاك اما بصورة مباشرة عبر التقنين ، او بصورة غير مباشرة عبر تقييد الاستيراد :

«كانت وجهة النظر التشيلية الرسمية انه لا بد من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الشعبي القائم ، وان القيود على الاستيراد ينبغي ان لا تطال سوى بضائع الترف والمواد اللازمة للصناعات التي تصنع منتجات غير ضرورية» .

وأما عن التقنين وتقييد الاستيراد ، كحل للمشكلة في المدى القريب ، فقد اعتبرا نظرة مغرقة في الاقتصادية للاشياء وقد رفضهما ممثلو الحكومة المشاركون في المؤتمر الذين شددوا على ان نقطة انطلاق اي نقاش واقعي للمسألة كانت الاعتراف بالوضع السياسي الداخلي الموضوعي . وكان المشاركون في المؤتمر قد زودوا بتفاصيل عن الخلفية السياسية تكفي لكي يفهموا ان الوحدة الشعبية كانت عبارة عن تحالف لجماعات ذات مصالح غير متطابقة . وعلى ذلك كان لا بد للحكومة من ان تشق طريقا صعبة فيما بين الضغوط الداخلية والخارجية» .

ان هذا التصريح الاخير يستحق الانتباه الشديد لانه ليس هناك من شك في ان الحكومة كانت تمشي فوق حبل مشدود وانها كانت تشعر بعدم قدرتها على طلب التضحيات من قطاعات من السكان كان تأييدها للحكومة مشروطا في افضل الاحوال . فقد فازت حكومة الوحدة الشعبية بأقلية من اصوات الناخبين ، والارجح انها كانت هزمت لو استطاع خصومها ان يتحدوا ضدها . وكان الائتلاف

نفسه مكونا من ستة احزاب مختلفة لم تكن مصالحها دائما ، كما ذكرنا ، متطابقة.

ان الدستور التشيلي هو قطعة بديعة من الضوابط والتوازنات ، حيث تجري انتخابات الرئاسة والكونغرس في سنوات مختلفة . ويجعل النظام من الصعب جدا على اي حزب ، ناهيك بائتلاف اقلية ، ان يسيطر على كل فروع الحكم الحيوية . ومنذ تسلمه الرئاسة فقد واجه الييندي كونغرس تسيطر عليه معارضة غير اشتراكية ، غير ان تلك المعارضة كانت تفتقر الى اكثرية الثلثين اللازمة لإبطال قرارات النقض التي يصدرها رئيس الدولة . ولم تحرز انتخابات الكونغرس في ١٩٧٣ سوى تعزيز هذا المأزق خلال ما سيتبقى من ولاية الييندي التي تمتد ستة اعوام .

وخلقت طبيعة التحالف الحاكم معضلات اضافية لانه كان لا بد من مراعاة نظام حصص معقد لدى توزيع المناصب الرسمية على كل الاحزاب المشاركة في التحالف . واضافت هذه الضرورة السياسية مستوى جديدا من الكوابح والتوازنات في وجه ممارسة السلطة ، وكانت السبب للكثير من حالات عدم الكفاءة البسيطة . وقد ذكرت «النيويورك تايمز» ان خبيرا فنيا تابعا للامم المتحدة شعر بالاحباط بسبب عدم كفاءة مساعده التشيلي :

«يقول الخبير : (كان الرجل عديم الفائدة . وكنت اعرف ذلك ، وكان الوزير يعرف ذلك ايضا . ولكن الوظيفة كانت مخصصة للحزب الاشتراكي وكان لا بد من سنة كاملة قبل ان نفلح في تغييره) . ان كلا من الاحزاب الستة في الائتلاف الحاكم يحافظ على حصته من الوظائف الحكومية» .

بالنظر الى القيود الكامنة في الدستور التشيلي وفي الوضع السياسي . فلا بد ان اغراء الحل الديكتاتوري (تعليق الانتخابات ، او تعليق نشاط الكونغرس) قد راود ذهن الييندي . والمؤكد ان مثل هذا الحل كان يروق لليساريين الاكثر جذرية ضمن الائتلاف . ولكن كان ثمة سبب عملي وجيه لمقاومة الاغراء : الجيش. فقد ساد الاعتقاد ان القوات المسلحة التشيلية كانت اكثر تعلقا بالحكم الدستوري من العديد من مثيلاتها في اميركا اللاتينية . وكان يسود الاعتقاد انه سيمتنع عن التدخل بل وسيدعم الييندي اذا تقيد بالدستور ، في حين لن يعود ممكنا الاعتماد على حياد القوات المسلحة ، بل وقد يطيح انقلاب مضاد بالحكومة اذا ما خرج الييندي على الاجراءات الدستورية .

لقد اكدت الاحداث ان تلك الصعوبات السياسية كانت حقيقية وخطيرة . ولكن ، ومع الاقرار بذلك ، فلا بد من التساؤل حول ما اذا كانت حكومة الييندي قد اتبعت ما تقضي به الحكمة حينما سمحت لسياسات التجارة الخارجية غير المقيدة الموروثة من العهود السابقة بالاستمرار في وقت كانت تحاول انجاز الانتقال الضخم من اقتصاد يعتمد على التصدير والاستيراد الى اقتصاد اكثر استقلالية . فقد كان ممكنا التنبؤ منذ البداية بأنه سيكون لا بد من التضييق على الواردات . وكان اكثر حكمة من الناحية الاقتصادية ان تحدد القيود قبل نفاذ احتياطات الامة ، بحيث تستخدم هذه الاحتياطات ضمن سياق خطة مدروسة

بدل ان تحدد استخدامها قوى السوق اللامبالية بالتنمية . وكان اكثر حكمة لو ان الحكومة حذرت الناخبين من انهم سيضطرون للقبول ببعض التضحيات وذلك في الفترة التي شهدت حماسا شعبيا بالغا لتأميم مناجم النحاس . ولكن الامر يتجاوز حتى واقعة ان الحكومة نفسها لم تكن تملك سوى فكرة ضئيلة عن الازمة القادمة الى ان فرغت خزينة النقد الاجنبي . فمن المدهش انه لم تجر اية محاولة منذ البداية لتخطيط انفاق النقد الاجنبي ، وضبطه . وكان احد الاقتصاديين القادمين من بلد اشتراكي قد حذر في مؤتمر آذار ١٩٧٢ :

«لقد كانت سيطرة الدولة على كل الشقوق الخارجية ... ميزة جوهرية لاية محاولة لانجاز الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية . وقد اظهرت تجربة بلده مدى اهمية خلق حاجز ، قوامه ضبط التجارة وتحركات الرساميل ، تستطيع خلفه الحكومة ان تفعل ما تراه ضروريا لتمويل بنية الاقتصاد» .

لقد كانت عدم ممارسة هذه الرقابة السبب في ان مصاعب النقد الاجنبي شكلت «عقب اخيل» الثورة التشيلية .

في السنة الاولى للحكومة الجديدة لم تبد في الافق اية دلائل على وجود ازمة . وقد منحت الحكومة العمال زيادات اجور كبيرة ؛ مما ادى الى رفع حصة العمل المأجور في الدخل القومي من ٤٢ الى ٥٠ بالمئة . وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ١٣ بالمئة . وشكل ذلك حافزا للصناعات المحلية . وهكذا ، وبفضل استعادة الطاقة الصناعية المعطلة ، فقد ارتفع الانتاج المحلي الخام بنسبة ٨ر٥ بالمئة في ١٩٧١ ، بالمقارنة مع ١ر٣ بالمئة في السابقة ، السنة الاخيرة في ولاية فراي . وكان معنى ذلك زيادة بنسبة ٦ر٢ بالمئة في مدخول الفرد بالمقارنة مع ٧ر٠ بالمئة في السنة السابقة . وقد انخفضت البطالة في حين لم يرتفع مؤشر الاسعار الرسمي سوى بنسبة ٢٠ بالمئة بفضل الرقابة على اسعار الاستهلاك الاساسي . ويعتبر هذا الرقم الاخير معقولا نظرا لتاريخ التشيلي التضخمي .

كان الانتعاش الجديد جذابا ، وبلغت الوحدة الوطنية أوجها حينما احتفلت البلاد في ثاني يوم عيد الاستقلال بتأميم مناجم النحاس التي كان الاميركيون يملكونها . وقد جرى تأميم المصارف الاجنبية ايضا . ولكن حرص الحكومة على ابقاء خطوط التسليف الخارجي مفتوحة امام التشيلي دفعها الى التفاوض مع المصارف للتوصل الى اتفاق مقبول ، الامر الذي حال دون نشوء قضية تعويض «غير مناسب» كما حدث بالنسبة لمناجم النحاس .

وحافظت الحكومة على وعدها بعدم الحد من الواردات المعدة للاستهلاك . واذا كانت التشيلي لم تستورد يوما ، في ظل الادارة السابقة ، ما تزيد قيمته على ١٧٠ مليون دولار من المواد الغذائية في السنة فان فاتورة ١٩٧١ وصلت الى ٢٥٠ مليون دولار ، في حين راجت توقعات بأن تبلغ فاتورة ١٩٧٢ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار . ولم يكن ممكنا تحويل الزراعة التشيلية ، التي تمتلك طاقة انتاجية نظرية مماثلة لطاقة الزراعة في ولاية كاليفورنيا ، بين ليلة وضحاها لكي تلبي الطلب

الاستهلاكي المتزايد الذي خلقته زيادات الاجور والرقابة على الاسعار . وقد أدى الاصلاح الزراعي الى حدوث خلل في الانتاج مما ساهم في نقص المواد الغذائية. وذكر ان بعض مالكي المواشي الذين تعرضت ممتلكاتهم لخطر المصادرة قادوا قطعان ضخمة عبر الحدود الى الارجنتين . وكان رد فعل الحكومة اقامة جسر جوي لاستيراد لحم البقر من الارجنتين ، الامر الذي يصعب اعتباره اجراء يقصد به تحسين استهلاك التشيليين الفقراء .

اخذت احتياطات النقد الاجنبي الموروثة من عهد فراي تتبدد بسرعة . ومن المؤكد انه لا صحة للزعم بأن تلك الاحتياطات تراكمت لان فراي كان اداريا جيدا وانها تبددت لان الليندي لم يكن يحسن الادارة : فقد انخفض السعر العالمي للنحاس بنسبة كبيرة ، الامر الذي شكل ضربة عنيفة لأمة تعتمد الى هذا الحد على صادراتها من النحاس . وبالاضافة ، فقد تراكمت احتياطات فراي بفضل القروض الاميركية الخاصة والحكومية التي اضطرت حكومة الليندي لتسديدها.

لقد انكر المسؤولون التشيليون ان تكون الاحتياطات الموروثة تبددت بفعل سياسة الاستيراد التي اتبعوها . وأكدوا انه :

لم تحدث ابان ١٩٧١ اية تغييرات اساسية في الاحجام النسبية للواردات والصادرات ، حيث ان الواردات لم ترتفع سوى بنسبة ٦ر٥ بالمئة عنها في السنة السابقة . والحقيقة انه كان لا بد من استخدام جزء كبير من تلك الاحتياطات لتسديد الديون الموروثة القصيرة الاجل التي حصلت عليها الحكومة السابقة من اجل تمويل خطط توسيع صناعة النحاس .

ومع اخذ ذلك كله بعين الاعتبار ، فما زال ممكنا التساؤل عما اذا لم يكن على الحكومة ان تغير الاحجام النسبية للواردات والصادرات قبل الوصول الى نقطة الازمة ـ وهذا مع العلم ان عداء الولايات المتحدة لحكومة الليندي كان يكفل الوصول الى هذه الازمة .

في صيف ١٩٧١ قام الليندي ، مدعوما باقتراع اجماعي في الكونغرس ، بتأميم مناجم النحاس . ولم يرفض الليندي مبدأ دفع تعويض عادل ، غير انه أصر على وجوب أن تحسم من التعويضات الارباح الزائدة التي كانت الشركات قد اخرجتها من البلاد في السنوات الاخيرة * . وبعد حسم الارباح الزائدة من التعويض الذي يتوجب دفعه عن الملكيات المؤممة ، كان التشيليون يقولون ان شركات النحاس الاميركية ستصبح **مدينة لهم** بعدة مئات من ملايين الدولارات .

شعرت الشركتان الاكبر حجما ، اناكوندا وكنكوت ، بالسخط تجاه هذا الاجراء الذي يتم من جانب واحد . وقد أيدت حكومة الولايات المتحدة

---

* استخدم التشيليون الصيغة نفسها التي كانت حكومة البيرو العسكرية قد طبقتها في تأميم احد فروع شركة بترول اميركية في ١٩٦٨ . ولكن موقف البيرو لم يؤد الى عقوبات كبيرة على غرار العقوبات التي تعرضت لها التشيلي .

احتجاجات الشركتين. وقد اساءت الاجراءات الثأرية التي نجمت عن هذه القضية الى ميزان المدفوعات التشيلي . ففي آب رفض «بنك التصدير والاستيراد» الاميركي طلبا من التشيلي لتمويل شراء ثلاث طائرات تجارية . وقد تسرب الى الصحف ان ذلك الرفض كان اول تعبير عملي عن «السياسة الصارمة الجديدة» التي وضعت خطوطها «على مستوى البيت الابيض» بتأثير ضغوط الشركات الاميركية الخاصة ، والتي تقضي بعدم اعطاء سلفات لأي بلد يقدم على تأميم الممتلكات الاميركية الخاصة دون ان يقدم التزاما فوريا باعتماد شروط مقبولة للتعويض .

وبعد شهرين اجرى وزير الخارجية التشيلي مشاورات مع هنري كيسينجر في واشنطن . وأفادت الصحف ان الرجلين اتفقا على ان قضية تأميم النحاس «القديمة العهد» ينبغي ان لا تسيء الى العلاقات البعيدة الامد بين البلدين ، ولو انهما لم يتمكنا فيما بدا من الاتفاق حول اية مسائل محددة . وبعد أقل من اسبوع واحد اصدر وزير الخارجية وليام روجرز بيانا صحفيا عنيف اللهجة قال فيه ان الاجراءات التشيلية «قد تعرض للخطر تدفق الاموال الخاصة على التشيلي وقد تلغي أسس تأييد المساعدات الخارجية الامر الذي قد يترك آثارا سلبية على البلدان النامية الاخرى». وقد نددت التشيلي بلهجة غاضبة بذلك المجهود الاميركي لحشد البلدان الفقيرة الاخرى ضدها . وبعد ايام قليلة ذكر ان روجرز ابلغ ممثلي الشركات الاميركية الست التي تأثرت بإجراءات المصادرة التشيلية عزم واشنطن على اتخاذ خطوات تهدف الى قطع العون عن التشيلي ما لم تدفع تعويضا فوريا وعادلا .

في هذه الاثناء كانت شركات النحاس تتخذ اجراءاتها الخاصة . فقد رفعت دعاوى قانونية في الولايات المتحدة تطالب بمصادرة ملكية مشروعات الدولة التشيلية وبالحؤول دون تصدير قطع الغيار والآلات التي تحتاجها التشيلي لكي لا يتوقف العمل في مناجمها . ورفعت الشركات كذلك دعاوى ضد الدول الاوروبية التي كانت المستهلكة الرئيسية لنحاس التشيلي تطالبها فيها بحظر دفع العوائد الناتجة عن بيع النحاس . ومع ان معظم الدعاوى التي رفعت في أوروبا لم تؤد الى الاحكام التي كانت الشركات تريدها ، فانها كانت كافية لكي تخيف الهيئات المصرفية الدولية وتمنعها عن مد التشيلي بالسلفات المعهودة المرتبطة بالنحاس .

توقف البنك الدولي و«بنك التنمية الاميركي» عن اعطاء القروض للتشيلي تحت ضغط الولايات المتحدة ، وكذلك انخفض سيل القروض القصيرة الاجل من البنوك الاميركية الشمالية عن مستواه الذي بلغ ٢٢٠ مليون دولار قبل شهر من انتخاب اليندي الى حوالي ٢٠ مليون دولار في مطلع ١٩٧٢ . وفي هذه الاثناء كانت شروط التجارة الدولية قد انقلبت بحدة ضد التشيلي . ووفقا لشركة النحاس التشيلية كان الطن الواحد من النحاس التشيلي يدر ثمن ٢٫٦١ طن متري من لحم البقر المجلد او ٢٫٠٧ طن من الزبدة . ولكن الطن نفسه من النحاس لم

يعد يساوي في ١٩٧٢ سوى ١٠١ر١ طن من لحم البقر او ٨٢ر٠ طن من الزبدة .

مع كل هذه الضغوطات على ميزان المدفوعات اصبحت مسألة ايفاء الديون حادة للغاية . فقد ورثت حكومة الليندي ما يزيد على ٢ بليون دولار من الالتزامات للخارج من الحكومة السابقة . وبفعل تأميم مناجم النحاس صارت حكومة التشيلي مسؤولة عن ٦٤٢ مليون دولار اضافيين من الديون التي ترتبت على شركات النحاس لصالح منظمات وبنوك دولية نتيجة آخر برامجها التوسعية. وكان تحمل مسؤولية تلك الديون يعني ان حكومة الوحدة الشعبية وافقت على ان تدفع ثمن استثمارات قامت بها الشركات الاجنبية قبل ان تستولي الحكومة عليها.

وفي تشرين الثاني ١٩٧١ اعلن الليندي ان التشيلي سوف تعلق المدفوعات المستحقة عن ديونها الخارجية وانها تنوي مطالبة اصحاب القروض بالتفاوض مجددا معها حول المدفوعات التي تستحق في السنوات ١٩٧١ – ٧٣ . وكانت تلك المدفوعات المتوجبة تعادل ٣٠٠ مليون دولار في ١٩٧١ ، و٤٠٠ مليون دولار في ١٩٧٢ ، و٤٠٠ مليون دولار في ١٩٧٤ – بحيث يساوي المجموع ثلث مداخيل التشيلي العادية من تصدير النحاس . وقال الليندي في حديثه عن اعادة تقسيط الديون ان الاقساط السابقة لا تتفق مع هدف الابقاء على معدل نمو مناسب في بنية الاستثمار الاشتراكية الجديدة في التشيلي .

لماذا لم يتنكر التشيليون لديونهم بصورة قاطعة ؟ والجواب : لانهم ربما تخوفوا ، على غرار الامم الاخرى التي جابهت الوضع نفسه ، من ان العقوبات التي ستأخذ شكل حجب التسليفات قد تفوق الميزات التي يحققها التخلص من عبء تسديد الديون . وقد اظهرت النقاشات التي شهدها مؤتمر آذار ١٩٧٢ بعض المعضلات التي تعترض مثل هذا الخيار :

«اشار احد المشاركين ، وهو من بلد نام يعاني من مشكلة ديون لا تقل حدة عن مشكلة الديون التشيلية ، الى ان استراتيجية التنكر للديون تتضمن فكرة ان البلد المدين سوف يلجأ الى حل يقوم على قدر كبير من الاكتفاء الذاتي ، لان التنكر للديون سوف يؤدي الى ردود فعل ثأرية والى تصعيد عملية عرقلة التجارة . ولذا كان لا بد من دراسة الاكلاف والفوائد البعيدة المدى لهذا الحل بصورة متأنية وخاصة حينما يكون ضمن معطيات الوضع اطار ديمقراطي يشتمل على انتخابات دورية كما في حالة التشيلي» .

وقد رفض اقتصادي آخر من بلد نام الاقتراح القائل ان التنكر للديون يشكل جوابا على مشكلات التشيلي . ان التمنع عن الدفع يعني ان كل المعاملات الاخرى بين التشيلي والبلد الدائن سوف تتوقف . وفي رأيه فان التشيلي لم تكن تستطيع مجابهة مثل هذه العواقب لان عناصر النقد الاجنبي التي تدخل حتى في برنامج الاستثمار المتواضع لسنة ١٩٧٢ كانت كبيرة وحيوية بصورة مطلقة. وليس ممكنا التفكير في ايقاف برنامج توسيع صناعة النحاس ، او خطط بناء مجمع للحديد الخام ، او مصفاة النفط المزمع اقامتها في كونسسيون ، الخ .

ان المنطق المذكور قابل للجدل . ولكن من الواضح ان السلطات التشيلية لم

تكن تعتقد ان اقتصادها او نظامها السياسي مؤهلين لتحمل الانخراط المفاجىء في الاكتفاء الذاتي . وقد نمت استراتيجيتها الاقتصادية الخارجية عن اهتمام ثابت بإبقاء خطوط التسليف مفتوحة الى اقصى حد ممكن ، وهو اهتمام لم يحدث ما يتعارض معه سوى تأميم مناجم النحاس ذي الاولوية المطلقة . ويبدو واضحا ان السلطات التشيلية اظهرت اهتماما وبراعة في رعاية اتصالاتها المتعلقة بالتسليف يفوق ما ابدته في التخطيط للواردات التي ستغطيها هذه السلفات .

قام جزء اساسي من استراتيجية الييندي على الحفاظ على علاقات حسنة مع الدول الاوروبية الكبرى ، التي تشكل زبائن رئيسيين للنحاس التشيلي ، الامر الذي يبقي الولايات المتحدة معزولة في غلها الناجم عن تأميم مناجم النحاس . ولما كانت نصف ديون التشيلي لصالح الولايات المتحدة وحدها ، فان جلسات اعادة التفاوض كانت تشكل امتحانا جيدا لاستراتيجية التشيلي .

امتدت مفاوضات السنة الاولى عبر اربع جولات ، من شباط حتى نيسان ١٩٧٢ ، وكانت المساومة قاسية من كل الجوانب . واتخذت الولايات المتحدة موقفا متصلبا ازاء التشيلي بالنسبة لنقطتين : فقد كانت تريد تعهدا بالتعويض الفوري والمناسب عن النحاس المؤمم ، وكانت تريد من التشيلي ان تخضع للنظام بالنسبة لاتفاقية الدعم المعقودة مع صندوق النقد الدولي * . وخلال ثلاث جولات من المفاوضات افلحت الولايات المتحدة في دفع البلدان الدائنة الاخرى الى الالحاح على اتفاقية الدعم مع صندوق النقد الدولي ، ولكن اتخذت موقفا حازما ضد ذلك الشرط . وفي خطاب القاه بعد الجولة الثانية من المفاوضات اعلن الييندي ان التشيلي مستعدة لقبول تقنين الطعام ولان تعطي دائنيها ضمانات بالنسبة لكبح الانفاق العام ، غير انها ترفض شروط اتفاقية الدعم لانها تفترض تدخلا غير محدود في الاستثمارات الداخلية ، وفي سياسات الاجور والاسعار .

في الجولة الثالثة من المفاوضات قدمت التشيلي ، كاقتراح مضاد ، عرضا بأن تقدم تقارير نصف سنوية حول ميزان المدفوعات الى «منظمة مالية دولية من نوع صندوق النقد الدولي» . وقد رفض الدائنون هذا العرض في البداية ، ولكن الامم الاوروبية عادت فاقتربت من الموقف التشيلي في الجولة الرابعة من المفاوضات . وهكذا اسقطت المطالبة باتفاقية الدعم مع صندوق النقد الدولي ، وجرى القبول باقتراح تقديم تقارير دورية طوعية . وبالنسبة لقضية التعويضات عن النحاس المؤمم ، تم القبول بصيغة حل وسط (ربما كانت تعني اشياء مختلفة

---

* في الواقع كان صندوق النقد الدولي قد قدم سلفتين للتشيلي بموجب برنامجه المالي التعويضي ، نتيجة الانخفاض في السوق العالمي للنحاس . ولان السلفتين قدمتا بموجب هذا البرنامج الخاص ، وليس كجزء من المستويات العادية ، فان التشيلي لم تكن مضطرة للموافقة على الشروط الضرورية لترتيبات بديلة .

للطرفين) ، تتعهد التشيلي بموجبها بدفع «تعويض ملائم» . ولم تكن شروط اعادة التقسيط ملائمة الى الدرجة التي رغبت فيها التشيلي . فقد اتخذ قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة حتى نهاية ۱۹۷۲ ، على ان تجري مفاوضات اخرى بالنسبة لديون سنة ۱۹۷۳ . وهكذا كان الدائنون يمنحون التشيلي سنة واحدة لتظهر ما بوسعها ان تفعل .

كان لا بد من ان تعقب الاتفاقية العامة مفاوضات ثنائية مع كل من الامم الاربعة عشر الدائنة بمفردها . وكانت معظم تلك المفاوضات سهلة ، ولكن الولايات المتحدة كشفت مدى ترددها بالنسبة لقبول التسوية المتعلقة باعادة التقسيط عبر اطالة الجزء المتعلق بها من المناقشات الى حد انه لم يتم التوصل الى اتفاق خلال ولاية الليندي كلها .

كانت التشيلي قد حصلت على بعض القروض من البلدان الاشتراكية، وخاصة الصين ورومانيا ، ولكنها لم تكن كافية لسد الثغرة . وقد ذكر ان الروس نصحوا الليندي بأن يرأب الصدع في العلاقات مع الاميركيين وان يفتح خطوط التسليف مع البنك الدولي وبنك التنمية الاميركي اذا كان يريد الحصول على مزيد من العون السوفياتي . ولم يكن الروس متحمسين لتكرار تجربتهم الباهظة الثمن حينما قاموا بتمويل استقلال كوبا عن الولايات المتحدة . (وذكر ان كاسترو، كذلك ، حذر الليندي من الاعتماد على الروس بالنسبة للدعم المالي) .

بمعزل عن تعليق المدفوعات للدين الخارجي ، ثم اعادة التفاوض حولها ، فان الاجراءات التي اتخذتها حكومة التشيلي للتعامل مع ازمة النقد ابان السنة الثانية من ولاية الليندي بدت رأسمالية الى حد غريب وبعيدة جدا عن القدرة على مجابهة الازمة . ورغم الوعد الذي قدمه الليندي ابان الحملة الانتخابية بوضع حد لاجراءات تخفيض قيمة العملة ، فقد تم تخفيض قيمة العملة في كانون الاول ۱۹۷۱ ثم في آب ۱۹۷۲ . وشهد تخفيض كانون الاول ۱۹۷۱ اعادة العمل بنظام اسعار التبادل المتعددة ، لان الحكومة حاولت ان تجبي عبر ضريبة نقد على واردات الترف ما يعادل قيمة اعانة متواصلة لمواد الاستهلاك الاساسية ، وخاصة المواد الغذائية . وفي حين كان العمل بالاسعار المتعددة خطوة الى الوراء بالنسبة لما يحبذه صندوق النقد الدولي ، فقد شكل تأكيدا على ان اقتصاد التجارة الخارجية للتشيلي كان ما يزال رأسماليا كلية ، لان ضبط الواردات كان يتم عبر سعر التبادل وليس بصورة مباشرة . وكانت مواصلة استيراد الويسكي والكافيار والسيجار ، ولو بسعر تبادل مرتفع نسبيا ، تبين الى اي حد ظلت التشيلي بعيدة عن هدفها في اقامة مجتمع اشتراكي .

شهدت السنة الثانية من حكم الليندي صعود الازمة التي كانت كامنة منذ انتخابه . وكانت الازمة اقتصادية وسياسية معا . وعلى الصعيد الاقتصادي كان محتما ان يؤدي النقص في النقد الاجنبي والتسليفات الى نقص حاد في الاطعمة وسواها من سلع الاستهلاك ، وبالتالي الى التضخم . وقد ارتفع معدل التضخم الى ١٦٠ بالمئة في ، ۱۹۷۲ ، اي ما يوازي اعلى معدل في العالم . ومع

ان الحكومة ظلت تحبذ القطاعات الاكثر فقرا من الشعب عبر منحها زيادات أجور تعادل الارتفاع في أكلاف المعيشة ، فان هذه الزيادات لم تكن تفعل سوى زيادة حدة التضخم طالما انها لم تستند الى اية زيادة في الانتاج .

شددت الصعوبات الاقتصادية من عزائم المعارضة السياسية . فقد فرض الكونغرس الذي تسيطر عليه المعارضة قيودا قانونية على سلطة الرئيس في تأميم الصناعات بمراسيم . وشهدت سنة ١٩٧٢ «مسيرة قدور الحساء الفارغة» التي قامت بها نساء الطبقة الوسطى ، ثم «اضراب رؤساء العمال» الذي شل البلاد قرابة الشهر . ولم يتوقف الاضراب الا حينما اعربت السلطات العسكرية عن تأييدها لالليندي بالموافقة على الدخول في الحكومة .

وفي منتصف ١٩٧٢ بدأت القيادة التشيلية ، للمرة الاولى ، في الاعتراف بالصعوبات الاقتصادية التي تواجهها ، وفي تحذير السكان من ان المجابهة مع الامبريالية تتطلب تضحيات جمة . ففي حزيران قال وزير الشؤون الاقتصادية لجماعة من عمال القطاع العام ان عليهم أن يسعوا «لتجنب اكبر قدر ممكن من الواردات» . واضاف :

«ان أعداءنا ، سواء المحليين او الاجانب ، يعتبرون النقص في النقد الاجنبي (عقب اخيل) لمجمل سياسة الحكومة الاقتصادية . وهم يركزون هجماتهم على هذه النقطة من اجل تركيعنا . وهذا النقص هو القيد الرئيسي الذي يحول دون مضينا قدما في خطط التوسع الاقتصادي التي عرضناها في ١٩٧٢» .

ودعا الرئيس الليندي في تموز الى سياسة تقشف تحت شعار «العمل ، والتضحية ، والتوفير» ، غير انه وعد بأن يصيب التقشف الاغنياء اكثر مما يصيب الفقراء : «اذا كان العمال سيضطرون الى شد احزمتهم مرة واحدة فان الاغنياء سيضطرون الى شدها اربع مرات» . وقد رعت الحكومة تشكيل «لجان تموين وأسعار» في الاحياء للاشراف على مبيع السلع الاستهلاكية الضرورية .

وفي ايلول اعلن وزير الاقتصاد ان الحكومة تنوي ان توقف الى أجل غير محدد كل واردات لحم البقر والزبدة ، وقال «اننا لا نستطيع ان نتحمل انفاق النقد الاجنبي على واردات من هذا النوع» . غير انه انكر ان تكون الخطوة التالية هي تقنين الطعام . والواقع ان الحساسية الثابتة التي ظهرتها الحكومة تجاه فكرة التقنين تعتبر شيئا مدهشا . ففي اوقات النقص الحاد يشكل التقنين البديل العادل الوحيد للسماح لمن يملك الاموال الكافية بأن يستأثر بكل السلع النادرة . وفي البلدان الغنية يعتبر هذا الاجراء مقبولا في ازمنة الازمات ، وخاصة الحروب . غير ان الاجراء نفسه يعتبر في البلدان الفقيرة ، التي تعاني من وضع بائس مزمن ، اقرارا بالفشل — وبالتالي فانه يعتبر غير مقبول سياسيا . وكانت بعض القطاعات المشاركة في الائتلاف الحاكم في التشيلي قد حثت الليندي على تبني هذا الاجراء . غير ان الحكومة التي كانت خائفة على شعبيتها مع اقتراب انتخابات الكونغرس الحاسمة في آذار ١٩٧٣ كانت تتهرب من سماع الكلمة حتى حينما

كانت تعلن عن بعض الاجراءات التي يمكن ان تعتبر تقنينا .

في كانون اثاني ١٩٧٣ اقر الليندي بأن حكومته ارتكبت بعض الاخطاء الخطيرة في ادارتها للشؤون الاقتصادية والسياسية منذ تسلمها الحكم . وكان الخطأ الاول ، في رايه ، انها لم تقم بجردة لاوضاع البلاد لدى تسلمها الحكم .

وبعد ذلك :

«... كان ينبغي علينا ان نخبر الشعب اننا وجدنا البلاد تحت وطأة دين خارجي باهظ ... وكان ينبغي لنا ان نتفاوض مجددا حول الديون الاجنبية في تشرين الثاني ١٩٧٠ بالذات ، بدلا من ان ننتظر سنة كاملة قبل بدء المحادثات .

«وكان ينبغي علينا ان نقول ان الطريقة الوحيدة لحل مشكلة اللحم هي اقرار سياسة للمواشي تبدأ نتائجها بالظهور بعد ثماني او عشر سنوات ...

... «ولكن ، وبالدرجة الاولى ، كان علينا ان نحذر من ان وضعية المجابهة مع الامبريالية سوف تسبب لنا مشاكل حادة» .

وأقر اليندي بخطأ آخر في الحسابات السياسية . فمن حق كل رئيس للتشيلي ان يحل البرلمان وأن يدعو لاستفتاء بأمل الحصول على اغلبية لصالح حزبه وسياساته . ولما كان ذلك مسموحا لمرة واحدة ابان ولاية الرئيس البالغة ست سنوات ، فقد قرر اليندي ان يحتفظ به كسلاح احتياطي . غير انه عاد فاعترف بأن الاشهر الاولى من ولايته كانت الاكثر ملاءمة ، من حيث شعبية الحكومة ، للدعوة للانتخابات .

رغم كل تلك الدعوات للتقشف ، فقد ذكر عشية انتخابات آذار ١٩٧٣ ان الحكومة كانت تحاول تخفيف وطأة قضية النقص عبر استخدام مخزوناتها من المواد الغذائية وزيادة الواردات الى درجة ملحوظة . وقد اظهرت الانتخابات ان نسبة مؤيدي حكومة اليندي ومعارضيها ظلت ثابتة رغم التقلبات التي شهدتها السنتان والنصف الاولى من عهده . وبدا ان النتائج تعد بأن المأزق الدستوري سوف يظل مستمرا خلال ما تبقى من عهد اليندي ، حيث ستظل المعارضة تشكل اغلبية الكونغرس ولكن من غير ان تمتلك اكثرية الثلثين الضرورية لحرمان الرئيس من صلاحياته .

ولكن الازمة العامة بلغت درجة الغليان في تموز ١٩٧٣ (فصل الشتاء في نصف الكرة الغربي) . فقد غدت قطاعات اساسية من البرجوازية ، مثل مالكي الشاحنات من الافراد ، مستعدة للشغب ضد الحكومة عبر الاضرابات او اية وسيلة اخرى ، في حين لم يكن عدم القبول بتقنين النقد الاجنبي والاستهلاك ليؤدي سوى الى جعل النواقص المحتمة خارج سيطرة الحكومة .

اتبع الانقلاب العسكري الذي اطاح بأليندي في ايلول نفس نمط الاحداث الذي لا يرحم الذي شاهدناه في اندونيسيا وكمبوديا والبرازيل . فما ان تسلم المجلس العسكري الحكم حتى قام حكام التشيلي الجدد ، وعلى الفور ، بنقض السياسات الاقتصادية الرئيسية لحكومة الوحدة الشعبية لانهم ادركوا ان ذلك بمثابة شرط

مسبق لاستئناف الحصول على اعتمادات مالية .

وقد ارسل صندوق النقد الدولي بعثة الى التشيلي في كانون الاول ، ثم اعلن في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٤ انه ابرم اتفاقية دعم مالي جديدة مع التشيلي . وكالعادة فان هذا الدعم ليس مهما لجهة المبالغ التي يوفرها مباشرة بقدر اهميته لجهة المبالغ الكبيرة التي سيتيحها في صورة اعتمادات ثنائية واعتمادات من البنك الدولي .

ان قتل الخصوم السياسيين ، او وضعهم في السجون ، يشكل جزءا مفهوما من نمط الاحداث هذا . ولكن التشيلي تحولت بسرعة مخيفة من احد اقل المجتمعات تمرسا بالقمع في اميركا اللاتينية الى بلد يعاني من العنف المنظم الى درجة لم يسبق لأي بلد في القارة ، بما فيها البرازيل ، ان عرفها .

لقد انجزت الثورة التشيلية العديد من الاشياء المفيدة ابان حياتها القصيرة . فقد انخفض معدل وفيات الاطفال بسبب تحسن الخدمات الصحية ولان الحكومة ضمنت حصول كل طفل على نصف ليتر من الحليب في اليوم . وشجعت الحكومة عمال الصناعات والمزارع على الانخراط في عمليات الادارة وعلى جعل قرارات الانتاج مرتبطة بمصلحة المجتمع وليس بالملكية الرأسمالية . وكانت العديد من التغييرات عميقة وشعبية الى حد ان الارتداد الى المجتمع القديم بدا مستحيلا . وربما كان ذلك السبب في حلقة الوحشية المفرغة التي غرق فيها النظام القمعي .

ومع ذلك ، كان الدفاع عن تلك المكاسب متعذرا . فقد ارتكبت حكومة الييندي خطأ مميتا حين عجزت عن تقنين مواردها من النقد الاجنبي ، وحين شددت على الحصول على اعتمادات جديدة اكثر من اهتمامها بالحفاظ على القليل الذي كانت تملكه . فحين تقوم حكومة برجوازية بتبذير النقد الاجنبي النادر الذي تملكه ، فانها ترتكب عملا اجراميا ؛ اما حين تفعل حكومة يفترض انها تلتزم بالاشتراكية الشيء نفسه فان الامر يكون مفجعا ، لانه سيقضي على المشروع كله .

***

حينما لا يعود العون الحكومي مساويا للمقدار المطلوب من بلد ما لايفاء الديون الجارية ، فان التنكر يصبح فكرة مغرية . تأملوا في الجدول التالي المأخوذ عن تقرير بيرسون :

ايفاء الديون كنسبة مئوية من الاقراض الخام ، ١٩٦٥ — ٦٧ و١٩٧٧

	افريقيا	اوروبا	شرق آسيا	جنوب آسيا والشرق الاوسط	اميركا اللاتينية
١٩٦٥ — ٦٧	٧٣	٩٢	٥٢	٤٠	٨٧
١٩٧٧					
فرضية أ : فرضية ان الدفق الخام للاقراض الجديد لن يتغير .	١٢١	١٠٩	١٣٤	٩٧	١٣٠
فرضية ب : فرضية ان الاقراض الجديد يزيد بنسبة ٨ بالمئة سنويا .	٧٧	٧١	٨٨	٦٠	٨٩

المصدر :

Partners in Development [(Pearson Report)] Report of the world Bank Commission on International Development. September 1969, Praeger. Table 3-4, p. 74.

لكن الاقراض الخام دأب ، في الواقع ، على الانخفاض منذ ١٩٦٨ . وذلك ، ومعه لازمة انه بمقدار ما ترتفع الديون فان العون يفقد فعاليته كرشوة ، هو «ازمة العون» الحقيقية التي تقلق البنك الدولي ! ان الامر يتضمن تناقضا اصيلا لان الحكومات التي توفر الاعتمادات المالية مضطرة للتوفيق بين طلبات المصدرين بتوفير ضمانات اعتماد سهلة للتصدير وعدم رغبة البرلمانات في توفير اموال غير محدودة لانقاذ الديون غير المضمونة . بالمقابل فان اعتمادات التصدير الكريمة والاقراض الخاص المتساهل يمكن ان يحبطا ، على الاقل موقتا ، جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتأديب حكومة مخطئة :

«لقد عبرت حكومات البلدان الاعضاء في الـ (DAC) مرارا عن اهتمامها بالآثار الضارة لاعتمادات التصدير ، غير انها لم تفلح في صياغة سياسة متماسكة يمكن ان توفق بين مصالحها التجارية وأهداف مساعدات التنمية» .

من اجل الحؤول دون انهيار النظام القائم ، ولجوء الامم المدينة الى القاء عبء الديون عن كاهلها بعمل من جانب واحد ، فان لجنة البنك الدولي توصي بتقديم شروط اكثر تساهلا سواء بالنسبة للعون الجديد او لاعادة تقسيط الديون القديمة . وتوصي اللجنة ايضا بـ :

«(نظام انذار مبكر) قوي يستند الى التقارير عن الديون الخارجية التي تعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على وضعها . وينبغي ان توكل الى البنك الدولي مسؤولية اصدار توصيات محددة ضد اي تشجيع اضافي لاعتمادات التصدير لبلدان تقع في منطقة الخطر من زاوية ما يترتب عليها من أعباء الديون والفوائد . وينبغي ان يعين البنك الدولي حدودا قصوى لا يجوز تجاوزها . **وينبغي ان تتمتع اعتمادات التصدير التي تتجاوز هذه الحدود ، وهذا في حالة اعادة تقسيط الديون ، بمعاملة أقل مراعاة بكثير من المعاملة التي تلقاها المطالب الاخرى» .**

ان ذعر البنك الدولي (والاقسام الاخرى لمؤسسة التنمية الدولية)ازاء الديون الكثيرة ذعر حقيقي . غير ان هذه المؤسسات تهدف ليس الى تدمير النظام القائم او تفكيكه ، وانما الى عقلنته بصورة تسمح له بالاستمرار في الوجود . ويشكل الاستخدام المبالغ فيه لاعتمادات التصدير التي يوفرها المصدرون انفسهم نقطة الضعف الاساسية في النظام * .

ان الاحداث الاخيرة في غانا توفر شهادة على هذا المأزق .

فاجأنا الجيش الغاني في كانون الثاني ۱۹۷۲ بمشهد غير مألوف : انقلاب عسكري **ضد** صندوق النقد الدولي . فقد اتخذ الكولونيل أ.ك. اكيمبونغ ، زعيم الانقلاب الذي اطاح بالرئيس المنتخب كوفي بوسيا ، خطوة غير مألوفة حينما نقض قرارا بتخفيض قيمة العملة كانت غانا اعلنته قبل اسبوعين من الانقلاب بتأثير نصيحة قدمها صندوق النقد الدولي . وما لبث الكولونيل ان اعلن عن تنكر غانا ، من جانبها ، لبعض من ديونها الخارجية ، وكذلك عن اعادة تقسيط الديون المتبقية من جانب واحد .

ان حجم الدين الخارجي الذي تركه كوامي نكروما للحكومات التي خلفته في غانا معروف جيدا . اما ما يجهله الكثيرون فهو ان عملية التفاوض لاعادة تقسيط تلك الديون ، التي جرت في الفترة بين اقصاء نكروما في ۱۹٦٦ وانقلاب ۱۹۷۲ ، قد اضافت بصورة ملحوظة الى هذا العبء ** . وبعد سنتين ، وبعد اتفاقين

---

* لكن نموذج الهند ، حيث تشكل هذه الاعتمادات نسبة ضئيلة جدا من المجموع ، يبين ان القيود التي قد تفرض على الاعتمادات التي يوفرها المصدرون لا تغير الطبيعة الاساسية للمعضلة .

** «كنا سيئي الحظ في غانا لاننا عقدنا الاجتماع المتعلق بالديون فور انتهاء الاجتماع المتعلق بديون اندونيسيا . وعلى غرار اصحاب البنوك المهرة فقد قرروا انك عندما تكون متساهلا مع شخص فلا بد لك ان تكون متصلبا تجاه الشخص التالي ، والا فان كل المدينين سوف يتعلمون عادات سيئة» . المصدر :

J.H. Mensah, [Ex - Finance Minister of Ghana 1969-72], (Some Unpleasant Truths about Debt and Development, **Development Dialogue** (Uppsala) 1973, no. 1, p. 16.

لاعادة تقسيط الديون اثر سقوط نكروما ، فان الفائدة الاضافية التي ارغمت غانا على دفعها مقابل تأجيل التزاماتها بلغت ٤٠ بالمئة من قيمة الدين الاصلي . وبعد عملية اعادة التقسيط الثالثة في ١٩٧٠ ، احتج وزير مالية غانا ج. هـ. منسا بأن شروط تسديد الديون كانت قاسية الى حد ان الدخل السنوي للفرد في غانا تدنى من ٢٦١ دولارا في ١٩٦٥ – ابان حكم نكروما – الى ٢٣٩ دولارا في ١٩٦٩ ، وان البطالة بلغت ٣٠ – ٣٥ بالمئة . وفي السنة التالية احتج وزير المالية نفسه ، اثناء توقيعه اتفاقية قروض جديدة املاها اصحاب القروض المتصلبون بأن :

«الاتفاقية التي نوقعها الان لا تقتصر على انها تكرس ، وبمعاونة حكومتنا ، مبدأ **تخفيف عبء** الديون عبر **زيادتها** ، وانما هي تجسد نموذجا عمليا قاسيا على نحو خاص لهذا المبدأ» .

واضاف بلهجة سوداوية :

«... يستحيل اقناع اي غاني بأن الاموال العامة ينبغي ان تنفق لسداد مثل هذه الديون بدل ان تذهب لتنمية البلاد» .

وفي مناسبة اخرى اعاد الى اذهان جمهور غاني حقبة ما بعد الحرب حينما جمدت بريطانيا مدفوعاتها من ارصدة الاسترليني المستحقة عليها لصالح مستعمراتها :

«... ليس من خروج على الموضوع اذا سجلنا ان بريطانيا اقدمت بعمل من جانب واحد على تعديل معدل ايفاء الالتزامات التي تستحق لدائنيها في فترة ما بعد الحرب وذلك بما يتفق مع قدرة الاقتصاد البريطاني على الدفع» .

كانت الحكومة العسكرية التي اطاحت بالرئيس بوسيا (ومعه وزير المالية منسا) تتصرف انطلاقا من هذا التهديد الضمني . وكما سبق وذكرنا نقض الكولونيل اكيمبونغ قرار تخفيض قيمة العملة الذي كانت حكومة بوسيا قد اتخذته كثمن لدعم صندوق النقد الدولي في جولة اعادة التفاوض الرابعة بصدد الديون ، التي كانت مقررة في آذار ١٩٧٢ . وبعد ذلك اعلن اكيمبونغ عن رفضه دفع نسبة صغيرة من الديون التي احيطت بشهرة شائنة بسبب الرشاوى التي كان الدائنون قد دفعوها لبعض اعضاء حكومة نيكروما لتسهيل حصولهم على العقود الاصلية.

قامت الحكومة العسكرية بالتمييز بشكل مدروس وبارع بين فئات الديون الخارجية المختلفة . فقد قبلت دون تحفظ بالديون الطويلة الاجل المترتبة بشكل رئيسي لصالح الولايات المتحدة والبنك الدولي (والتي يصل مجموعها الى ٢٦٤ مليون دولار) . واعتبرت الديون التجارية القصيرة الاجل (٢٨٦ مليون دولار) التي ترتبت نتيجة قرار حكومة بوسيا السيء بتحرير الاستيراد ديونا شرعية ، ولكن على ان تدفع بعد المواعيد المحددة وعندما تتوفر الاموال لدفعها . كذلك تقرر الالتزام بالإعتمادات المالية المتوسطة الاجل التي ترتبت على البلاد بعد عهد نكروما ، وقدرها ١٨٫٦ مليون دولار . اما بالنسبة للاعتمادات المتوسطة الاجل التي وفرها المصدرون بناء على مفاوضات مع حكومة نكروما ، فان اكيمبونغ اقترح ان يكون الدفع وفق نموذج القروض الطويلة الامد وذات الفائدة المنخفضة جدا التي يوفرها فرع البنك

الدولي الذي يقدم قروضا متساهلة ، والمعروف بهيئة التنمية الدولية . وكان معنى ذلك التنكر الفعلي لمقدار وافر من الديون ، التي كان معظمها (٢١٨ مليون دولار) لصالح اعضاء البنك الدولي . كذلك رفضت الحكومة دفع «فائدة تأجيل ايفاء الديون» التي ترتبت نتيجة اعادة تقسيط الديون ثلاث مرات .

هكذا كانت غانا ، على غرار التشيلي ، تقوم بمحاولة ذكية لتفرقة صفوف دائنيها . ولكن غانا كانت تستنجد بالولايات المتحدة والبنك الدولي ، اللذين كانت ترجو ان يصبحا مصدر معونات جديدة ، ضد بريطانيا التي كانت معظم ديون عهد نكروما لصالحها . بالاضافة ، لم تكن حكومة غانا معادية اطلاقا للاستثمارات الاجنبية ، بل انها تابعت جهودها لاجتذاب المزيد منها .

حينما اوقفت بريطانيا وبلدان السوق الاوروبية المشتركة ضمانها لاعتمادات التصدير ، فان حكومة اكيمبونغ اثبتت انها جدية بلجوئها للتعبئة الداخلية لتعويض النقص في الواردات . وقد اطلقت حركة شعارها «عملية اطعم نفسك» لتقليص الاعتماد المرتفع الى درجة استثنائية على واردات الطعام ، وفرضت اقسى عملية تقنين للواردات في التاريخ . ونصحت الحكومة المصانع التي تعتمد على مواد خام زراعية مستوردة باللجوء الى الزراعة بنفسها لكي تنتج موادها الخام . وبعد ثمانية اشهر من تسلمه السلطة اعلن اكيمبونغ ان تمويل موازنة ١٩٧٢ — ٧٣ سوف يأتي بكامله من الموارد المحلية .

مع ان رفض دفع الديون كان قرارا شعبيا في غانا ، فان ما تبعه من نقص في الاستهلاك ومن تضخم في الاسعار لم يكن كذلك . ولذا ، فحينما عرض البنك الدولي ، الذي اجرى مفاوضات باسم دائني غانا ، اعادة تسوية الديون بصورة تلتقي مع الشروط الغانية في منتصف الطريق ، فان حكومة اكيمبونغ قالت انها مستعدة للتباحث بل والمحت الى ان الديون التي انكرت قد تدفع في نهاية الامر.

حتى صدور هذا الكتاب لم يكن الطرفان قد توصلا الى تسوية . فقد اتاحت اسعار الصادرات المرتفعة لاكيمبونغ ان يصمد طوال اكثر من سنتين ، مع أن ميزان الوضع ما زال معرضا للخطر وقد ينقلب في الاتجاه الآخر في المستقبل . وقد لاحظت العديد من البلدان الاخرى المثقلة بالديون ان غانا استطاعت ان تنتزع عرضا يفوق في كرمه كل ما قدم للحكومات الاكثر اذعانا في الفترة ١٩٦٦ — ٧٢ . ولذا ، فالمؤكد ان نموذج غانا يسبب للمشرفين على الديون في العالم الرأسمالي بعض الليالي المفعمة بالارق .

***

توجد المعارضة الاكثر تطرفا لصيغة صندوق النقد الدولي للتنمية في الدول

الاشتراكية ذات التخطيط المركز ، ذلك لان السيطـــرة المباشرة على التجارة الخارجية من جانب الدولة في هذه البلدان تشكل جزءا من الاشتراكية لا يقل في اهميته عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . (في هذا المجال ، وعلى غرار ما يبين الفصل السادس ، فان يوغوسلافيا تشكل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة). وهنا سوف نتجاهل الحالتين المعروفتين جيدا ـ الصين وكوبا ـ للقيام بعرض مختصر لنمط التنمية في كوريا الشمالية . ويشكل هذا البلد نموذجا اكثـــر ملاءمة لانه اصغر كثيرا من الصين ، ولانه حقق نجاحا في بناء اقتصاد صناعي بجهوده الذاتية يفوق نجاح كوبا .

عندما أعطي صحفيان من «النيويورك تايمز» اذنا بزيارة كوريا الشمالية في صيف ١٩٧٢ ، فانهما اكتشفا بقدر من الدهشة ان ذلك البلد «الذي يوازي في حجمه ولاية ميسيسيبي» ، والذي لا يزيد عدد سكانه على ١٤ مليونا ، قـــد طوّر «اقتصادا اشتراكيا جيد التنظيم وذا درجة مرتفعة من التصنيع ، مكتفيا ذاتيا الى درجة كبيرة ويمتلك قوة عمل منضبطة ومنتجة» وانه يملك تجهيزات صناعية قابلة للمقارنة بأية تجهيزات اخرى في آسيا (باستثناء اليابان) ، بما فيها الصين . ويصدر الكوريون الآلات ، وسيارات شحن تحمل ٦٠ طنا وأنسجـــة صناعية . ومع ان ما لا يزيد عن ٢٠ بالمئة من البلاد يصلح للزراعة (كان القسم الجنوبي من كوريا «سلة خبز» الامة قبل ان جرى تقسيم البلاد عبر خط العرض ٣٨ في ١٩٤٥) ، فان كوريا الشمالية حققت الاكتفاء الذاتي الزراعي في ١٩٦١ وتملك الان «مكننة لهذا القطاع متفوقة على اي بلد نامٍ في آسيا ، وربما باستثناء تايوان» . ومع ذلك فقبل ٢٠ سنة فقط كانت البلاد ، لدى نهاية الحرب الكورية، اشبه بكومة من الخراب بعد ان دمرتها القوات المسلحة الاميركية بقنابلها .

على غرار الصين ، تشكل الفوارق الحادة في الدخل ومستوى المعيشة فيما بين الطبقات والافراد شيئا من الماضي . ويتمتع العمال بعدد كبير من المنافع غير النقدية : أرز مجاني لكل اعضاء الاسرة ، ثياب عمل مجانية ، رعاية طبية ، تعليم، وتسهيلات عطلة واستجمام . ثم ان اكلاف ايجار المنزل ، والكهرباء ، والتدفئة وسلع الاستهلاك العامة متدنية ، رغم ان البلاد ليست بعد غنية لجهة المـــواد الاستهلاكية بالمقارنة مع الغرب . وتشكل كوريا الشمالية احد بلدان العالم القليلة التي تعاني نقصا في اليد العاملة ، بدل ان تعاني من البطالة . ورغم ذلك فان ساعات العمل معقولة : ثماني ساعات في اليوم ، و٦ ساعات للاعمال الشاقة او الخطرة . ويحصل العمال على اجازات مدفوعة لمدة ١٥ يوما في السنة (او شهر للذين يقومون بأعمال شاقة او خطرة) .

والاكثر اهمية من زاويتنا ان كل هذه الانجازات تقريبا تحققت بفضل جهود الكوريين ومع مواد خام كورية . ويستخدم الكوريون انفسهم تعبير «زوتشه» الذي يعني عادة الاعتماد على النفس ، كشعار لاستراتيجيتهم للتنمية .

حقا ان البلاد حصلت على عون ضخم من الاتحاد السوفياتي والصين فـــي السنوات السبع التي تلت الحرب الكورية . ووفقا لارقام الكوريين ، ساهم العون

الخارجي بنسبة ٣٣٫٤ بالمئة من مجمل عائدات الدولة في ١٩٥٤ ، اي السنة التي تلت الهدنة . وانخفض العون الى اقل من ٥ بالمئة في ١٩٥٨ ، والى الصفر في ١٩٦١ . لقد كان ذلك العون مهما ، غير انه لا يقدم تفسيرا لانجازات الاقتصاد الكوري الشمالي الحقيقية . والارجح ان الكوريين اعتنقوا استراتيجية زوتشه بفعل الضرورة ، لان العون لم يكن كافيا لمجاراة طموحاتهم . وقد اجاب كيم ايل سونغ اثناء نقاش مديد لشعار «زوتشه» عن سؤال لمراسل اجنبي * بقوله ببساطة ان «كوريا لم تكن تمتلك اموالا كافية» لكي تدعو فنيين اجانب ولكي تحصل من الخارج على معدات لانشاء افران عالية . وبالمثل ، «فلم نكن نستطيع ان نشتري من البلدان الاجنبية المحركات الكهربائية الكثيرة التي نحتاجها في بلدنا» . وكان الحل لكلا المشكلتين ، وفقا لكيم ، هو ان يعطى الفنيون الكوريون ، بما فيهم الطلاب الذين لم يتخرجوا بعد من المعاهد الفنية ، مهمة تصميم وبناء الافران العالية والمحركات الكهربائية . وقد تم بناء الافران والمحركات ، واكتشف الكوريون ان تصميمها وبناءها بأنفسهم هو اسرع من استيرادها .

وفيما يلي وصف حي للطريقة التي بدأ الكوريون عبرها ببناء الشاحنات .

«في مرحلة مبكرة من الثورة اعطى الماريشال كيم ايل سونغ تعليماته لاحد المصانع لبدء صناعتها . وبما انه لم يكن هنالك اي مخطط ، فقد قام العمال بتفكيك شاحنة مستوردة ، وركزوا انتباههم على تصميم القطع وعلى كيفية تلاؤمها الواحدة مع الاخرى . وبعد انتاج قطع مماثلة فانهم انتجوا نسخة عن الشاحنة الاصلية . ولم تكن اول شاحنة تستطيع سوى التحرك الى الوراء. ولكن سرعان ما تم تعديل طريقة الصنع وبدأ الانتاج بكميات كبيرة» .

وبدأت كوريا صناعة التراكتورات في ١٩٥٨ ، وبالطريقة نفسها . وقد قام عمال مشغل للآلات الزراعية بتفكيك احد التراكتورات ووضعوا مخططا عبر نسخ الاجزاء ، ثم استطاعوا بعد ٣٥ يوما من العمل المكثف (وبعد ٣٢ محاولة فاشلة) ان يصنعوا اول تراكتور كوري . وفي ١٩٧١ كان المصنع نفسه ينتج ١٠٠٠٠ تراكتور في السنة .

وحقق الكوريون نجاحا فنيا رائدا بتطويرهم الفينالون وهو عبارة عن نسيج اصطناعي مصنوع من حجر الجير (لان طبيعة البلاد لا تسمح بزراعة القطن) . وبذلك فانهم يستطيعون انتاج الملابس بمواد خام محلية . ان الآثار النفسية لابتكار منتجات جديدة بالجهود الذاتية ، بدل صنعها عبر استيراد الفنيين والمعدات ، امر ذو نتائج لا سبيل الى قياسها .

واذا كان الكوريون اضطروا بفعل الضرورة لتبني استراتيجية الاعتماد على النفس ، فقد باتوا الان مقتنعين بحزم ان صنع اكثر ما يمكن بالجهود الذاتية يشكل فضيلة حقيقية . وبكلمات كيم :

---

* انظر الملحق ـ د ـ .

«اذا كان هنالك تركيز كثير على المساعدة الاجنبية او اذا بذلت محاولة الاعتماد كليا على الآخرين ، فان ذلك سيدفع الشعب الى فقدان الايمان بقوته الذاتية والى اهمال مجهوداته لاستخراج الموارد الداخلية لبلاده ، والى وضع آماله بصورة عمياء في الآخرين والاكتفاء بتقليدهم . وفي هذه الحالة سيكون مستحيلا النجاح في التوصل الى بناء دولة مستقلة وذات سيادة في نهاية المطاف » .

الفصل العاشر

خلاصة : تبعية ام استقلال ؟

تخضع الكتابات النثرية لمتطلبات شكلية لا تقل في صرامتها عن السوناتا او اي قطعة موسيقية اخرى . ويسود الاعتقاد انه لا بد في عمل نقدي من هذا النوع ان يكون الفصل الاخير دعوة للعمل تشير الى طريق الحل ـ اي النسخة غير الخيالية عن «النهاية السعيدة» .

ان هذا الاعتقاد مفهوم (قال احد الظرفاء ان كل من يكتب كتابا لا بد ان يكون متفائلا) غير انه قد يكون غير مناسب من الناحية العملية . ان الطبيب الذي لا يستطيع شفاء المريض من السرطان قد يستطيع ، رغم ذلك ، ان يشخص المرض بدقة وأن يسجل ظواهره . ويقتصر التفاؤل هنا على الامل في ان اختصاصيا آخر قد يعرف العلاج المطلوب ، او ان مرور الزمن وتراكم الملاحظات والتجارب قد يتيحان لعالم آخر ان يكتشف العلاج .

ويتمثل عبء هذا الفصل الاخير في انه لا توجد اية صيغ مرتجلة لحل سهل . وقد تكون هنالك نهايات سعيدة غير ان تحقيقها لن يتم دون التصميم والتضحية والرؤية الواضحة للبدائل المتوفرة . ان اصلاح صندوق النقد الدولي ليس مطروحا على الاطلاق . فقد بينت رأيي في ذلك الموضوع في الملحق «ج» . اما المعضلة التي ينبغي معالجتها فانها اوسع وأكثر صعوبة : كيف تستطيع الحكومة الوطنية ان تتعلم تدبير شؤونها الاقتصادية من غير الاستعانة بصندوق النقد الدولي والخضوع للشروط المميتة التي يقدمها باسم الدول المشرفة عليه .

في عالم مثالي ، فانه ينبغي تنظيم الانتاج لصالح الشعب بدلا من ان يكون من اجل استخراج الارباح . وفي عالم كهذا لن يكون ثمة حدود قومية او مشاكل ميزان مدفوعات . وتستطيع البضائع الانتقال الى حيث تمس الحاجة اليها ، وحيث يمكن استخدامها على افضل وجه . ولو كانت كل انواع العمل المفيد تحصل (كما ينبغي) على قيمة متساوية ، لكان ذلك يتيح تعويض كل رجل وامرأة بشكل متساو عن يوم العمل ، ولكانت كمية الوقت التي يرغم المرء على انفاقها ككدح ضروري تتناقص باستمرار لصالح النشاطات التي يقصد منها السعادة وتطوير المواهب والقدرات الانسانية . وفي مثل هذا العالم يصبح ممكنا دراسة تقسيم العمل فيما بين الافراد والاقاليم والافراد بصورة عقلانية بحيث يشجع حينما يخدم هذا الهدف الانساني وينبذ حيث يهدد بإحباطه .

ولكن ، مع ان هذه «اليوطوبيا» مهمة كرؤيا لما ينبغي ان يصبح ممكنا ، فمن الواضح انها لا تشكل دليلا لما ينبغي القيام به راهنا . بل ان الاكثر دعوة للتروي هو التفكير في ان ما هو ممكن الان ليس صعب التحقيق فحسب ، بل وانه قد لا يؤدي منطقيا الى تلك «اليوطوبيا» . فليس هنالك من حكومة عالمية يمكن للثورة الاشتراكية ان تطيح بها بضربة واحدة او حتى عبر الحرب المديدة . ان كل ما هنالك هو دول ـ امم ، بعضها اقوى من الاخرى ، وقد تتعرض لثورات في ازمنة مختلفة . بل ان الحكومات الاشتراكية ، التي تضطر للعيش وسط بيئة معادية تشكل فيها معضلات ميزان المدفوعات والاسعار التي تتحدد وفق الارباح القاعدة العامة ، قد تنمي مصالح راسخة في حماية شعبها ربما تكون متعارضة مع مصلحة الثورة العالمية .

من الممكن ان يؤدي الجيشان الراهن في العلاقات النقدية الدولية فيما بين الامم الغنية الى عرقلة النظام التجاري بعنف قد يخلق الفرصة لقيام الثورة في عدة بلدان في وقت واحد . وبالتأكيد فان الامم الغنية لن تسمح بحدوث ذلك اذا كانت تستطيع التنبؤ به ومنعه ، ولا بد ان يصبح القتال الشرس فيما بينها عنيفا جدا قبل ان تنهمك به الى حد ان تفلت زمام الامور . والاكثر احتمالا ، نظرا لاعتمادها المطلق على المواد الخام الآتية من العالم الثالث ، هو ان هذه الامم الغنية سوف تنقسم الى كتل متنافسة ، بحيث تربط كل منها الدول التابعة لها بصورة اشد بمنفذ **واحد** لمنتجاتها ومصدر **واحد** لوارداتها .

يتضمن المشهد النقدي الدولي الراهن عدة سمات جديدة قد تعرض للخطر النظام الذي قمنا بوصفه في الفصول السابقة . فبين ١٩٧١ و١٩٧٣ تخلت الولايات المتحدة ، ومعها الدول الرأسمالية الكبرى الاخرى ، عن نظام «القيمة الاسمية » لاسعار التبادل ، المعروف بنظام بريتون وودز ، وباتت كل العملات عائمة . ولكن في حين تعوم العملات «القوية» ضد بعضها البعض ، فان الامم الفقيرة تحافظ على ارتباط اسعار تبادلها بالعملة القوية لشريكها التجاري الاقوى ، وتبدو اكثر اهتماما بالحفاظ على البنية التجارية القائمة منها بتثويرها .

وقد ارتفع سعر السلع الاولية ، التي تشكل القسم الغالب من صادرات

العالم الثالث ، الى ارقام قياسية جديدة في الاشهر الاخيرة . وأتاح ذلك لبعض الامم ، كالفيليبين وغانا ، ان تتجنب لبعض الوقت الآثار الاسوأ لشرك الدين . ولكن سعر البترول شهد اعلى ارتفاع على الاطلاق ، وتشكل معظم البلدان التي استخدمناها كأمثلة في هذا الكتاب بلدانا مستوردة للنفط . وسوف يكون الارتفاع في اسعار حبوب الطعام ، كالقمح والارز ، لفائدة البلدان المصدرة الغنية. غير ان العالم الثالث الذي يستورد مقادير هائلة من الحبوب سوف يدفع ثمن هذا الارتفاع . وسوف تتأثر الهند بشكل خاص من الزيادات الكبيرة في اكلاف الواردات ، ولكن البرازيل تتأثر كذلك من السعر المرتفع للنفط والحبوب المستوردين . وبالاضافة ، ان نجاح البرازيل الحالي في زيادة صادراتها يجعل ذلك شديد الحساسية تجاه اي تقلص في التجارة العالمية يرجح ان ينجم عن الفوضى الدولية الراهنة . بل ان بلدا يبيع البترول على غرار اندونيسيا لن يستفيد من ارتفاع الاسعار ، لان اليابان تسعى الى وضع يدها بصورة اقوى على موارد اندونيسيا وذلك بمقدار ما يصبح البترول اندر وأغلى ثمنا .

ومن التطورات الجديدة الاخرى الارتفاع السريع في الاقراض بـ «الدولار الاوروبي» لبلدان العالم الثالث . وانطلاقا من ٤٥٥ مليون دولار في ١٩٧٠ ، فان قروض الدولارات الاوروبية تضخمت الى ما يقارب ١٠ ... مليون دولار في ١٩٧٣ . وتحمل هذه القروض معدلات فائدة مرتفعة للغاية ، وبالتالي فانها تمثل عبئا جديدا على ميزان المدفوعات في المدى البعيد ولو انها قد تخفف عنه في المدى القصير . وتشترط هذه القروض اشرافا سياسيا واقتصاديا يقل عن الاشراف المرتبط بالعون الثنائي او بالعون الذي تقدمه هيئات دولية ، ولذا فانها تبدو اكثر جاذبية للمقترضين . وتؤدي هذه القروض ، على غرار اسعار التصدير المرتفعة ، الى تسهيل وضعية ايفاء الديون بصورة موقتة ، غير انها بالتأكيد ليست الحل بقدر ما هي احد الاوجه الجديدة للمشكلة .

وينبغي ان تكون اية حكومة مصممة على استعادة استقلاليتها وتحقيق مصلحة شعبها قادرة على الاستفادة اما من انهيار النظام التجاري القديم او من اي سقوط كبير غير متوقع في مداخيل التصدير وفي القروض الجديدة كفرصة لاعادة بناء اقتصادها وتجارتها الخارجية . اما الحكومات العميلة والفاسدة (وهي الاغلبية بفضل نظام العون) فانها سوف تبدد اية مداخيل كبيرة مستجدة تماما كما تبددت الثروات الماثلة بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية من غير فائدة مستديمة للاقتصاد او الشعب . وسيكون رد فعل مثل هذه الحكومة على انهيار النظام التجاري الراهن الذعر والقمع ، الى اقصى حد ممكن ، لان مثل هذا الانهيار سوف يعجل امكانية التغيير الثوري عبر تشديده على ضرورته .

تأمل الامم الغنية في اعادة الحياة الى نظام بريتون وودز عبر اصلاحات محدودة قد لا تكون كافية للحؤول دون انهيارات مقبلة . واذا لم تفلح في ترقيع علاقاتها النقدية ، فسوف تحدث ازمات متزايدة الحدة ، وستكون كل التوقعات

لصالح الثورات . اما اذا نجحت هذه الامم في اعادة قدر من النظام ، فان نظام التجارة والمالية التأخري سوف يظل قائما مع تعديلات طفيفة ستجعله اكثر او أقل احتمالا الى درجة هامشية بالنسبة لمختلف الامم الفقيرة . واذا ما انطلقنا من الفرضية الثانية فمن الممكن استخلاص بضعة دروس ايجابية ، من الامثلة السلبية غالبا التي استعرضناها في هذا الكتاب ، لصالح البلد الفقير الذي يرغب في تحقيق بعض السيادة على سياسته الاقتصادية .

ان صندوق النقد الدولي على حق تماما حينما يقول للحكومات ان الانضباط المالي ، والتعديلات المؤلمة الموسمية في بنية الانتاج ، ضرورية لصحة ميزان المدفوعات . لكن خلافي مع الصندوق ينبع من انه بتواطئه مع استخدام البلدان الغنية للعون الخارجي كرشوة انما يحبط ذلك النمط من الانضباط المالي ومن التعديلات الانتاجية التي تمس الحاجة اليها . ولذا فان على الامة التي ترغب في الانفلات من قبضة الامبريالية ليس ان تقول لا لمطالب صندوق النقد الدولي فحسب ، بل وان تملك الشجاعة لكي تضبط استهلاكها وتوجهه وفق خطوط بناءة الى اقصى حد .

من الناحية التاريخية (وبغض النظر عن الآثار التشويهية الاصلية للاستعمار الذي اقام الانماط الراهنة) فان هذه الامم فشلت في النمو ليس لانها تملك قدرا ضئيلا جدا من النقد الدولي وانما لانها كانت تملك الكثير جدا منه . ان كل الامم ستجد أن بعض الواردات ضرورية فعلا ، وان العديد منها مفيدة اذا استخدمت على الوجه الصحيح ، حينما تبني صناعات جديدة وطاقة انتاجية جديدة . ولكن الواردات مشابهة الى حد ما للادوية التي تعطى لجسم مريض . فالدواء نفسه الذي قد يساعد ، اذا اعطي بمقادير صغيرة ، الجسم على الشفاء يمكن ان يوهن المريض الى درجة يستحيل شفاؤه معها ، او قد يجعله مدمنا للدواء ، اذا ما اعطي بمقادير كبيرة .

ويمكننا الاستطراد بالمقارنة الى ابعد . فتماما كما قد يلجأ مروج البضائع لتقديم نماذج مجانية لاصطياد الزبائن لبضاعته ، فان الهبات التي قدمت في الخمسينات استخدمت لجعل الامم الفقيرة تعتمد على الماركات الغربية المسجلة ولدفعها الى الاعتياد على فكرة التنمية عبر الاستيراد بدل الاعتماد على جهودها الذاتية ، الامر الذي مهد الطريق لعبودية الدين في الستينات والسبعينات . وكما ان فقدان الهيرويين لا يعني شيئا لغير المدمن في حين انه يتلف اعصاب المدمنين ، كذلك فان الامة التي قبلت في يوم ما ببضائع المروج سوف تجد غياب العون اكثر صعوبة وأكثر خطورة من الامة التي لم تقع يوما ، او يعرض عليها ، اغراؤه . ولا مفر من ان تتعرض الامة التي تحاول الانفلات من النظام لآلام الانسحاب التي تتفاوت حدتها بنسبة اعتماد على العون في السابق . وعلى غرار ما تبين قصة كمبوديا فان الاخطار السياسية لذكرى التبعية للعون قد تلبث طويلا بعد التغلب على الصعوبات الاقتصادية .

اذا كان هذا التحليل سليما ، فان للعون الواسع النطاق اثرا مميتا على

التنمية **حتى لو لم تفرض اية شروط كمقابل له** . بالاضافة ، ان هذا الاستنتاج يصح حتى بالنسبة لاي مشروع اصلاحي يقترح تخصيص المزيد من النقد الاجنبي للحكومات الفقيرة . ويشمل ذلك اتفاقيات السلع التي يقصد منها ضمان اسعار افضل لصادرات المواد الخام ومشروع صندوق النقد الدولي للتمويل التعويضي لاية تقلبات في مداخيل التصدير (كلاهما ، على غرار العون ، يشكل رشاوى للحؤول دون اي تغيير في نمط الانتاج التقليدي) ، او تخصيص «النقود الدولية» التي اصدرها صندوق النقد الدولي حديثا ، للامم الفقيرة كنوع من العون الخارجي غير المقيد الذي يأتي من الباب الخلفي .

في عالم مثالي ربما كان مرغوبا اخلاقيا التضحية ببعض الكفاءة في الانتاج الاجمالي لصالح التنمية المتساوية للقدرات الانسانية ، على نحو يتجاوز التوزيع المتساوي لثمار الانتاج . اما في العالم الحقيقي ، الذي يتخذ مواقف عدائية من التغيير الثوري ، فان تحقيق درجة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي امر ضروري للبقاء بحد ذاته .

ان صندوق نقد دولي اشتراكي قد يكون وقد لا يكون مؤسسة مفيدة ، وذلك تبعا لحوافز الامم التي تموله وتشرف عليه . فقد اظهرت التجربة ان العون الذي تقدمه البلدان الاشتراكية الاقدم عهدا للبلدان الجديدة هو في افضل الاحوال مساعد هامشي للجهود المحلية المخلصة لقلب الاقتصاد رأسا على عقب ، وهو في اسوأها يمكن ان يخلق تبعية مميتة على غرار العون الرأسمالي .

وليس من شك في ان الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ولو في مستوى تكنولوجي منخفض ، يمكن لاية امة تملك اراض مروية قادرة مبدئيا على اطعام شعبها . (ان واقعة ان امة ما تستورد الطعام حاليا لا تعني الكثير بالنسبة لامكانيات هذه الامة، لان الموارد التي تكرس الان لمحاصيل التصدير او التي تستخدم بصورة غير كافية يمكن تحويلها لانتاج الطعام .) وتكمن الصعوبة في طموحات معظم البلدان الفقيرة لتنمية صناعات ذات مستوى مرتفع من التعقيد .

يؤكد البعض ، خطأ ، ان الصين لم تتمكن من النمو دون الاعتماد على العون الغربي سوى لانها امة قارية ذات تعداد هائل ، وبالتالي لانها «سوق كبيرة». ولكن هذا الوصف يصح على الهند كذلك . ولو لم تقم الصين بذلك الانجاز لكان عدد قليل من الناس يقر بأنها تملك هذه الامكانية .

ليس من شك في ان الموارد ليست موزعة بصورة متساوية بين الامم نظرا لطريقة تخطيط الحدود القومية للمستعمرات السابقة . وقد لا تستطيع الامم الاصغر ، التي لا تشابه الامم الحقيقية سوى في امتلاكها علما ومقعدا في الامم المتحدة ، ان تطمح الى الاستقلال والى النمو الصناعي المنوع . ولكن اذا كانت كوريا الشمالية ، التي لا تتمتع بمؤهلات استثنائية لجهة السكان او الموارد الطبيعية تستطيع تحقيق ذلك فان معظم الامم التي قمنا بوصفها في الفصول السابقة تستطيعه ايضا . وبعضها ، على غرار البرازيل وأندونيسيا ، تملك امكانات فريدة حقا .

ان المسألة التي ينبغي للقادة الثوريين الطموحين ان يحسموها هي نـوع التنمية الذي يستهدفونه . ان احد الانماط يقوم على خدمة حاجات البلـدان الغنية، وبالاحرى الشركات في البلدان الغنية. وتجلب مثل هذه التنمية أحدث أنواع الادوات التكنولوجية ، ولكن من اجل الاغراض التي تناسب الشركات ـ كاستخراج الخامات المعدنية ـ فحسب . وينطلق نمط التنمية الثاني من ضمان الطعـام للجميع ليحاول تأمين المزيد من اسباب المتعة بالتدريج وبقدر ما يصبح انتاجها ممكنا . ولا تحتاج المراحل الاولى لنمط التنمية هذا لمستوى مرتفع جدا مـن التكنولوجيا ، مع ان الدول التي تسلك هذا الطريق غالبا ما تثبت انها كفوءة جدا في تطبيق ثمار التكنولوجيا حينما تعطى الفرصة لذلك * . ان نمطي التنميـة مختلفان الى درجة اننا نشعر بالاسف لاستعمال التعبير نفسه للاشارة اليهما .

ليس هنالك معضلة اقتصادية كبيرة تقف حائلا دون تبني استراتيجيـة الاكتفاء الذاتي . لكن هنالك مشاكل سياسية خطيرة مصدرها ان الطبقات القوية في البلدان الفقيرة تستفيد من العون ، وتتأذى من ايقافه ، وتشكل طابورا خامسا لاعداء الاستقلال الخارجيين . ان ذلك هو المأزق الاكثر صعوبة ، وقد يكون قمع تلك الطبقات هو الحل الوحيد الممكن .

لكن واقعة ان الاكتفاء الذاتي الاقتصادي متاح لاغلب البلدان لا يعنـي ان تحقيقه لا يتطلب تخطي مشاكل اقتصادية مهمة . فكما اشرنا سابقا ، ان منـع الهيروين عن المدمن يسبب له متاعب خطيرة ولو انه ضروري لشفائه . وبالمثل ، فان مشاكل الانتقال هي دائما الاكثر صعوبة واثارة .

لكن اولئك الذين يتنبأون بكارثة ستلحق بالبلدان الفقيرة اذا ما انخفض العون الخارجي ، او اذا لم يسمح لصادراتها بدخول الاسواق المتمتعة بالحماية او اذا انخفضت قيمة احتياطاتها تبعا لانخفاض قيمة الدولار ، يتجاهلون اكلاف النظام الحالي . ففيما نحن نكتب هذه الكلمات فان شعوبا بأسرها تجوع حتى الموت فـي مناطق واسعة من الهند وأفريقيا ولاسباب لا علاقة لها برداءة المواسم بقدر مـا تنجم عن فساد ولامبالاة الحكومات التي عجزت في الماضي عن توظيف مقاديـر متواضعة من الاموال لبناء تسهيلات لحفظ المياه ، والتي تعجز اليوم عن توزيع منح الاغاثة التي تمس الحاجة اليها . ان الآلام التي ستنجم عن مرحلة الانتقال ستكون ، بالتأكيد ، أقل من الآلام التي يسببها النظام الحالي . والاهم ، فانها بالاغلب ستكون من نصيب الطبقات التي تتمتع الان بثمار العون والاستغلال والتي تتحمل جزءا من مسؤولية الآلام الراهنة .

ان تقديم صيغة للقيام بثورة اقتصادية امر يتجاوز نطاق هذا الكتاب ، عدا ان هذه الصيغة ينبغي ان توضع لكل بلد بمفرده وعلى اساس موارده الحقيقية

---

* ان كوبا وفيتنام الشمالية ، مثلا ، هما افضل من «تبني» الحبوب المحسنة «للثورة الخضراء» التي اقتصرت على المزارعين الاغنياء في بلدان العالم الثالث الراسمالية .

والممكنة . اما الحكمة التي يخلص اليها هذا الكتاب فبسيطة وقديمة العهد : ان الامم ، على غرار الافراد ، لا تستطيع ان تنفق اكثر مما تكسب دون ان تقع في الدين ، وان عبء الدين الثقيل يقطع الطريق على حرية الحركة . ويصح ذلك بشكل خاص حينما يكون الدائنون زبائن وموردين للبضائع وأرباب عمل في الوقت نفسه .

لقد اصبح الاعتماد على النفس شعارا رائجا الى حد ان هنالك خطر نسيان الحقيقة الفعلية التي يمثلها . ان الاعتماد على النفس ليس شيئا رتيبا ، على غرار ان تصنع خبزك بنفسك . انه قضية مصير بكل معنى الكلمة ، فليس بوسعك دائما ان تهرع الى الدكان اذا ما فشلت في صنع خبزك بيديك . ان بعض عضات الجوع ــ وبالاخص لاولئك الذين يحتمل ان يقرأوا هذا الكتاب ــ قد تكون محتمة كثمن للحؤول دون المجاعة الجماعية . لكن الانسحاب من نظام الاستغلال والتعرض لبعض البلبلة الناتجة عن اعادة التكييف اكثر واقعية ، في المدى البعيد ، من مناشدة المستغلين للحصول على بعض الاعانة .

الملحق «أ» : الصندوق والبنك الدولي

ثمة خلط يسهل فهم اسبابه بالنسبة للعلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (البنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية IBRD) . فقد تم تأسيس المؤسستين في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد في ١٩٤٤ ، وتشكل عضوية الصندوق شرطا مسبقا للانضمام الى البنك الدولي والاستفادة من قروضه . وتقع مراكز ادارة المؤسستين في مواقع متقاربة في واشنطن ، وتصل بينهما على غرار التوائم السيامية اقنية عدة في مستويات مختلفة . ولا تعقد اجتماعات الهيئات التنفيذية للمؤسستين في الايام نفسها حتى يتاح لبعض الاشخاص ان يكونوا في كلا المؤسستين حينما يكون ذلك ضروريا . وتعقد الاجتماعات السنوية للصندوق وللبنك بصورة مشتركة دائما ، وهما يصدران معا مجلة «Finance and Development» التي تعمل على الترويج لمشروعاتهما وفلسفتهما . ولما كانت المؤسستان تعتمدان على دعم الحكومات الرأسمالية الكبرى ، الى جانب ان البنك الدولي ينبغي ان يحتفظ بثقة الاسواق الرأسمالية الغربية لكي يواصل اعطاء القروض ، فانهما يحملان معا ايديولوجية موالية للرأسمالية .

من الناحية النظرية هنالك تقسيم عمل واضح بين المؤسستين . فالصندوق يقدم قروضا قصيرة الاجل الفرض منها دعم ميزان المدفوعات ، في حين يعمل البنك الدولي كوسيط للقروض وكضامن لمشروعات محددة يفترض انها تسهم في التنمية . ومن الناحية العملية كانت أدوار المؤسستين تتشابك احيانا ، بمقدار ما كانتا تحرزان تدريجيا وظائف جديدة لم تكن مرئية حين تأسيسهما . فقد قرر البنك مؤخرا ان بوسعه قانونيا ان يوفر دعما لميزان الدفوعات وأن يفرض الحد من

القيود والانضباط المالي على البلدان التي تأخذ منه قروضا ، على غرار ما رأينا في الفصل الثامن بالنسبة للهند . وبالمثل ، مع ان البنك الدولي هو الذي ينظم كونسورتيومات العون عادة ، فان صندوق النقد الدولي عضو ثابت فيها وقد يقوم بتنظيم بعضها احيانا .

وفي ١٩٦٦ توصل الصندوق والبنك الى تعريف وتحديد لمجالات مسؤولية كل منهما ولمواصفات العلاقة فيما بينهما :

«تم الاتفاق على ان للصندوق مسؤولية اساسية بالنسبة لاسعار التبادل والانظمة الحصرية ، وبالنسبة لتعديل حالات عدم التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات، وبالنسبة لتقييم اوضاع الاعضاء ومساعدتهم لصياغة برامج للاستقرار الاقتصادي ، كأساس ثابت للتقدم الاقتصادي . وفيما يتعلق بهذه المسائل فان ادارة البنك تقوم بالاطلاع على وجهات نظر ومواقف الصندوق وتتبناها كاساس لنشاطاتها الذاتية . من جهة اخرى ، جرى الاقرار بأن للبنك مسؤولية اساسية بالنسبة لتشكيل برامج التنمية وتحديد ملاءمتها وبالنسبة لتقييم المشروعات ، بما في ذلك اولويات التنمية . وازاء هذه المسائل فان ادارة الصندوق تتبنى وجهات نظر البنك . اما عن المجالات التي لا تشكل مسؤولية اساسية لأي من المؤسستين، فان ادارة الصندوق تطلع ، قبل زيارة البلد العضو ، على وجهات نظر البنك ، والعكس بالعكس » (١) .

1 — The International Monetary Fund 1945-1965 : Twenty years of International Monetary Cooperation - Washington , D.C. 1969. pp. 603 - 4 .

الملحق « ب » : الولايات المتحدة والصندوق

كان صندوق النقد الدولي ، منذ نشوئه ، خاضعا لرغبات اكبر اعضائـــه ــ الولايات المتحدة الاميركية . وحتى ١٩٥٦ كانت هذه الهيمنة الاميركية مطلقة الى درجة ان وزير الخزانة الاميركية كان في الواقع يصنع قرارات الصندوق بنفسه، وان ادارة الصندوق لم تكن تملك صلاحية التفاوض حول شروط السحوبات .

ومع ازدياد القوة الاقتصادية للدول الاوروبية واليابان في الستينات ، اخذت الهيمنة الاميركية تتضاءل بالتدريج ولو انه ما زال بوسعنا القول انه يتعذر اتخاذ اية قرارات اساسية تتعارض مع رغبة الولايات المتحدة . وتشكل استقالة بيار ــ بول شويتزر من ادارة الصندوق في ١٩٧٣ ، بعد تلميح الولايات المتحدة الى عدم ثقتها به ، نموذجا معبرا .

ان المدير العام للصندوق يحمل دائما ، تبعا للاتفاق وللاعراف ، الجنسية الاوروبية ، تماما كما ان مدير البنك الدولي اميركي الجنسية دائما ، وقد كان نائب المدير اميركيا على الدوام منذ ان تأسس هذا المنصب في ١٩٤٩ .

ان الصندوق ، على غرار البنك الدولي ، هو اسميا جزء من نظام الولايات المتحدة . غير انه يملك دستوره الخاص ، ولا يرتبط بأية صورة بمبدأ «صــوت واحد لكل امة» الذي تعمل بموجبه الجمعية العمومية للامم المتحدة . ويخضع البنك للدول الاعضاء فيه بنسبة حصة كل منها فيه . وهذا ما يجعله خاضعـــا بقوة للبلدان الغنية . فحينما تأسس البنك كانت حصة الولايات المتحدة هـــي الاكبر ، بحيث بلغت ٣٦ بالمئة من المجموع . ومع التعديلات الدورية للحصص التي اجريت منذ ذلك الحين انخفضت حصة الولايات المتحدة الى ٢٣ بالمئـــة . ولكن ، لما كان اتخاذ بعض القرارات المهمة ــ بما فيها تعديل توزيع الحصص ــ

يحتاج الى اغلبية ٨٠ بالمئة ، فان الولايات المتحدة تملك عمليا سلطة فيتـــو بالنسبة لهذه القرارات . ومؤخرا منحت بلدان المجموعة الاوروبية سلطة فيتـو جماعية حينما اتفق على وجوب تأمين اغلبية ٨٥ بالمئة كشرط لاتخاذ انواع معينة من القرارات . ويذكر ان حصة البلدان الاوروبية الست الاصلية تبلغ مجتمعـة ١٦ بالمئة من المجموع .

يقوم كل من الاعضاء الخمسة الذين يملكون اكبر خمس حصص (وهم حاليا الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، والهند ــ ويلاحظ ان اليابان ليست بينهم) بتعيين مدير تنفيذي واحد . كذلك يتمتع البلدان اللذان جرى اكبر قدر من السحوبات على عملتهما خلال السنة السابقة بالحق في تعيين مدير ، هذا اذا لم يكونا اصلا بين «الخمسة الكبار» . واما بقية الاعضاء العشرين فــي مجلس الادارة فتقوم بانتخابهم مجموعات من الدول ويكون وزن اقتراعهم مرهونا بعدد الدول التي انتخبتهم . ويتجنب المجلس التنفيذي عادة اللجوء الى عمليـــات الاقتراع الرسمية ، غير ان كل معني يملك فكرة واضحة عن القوة الاقتراعية لكل مدير وعن نتائج التصويت فيما لو جرى !

ان عمليات التصويت الرسمية أقل اهمية في اي حال من القوة الاقتصادية المعترف بها التي تملكها الولايات المتحدة ضمن النظام النقدي الدولي والناجمة عن الدور الاساسي للدولار وعن حجم الولايات المتحدة كمستورد وكمصدر . وقـد كشفت الازمة النقدية الدولية في السنوات الآخيرة ان صندوق النقد الدولي لا يملك سلطة فرض الانضباط على الولايات المتحدة ؛ وقد تحول الصندوق في تلك الازمة الى مجرد منبر للمفاوضات .

ولا يستطيع المدير التنفيذي الذي يمثل الولايات المتحدة ان يدلي بصوته تبعا لاختياره الخاص ، بل انه ملزم قانونيا باتباع تعليمات وزارة الخزانـــة . وتبرز حساسية الصندوق تجاه رغبات الولايات المتحدة من اختيار مركزه في واشنطن العاصمة ، على بعد خطوات من مقرات كبار المسؤولين الاميركيين .

وتعطي حادثة بشعة من عهد ماكارثي فكرة واضحة عن مدى خضوع الصندوق لرغبات الولايات المتحدة في سنواته الاولى . فقد استدعي المواطـن الاميركي ، فرانك كوي ، الذي كان يعمل كسكرتير للصندوق للظهور امام المحكمة العليـــا الاميركية . ورفض هذا المواطن ان يجيب على الاسئلة التي وجهتها اليه المحكمة ، مدعيا انه يستخدم حقه وفق التعديل الخامس [في الدستور الاميركي] ان لا يجرم نفسه بنفسه . وقد رفض ايضا ان يشهد امام لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ الاميركي . وبعد التشاور مع المديرين التنفيذيين قرر المدير العام ان يطلب الـى فرانك كوي تقديم استقالته من وظيفته .

تشكل الولايات المتحدة حاليا البلد الدائن الاول في العالم . ومع انهـــا استفادت بشكل ضخم من موارد الصندوق ، سواء عبر اتفاقيات الدعم وبوسائل اخرى ، فلم يحدث ان تعرضت لذلك النوع من الاملاء الذي فرض على البلـدان الاصغر (بما فيها المملكة المتحدة) وكأنه من سنن الطبيعة . وبتعبـــير سوزان

سترابنج :

«رغم ان ذلك لم يطرح يوما للعلن ، فان قرارات الصندوق العملياتية جعلت موارده متاحة ليس لاولئك الذين تمس حاجتهم اليها ، ولا للذين يملكون افضل سجل للسلوك المتفق مع القواعد ، وانما ـ مع ما في ذلك من غرابة ـ لاولئك الاعضاء الذين كانت صعوباتهم الاقتصادية كفيلة اكثر من سواها في ان تعرض استقرار نظام النقد الدولي للخطر» .

مع تحول الولايات المتحدة من دولة دائنة الى دولة مدينة في الخمسينات والستينات ، فان موقعها في الصندوق اخذ يعكس هذا الانتقال . وشكل صندوق النقد الدولي مصدرا رئيسيا لتمويل العجز الاميركي الذي كان يتزايد مع تضاؤل وضعها كدولة دائنة وانتقالها الى وضع الدولة المدينة . وقد غطى صندوق النقد الدولي ١٠ بالمئة من عجز الولايات المتحدة في الفترة ١٩٦٠ ـ ٧٠ .

وفي ١٩٦٤ عدل الصندوق قواعده التي تحدد اية عملات يجوز استخدامها لاعادة شراء السحوبات من اجل توفير تغطية اضافية للعجز الاميركي . وتوضح نشرة رسمية صادرة عن الصندوق :

«نظرا لزيادة عمليات اعادة الشراء بالدولار الاميركي على السحوبات من الدولارات ، فان حيازات الصندوق من الدولارات كانت ترتفع نحو نقطة معينة (٧٥ بالمئة من الكوتا) لا يجوز بعدها ، وفقا للمادة ٥ ، الفقرة ٧ س ، قبول اية اعادة شراء بالدولار . وكان الارتفاع في حيازات الصندوق من الدولارات لمصلحة الولايات المتحدة اذ ساعدها على موازنة ميزان مدفوعاتها . ومن اجل اتاحة المجال لاستمرار هذه المساعدة لميزان المدفوعات الاميركي ... كان مفهوما ان الولايات المتحدة سوف تسحب عملات من الصندوق ، وفقا لاتفاقية دعمها ، وتبيعها مقابل دولارات لاعضاء آخرين يستخدمونها بدورهم لاعادة الدفع للصندوق» .

وهنالك طريقة اخرى يستخدمها الصندوق بصورة واعية لمساعدة الولايات المتحدة . فقد قام بتوظيف اموال ضخمة في السندات الحكومية الاميركية ، مما يعني اقراض الحكومة الاميركية اموالا لا صلة لها بعمليات شراء واعادة شراء العملات . ان مقياس القوة المزدوج يضمن ان يلقى المدينون الكبار تعاونا يفوق كثيرا التعاون الذي يلقاه المدينون الصغار .

الملحق « ج » : اصلاح صندوق النقد الدولي ؟

لم نتعرض في صلب الكتاب لمسألة حوافز مسؤولي صندوق النقد الدولي سوى بصورة غير مباشرة . ان مسألة الحافز او القصد ليست في محلها اثناء وصف النظام وآلية عمله ، غير انها تصبح مهمة لدى النظر في امكانيات التغيير. ان ادارة الصندوق تتعرض غالبا للانتقاد من جانب الاقتصاديين الآخرين على اساس انها ارثوذكسية جدا من حيث النظرية ، مما يعني ضمنا انها متخلفة زمنيا بالنسبة للاساليب الاقتصادية وبعيدة عن معطيات العالم الحقيقي .

الواقع ان ادارة الصندوق صغيرة العدد ومغلقة على نفسها فكريا . وتتضمن سياسة الترقية من الداخل ، وانتقال الافراد فيما بين المجلس التنفيذي والادارة درجة مرتفعة من التناسق : ففي ١٩٦٨ كان ثمانية من اصل اثني عشر عضوا من كبار اعضاء الادارة «صانعي القرارات» اما اعضاء سابقين في مجلس الادارة او مديرين تنفيذيين سابقين . ولا يستخدم الصندوق ذوي الافكار المستقلة ولا يولدهم . ولكن لا سبيل الى القول ان ادارة الصندوق غير ملمة بمعطيات العالم المعاصر . بالاحرى ، فانها على صلة وثيقة وعميقة باقتصاديات كل البلدان الاعضاء ، وهي تملك معلومات سرية غير متاحة لسواها . بالاضافة ، تفيد المقالات المنشورة في ال «Staff Papers» الصادرة عن الصندوق انها مدركة جيداً للانتقادات الخارجية ، لان العديد من المقالات تشكل ، على الاقل ضمنا ، محاولات دحض لتلك الانتقادات . ان سياسات مجلس ادارة الصندوق لا يمكن ان تنسب الى الجهل .

«في السياسة ، كما في القانون ، ينبغي اعتبار ان الناس يتحملون العواقب الطبيعية لافعالهم» ـــ حسب تعبير شهير ل ج. س. فورنيفال . وقد كان امام

مديري الصندوق التنفيذيين ومجالس ادارته قرابة الثلاثين سنة ليراقبوا عواقب سياساتهم . ولذا ينبغي استنتاج انهم اذا كانوا لا يغيرون تلك السياسات جوهريا ، فلأنهم يقصدون عواقبها ويقبلون بها * .

ولا يبدو معقولا على الاطلاق ان توكل الولايات المتحدة الى الصندوق مهمة رئيسية من نوع الشهادة حول وضع الديون لبلد يرغب في الاقتراض ، لو ان تلك المؤسسة كانت مخطئة في توصياتها وغير ملمة بالنظريات الاقتصادية الحديثة. ويبدو اكثر منطقية افتراض ان فلسفة الصندوق الاقتصادية تلائم المصالح المادية للامم الدائنة التي تتحكم به .

كما حاولت ان ابين في الفصل الثاني ، ان اي نقد للصندوق يقبل ادعاءه بأنه يعمل على تعزيز وضعية ميزان مدفوعات سليم لكل اعضائه انما يضل هدفه. ان الصندوق ملزم تبعا لـ «بنود الاتفاق» ان يعزز مسار النظام الرأسمالي العالمي، وأن يتصدى للضغوط التي تتعرض لها المدفوعات والتجارة الدولية ، وحينما يجد بلد فقير ان عليه ان يفرض قيودا على الواردات وعلى اخراج الارباح لاسباب تتعلق بميزان المدفوعات ، فان الصندوق ينبغي ان يعارض . ولما كانت الامم الغنية هي التي تتحكم بنظام النقد العالمي ، فمن الطوباوية توقع ان يكون حراس النظام انصار الفقراء في الوقت نفسه . ولكل هذه الاسباب مجتمعة لم أقدم اية اقتراحات لاجراء تغييرات في عمليات الصندوق نفسه ــ لان ذلك يفترض في الصندوق ان يمزق دستوره وأن يصبح كائنا مختلفا كليا قبل ان يتمكن من لعب دور ايجابي في تطور العالم الثالث .

---

* بالتأكيد ، ثمة خدعة هنا : ان عواقب برنامج صندوق النقد الدولي كئيبة الى حد ان أمما قليلة تتمكن من تنفيذها كليا . ولذا ، فحيث يعزو النقاد الصعوبات الاقتصادية الى برنامج الصندوق ، فان الصندوق يعزوها الى عدم التقيد ببرنامجه بحذافيره .

الملحق «د» : صيغة الاعتماد على النفس في كوريا الشمالية

(مقتطفات من حديث صحفي اعطاه الرئيس كيم ايل سونغ لأحمد حمروش ، المدير العام ل «دار التحرير» للطباعة والنشر في الجمهورية العربية المتحدة ، بتاريخ ١ تموز (يوليو) ١٩٦٩ ، وأعيد طبعه في «أجوبة عن الاسئلة التي طرحها الصحفيون الاجانب» ، بيونغ يانغ ، كوريا ، ١٩٧٠) .

لقد نهض شعب بلدنا بأجمعه كالرجل الواحد ، مستجيبا من قلبه لنداء الحزب ، فأقدم في النضال المجيد وكرّس له كل ما لديه من قوة جسمانية وحكمة ومهارة مهنية . وقد قام شعبنا العامل يبني الآلات بنفسه وأعاد بناء المصانع ، فخلق ما لم يكن في الوجود ، وبحث بحثا دائبا ما كان يعوزه . وقد قام ايضا بالابداعات العلمية والتجديدات التكنيكية الجديدة ، وقدم الاقتراحات الجديدة لترشيد العمل فحلّ بقواه الخاصة المسائل المعقدة والمشكلات الصعبة التي كانت تواجه بلدنا ، وقد أسهم المثقفون الوطنيون في بلدنا على نحو خاص بقسط عظيم .

دعني أقدم بعض الامثلة :

ايام الحكم الامبريالي الياباني ، كانت صناعة النسيج شبه معدومة في النصف الشمالي من بلدنا . فلم يكن ثمة الا بضعة آلاف من المغازل ، ولم يكن ينتج الا معدل ١٤ سنتمترا من النسيج لكل فرد من السكان في السنة . وحتى بعد التحرر لم يكن حل مسألة كساء الشعب امرا سهلا . وزراعة القطن في بلدنا ليست جيدة ، نظرا لهطول مطر كثير في الصيف . ولذا بقيت مسألة الغزول عسيرة الحل .

لقد حل رجال العلم في بلدنا هذه المسألة العسيرة حلا مرضيا بالتعويل على

أ

روح الاعتماد الذاتي . فقد وجد بعض علمائنا طريقة لصنع غزل الفينالون من حجر الكلس المتوفر في بلدنا ، واخترع غيرهم طريقة لصنع الغزل من القصب الذي ينبت بكثرة في بلدنا . هكذا توصلنا الى حل مسألة كساء الشعب على نحو تام ، بفضل جهود علمائنا انفسهم وبالمواد الاولية المتوفرة في بلدنا بالذات .

وكان بلدنا يعاني الكثير في الماضي في ميدان صناعة التعدين . وحيث لا يوجد فيه فحم الكوك ، كنا نضطر الى استيراد هذا الفحم من الخارج لانتاج الحديد الا ان علماءنا قد استطاعوا ان ينتجوا الحديد باستخدام فحم الانتراسيت الذي لا ينضب معينه في بلدنا ، مما فتح امامنا طريق انتاج الحديد انطلاقا من المواد الاولية المتوفرة عندنا ، وقد كان هذا بمثابة اسهام عظيم آخر في توطيد دعائم الاقتصاد الوطني المستقل .

ان بعض البلدان تنتج الاسمدة حاليا عن طريق تحليل الماء بالتيار الكهربائي. ولكن هذه الطريقة لا تناسبنا اذ هي تستهلك كثيرا من الكهرباء. ولذلك ، فقد وجد علماؤنا طريقة انتاج السماد عن طريق تغويز فحمنا الحجري .

وعلاوة على ذلك ، فقد استنبطت في بلدنا كميات كبيرة من المعادن التي كانت تعتبر فيما مضى غير موجودة فيه ، مما اتاح انماء الصناعة بسرعة ، كما تم بلوغ منجزات كثيرة في الري الزراعي بفضل ابتكار اساليب لا تعرفها البلدان الاخرى . وتمكنا ايضا من دفع اعمال البناء الى الامام بسرعة ، اذ كانت تتم بالمواد الاولية ومواد البناء الموجودة في البلد .

وعندما كنا نجدد بناء الافران العالية ونبنيها بعد الهدنة مباشرة ، لم يكن لدينا الرجال الفنيون ، وكانت تعوزنا التجهيزات واللوازم . وكان علينا لكي نسهل عملنا ، ان ندعو الفنيين الاجانب ونشتري التجهيزات من الخارج . ولكن لم يكن لدينا ما يكفي من المال لهذه الغاية في ذلك الوقت . فاتخذنا اذن تدبيرا جريئا ، خرّجنا قبل الاوان ، وبصورة مؤقتة ، طلاب السنة الثالثة من المعهد الهندسي ، وطلبنا اليهم وضع التصاميم وبناء الافران العالية . عمل هؤلاء الطلاب ، وعددهم يناهز المئتين ، بحماسة ليل نهار ، ونجحوا على نحو رائع في بناء أفران عالية ممتازة في زمن يزيد قليلا عن سنة واحدة .

اما لو بنينا الافران العالية بالمساعدة الاجنبية ، لاقتضى ذلك ليس مالا كثيرا فحسب ، بل وزمنا كثيرا ايضا سنة واحدة لوضع التصميم ، وسنة اخرى لصنع التجهيزات ، يضاف اليها زمن غير قصير لجلبها الى بلدنا ، والخلاصة ان انجاز بناء احد الافران العالية كان يستغرق اربع او خمس سنوات على الاقل .

فاذا عوّل المرء على الخارج لبناء احد الافران العالية ، لاقتضى ذلك ، كما هو واضح ، مالا كثيرا يضاف اليه زمن كثير . اما اذا عوّل على جهوده الخاصة، فيمكن بناء فرن عال جيد في سنة واحدة وهي فترة قصيرة . فما احسن ان يعوّل المرء على جهوده الخاصة .

كما ان استيراد بعض الاشياء من الخارج ، كالقاطرات الكهربائية مثلا ، يستلزم مالا كثيرا . ولم نكن نقدر ان نشتري من الخارج العديد من القاطرات

الكهربائية التي كان بلدنا بحاجة اليها . لذا فقد القينا على عاتق طلاب الجامعة والفنيين مهمة تصميم القاطرات الكهربائية وبنائها بجهودهم الخاصة . والنتيجة هي ان فنيينا ينتجون اليوم قاطرات كهربائية ممتازة بمهارتهم الخاصة وبقواهم الخاصة، وأنهم يقومون حاليا بكهربة معظم الخطوط الحديدية في بلدنا، بالقاطرات الكهربائية التي أنتجوها بأنفسهم .

وكنا ، كلما توصلنا الى الحصول على آلة جيدة ، ننشر في كل مكان حركة لمضاعفة عدد الآلات منها بعد اتخاذها مثالا ، بغية انماء الصناعة الوطنية لبناء الآلات . اننا ننتج حاليا السيارات والجرارات وأنواعا مختلفة من السلاح بقوانا الخاصة ، واننا ننتج بأنفسنا كل شيء مما نحتاجه تقريبا .

ان الآلات الحديثة التي انتجناها بأنفسنا تعمل اليوم في بلدنا على ورشات البناء ، والجرارات التي انتجناها بأنفسنا تحرث الحقول ، وشاحنات «جاريوك كانغ سانغ» (الاعتماد الذاتي) تجوب طرقات بلدنا ارتالا . والمقاتلون البواسل في جيشنا الشعبي يعززون صيانة خط الدفاع عن وطننا بالسلاح الذي أنتجته الطبقة العاملة . صحيح ان حياة الشعب لم تبلغ بعد الرخاء الكافي بالمقارنة مع البلاد المتقدمة . الا اننا لا نشتري الارز من الخارج ، بل نأكل وفرة من الارز الذي انتجناه في بلدنا ونعيش في المساكن التي بنيناها بأنفسنا على نحو لا نغبط احدا. ونكتسي بالنسيج الذي ننتجه في بلدنا ، ونستخدم الضروريات اليومية التي انتجناها بأنفسنا .

وبفضل اقامة زوتشه وتطبيق مبدأ الاعتماد الذاتي ، فقد حوّلنا بلدنا في فترة زمنية قصيرة جدا ، من بلد مستعمر زراعي متخلف ، الى بلد اشتراكي صناعي زراعي متقدم ، وقد غدا شعبنا الان امة كريمة لا يجرؤ احد ان يهينها .

وقد يقول بعضهم انه لا ضرورة للبلد الصغير في ان يحوز صناعة متطورة متكاملة الفروع ، ويدّعي سواهم انه خير للبلد الصغير ان ينتج بذاته جزءا فقط من المنتجات التي يحتاجها ، وأن يشتري الباقي من الخارج . طبيعي انه ، في مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة ، يمكن استيراد المنتجات التي لا يتم انتاجها في البلد او التي قليلا ما قد تطلب فيه . بيد ان الامر الجوهري هو وجوب اتخاذ مبدأ بناء الصناعة الوطنية المستقلة بالاعتماد على الجهود الذاتية وموارد البلد الذاتية ، مهما كلف ذلك . وبخاصة ، ينبغي ان ننتج بذاتنا المنتجات التي تشتد الحاجة اليها في البلد ، والمواد الاولية واللوازم الهامة . وعلى هذا النحو وحده يمكن ضمان استقلال الاقتصاد الوطني .

واننا اذ نقيم زوتشه ونعوّل على قوانا الذاتية ، لا نقصد مطلقا نبذ التضامن الاممي او رفض التعاون والمساعدة المتبادلة بين البلدان الشقيقة ، او حل كل شيء بأنفسنا . اننا لا نحيد عن تحبيذ المضي في توطيد التضامن الاممي بين البلدان الشقيقة ، واننا نرى لزاما ان يتعاونوا ويتساعدوا فيما بينهم .

وقد نلنا نحن دعما وتشجيعا نشيطين من جانب البلدان الاشتراكية والشعوب المحبة للسلام في العالم ، ايام اعادة البناء العصيبة ما بعد الحرب . كما تلقينا

ونا غير قليل من البلدان الاشتراكية الشقيقة . وان النجاحات التي احرزناها في اعادة البناء ما بعد الحرب هي ذات صلة بيد العون التي امتدت الينا من شعوب البلدان الشقيقة . اننا نعرف هذا الجميل ولا ننساه .

اننا نتعلم ما لدى البلدان الاخرى من اشياء متقدمة ، ونفيد من تجاربها الجيدة كما اننا نلجأ الى العون الاجنبي عندما نشرع في امر لا نعرفه او نعالجه للمرة الاولى ، ونشتري من البلدان الاخرى ما يعوز بلدنا . لقد بنينا محطة كهرحرارية بمساعدة الفنيين السوفيات . كما اننا ننشىء مصفاة نفط بمساعدة الفنيين السوفيات ، لاننا لا ننتج النفط في بلدنا حتى الان . ولا شك ان المحطات الكهرحرارية ومصافي النفط سوف تبنى في المرات القادمة بقوى فنيينا نحن .

اننا نقبل بضرورة التعاون والتعاضد المتبادلين بين البلدان الشقيقة ، كما اننا ننال بعض العون الخارجي ، الا اننا لا نعتبرها أمورا جوهرية . فحتى ابان مرحلة اعادة البناء ما بعد الحرب ، لم نحد عن اعتبار ان الامر الجوهري هو مبدأ الاعتماد على قوانا الذاتية ، ولم نعلق اهمية كبيرة على العون الاجنبي . وهذا ما يصح اليوم من باب أولي . ان العون الاجنبي ، مهما كان صادقا ، له حدوده، وهو لا يؤدي الا دورا ثانويا في الاقتصاد الوطني . ولا يمكن الوفاء بحاجاتنا في الوقت المطلوب وبالقدر الكافي عن طريق العون الاجنبي .

واذا ما انيطت اهمية مفرطة بالعون الاجنبي ، او اذا حصل الميل الى التعويل على الآخرين فقط ، فقد الشعب الثقة بقواه الخاصة ، واهمل السعي الى استنباط موارد البلاد الداخلية ، ولن يعود يفهم الا تقليد الآخرين وعقد آماله عليهم . واذا سارت الامور على هذا النحو ، يتعذر ، في منتهى التحليل ، النجاح في بناء دولة مستقلة سيدة . انك كاتب ، والامر يشبه ذلك في مضمار الكتابة : فلا يستطيع المرء ان يكتب مقالات جيدة او ان يحسّن قلمه اذا اكتفى بتقليد مقالات الآخرين او بنقلها . لا يمكن كتابة المقالات الجيدة وتطوير موهبة الكتابة الا عندما يستخدم المرء عقله هو في الكتابة .

تثبت تجربتنا انه لا يمكن بناء اقتصاد وطني مستقل ، وتحقيق ازدهار البلد وتطوره ، الا عندما تتم اقامة زوتشه على نحو تام ، واتخاذ مبدأ الاعتماد الذاتي كأساس .

الفهرست

صدر عن دار الطليعة

الاقتصاد السياسي (طبعة ثانية)
اوسكار لانجه

التضخم والنظام النقدي الدولي
ايمنجر ، ديز ، فيكيت

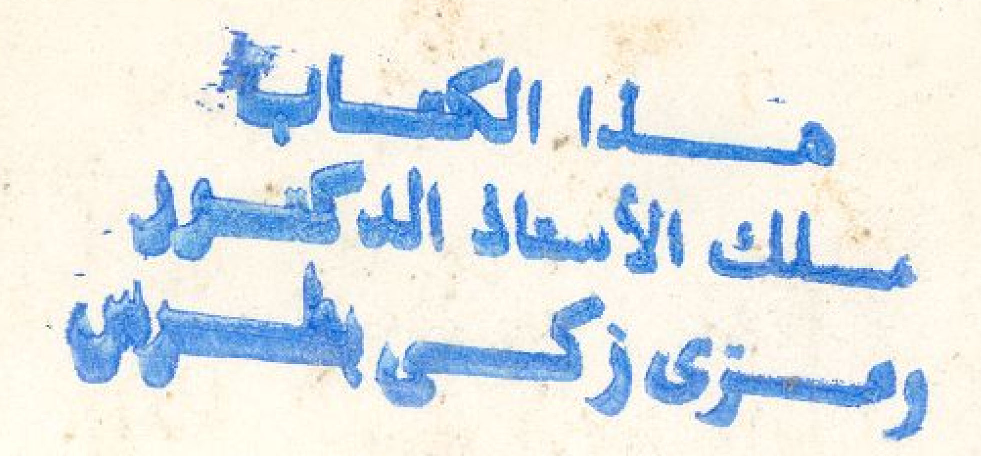
الاصلاح الزراعي بين النظرية والتطبيق
دورين ورينر

الاقتصاد السياسي للتخلف
بول باران وايف لاكوست

الدول النامية ومشاكل التصنيع فيها
طه الجزراوي

نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل
فلاديمير موكري

مشاكل التنمية الاقتصادية وتعبئة السكان الحديين
تيودور دامس


هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

